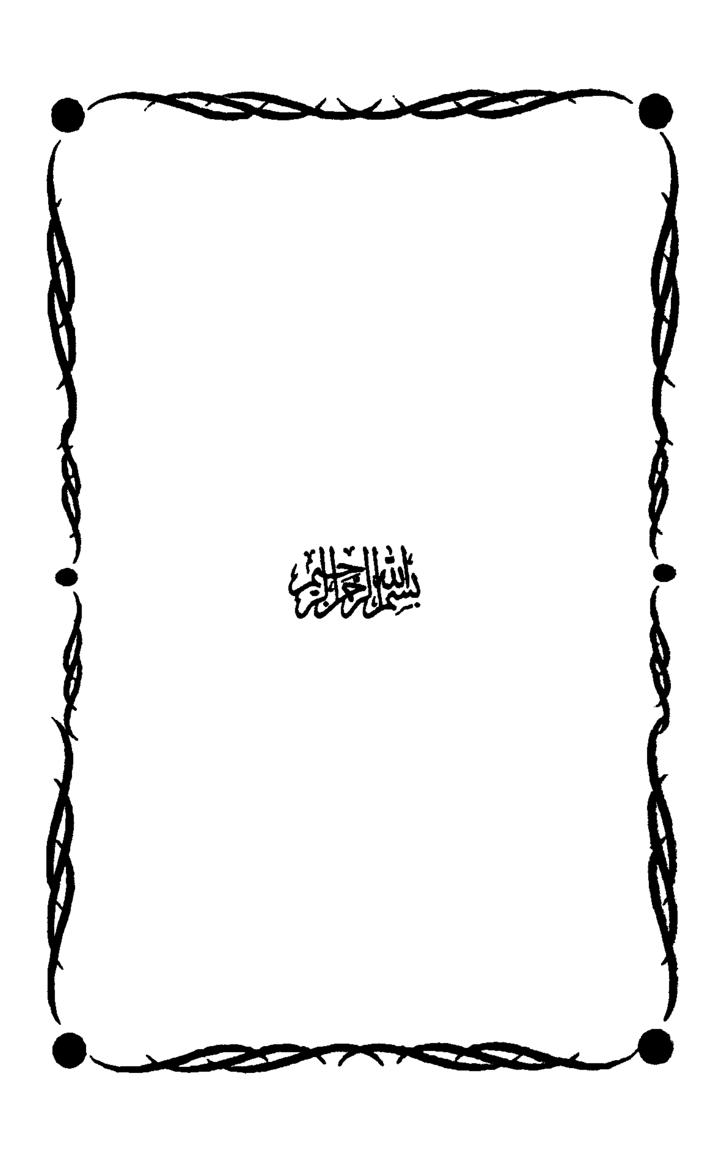
العولمة الاقتصادية

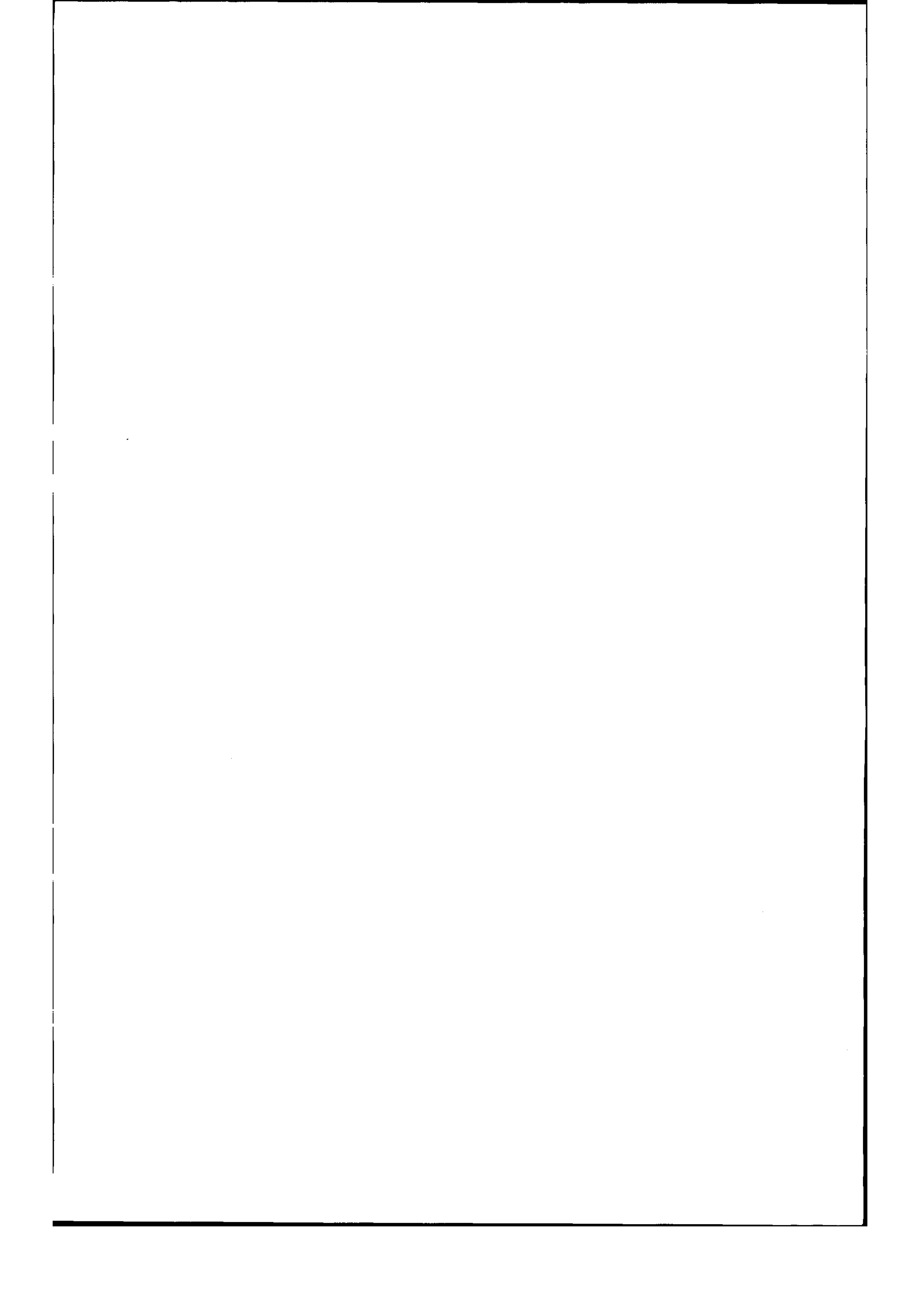
(منظماتها - شركاتها - تداعياتها)

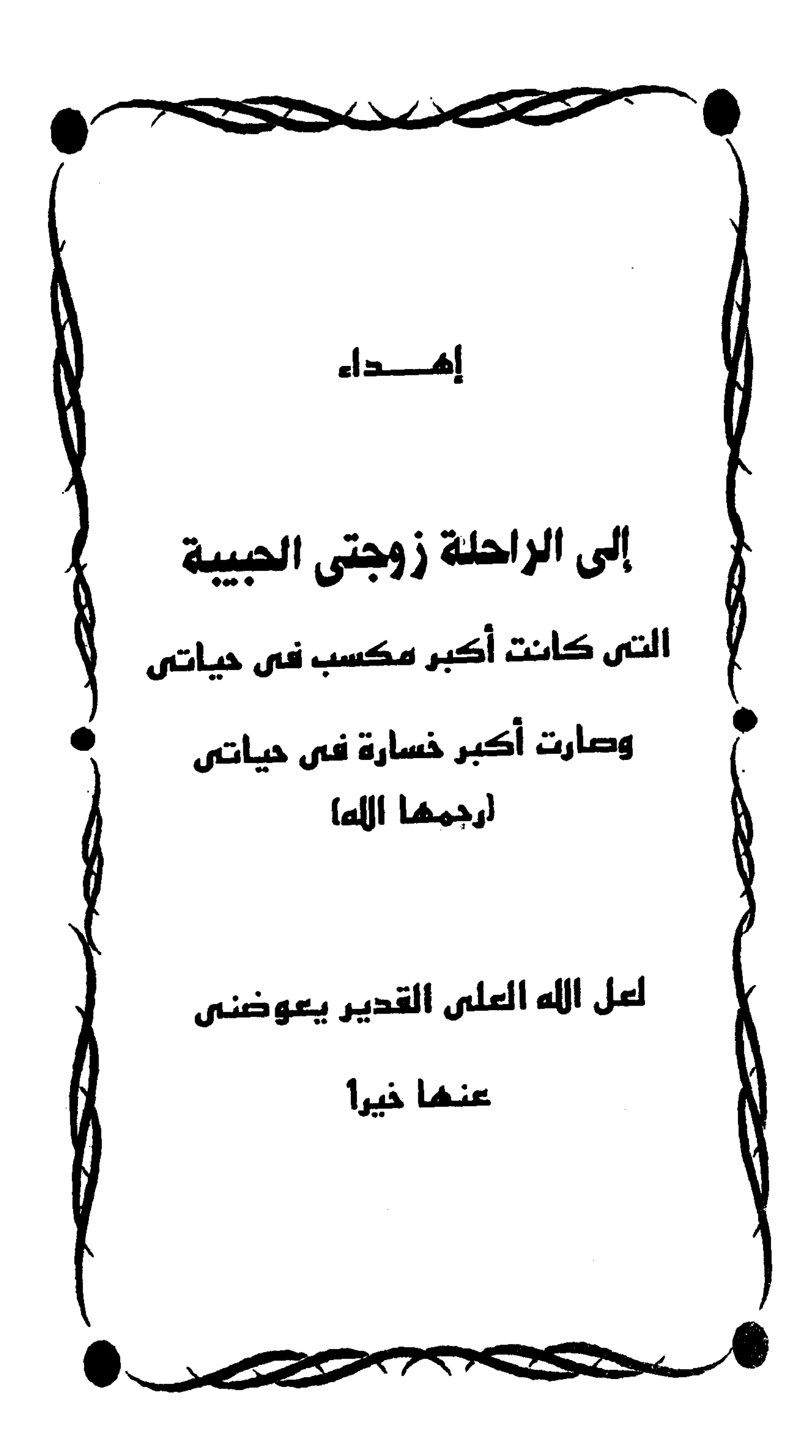
الدكتور
عبد المطلب عبد الحميد
أستاذ الاقتصاد وعميد مركز البحوث
والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

2006

الدار الجامعية
٨٤ شارع زكريا غنيم — الإبراهيمية
ص.ب ٣٥ الإبراهيمية — رمل الإسكندرية
e-mial:m20ibrahim@yahoo.com
☎ 5917882 - 5907466


بسم الله الرحمن الرحيم





إهـــداء

إلى الراحلة زوجتى الحبيبة

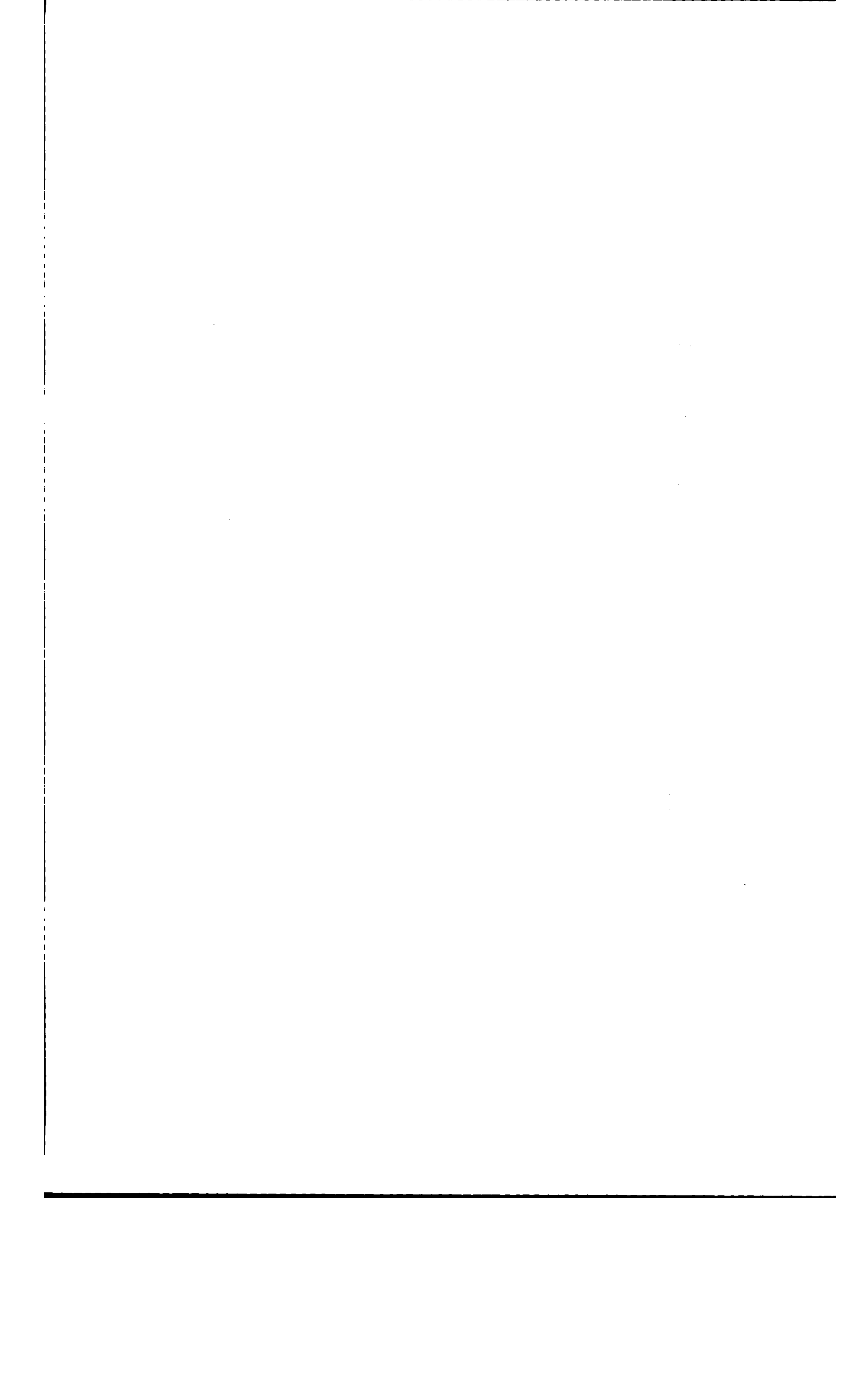
التى كانت أكبر مكسب فى حياتى

وصارت أكبر خسارة فى حياتى

(رحمها الله)

لعل الله العلى القدير يعوضنى

عنها خيرا



مقــدمة

يأتى هذا الكتاب فى إطار قناعتنا أن العولمة الاقتصاديــة بمفهومــها وخصائصها ومنظماتها وشركاتها وتداعياتها هى المحرك الأساسى لكــل مــا يحدث فى عالم اليوم الذى نعيشه وكل مفاهيم العولمة الأخــرى مــا هــى إلا توابع للعولمة الاقتصادية فما يطلق عليــه العولمــة السياســية أو العولمــة الاجتماعية أو العولمة الثقافية كلها توابع للعولمة الاقتصادية.

ولذلك يأتى إصدار هذا المؤلف بعد أن قمنا بإصدار كتابنا السابق لــه مباشرة تحت عنوان " الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجــواى لسياتل وحتى الدوحة " لاستكمال ما بدأناه هنا فى هذا الكتاب عن " العولمــة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها "، وقد ركزنا تحديداً علــى قضايــا وأزمات العولمة الاقتصادية مع إلقاء نظرة استشرافية لتوجهات المظـــاهرات والحركة المناهضة للعولمة الاقتصادية. للإجابة على سؤال هام هل ســـتنهار العولمة الاقتصادية أم أن المطلوب هو إصلاح العولمة الاقتصادية، وقد إتضــح أن كل المطلوب هو تعميق الاتجاهات الإصلاحية للعولمة سواء على مســتوى منظمات العولمة أو شركاتها، وأن تداعيات العولمة الاقتصادية هى تحمل فــى طياتها قناعة كل الأطراف المكونة للعولمة واتفاقها على ضرورة العمل علــى إصلاح كل ما أفسدته تطبيقات العولمة الاقتصادية والوصــول إلــى عولمــة اقتصادية أكثر وضوحاً وأكثر عدالة. وهذه هى أحد الرســائل الهامــة التــى يحملها هذا الكتاب، ومن هنا فقد احتوى هذا المؤلــف علــى ثمانية فصول : تناول الفصل الأول منها، التعريف بالعولمة الاقتصادية، وخصـص الفصـل الثـانى لأنـــواع العولمـــة الاقتصاديـــة والعوامـــل المؤديـــة إليــها، بينمــا ألقـــى الفصل الثالث الضوء على " المنظمات الاقتصادية للعولمة " وركز الفصـل الرابـع على آليات منظمة التجارة العالمية، أما الفصل الخامس فقد تناول " العلاقة بيــن الشــركات متعديــة الجنســيات والعولمــة الاقتصاديــة " بينمــا خصـــص

الفصل السادس لإلقاء مزيد من الأضواء على " الاستثمار الأجنبـــى فـــى ظـــل العولمة " أما الفصل السابع فقد تناول بالتحليل العميق " قضايا وأزمات العولمـــة الإقتصادية " بينما ألقى الفصل الثامن " نظرة استشرافية لتوجهات المظـــاهرات والحركة المناهضة للعولمة الاقتصادية ".

وفى النهاية لا يسع الكاتب إلا أن يقدم هذا المؤلف لكل قارئى العربية لعله يكون مفيداً لكل من يتناوله بالقراءة والتحليل والبحث متمنياً من كل قلبى أن يكون إضافة إلى المكتبة العربية التى تعيش عصر العولمـــة فـــى الألفيـــة الثالثة بكل تداعياتها وتحدياتها.

المؤلـف
أد. عبد المطلب عبد الحميد
أستاذ الاقتصاد
وعميد مركز البحوث والمعلومات
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

محتويات الكتاب

الموضـــــوع	الصفحة

الفصل الأول

التعريف بالعولمة الاقتصادية وخصائصها

الفصل الأول

التعريف بالعولمة الاقتصادية وخصائصها

شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديداً عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة فى آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمى تحول بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وأصبح هناك سوقاً واحداً يوسع دائرة ومجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين، وأصبح اللاعبون الفاعلون فى السوق العالمية ليس فقط الدول والحكومات بل منظمات عالمية وشركات متعدية الجنسيات وتكتلات اقتصادية عملاقة والكل يحاول توحيد سلوك اللعبة والتعامل ويسعى بكل قوة إلى اقتناص الفرص ومواجهة التهديدات فى إطار إزالة القيود بكل أشكالها وتحرير المعاملات فى ظل التحول نحو آليات السوق.

وقد نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدلاً واسع النطاق حوله من حيث تحديده وآثاره وأبعاده ألا وهو مفهوم العولمة Globalization الذى لا يمكن استيعابه إلا فى ضوء تلك التغيرات، وفى إطار تزايد الاعتماد الاقتصادى المتبادل Interdependence.

وتكون الأسواق العالمية وتحركات الأسعار، والتغيرات فى حجم ونوعية الإنتاج وتوجهات التجارة العالمية وتحركات رؤوس الأموال الساخنة Hot Money التى تستخدم بشكل مؤثر فى المضاربة الدولية من خلال المضاربين الدوليين والتابعين فى معظم الأحيان للشركات متعدية الجنسيات التى تعمل باستمرار على تخفيض تكلفة النقل والاتصالات وتحقيق التطورات التكنولوجية ومن ثم تحقيق العولمة.

وبناء على ذلك فقد انتشرت العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، ومن ناحية أخرى تعددت أنواعها ومجالات تطبيقها، فهناك العولمة الاقتصادية التى تبقى هى الأساس والمتبع لكل الأنواع والتى تنقسم بدورها إلى العولمة الإنتاجية والعولمة المالية، وهذا لا ينفى وجود توابع أخرى للعولمة الاقتصادية حيث توجد العولمة السياسية والعولمة الثقافية والعولمة الإجتماعية.

ورغم ذلك فسيكون تركيزنا فى هذا الفصل منصباً أساساً على العولمة الاقتصادية بخصائصها المختلفة، كما يظهر من التحليل التالى :

أولا : التعريف بالعولمة الاقتصادية

عند محاولة الاقتراب من تعريف العولمة فإن المرء منا يجد سيلاً هائلاً من التعريفات التى كثرت ولم تتفق على تعريف واحد شامل وجامع لهذا المصطلح الذى تداول فى المنطقة العربية تحت مسمى العولمة Globalization نظراً لتشعب المحتوى الفكرى للمفهوم والتى اختلطت فيه الجوانب الاقتصادية مع جوانب أخرى سياسية وثقافية واجتماعية وتكنولوجية ومعلوماتية.

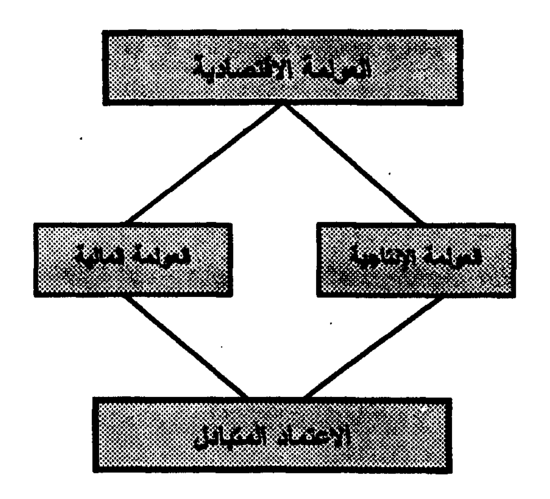
بل أن المسألة فى رأينا أن العولمة تنطوى على مفهوم ديناميكى يتحرك ويتشكل مع التغيرات العالمية التى تحدث حتى أن السنوات القليلة وخاصة مع منتصف التسعينات من القرن العشرين التى طبقت فيها العولمة أبرزت الحاجة إلى البحث فى مفهوم للعولمة أكثر وضوحاً وأكثر عدالة وهذا ما يسعى إليه الجميع مع بداية الألفية الثالثة التى بدأت فى سنواتها الأولى.

ولا ننسى أن نشير إلى أن المصطلحات المقابلة للعولمة عربياً تعددت هى الأخرى حيث تذكر كلمات الكوكبة أو الكونية أو القولبة أو البلورة أو العالمية ولكن استقر الأمر على العولمة لتكون مقابل الكلمة الإنجليزية Globalization حيث أنها مشتقة من كلمة العالم ويتصل بها عولم على

صيغة فوعل فى قواميس الأحرف العربية والتى تعنى جعل الشئ على مستوى عالمى.

وبالتالى فإن العولمة Globalization كحالة State of Affair تختلف عن التعولم كعملية Globality Process وعلى القابلية للتعولم Globolity كتعبير عن مدى القدرة والدافعية للوصول إلى العولمة والتفاعل معها.

رغم ذلك فإننا يجب أن نشير إلى أن العولمة مفهوم يتجسد ويتشكل أساساً فى جانبه الاقتصادى بدرجة أكثر من الجوانب الأخرى التى يمكن أن نعتبرها توابع للعولمة الاقتصادية حيث أن العولمة الاقتصادية مفهوماً نجده ينتشر بسرعة كبيرة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، ليظهر فى العلوم الاقتصادية كأداة تحليلية لمحاولة وصف عمليات التغيير الحادثة فى تلك المجالات مع الأخذ فى الاعتبار أن العولمة هى عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية فى مجالات التطبيق المختلفة، ومن خلال العمليات الأساسية التى تدور فى فلكها العولمة وهى المنافسة والابتكارات التكنولوجية وتحرير التجارة الدولية والتحديث وانتشار عولمة الإنتاج والعولمة المالية وهما المكونان الرئيسيان للعولمة الاقتصادية من منظور أن الأخيرة تبنى أساساً على مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence. كما يظهر من الشكل التالى :



وفى ضوء هذا التحليل يمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمـــة تبدو مسألة شاقة، نظراً لتعدد تعريفاتها والتى قد تتـــأثر أساســاً بإنحيــازات الكتاب والباحثين والمفكرين الإيدلوجية واتجاهاتهم إزاء العولمـــة رفضـاً أو قبولاً، وإذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة، فلابد أن نضـــع فى الاعتبار ثلاث عمليات للكشف عن جوهرها، العملية الأولى تتعلق بانتشـــار المعلومات والثورة المعلوماتية بحيث تصبح متاحـــة لـــدى جميـــع النـــاس، والعملية الثانية تتعلق بإزالة الحدود والقيود بين الدول، والعملية الثالثة هـــى زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسســـات وكـــل هـــذه العمليات قد تؤدى إلى نتائج سلبية لبعض الاقتصادات وإلى نتـــائج إيجابيـــة بالنسبة لبعضها الآخر. مع الأخذ فـــى الاعتبـــار أن العولمـــة تحـــدث عـــبر تكنولوجيا الاتصالات والمنافسة والمحاكاة وتماثل المؤسسات من خلال آليـــات معينة يطلق عليها آليات العولمة، ومن أهمها التحديث والثورة التكنولوجيـــة والمعلوماتية، وفى كل الأحوال نحن إزاء العولمة كالعميان إزاء الفيل، فى تلك القصة الشهيرة التى يلمس فيها كل من العميان جانباً من الفيل فيصف علـــى

أنه الفيل بأكمله دون أن يعرف أن للفيل جوانب أخرى كثيرة وبالتالى فإن كـل منا فى وصفه العولمة على صواب تماماً لولا أن معظمنا لا يريد أن يعـــترف بأن بقية العميان على صواب أيضاً.

ورغم كل ذلك فمن الضرورى طـــرح أهـم التعريفـات التـى وردت للعولمة، فى محاولة لتعميق الأبعاد المختلفة لهذا المفـــهوم، بـل ومحاولـة الخروج بتعريف مناسب يخدم التحليل الخاص بهذا الكتاب، حيث يمكن رصـد التعريفات التالية :

1-يشير مصطلح العولمة Globalization إلى عملية تعميق مبدأ الاعتمـاد المتبادل Interdependence بين الفاعلين Actors فـى الاقتصـاد العالمى بحيث تزداد نسبة المشـاركة فـى التبـادل الدولـى والعلاقـات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن فى مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحيـث تنمـو عمليـة التبادل التجارى الدولى لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادى الكلـى وتكون أشكالاً جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية فى الاقتصـاد العـالمى يتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادى على الصعيد المحلى.

ولعل من الواضح أن هذا التعريف للعولمة يركز على أنـها عمليـة قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل وتحول الاقتصاد العالمى إلى سوق واحـدة تزداد فيه نسبة المشاركة فى التجارة العالمية علـى أسـاس إعـادة النظـر فى مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولى والوصول إلى نمط جديد للتخصـص وتقسيم العمل الدولى، والفاعلون هنا ليس فقط الدول والتكتلات الاقتصادية بل بالدرجة الأولى الشركات متعدية الجنسيات حيث تتم حوالى 40% من التجـارة الدولية عبر تلك الكيانات العملاقة المتعدية القوميات.

2-وهناك تعريف صندوق النقد الدولى للعولمة حيث يرى أن العولمة الاقتصادية تتمثل فى زيادة الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التى تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التى من خلالها تؤدى القرارات والأحداث والأنشطة التى تحدث فى أحد أجزاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات فى بقية أجزاء العالم.

ومن الواضح أن صندوق النقد الدولى يركز مرة أخرى فى تعريفه على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الذى تعتبر الأساس والمحرك للنشاط الاقتصادى نحو بلورة العولمة على كافة المستويات والعمليات.

فالعناصر الأساسية فى فكرة العولمة، تدور حول ازدياد العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول أى تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل سواء فى مجال تبادل السلع والخدمات أو فى انتقال رؤوس الأموال أو فى انتشار المعلومات والأفكار وغيرها. ويصبح هذا السلوك العولمى هو المحرك للنمو Engine of Growth الاقتصادى بين أطراف التبادل الدولى.

ومعنى ذلك أن للعولمة منابعها ومصابها، ولها أطرافها الإيجابية الفاعلة وأطرافها المختلفة السلبية ولا يمكن أن نتوقع أن تكون آثار العولمة فى الأولى مثل آثارها فى الثانية، وقد يستفيد الجميع من العولمة، ولكن الفوائد لابد أن تختلف اختلافاً شاسعاً فى الحالتين وقد تحدث العولمة أضراراً بالجميع مع اختلاف مدى الضرر وأنواعه فى الحالتين أيضاً والأرجح أن يكون للعولمة فوائدها وأضرارها للجميع مع تفاوت شاسع فى هذه الفوائد والأضرار من دولة إلى أخرى.

فنحن نعتقد أننا مغزوون بواسطة العالم فى حين أن العالم يعتقد أننا نغزوه وهذه معضلة فى فهم العولمة فى حد ذاتها لكن المسألة من وجهة نظرنا فى كل الأحوال هى دعوة لتعميق التنافسية على مستوى العالم.

3-ويرى آخرون أن العولمة حسب النظرية السائدة هى تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحدة، الأمر الذى أدى إلى منافسة أشد وطأة وأكثر شمولية ليس فقط فى سوق السلع بل فى سوق العمل ورأس المال أيضاً.

ومن الملاحظ أن هذا التعريف يشير إلى أن العولمة هى ناتج كل من الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وإنخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية مع تطبيق اتفاقية الجات من خلال منظمة التجارة العالمية.

ويكشف هذا التعريف النقاب أيضاً عن أن العولمة الاقتصادية تنطوى على عدة أنواع أهمها العولمة الإنتاجية والعولمة المالية.

4-وهناك تعريفات تركز على العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية، وعلى ذلك فالعولمة هى المرحلة التى أعقبت الحرب الباردة من الناحية التاريخية والتحول لآليات السوق.

ويراها البعض فى هذا السياق وصول نمط الإنتاج الرأسمالى عند منتصف القرن العشرين تقريباً إلى نقطة متقدمة من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها. أى أن ظاهرة العولمة الى نشهدها هى بداية عولمة الإنتاج ورأس المال الإنتاجى وقوى الإنتاج الرأسمالى وبالتالى علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً ونشرها فى كل مكان مناسب وملائم خارج اقتصاديات المركز الأصلى ودوله.

والعولمة بهذا المعنى هى رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى مسطح النمط ومظاهره، وبالتالى فإن العولمة طبقاً لهذا الرأى هى حقبة التحول الرأسمالى العميق للإنسانية جمعاء فى ظل هيمنة

دول المركز وقيادتها وتحت سيطرتها. وفى ظل سيادة نظام اقتصادى عـــالمى للتبادل غير متكافئ.

5-ويرى البعض أن العولمة هى ناتج مجموعة من الأسباب والعوامل وكذلـك هى بلورة لمجموعة من الخصائص الهامـــة التـــى يتســـم بـــها النظــام الاقتصادى العالمى الجديد والتى تلخصت فى :

1/5- انهيار نظـــام بريتـــون دوذز 1971-1973، بـإعلان الرئيـس الأمريكى السابق "نيسكون" 1971، عن وقف تحويل الدولار إلـــى ذهب بسبب نقص الاحتياطى الفيدرالى الأمريكـــى نقصـــاً شـــديداً بسبب الحرب الفيتنامية.

2/5- عولمة النشاط الإنتاجى.

3/5- عولمة النشاط المالى واندماج أسواق المال.

4/5- تغير مركز القوى العالمية.

5/5- تغير هيكل الاقتصاد العالمى وسياساته التنموية.

6-وهناك تعريف يركز على العولمة باعتبارها تجليات لظواهـــر اقتصاديـــة، وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق والخصخصة وانسحاب الدولة مـــن النشاط الاقتصادى وآداء بعض وظائفها وخصوصاً فى مجـــال الرعايـــة الاجتماعية وتغير نمط التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات للإنتـــاج مـــن خلال الاستثمار الأجنبى المباشر والتكامل بين الأسواق الرأسمالية.

والعولمة تبلور طبقاً لهذا التعريف ظاهرة الانتشار الواســـع المـــدى فى كل أنحاء العالم للمبيعات والإنتاج وعمليات التصنيع ممـــا يشـــكل إعـــادة صياغة للتقسيم الدولى للعمل وذلك من خلال الشركات متعدية الجنسيات.

7- ومن منظور أن العولمة ثـورة اجتماعيـة وتكنولوجيـة فيشـير أحـد التعريفات إلى أن العولمة شكل جديد من أشكال النشاط يتم فيها الانتقـال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم لما بعد البعد الصنـاعى للعلاقات الصناعية وهذا التحول تقوده نخبة تكنولوجية صناعيـة تسـعى إلى تدعيم الأسواق الكونية الواحدة بتطبيق سياسـات ماليـة وائتمانيـة وتكنولوجية واقتصادية شتى تعمق هذه الثورة وتحقق أهدافها.

ويأتى هذا التعريف على عكس التعريف الخاص بأن العولمـة هـى حقبة تاريخية، حيث يرى التعريف الذى ينظر إلى العولمة على أنـها ثـورة تكنولوجية واجتماعية تتجاوز عنصرى الزمان والمكان بتقليصهما بين الـدول وأن الزمن هنا لا معنى له وأن الفضاء نتيجة للثورة التكنولوجية والاتصاليـة والمعلوماتية قد تم بالفعل ضغطه مما أدى إلى ظهور الاقتصاد الذى يقوم على تلاحم الشبكات المختلفة فيما يعرف بالاقتصاد الشبكى أو الاقتصـاد المعرفـى Network Economy وعادة ما يشار فى هذا الصدد إلى شبكة الانـترنت باعتبارها رمزاً للثورة التكنولوجية والاتصالية والتى تعتـبر الآن مـن أبـرز علامات العولمة الاتصالية والمعلوماتية. ويكفى أن نشـير إلـى مـا يسـمى بالتجارة الالكترونية والتى وصل حجم تعاملاتها عام 2002 بين 350 مليـار دولار فى بعض التقديرات المعتدلة وأكثر من 1.2 تريليون دولار فـى بعـض التقديرات المتفائلة.

8-ويصف البعض فى تعريفه للعولمة بأنها العملية التى تنطوى على التوسع المتزايد المطـرد فـى تدويـل الإنتـاج Internationalization of Production من قبل الشركات متعدية الجنسيات بالتوازى مع الثـورة المستمرة فى الاتصالات والمعلومات التى جعلت البعض يتصور أن العـالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة Global Village.

ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على الدور الكبير الذى تلعبه الشركات المتعدية الجنسيات فى تعميق العولمة من خلال قيادتها لعملية تدويل الإنتاج بل وتحريك رأس المال حيث تحرك هذه الشركات 80% من الاستثمار الدولى والذى يتراوح ما بين 560 – 600 مليار دولار.

9-ويرى آخرون، أن العولمة هى تعبير عن الأداة التحليلية التى يمكن من خلالها تحليل التغيرات الحادثة فى الاقتصاد العالمى والتقدم التكنولوجى والاتصالات الحديثة والتى تتبلور كمياً فى زيادة التجارة الدولية وتحركات رأس المال والعمال من خلال عبور القوميات Transnationalism والاعتماد المتبادل Interdependence.

والجديد فى هذا التعريف أنه ركز على العولمة كأداة تحليلية كمية لتفسير وتحليل التغيرات الحادثة فى الاقتصاد العالمى والتى تبلورت فى زيادة التجارة الدولية على نطاق السلع والخدمات بالإضافة إلى زيادة تبادل عناصر الإنتاج الممثلة فى رأس المال والعمل من خلال مبدأى عبور القوميات والاعتماد المتبادل.

10- وتشير الانكتاد إلى أنه العولمة هى المرحلة الثالثة من مراحل التدويل، حيث تتمثل أولى هذه المراحل فى التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية والتى بدأت فى السبعينات فقد تمثلت فى الاندماج المالى الدولى، وفى بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة وهى العولمة والتى سادت فى التسعينات ومع بداية الألفية الثالثة.

ولمدة أربعة عقود، تلت الحرب العالمية الثانية تم التوسع بشكل رئيسى فى النشاط الاقتصادى على مستوى الاقتصاد العالمى، من خلال اتفاق الدول على النظام الاقتصادى الدولى للتجارة والمدفوعات ونجاح الجولات متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية من خلال الجات وانتهت هذه المرحلة من التدويل وبدأت مرحلة جديدة وهى العولمة والتى من خلالها تعتبر

الشركات متعدية الجنسيات وليس الدول هى القوة الدافعة للاعتماد الاقتصادى المتبادل وبالتالى يتمثل المؤشر الرئيسى للعولمة فى رأى الانكتاد فى التوسع السريع والنمو المتزايد للاستثمار الأجنبى المباشر والذى حقق معدلات نمو أسرع بكثير من معدلات النمو فى التجارة الدولية والناتج المحلى الإجمالى العالمى.

ويكشف هذا التعريف النقاب عن الفرق بين التدويل والعولمة كما هو واضح.

وهكذا يلاحظ تعدد التعريفات المطروحة للعولمة ونحن مع الرأى الذى يرى أن كل هذه التعريفات جميعاً هى فى مجموعها تكاد تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة فهى تجمع بين جنباتها كونها تمثل حقبة تاريخية وهى تجليات لظواهر اقتصادية وهى أخيراً ثورة تكنولوجية واجتماعية.

لكن يبقى تعريفنا نحن للعولمة Globalization فى ضوء كل هذه التعريفات "فالعولمة فى رأينا لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التى يتسم بها النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى بدأ يتشكل فى العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل Interdependence بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التى حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف تختفى فيها الحدود السياسية للدول القومية ويتفق فى إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعدية الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولى وتكوين أشكالاً جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذى يعتبر فى هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات.

ويكشف هذا التعريف بوضوح عن أن العولمـــة قائمـــة علـــى مبـــدأ الاعتماد الاقتصـــادى المتبـــادل الـــذى يحـــول العـــالم إلـــى قريـــة صغـــيرة Globalization Village محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف ويـــؤدى إلـــى نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات ومن ثم يؤدى إلى عولمة الاقتصـــاد وبالتالى عولمة المشروع الذى يعمل فى أى اقتصاد، وبالتـــالى يـــؤدى إلـــى انتشار ظاهرة العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجيـــة والتسويقية والإدارية وعولمة المشروع الاقتصادى هنا يحتم السعى لاقتنـــاص الفرص وتكبير العوائد ويصدق ذلك على أى منظمة أو شركة فى أى دولة من دول العالم أو فى أى بقعة من بقاع العالم، فكل مشروع ســـيتأثر أن آجـــلاً أو عاجلاً بالتغيرات العالمية التى تحدث، وفى ظل اتســـاع العولمـــة والمنافســـة يصبح التأثير مسألة حتمية ومن منظور أن العولمة عملية تاريخية لا يستطيع أى مشروع الفكاك من آثارها فإن المشكلة الأساســـية أمـــام كـــل مشـــروع اقتصادى هى كيفية التحول إلى عولمة المشروع ليقتنـــص الفـــرص ويكـــبر العوائد ويواجه التهديدات. ويمكن تلخيص هذه التعريفات فى الشكل التالى :

التعريف بالعولمة الاقتصادية وخصائصها

العولمة الاقتصاديةGlobalization

تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل لزيادة نسبة المشاركة وتكوين أشكالاً جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال العولمة الإنتاجية والمالية.

تنوع وتكامل المعاملات التى تتم عبر الحدود فى مجالات تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وانتشار المعلومات والأفكار.

تحول العالم بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية إلى سوق واحدة بلا قيود وبلا حدود.

مرحلة تاريخية متقدمة من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق وعالمية الإنتاج.

ناتج مجموعة من الأسباب والخصائص الهامة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد.

تجليات لظاهر اقتصادية تتضمن تحرير الأسواق والخصخصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادى.

ثورة اجتماعية وتكنولوجية تقودها تغيرات اقتصادية لتكون ما يسمى الاقتصاد الشبكى أو الاقتصاد المعرفى Network Economy.

التوسع المتزايد فى تدويل الإنتاج .Internationalization of Production

الأداة التحليلية لتحليل التغيرات الحادثة فى الاقتصاد العالمى

المرحلة الثالثة من مراحل التدويل.

السمة الرئيسية للنظام الاقتصادى العالمى الجديد التى تقوم بتوحيد قواعد السلوك فى سوق بلا حدود ولا قيود.

ومن ناحية أخرى يلاحظ على التعريفات الســـابقة وعلــى الأخــص التعريف الخاص بنا، أن العولمة تتسم بعدد من الخصائص الهامة لعــل مــن الضرورى تحديد أهمها من خلال التحليل التالى :

ثانيا : خصائص العولمة الاقتصادية

لعل التأمل فى المحتوى الفكرى بل والتاريخى للعولمة يكشف النقــاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التى تميز العولمة عن غيرها من المفـــاهيم ذات التحولات الجذرية ولعل أهم هذه الخصائص ما يلى :

1- سيادة آليات السوق والسعى لاكتساب القدرات التنافسية

حيث يلاحظ أن أهم ما يميز العولمـــة هــى ســيادة آليــات الســوق واقترانها بالديمقراطية بدلا من الشمولية واتخاذ القــرارات فــى إطــار مــن التنافسية والأمثلية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية مـــن خــلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصـــلات والمعلومـــات وتعميق تلك القدرات الممثلة فى الإنتاج بأقل تكلفة ممكنـــة وبأحســن جــودة ممكنة وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسى على أن يتم كل ذلك بـــأقل وقــت ممكن حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التى يجـــب اكتســابها عند التعامل فى ظل العولمة. حيث أن العالم يتحول إلى قرية صغيرة متنافســة الأطراف ويتغير فيه نمط تقسيم العمل الدولى ليتفق مـــع اتجــاه الإنتـــاج أو عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق Imtra-Firms حيث أصبح كل جزء مـــن السلع المختلفة ينتج فى أماكن مختلفة من العالم وأصبحت قـــرارات الإنتـــاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمى لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلـــق بالتكلفة والعائد.

2- ديناميكية مفهوم العولمة

لعل كثرة التعريفات التى أوردناها بل والتعريف الذى تبنيناه يشير إلى خاصية أساسية وهى ديناميكية العولمة التى تتأكد يومـــا بعــد يــوم بدليــل

احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حالياً وفى المستقبل وأن التنافسية تواجه الجميع ليس فقط الدول الأخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية بل أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تسعى بكل قوة إلى امتلاك القدرات التنافسية لكى تستطيع المنافسة مع باقى الأطراف الأخرى الناهضة والتى تخطو خطوات وثابة نحو المستقبل مثل الصين على سبيل المثال حيث يشير البعض إلى أن الاشتراكية القائمة على اقتصاد السوق التى طبقها دنغ اكساوينغ ستمكن الصين أن تحتل فى عام 2010 المرتبة الثانية فى قائمة القوى الاقتصادية الكبرى فى العالم.

وتتعمق ديناميكية العولمة إذا ما تأملنا أن العولمة تسعى إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة فى النشاط الاقتصادى بل أن ديناميكية العولمة يمكن أن نراها أيضاً فيما ستسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظاً على مكاسبهم-واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية فى حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها. وقد كشف عن ذلك الاجتماع الخامس لمنظمة التجارة العالمية كما نكون بالمكسيك عام 2003.

3- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادى المتبادل

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل Interdependence ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث يتم فى ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولى الذى يتم بمقتضاه توزيع

العملية الإنتاجية وبخاصة الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أى منتج نهائى فى أكثر من مكان واحد.

وتشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوى الاقتصادية وتطرح معايير جديدة لهذه القوة تلخصت فى السعى إلى اكتساب الميزة التنافسية للأمم فى التسعينات فى إطار إتجاه كل أطراف الاقتصاد العالمى إلى التنافسية. وبالتالى لم تعد الركيزة الأساسية للقوة والقدرة الاقتصادية هى الموارد الطبيعية بل أصبحت الركيزة الأساسية فى ذلك امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية فى مجال التبادل التجارى الدولى والتى تدور حوله التكلفة والجودة والإنتاجية والسعر وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل.

وينطوى مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة. ويؤدى هذا التشابك إلى خلق علاقة فى اتجاهين بين كل بلد وآخر أو بين مجموعة وأخرى من البلاد، فإذا كانت التبعية الاقتصادية تنطوى على تأثير أحد الطرفين على الآخر وبالتالى يكون أحدهما تابعاً والآخر متبوعاً، فإن الاعتماد الاقتصادى المتبادل يعنى وجود تأثير من كل من الطرفين على الآخر يكون كلاهما تابعاً ومتبوعاً فى نفس الوقت.

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادى المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة ظهور آثار عديدة لعل من أهمها :

1/3- زيادة درجة التعرض Exposure للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج نظراً للارتفاع الكبير فى نسبة النشاط الاقتصادى المعتمد فى رخائه أو كساده على ما يحدث فى العالم الخارجى.

2/3- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية- إيجابية كانت أو سلبية من ركن إلى آخر من أركان الاقتصاد العالمى فإذا حدثت موجة انتعاشية مثلاً فى الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل سريعاً إلى البلاد الصناعية الأخرى والبلاد النامية وكذلك إذا حدثت موجة انكماشية، ولم يعد ذلك مقصوراً على ما

يحدث فى البلاد الصناعية الكبرى بل أن ما يحدث فى إحدى البلاد النامية قد يكون له نفس التأثير على أجزاء أخرى من العالم. ويكفى أن نشير إلى الأزمة الأخيرة فى المكسيك حين اتخذت الحكومة قراراً بتخفيض قيمة العملة لعلاج عجز شديد فى ميزان المدفوعات وأدى ذلك إلى هروب كميات ضخمة من رؤوس الأموال وكان لذلك اصداؤه فى أسواق المال العالمية وكاد أن يفضى إلى أزمة ذات أبعاد عالمية لولا التدخل السريع من الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولى.

وينطبق الحال أيضاً على الأزمة الآسيوية حينما انتقلت من تايلاند إلى باقى النمور الأسيوية فى ماليزيا وأندونيسيا وكوريا وغيرها وسرعان ما انتقلت إلى اليابان بل وأثرت فى النهاية على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

3/3- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو فى البلاد المختلفة حيث أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل.

4/3- زيادة درجة التنافسية فى الاقتصاد العالمى زيادة كبيرة وينتج ذلك عن إزالة أو تخفيض العوائق أمام التدفقات السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية فى السلع والخدمات المختلفة تتصارع فيها البلاد المختلفة.

4- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولى

حيث تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولى، وقد ظهر ذلك واضحاً فى طبيعة المنتج الصناعى حيث لم يعد فى إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها لهذا المنتج وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات

والأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية وغيرها يتم تجميع مكوناتها فى أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص فى صنع أحد المكونات فقط.

ويرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعدية الجنسيات فى ظل العولمة بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات. ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة. ومن أهمها ظهور تقسيم العمل بين البلاد المختلفة فى نفس السلعة وأصبح من المألوف بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات أن تظهر نفس السلعة فى قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة Intra –Industry. بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد فى جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الوحدة Intra –Frim وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية والنامية.

وبالتالى أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمارات تتخذ من منظور عالمى ووفقاً لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، بل وأصبح من الممكن أمام الكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية فى الكثير من المنتجات حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولى لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية فى دائرة واسعة من السلع فى الصناعات الكهربائية والإلكترونية والهندسية والكيماوية، ولعل لتجربة النمور الآسيوية فى جنوب شرق أسيا شاهدة على ذلك.

5- تعاظم دور الشركات متعدية الجنسيات

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات متعدية الجنسيات Transnational Corporations، هى أيضاً الشركات عابرة القوميات وأخيراً هى الشركات عالمية النشاط والتى تعتبر فى كل معانيها هى أحد السمات الأساسية للعولمة،

فهى تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمى من خلال ما يصاحب نشاطها فى شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا. والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة فى كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.

ويضاف إلى ذلك أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانات التمويلية الهائلة تلعب دور العائد فى الثورة التكنولوجية التى نقلت الفن الإنتاجى إلى أن يصبح فناً إنتاجياً كثيف المعرفة، وبالتالى فهى من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية.

ويلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعدية الجنسيات العالمية النشاط فى تشكيل وتكوين العالمية. لعل من أهمها :

1/5- يشير التقرير الذى نشرته مجلة فورشن فى يوليو 1996 عن أكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسيات فى العالم إن إجمالى إيراداتها Revenues تصل إلى حوالى 45% من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، وتستحوذ الشركات المتعدية الجنسيات فى مجموعها على حوالى 40% من حجم التجارة الدولية. ومعظم الاستثمار الأجنبى المباشر فى أنحاء العالم ولذلك تلعب دوراً مؤثراً فى التمويل الدولى.

2/5- أن حوالى 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات وهو يوضح مركزها فى التسويق الدولى، وإن إنتاج أكبر 600 شركة متعدية الجنسيات وحدها يتراوح ما بين $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{5}$ القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالمياً.

3/5- كذلك الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدوليـة المتوافرة، لدى الشركات المتعدية الجنسيات حوالى ضعفى الاحتياطى الدولـى منها ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات فى السياسـة النقديـة الدولية والاستقرار النقدى العالمى.

4/5- يضاف إلى ذلك الدور القائد الذى تلعبـه الشـركات متعديـة الجنسيات فى الثورة التكنولوجية فهى مسئولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية التى يرجع معظمها لجهود البحث والتطوير R & N التى قـامت بها هذه الشركات.

ولعل من الواضح أن هذه المؤشرات وغيرها توضح تمامـاً الـدور المتعاظم للشركات متعدية الجنسيات فى العولمة.

6- تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية فى إدارة العولمة

لعل من الخصائص الهامـة للعولمـة هـى تزايـد دور المنظمـات الاقتصادية العالمية فى إدارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد انـهيار المعسـكر الاشتراكى بتفكك الاتحاد السوفيتى سابقاً وبالتالى تلاشى المنظمات الاقتصادية لهذا المعسكر، وإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO فى أول ينـاير 1995 وإنضمام معظم دول العالم إليها. ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسـات النظام الاقتصادى العالمى التى تمثل العولمة أهـم سـماته بـل هـى الوليـد الشرعى له.

وبالتالى أصبح هناك ثلاث منظمات تقوم على إدارة العولمة من خـلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثـرة فـى السياسـات الاقتصادية لمعظم دول العالم، وهذه المؤسسات هى :

- صندوق النقد الدولى، والمسئول عن إدارة النظام النقدى للعولمة.
- البنك الدولى وتوابعه، المسئول عن إدارة النظام المالى للعولمة.

- منظمة التجارة العالمية، المسئولة عن إدارة النظام التجارى للعولمة.

ولعل قيام العولمة على تلك المنظمات يعتبر من أهم دعائمها حيث أصبح على الأقل هناك نظام متكامل للعولمة تعمل من خلاله.

ويلاحظ على هذه المنظمات العالمية فى العقد الأخير من القرن العشرين أنها تتجه إلى إدارة العولمة من خلال آليات جديدة فى إطار من التنسيق فيما بينها لضبط إيقاع منظومة العولمة.

فمثلاً منظمة التجارة العالمية أصبحت تتعامل فى مجال إدارة النظام التجارى للعولمة، وليس فقط مع السلع القابلة للتجارة العالمية، بل أيضاً مع تجارة الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية والأدبية والعينية. وقوانين وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة العالمية، وأعطت مهلة لعمليات تحرير التجارة العالمية فى تلك المجالات وتتعامل بحسم مع قضايا الإغراق والدعم، ولا جدال أن كل ذلك يزيد من دور منظمة التجارة العالمية فى تسيير دفة النظام التجارى للعولمة.

وكذلك صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من خلال ما يقومان بتطبيقه من برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى شملت الكثير من دول العالم فى العقد الأخير من القرن العشرين.

وبالتالى يزداد دورها بشكل واضح فى تسيير دفة النظام النقدى والنظام المالى للعولمة.

7- تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية فى مجال السياسة النقدية والمالية

اتسمت العولمة بانخفاض فى درجة سيادة الدولة القومية وبالتحديد أدت إلى إضعاف السيادة الوطنية فى مجال السياسة النقدية والمالية حيث اضطرت الحكومات فى مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم فى السوق

وتطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل أن تتمكن من إيجاد وسـائل رقابيـة جديدة وهكذا يمكن القول أن الحكومة فى هذا الإطار العولمى الجديـد تطبـق كثيراً من السمات التى يطلق عليها البعض الإدارة العامة الجديدة سـعياً وراء تنظيم عمل الحكومة وفقاً للخطوط التى تسير عليها المنظمات العالميـة ممـا يترتب عليه وهن سلطة الدولة وشرعيتها. ولعل مبعـث ذلـك أن اسـتيعاب الدولة تتمثل فى اكتساب ثقة الأسواق العالمية غـير أن ثمـن هـذا التحـول فى دول الدولة كان باهظاً لأنه نتج عنه تضعضع سلطة الدولة.

فهناك ما يسمى بنظرية اضمحـلال الوطنيـة والقوميـة وبـالتحديد أصبحت العولمة فى اتجاه النقيض للقومية أو الوطنية الاقتصادية علـى كـل المستويات وفى كل الحالات وبالنسبة لكل الأمم والشعوب وأصبـح التحـدى الحقيقى هو البحث فى إيجاد ما يسمى بالقومية الاقتصادية الجديدة أى علـى الدول القومية أن تبدع أشكالاً جديدة لتعظيم مصالحها الاقتصاديـة فـى ظـل العولمة.

إلا أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن استجابة الحكومات للعولمة والسعى إلى إيجاد حلول مشتركة للمشكلات الكونية قد انتقصت مـن سـيادة الدولـة فالانضمام للمنظمات العالمية والتوقيع على الاتفاقات الدولية يضع قيوداً علـى خيارات السياسة المتاحة أمام الحكومة بل أنهما قد يضطرانـها إلـى إجـراء تعديلات على السياسات والممارسات المحلية التى اتبعتها.

ويكفى الإشارة إلى أنه إذا تمت العولمة المالية بشكل كامل أى تم فتح الحساب الجارى وحساب رأس المال وتزايدت درجة اندماج وتكـامل السـوق المالى المحلى مع أسواق المال الخارجية العالمية فإنه من الراجـح جـداً أن تفقد الدولة سيادتها الوطنية فى مجال السياسة النقدية والسياسة المالية.

ففى ظل حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بحثاً عن أعلى عائد قد تتدفق للبلد كميات ضخمة من الأموال وبشكل مفاجئ ويدفعها فى ذلك انخفاض أسعار الفائدة وتردى النمو فى البلدان الصناعية وسعياً لاغتنام فرص ارتفاع سعر الفائدة المحلى. إذا كان سعر الصرف ثابتاً وفى هذه الحالة تفقد السلطة النقدية سيطرتها على الكتلة النقدية، مما قد يؤدى إلى حدوث التضخم وتغيير أسعار الفائدة الحقيقية، ومع تزايد درجة العولمة المالية تخرج مسألة تحديد سعر الفائدة من سلطة البنك المركزى، إذا يفترض أنه مع زيادة حرية رؤوس الأموال تصبح أسعار الفائدة المحلية قصيرة الأجل مرتبطة بشكل متزايد مع أسعار الفائدة العالمية قصيرة الأجل وبتوقعات الحركة قصيرة الأجل لسعر الصرف أى حالة تكافؤ سعر الصرف المغطى، وعليه فإن محاولات بلد ما لوضع أسعار الفائدة وأسعار الصرف لا تتفق مع حالة تكافؤ سعر الفائدة يمكن أن يؤدى إلى تدفقات كبيرة للداخل أو للخارج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، ومن ثم فإن قدرة البلد على استخدام السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف لتحقيق أهداف منفصلة للاقتصاد الكلى ستصبح مقيدة بزيادة حراك رأس المال.

ناهيك عن وقوع الاقتصاد القومى فى يد المضاربين الماليين والعالميين حيث يشير البعض إلى أنه إذا ما اتفقت كافة البنوك لامركزية فى العالم فيما بينها على اتخاذ موقف معين لحماية عملة ما فى مواجهة هجوم المضاربين فإن أقصى ما يمكن أن تجمعه هذه البنوك المركزية هو 14 مليار دولار يومياً مقارنة مع 800 مليار دولار يستطيع المضاربون الماليون العالميون ضخها فى السوق وهذا يعنى أن إمكانياتهم تفوق 55 مرة البنوك المركزية الموجودة فى العالم مجتمعة.

كما دلت التجارب على أنه ليـــس فـــى إمكـــان صـــانعى السياســـة الاقتصادية مع اتجاه الأسواق المالية للتكامل أن يجمعوا بين ثلاثة سياســـات فى آن واحد وهى أسعار الصرف الثابتة وحرية حركة رأس المـــال وزيـــادة سعر الفائدة المحلى قصيرة الأجل بفارق لا بأس به عن مستوى سعر الفـــائدة العالمى قصيرة الأجل.

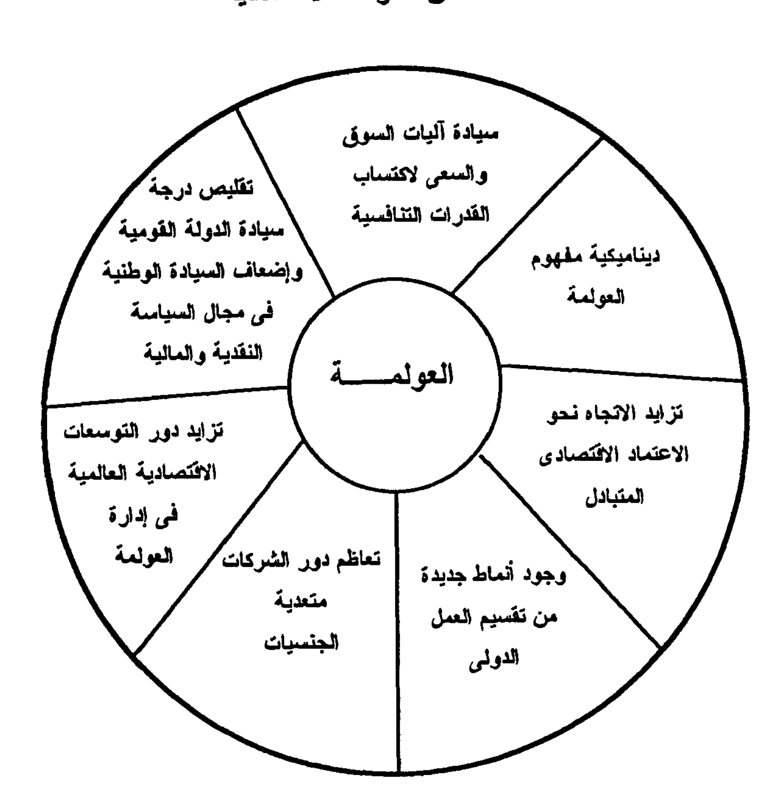
أما من حيث تأثير العولمة المالية على السيادة الوطنية فـــى مجـــال السياسة المالية، فإنها تحد من هذه السيادة مع تدرج تزايد درجة العولمة فمع تحرير حساب رأس المال يصبح فى إمكان المستثمرين المحليين مـــن أبنـــاء البلد استثمار أموالهم فى أى مكان تبعاً لارتفاع معدل العـــائد المتوقـــع وفـــى الحالات التى يتأثر فيها الاستثمار بالاعتبـــارات الضريبيـــة تلجـــأ الشـــركات المتعدية الجنسيات وكبار المستثمرين فى البلدان الصناعيـــة إلـــى الخـــروج باستثماراتهم إلى المناطق والدول التى تنخفض فيها معدلات الضرائب علـــى الدخول والأرباح وهناك تسابق الآن على تخفيض الضرائب إلى أدنى الحـــدود كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذى أدى ليس فقط إلـــى خفـــض حصيلة موارد الدولة السيادية من الضرائب، بل وإلى إضعاف فاعلية السياسة المالية فى تحقيق أهدافها، ومع تزايد خروج رؤوس الأمـــوال للاســـتثمارات فى الواحات الضريبية حيث توجد الاعفاءات والحوافز الضريبية خارج الحدود الوطنية تزداد معدلات البطالة فى البلدان التى يحـــدث فيـــها هـــذا الخـــروج ولمواجهة هذا السلوك تلجأ الحكومات إلى خفـــض الضرائـــب علـــى دخـــول الشركات، وهو ما يؤدى إلى زيادة العجز بالموازنة العامة وإجبار الدولة على التخلى عن برامجها الاجتماعية، وهى مسألة تحتاج إلـــى معالجـــة بأســـاليب جديدة غير تقليدية.

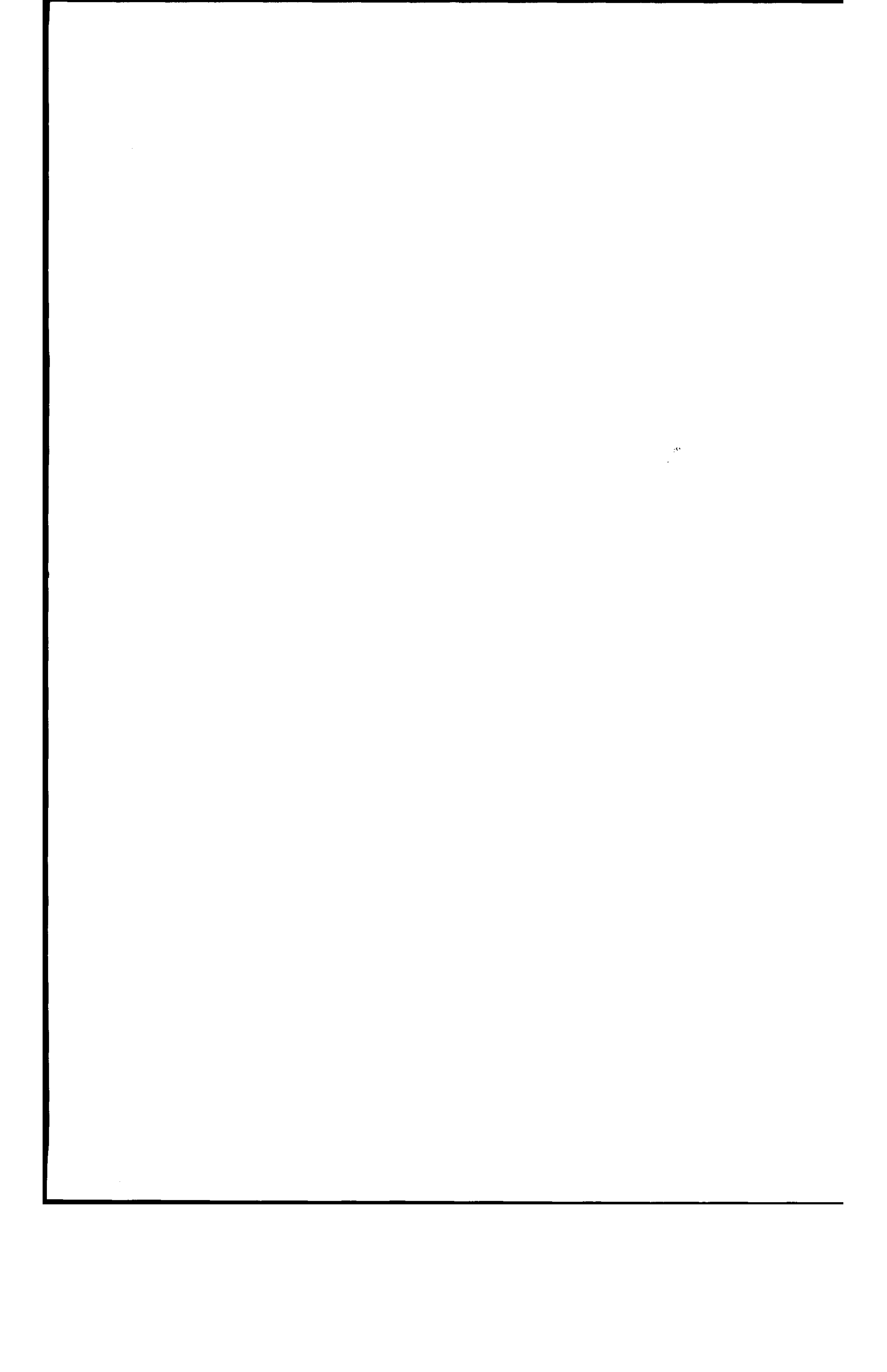
والخلاصة فى هذا المجال أنه مع التقدم نحو العولمة فإن دور الدولـــة يتقلص ولصالح قوى العولمة فى صنع السياسة الاقتصاديـــة الوطنيـــة بمـــا فى ذلك تحديد معدلات الاستثمار والنمـــو الاقتصـــادى ومســـتويات التشـــغيل

أو البطالة ومستويات الدخل أو الرفاهة الاجتماعية وانتعاش أو ركود أسـواق المال وأسعار صرف العملات الوطنية.

ويمكن أن نجمل خصائص العولمة الاقتصادية فى الشكل التالى :

خصائص العولمة الاقتصادية





الفصل الثانى

أنواع العولمة الاقتصادية والعوامل المؤدية إليها

الفصل الثانى

أنواع العولمة الاقتصادية والعوامل المؤدية إليها

عند البحث بعمق فى العولمة الاقتصادية نجد أن هذه العولمة تحـــدث على نطاقين رئيسيين فهى تتبلور بقوة فى مجال الإنتاج فيما يطلـــق عليـــها عولمة الإنتاج والتى يغذيها اتجاهين أساسيين، ويعـــبر الاتجـــاه الأول عـــن عولمة التجارة الدولية واتفاقات تحرير التجارة الدولية ويعكس ذلك معـــدلات نمو التجارة الدولية المتسارعة بشكل ملحوظ وكذلك هنـــاك الاتجـــاه الثـــانى الخاص بالاستثمار الأجنبى المباشر، الذى يزداد بمعدل أسرع من معدل نمـــو التجارة العالمية.

أما النطاق الثانى الذى تحدث فيه العولمة الاقتصادية فـــهو النطـــاق الخاص بالعولمة المالية والذى يعبر عنها النمو السريع للمعـــاملات الماليـــة الدولية بفعل عمليات التحرير المالى الحادثـــة، وتلعـــب الشـــركات متعديـــة الجنسيات وتكامل الأسواق العالمية فـــى مجـــال الســـلع وتصـــاعد الثـــورة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات بشكل كبير دوراً متزايداً فى مجال تعميـــق العولمة كصفة عامة.

وبالتالى تكشف التطورات المتلاحقة للعولمـــة والتغـــيرات العالميـــة المصاحبة لها والتى تحدث على النطاقين المذكورين، عـــن وجـــود نوعيـــن رئيسين من العولمة.

حيث يوجد العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج أى التى تحدث علـــى نطاق الإنتاج بما فى ذلك المؤشرات الدالة عليها وكذلك هناك العولمة الماليـــة على النطاق المالى والتى يعمقها عمليات التحرير المالى الحادثة والتحركـــات

الهائلة لرأس المال عبر العالم من أقصاه إلى أدناه، وأيضاً للعولمة المالية مؤشراتها الدالة عليها.

ويلاحظ أن عولمة الإنتاج هناك عوامل مؤدية إليها وكذلك العولمة المالية هناك عوامل مؤدية إليها أى هناك عوامل دافعة لها تعمل على تعميقها وبلورتها فى مجموعها وهى فى النهاية ترسخ مجموعة الآليات وقواعد السلوك التى يسير فى إطارها وعلى هداها ما يسمى بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد.

ويبدو أن المسألة تحتاج إلى إيضاح واقتراب أكثر من كلا النوعين للعولمة الاقتصادية من خلال التحليل التالى :

أولا : عولمة الإنتاج

وقد لوحظ أن عولمة الإنتاج تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعدية الجنسيات وتتم بدون وجود أزمات مأساوية كما حدث بالنسبة للعولمة المالية وما صاحبها من أزمات وأهمها الأزمة المالية لدول جنوب شرق أسيا فى عام 1997 والتى بدأت من تايلاند وامتدت إلى باقى دول جنوب شرق آسيا.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عولمة الإنتاج بدأت تقرر لنا أنماطاً جديدة من تقسيم العمل الدولى ويمكن أن نرى ذلك بوضوح من خلال التأمل فى طبيعة المنتج الصناعى حيث أصبحت أى دولة مهما كانت قدراتها وإمكانياتها لا تستطيع أن تتخصص فى منتج معين بالكامل، والأمثلة على ذلك كثيرة، فالسيارة يتم تجميعها فى أكثر من دولة والأجهزة الكهربائية يحدث لها نفس الشئ وكذلك الحاسبات الآلية (الكمبيوتر)، مثل هذه المنتجات الصناعية يتم تجميعها فى أكثر من دولة بحيث تقوم كل دولة من هذه الدول بالتخصيص فى صنع أحد المكونات الرئيسية فقط.

ومن هنا ظهر التخصص وتقسيم العمل الدولى بين الدول المختلفة فى نفس السلعة وأصبح من الطبيعى أو من المعروف بالنسبة لعدد كبير من السلع القابلة للتجارة الدولية أن تظهر نفس السلعة فى قائمة الصادرات وكذلك قائمة الواردات لنفس الدولة وهذا ما يعرف بالتخصص وتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة Intra Industry بل أصبح من الأمور العادية فى ظل عولمة الإنتاج أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث تتخصص كل دولة فى جزء أو أكثر منها وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة Intre-Firm ومن هنا أصبح فى ظل عولمة الإنتاج تخصصاً جديداً وأنماطاً جديدة لتقسيم العمل الدولى لم تكن معروفة من قبل بل أصبح هذا النوع من التخصص والتقسيم هو النمط السائد بين الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية الحديثة التصنيع.

وفى هذا الإطار أصبحت قرارات الإنتاج ومن ثم قرارات الاستثمار، تتخذ من منظور عالمى ووفقاً لاعتبارات الرشادة الاقتصادية Economic Rationality فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، وقد أتاح ذلك فرصاً هائلة للكثير من الدول النامية يمكنها اقتناصها وبالتالى اختراق السوق العالمى فى الكثير من المنتجات فى ظل ما يسمى بعولمة الإنتاج التى هى جزء أساسى من العولمة الاقتصادية، وعلى كل دولة نامية فى ظل عولمة الإنتاج استيعاب ما تحمله من تحولات وأن تحدد بشكل دقيق وقاطع ما هى الأجزاء من السلع القابلة للتجارة الدولية التى يمكن أن يكون لها ميزة تنافسية حالية أو مكتسبة مستقبلاً لكى تنتجها بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية ومن ثم تبيعها بسعر تنافسى فى أقل وقت ممكن حتى تستطيع أن تقتنص ما تطرحه عولمة الإنتاج من فرص وهو ما يعود عليها بآثار إيجابية فى مسيرتها الاقتصادية عند التعامل مع عولمة الإنتاج بالصورة التى طرحت فى هذا التحليل.

1- الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية

ويمكن إدراك هذا الاتجاه من المؤشرات الخاصة بالتجـــارة الدوليـــة حيث يلاحظ :

1/1/1- أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسـعينات من القرن العشرين بحيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفى معـــدل نمـــو الناتج المحلى الإجمالى العالمى، حيث يلاحظ أنه فى عام 1995 زاد معدل نمـــو التجارة العالمية بحوالى 9% عام 1995 بينما زاد الناتج المحلـــى الإجمـــالى العالمى بنسبة 5% فقط.

2/1/1- ومن ناحية أخرى يلاحظ فى عام 2000 أن التجارة السـلعية بلغت حوالى 6254 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 12.5% بالمقارنة بعـــام 1999 ومن ناحية أخرى يلاحظ أن التجارة الدولية فى الخدمات بلغـت 1505 مليـــار دولار عام 2000 بمعدل نمو بلغ 6.1% بالمقارنة بعام 1999.

وبالتالى فإن متوسط معدل نمو التجارة الدولية فى السلع والخدمـــات بلغ 11.2% عام 2000 بالمقارنة بعام 1999 وبقيمة بلغت 7759 مليار دولار بينما بلغ الناتج المحلى الإجمالى العالمى عام 2000 ما قيمته 31171 مليــــار دولار وبمعدل نمو بلغ 4.7% فى عام 2000 بالمقارنة بعام 1999.

ومعنى ذلك أن التجارة الدولية السلعية تزايدت بمعدل أكبر ن ضعفـــى ونصف معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى العالمى 12.5% للتجـــارة السـلعية بالمقارنة بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى العالمى البالغ 4.7% فى نفـــس العام وهو ما يعمق عولمة الإنتاج بقوة ومن ناحية أخرى لا زالـــت التجـــارة العالمية فى مجموعها سلع وخدمات تزيد بمعدل نمو أكبر من ضعفـــى معـدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى العالمى حيث وصلب معـــدل نمـــو التجـــارة الدولية فى مجموعها حوالى 11.2% بينما معدل نمو الناتج المحلى الإجمـــالى العالمى 4.7% وهو ما يعكس بقوة الاتجاه نحو مزيد من عولمة الإنتاج.

3/1/1- أما فى عام 2003 فقد قدر أن تصل قيمة التجارة الدولية السلعية إلى 6681 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 8.6% بالمقارنة بعام 2002 وتبلغ التجارة الدولية فى الخدمات فى عام 2003 حوالى 1704 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ 8.7% وبالمقارنة بعام 2002.

وبالتالى فإن متوسط معدل نمو التجارة الدولية فى السلع والخدمات بلغ 8.6% عام 2004 وبالمقارنة بعام 2003 وبقيمة بلغت 8385 مليار دولار بالمقارنة بعام 2002 بينما قدر أن يصل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى العالمى إلى 3.7% فى عام 2003 بالمقارنة بعام 2002.

ومعنى ذلك أن التجارة السلعية تزايدت بمعدل أكبر من ضعفى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى العالمى أيضاً أى بحوالى 2.4 مرة بينما زادت التجارة الدولية فى الخدمات بنفس المعدل تقريباً أى بحوالى أكثر من ضعفى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى العالمى أيضاً وهو ما يؤكد بوضوح الاتجاه نحو عولمة الإنتاج وخاصة أن معدل نمو التجارة الدولية فى مجموعها من سلع وخدمات قد بلغ عام 2003 حوالى 8.6% بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى العالمى 3.7% فقط فى نفس العام وبالتالى فقد زاد معدل نمو التجارة الدولية فى مجموعها بأكثر أيضاً من ضعفى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى العالمى بالرغم من التأثير السلبى الذى أحدثته أحداث الحادى عشر من سبتمبر على معدل نمو التجارة العالمية بشكل عام وخاصة فى عامى 2001 وكذلك 2002.

ويلاحظ إلى جانب كل تلك المؤشرات أن التجارة العالمية يزداد تحريرها بشكل متزايد وتكتمل تلك العمليات الخاصة بالتحرير من سنة لأخرى حيث يمكن القول أنه حتى عام 2002 فقد دخل أكثر من 95% من التجارة العالمية فى مجال التحرير ومقدر أن يصل إلى 98% عام 2003.

وبالطبع تلعب الشركات متعدية الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية دوراً رئيسياً فى تعميق هذا الاتجاه.

2- الاتجاه الثانى والخاص بالاستثمار الأجنبى المباشر

ويلاحظ أن هذا الاتجاه تقوده الشركات المتعدية الجنسيات التى تبلغ حوالى 63 ألف شركة يتبعها حوال 690 ألف شركة تمثل فى الواقع القوى الفاعلة الرئيسية فى تعميق عولمة الإنتاج بل أيضاً العولمة المالية.

وفى ظل النمط الجديد لتقسيم العمل الدولى الذى تتوزع بمقتضاه عملية إنتاج السلعة الواحدة على دول مختلفة فإننا نجد أن الشركات متعدية الجنسيات تضع استراتيجيتها الإنتاجية والتسويقية بحيث تعتبر العالم فى مجموعه سوقاً واحدة سواء سوقاً فعلية أو سوقاً احتمالية ويتحدد دور كل جزء منه فى العملية الإنتاجية وفقاً لخطط هذه الشركات وما تراه متوافراً فى كل دولة من مزايا ومقومات مستخدمة فى ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

وقد لوحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبى المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة الدولية أو العالمية حيث كان معدل نمو الاستثمار الأجنبى المباشر يصل فى المتوسط إلى 12% حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين.

إلا أنه يلاحظ بعد ذلك وبداية من عام 1996 فقد وصل الاستثمار الأجنبى المباشر 386 مليار دولار على مستوى العالم بعد أن كان فى المتوسط خلال الفترة 1990-1995 يتراوح عند 226 مليار دولار أى زاد عام 1996 بنسبة بلغت 71% ثم وصل عام 1997 إلى 478 مليار دولار وبنسبة زيادة بلغت 24% عن عام 1996 ثم وصل عام 1998 حتى وصل إلى 695 مليار دولار ثم بنسبة زيادة وصلت إلى 45% بينما وصل عام 1999 إلى 1088

مليار دولار وبنسبة زيادة بلغت 57% ثم وصل إلى 1495 مليار دولار عام 2000 وبنسبة زيادة بلغت 37%.

وإذا قارنا المستوى الذى وصل إليه الاستثمار الأجنبى المباشر عام 2000 بالمستوى الذى كان عليه فى المتوسط فى منتصف التسعينات فإننا نجده قد يتضاعف بحوالى 6.6 مرة أى ما يقرب من سبعة أضعاف ما كان عليه فى الفترة من 1990-1995 وهذا تطور هائل يشير إلى تزايد أهمية هذا الاتجاه نحو تعميق عولمة الإنتاج بكل أبعادها وجوانبها وآثارها.

ويقود هذا الاتجاه بقوة كما ذكرنا من قبل الشركات متعدية الجنسيات فى إحداث المزيد من العولمة والتى تنتج بدورها المزيد من التحالفات الاستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات فى مجال التكنولوجيا والأسواق.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن من التطورات الهامة فى طبيعة الاستثمار الأجنبى المباشر خلال النصف الثانى من التسعينات من القرن العشرين، أن الجزء الأكبر من تدفقات ذلك الاستثمار أصبح ينتج من خلال عمليات الإندماج والاستحواذ عبر الحدود، حيث ارتفعت التدفقات المرتبطة بتلك العمليات كنسبة من جملة التدفقات الخارجة للدول المصدرة للاستثمار المباشر من 53% فى عام 1995 إلى 90% من تلك التدفقات فى عام 2000، كما ارتفعت نسبتها إلى جملة التدفقات التى تلقتها الدول المستقبلة خلال تلك الفترة من 56% إلى 83%.

ويلاحظ فى هذا المجال أن دوافع الاندماج والاستحواذ عبر الحدود ترجع إلى تفضيل الشركات متعدية الجنسيات لهذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر بالمقارنة بإنشاء شركات جديدة نظراً لما يحققه للشركة الأم من سرعة النفاذ إلى السوق الجديدة والسيطرة على جزء هام منها والإفادة

من الإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية للشركة التى يتـــم الاســـتحواذ عليها فضلاً عن سرعة توزيع المخاطر وزيادة حجم النشاط وبالتـــالى تدعيـــم المركز التنافسى للشركة الأم على مستوى السوق العالمى وهكذا يتضـــح دور الاستثمار الأجنبى المباشر الذى يتدفق فى معظمه أى أن كانت صورتـــه مـــن خلال الشركات متعدية الجنسيات، فى تعميق وبلورة عولمة الإنتاج وبخاصـــة مع الاتجاه الآخر الذى ينمو إليه الاستثمار الأجنبى نحو المزيد من العمليـــات الخاصة بالاندماج والاستحواذ ولا يخفى ما للاندماج والاستحواذ عبر الحـــدود من تأثير على السيادة الوطنية والمخاوف من السيطرة الأجنبية على بعـــض القطاعات الإستراتيجية فى الاقتصاد المحلى، ومن ثم فإن هذه المخـــاوف لـــم تعد قاصرة فقط على الدول النامية بل بدأت تظهر بشكل واضح فى العديد مـــن الحالات فى الدول المتقدمة ولعل من أبرز الأمثلة فى هذا المجال ردود الأفعـــال المعارضة لاستحواذ رأس المال اليابانى على مركز روكفلـــر فـــى نيويـــورك واستوديوهات الأفلام الســـينمائية فـــى هوليـــوود أو اســـتحواذ رأس المـــال البريطانى ممثلاً فى شركة فودافون ايرتتش على شركة مانيســـمان الألمانيـــة وهو ما يثير المخاوف حول مسألة السيادة الوطنية فى ظل انتشـــار عولمـــة الإنتاج التى هى جزء رئيسى من العولمة الاقتصادية، وهذا ما يشير بوضـــوح إلى أحد المخاطر الناتجة عن العولمة حيث تواجه تلك المخاطر، كل من الـــدول النامية وأيضاً الدول المتقدمة، وهى تلك المتعلقة بمسألة السيادة أو الســـيادة الوطنية للدولة على الاقتصاد القومى والسياسات الاقتصادية التى تتبناها تلـــك الدولة.

ولعل من الضرورى الإشارة فى هذا المجال إلى أن نحـــو 90% مـــن عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود عام 2000 قد تركـــزت فـــى الـــدول المتقدمة.

فقد استأثرت دول أوروبا الغربية لا سيما بريطانيا وألمانيا وفرنسا بنحو 72% من جملة تلك العمليات واتجهت معظم عمليات الاندماج والاستحواذ فى أوروبا إلى مجال الصناعات الكيماوية وصناعة الأغذية والمشروبات والتبغ كما ركزت تلك العمليات فى الولايات المتحدة الأمريكية فى صناعة المعدات الكهربائية والإلكترونية فضلاً عن الصناعات الكيماوية.

وهى تظهر بوضوح اتجاهات عولمة الإنتاج ودور الاستثمار الأجنبى المباشر فى أحداثها.

ثانيا : العولمة المالية

تعتبر العولمة المالية هى الناتج الأساسى لعمليات التحرير المالى والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالى مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود ولتصب فى أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطاً وتكاملاً.

ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما :

المؤشر الأول والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود فى الأسهم والسندات فى الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية فى الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلى الإجمالى فى هذه الدول فى عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وإلى ما يزيد عن 200% فى فرنسا وإيطاليا وكندا فى نفس العام.

أما المؤشر الثانى والخاص بتطور تداول النقد الأجنبى على الصعيد العالمى، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومى فى أسواق الصرف الأجنبى قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكى فى منتصف

الثمانينات إلى حوالى 1.2 تريليون دولار أمريكى فى عام 1995 وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطيات الدولية لجميع بلدان العالم فى نفس العام.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لم تصل بعد إلى درجة التكامل فى الأسواق السلعية أى أن العولمة المالية لا زالت فى درجة أقل من العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحريو حساب رأس المال ويقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات فى حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتى تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقارى والثروات الشخصية وتحرير حساب رأس المال، ومن ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل، ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبى والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.

وتفصيلاً فإن العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية :

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار فى سوق الأوراق المالية مثل الأسهم، والسندات، والأوراق الاستثمارية والمشتقات.
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، أى المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التى تتم محلياً بواسطة غير مقيمين أو شراء العقارات فى الخارج بواسطة المقيمين.
- المعاملات الخاصة بالائتمان التجارى والمالى والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التى تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج.
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية، وهى تشمل الودائع المقيمة وعلى اقتراض البنوك من الخارج التى تمثل تدفقات للداخل وعلى القروض والودائع الأجنبية التى تمثل تدفقات للخارج.

- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو التركات أو تسوية الديون.
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبى المباشر وهى تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.

ويشير خبراء صندوق النقد الدولى فى هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين :

الأولى : أنه من الأفضل البدء فى تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل وتحرير الاستثمار الأجنبى المباشر قبل تحرير استثمار الحافظة المالية أو الاستثمار غير المباشر.

الثانية : أن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعنى التخلى عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد المنظمة التحوطية المتعلقة بمعاملات وتحويلات العملة الأجنبية التى يجريها غير المقيمين.

ثالثا : العوامل المؤدية إلى العولمة الاقتصادية

يمكن القول أن هناك العديد من العوامل التى أدت إلى ظهور العولمة الاقتصادية سواء العولمة الإنتاجية أو العولمة المالية لعل من أهمها :

1- العوامل المؤدية لعولمة الإنتاج

1/1- تزايد درجات التكامل الاقتصادى العالمى

أن التأمل فى العولمة الاقتصادية يشير بوضوح إلى أنها تعبر عن تطور عميق فى عمليات التكامل الاقتصادى العالمى والناتج بالضرورة عن

أحد الخصائص الهامة التـــى تتمـــيز بـــها العولمـــة الاقتصاديـــة والمتمثـــل فى الاتجاه نحو تزايد الاعتماد الاقتصادى المتبادل بيـــن الأطـــراف المكونـــة للاقتصاد العالمى سواء الدول أو المنظمات الاقتصادية أو التكتلات الاقتصاديـــة أو الشركات متعدية الجنسيات.

ويغذى عملية تزايد درجات التكامل الاقتصادى العالمى العديـــد مـــن الآليات يمكن أن نطلق عليها آليات العولمة مثـــل اتفاقيـــة تحريـــر التجـــارة العالمية المعروفة باتفاقية الجات والتى تقوم بتطبيقها منظمة التجارة العالميـــة بالإضافة إلى الاتجاه العالمى إلى توحيد المواصفات للسلع محل التبـــادل فـــى التجارة الدولية مما يعرف بالمواصفات القياسية للجودة ومن أهمها سلســـلة الأيزو المختلفة. ويعمق ذلك وجود شبكة الانترنت ونمو التجارة الإلكترونيـــة وتعاظم دور البورصات العالمية فى تحريك رؤوس الأموال وتدفقات الاســـتثمار الدولى ويساعد فى ذلك ظهور فائض نسبى كبير لرؤوس الأمـــوال وظـــهور الاحتكارات المالية وتزايد الاتجاه نحو التحرير المالى وتحرير الاستثمار سواء على المستوى المحلى أو الدولى.

بالإضافة إلى تزايد الاتجاه نحو قيام التكتلات الاقتصاديـــة ممـــا أدى فى النهاية إلى تضاعف معدلات نمو التجارة العالمية بالنسبة للناتج المحلـــى الإجمالى العالمى خلال فترة التسعينات من القـــرن العشـــرين وبالتـــالى زادت سرعة التكامل الاقتصادى العالمى ومن ثم أدى كل ذلك إلى بلورة مـــا يســـمى بالعولمة الاقتصادية.

مع ملاحظة أن وجود الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولى أدت إلـــى أنه لم يعد فى إمكان دولة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها تصنيع منتج معين وإنما أصبح من الشائع اليـــوم أن نجـــد العديـــد مـــن المنتجـــات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية وغيرها يتـــم جمع مكوناتها فى أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بـــالتخصص فـــى صنع أحد هذه المكونات فقط.

وبالتالى أصبح من المألوف بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات أن تظهر نفس السلعة فى قائمة الصادرات والواردات لنفس الدولة وهذا ما يعرف بتقسيم العمل الدولى داخل الصناعة الواحدة Intre-Industry بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث تتخصص كل دولة فى جزء أو أكثر منها وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة Intra-Firm ويؤدى كل ذلك إلى تزايد التكامل الاقتصادى العالمى ومن ثم يعمق مفهوم العولمة الاقتصادية. وبالتالى أصبحت قرارات الاستثمار والإنتاج تتخذ من منظور عالمى. ووفقاً لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد. بل أصبح من الممكن إلمام الكثير من الدول النامية فرص لاختراق السوق العالمية فى ظل العولمة فى الكثير من المنتجات حيث تنتج الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولى لتلك الدول باكتساب مزايا تنافسية فى دائرة واسعة من السلع فى الصناعات الكهربائية والإلكترونية والهندسية والكيماوية وهكذا يتزايد الاتجاه إلى التكامل الاقتصادى العالمى.

2/1- زيادة اندماج الدول النامية فى الاقتصاد العالمى

تشير التطورات والتغيرات الحادثة منذ منتصف الثمانينات وحتى نهاية التسعينات من القرن الماضى أى القرن العشرين أن الاقتصاد العالمى أخذ يبرز لنا مسميات جديدة للدول النامية مثل النمور الآسيوية، والدول حديثة التصنيع والدول الناهضة اقتصادياً وغيرها من المسميات التى كشفت بلا شك عن تقدماً صناعياً كبيراً أخذ يحدث فى الكثير من الدول النامية، وهذا التقدم والنمو زاد من تكامل واندماج هذه الدول فى الاقتصاد العالمى مما يجعلنا نعتقد أن هذا الاتجاه كان من أهم العوامل التى أدت إلى العولمة.

والمؤشرات والدلائل على ذلك كثيرة لعل من أهمها

1/2/1- أن نصيب دول شرق آسيا فى النـــاتج المحلــى الإجمــالى العالمى قد زاد فى الفترة من 1965 -1995 من 7% إلى 22% ومن النـــاتج الصناعى العالمى من 12% إلى 27% بل وصل مع نهاية التسعينات من القرن العشرين إلى أكثر من ذلك وزاد نصيب القطاع الصناعى من النـــاتج المحلــى الإجمالى فى الدول النامية بصفة عامة من 27% عام 1965 إلى 35% عـــام 1999.

2/2/1- زاد نصيب التجارة الدولية من الناتج المحلى الإجمالى للدول النامية زيادة كبيرة وسريعة حيث وصل إلى 45% مع نهاية التســعينات مــن القرن العشرين بعد أن كان 33% فى منتصف الثمانينات ومـــن المتوقــع أن يصل إلى 50% فى العقد الأول من الألفية الثالثة.

3/2/1- زاد نصيب الدول النامية من التجارة العالمية من 23% عـام 1985 إلى 30% عام 1999، كما ارتفعت التجارة البينية بين الدول النامية من 31% من إجمالى التجارة الدولية للدول النامية عام 1985 إلـــى 40% عـام 1999، بل وزاد نصيب المنتجات الصناعية من إجمالى صادرات الدول النامية من 47% عام 1985 إلى 83% عام 1999 كما اشار إلى ذلك البنك الدولى.

4/2/1- بلغت الدول المشاركة فى جولة أوروجواى والموقعة علـــى اتفاقية الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية 117 دولة، كان منها 87 دولـــة نامية وهذا دليل واضح على موافقة نسبة كبيرة من الدول النامية على تبـادل المزايا التفضيلية من خلال منظمة التجارة العالمية من خلال سياسات تحريـــر التجارة الدولية ومن تزايد تكامل واندماج هذه الدول فى الاقتصاد العالمى، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذا العدد قد زاد كثيراً عند منتصف التسعينات ونحن فى الألفية الثالثة حيث بلغ عدد الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية حوالى 134 دولة، بل وصل العدد عام 2003 إلى 154 دولة ووصـــل عــدد الــدول النامية بذلك إلى أكثر من مائة دولة، وها هى الصين وما يطلق عليها المـــارد

الصينى تنضم إلى منظمة التجارة العالمية فى مؤتمر الدوحة فى نوفمبر 2001 وهو المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية، وهـــى أكـبر الـدول النامية نمواً وتقدماً نحو القمة الاقتصادية للاقتصاد العالمى، وفى الطريق دول أخرى نامية ومتقدمة مثل روسيا.

5/2/1- تطبق برامج الإصلاح الاقتصادى فى معظم الدول النامية مما جعلها تتوجه إلى تطبيق استراتيجية الإنتاج من أجل التصديـــر ذات التوجـه الخارجى بدلاً من استراتيجية الإحلال محل الواردات ذات التوجه الداخلى. وكل ذلك يزيد من تكامل واندماج الدول النامية فى الاقتصاد العالمى ويؤكد أن هـذا الاتجاه هو أحد العوامل الهامة التى أدت إلى العولمة.

ناهيك عن أن ظهور الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولى الذى تقوده الشركات متعدية الجنسيات والسابق الإشارة إليه، أدى هذا الاتجاه إلى توطـن العديد من الصناعات فى الدول النامية وهجرتها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية مما يزيد التكامل والاندماج لهذه لادول فى الاقتصاد العـــالمى ويعمـق العولمة.

3/1- الاتجاه نحو التحرير المالى وحرية انتقال رؤوس الأموال

وهو ما يطلق عليه تحرير حساب رأس المال ومعاملاتـــه المتعلقـة بالاستثمار الأجنبى المباشر غير المتعلقة بالاســـتثمار فـى الأوراق الماليـة والمعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقاريـــة وكذلـك المعـاملات الخاصـة بالإئتمان التجارى والمالى والودائع غير المقيمة واقتراض البنوك من الخـارج وعلى القروض والودائع الأجنبية وكذلك المعاملات المتعلقة بتحركـات رؤوس الأموال الشخصية.

وقد ارتبط هذا التحرير المالى ارتباطاً وثيقـــاً بمـــا يســـمى عولمـــة الأسواق المال Financial Market التى تتم منها عمليـــة تبـــادل وتـــداول وتصفية الديون والأصول النقدية والمالية خارج الحدود الوطنيـــة وأصبحـــت الأسواق المالية أكثر الآليات التى تربط دول العالم بعضها ببعض والتى تشـمل سوق العملات وأسواق الأسهم والسندات والقروض والأوراق المالية الأخرى، ومع تزايد سرعة عولمة الأسواق المالية أصبح العالم بـالفعل .... وعكس ثورة مالية.

وعملت تلك الأسواق المالية العالمية بالفعل علـــى تعميـــق العولمـــة المالية Deeping Financial Globalization وقد ارتبطت عولمة الأسواق المالية .... عصر بريتون وودز والتحول من نظـــام أســـعار الصـــرف الثابتة إلى أسعار الصرف المقومة وظهور فوائض عاليـــة ضخمـــة عجـــزت الأنظمة الوطنية فى الدول الصناعية عن استيعابها محلياً وساعد علـــى ذلـــك اندماج الكثير من الدول النامية فى الأسواق المالية العالمية ومع زيادة الاتجاه نحو حرية انتقال رؤوس الأموال من خلال إلغاء القيود المفروضـــة عليـــها. فقد زادت حركة رؤوس الأموال الدولية بسرعة رهيبة خلال العقد الأخير مـــن القرن العشرين، وزادت بالتالى علاقات الترابط والإتصال من خلال الأســـواق المالية العالمية، وبزيادة عمليات تحرير الأسواق المالية فى كثير من الـــدول النامية تسارعت حركة التدفقات الماليـــة إلـــى هـــذه الـــدول وزاد اندماجـــها فى الأسواق المالية العالمية وهكذا ازداد التحول نحو العولمة المالية.

4/1- تزايد الحاجة إلى الاستثمار الأجنبى المباشر

فالمتتبع للتحولات العالمية والتغيرات فى الاقتصاد العالمى يلاحظ أنـــه بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عـــن الدفـــع فـــى صيف 1982 ازدادت أهمية تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر للـــدول الناميـــة خلال فترة الثمانينات ليكون بديلاً عن الديون الخارجيـــة بآثارهـــا ومشـــاكلها فى مجال التمويل الخارجى لعملية التنمية فى تلك الدول.

وقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع نهاية الثمانينات المصدر الرئيسى لرؤوس الأموال الأجنبية للغالبية العظمى من الدول النامية. وقد أكد البنك الدولى الاتجاه إلى تحسين الاستثمار الأجنبى المباشر فى تقارير مختلفة من منظور أن الاستثمارات الدولية أفضل للدول المستقبلة لرأس المال من المديونية الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبى يتمثل باختصار فى انتقال رؤوس الأموال الأجنبية مقترنة بعنصرى التنظيم والإدارة، فالاستثمار بشكل مباشر فى الدول التى ينتقل إليها وذلك فى صورة وحدات اقتصادية قد تكون صناعية أو زراعية أو خدمية أو إنشائية أو تمويلية.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن التدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية أو الدولية بلغت نحو 315 مليار دولار عام 1995 مسجلة بذلك معدلاً للزيادة بلغ نحو 40% عما كانت عليه عام 1994 بل أن هذه الاستثمارات وصلت عام 2001 إلى حوالى 600 مليار دولار. وتشير خريطة الاستثمار الدولى إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على ما يقرب من نصف الاستثمارات الأجنبية فى العالم والاتحاد الأوروبى واليابان يستحوذان على حوالى 35% من هذه الاستثمارات بينما تستحوذ الدول النامية على 15% فقط من هذه الاستثمارات حيث تستحوذ المنطقة الآسيوية على 61% منها واستضافت أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبى نحو 32% ويخص قارة أفريقيا فقط 7%.

ومن الملاحظ أن هناك درجة متزايدة من التنافسية على جذب الاستثمارات الدولية، سواء من خلال الدول المتقدمة أو الدول النامية والأخيرة تزداد التنافسية فيما بينها بدرجة أكبر وأشد، مع الأخذ فى الاعتبار أن الاستثمار الدولى أو الأجنبى ليس له وطن ويصب فقط فى الدول التى

تتميز بمناخ استثمار جاذب وتتوافر لديها فرص متزايدة للعائد على الاستثمار وبنية أساسية تستوعب هذا الاستثمار.

وإذا تذكرنا أن الشركات متعدية الجنسيات هى التى ينبع من خلالـــها معظم الاستثمار الأجنبى فى العالم وإذا كان التخطيط الاستراتيجى الذى تتبنـاه هذه الشركات ينطوى على تعميق أنماط جديدة للتخصـــص وتقســيم العمـل الدولى سواء على مستوى الصناعة أو مستوى جزء معين من السلعة، فـــإن ذلك يعمق مبدأ الاعتماد المتبادل وبالتالى يصبح من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى العولمة الاقتصادية بكل أبعادها التى أشرنا إليها فى التحليل السابق.

5/1- التقدم التكنولوجى وإنخفاض تكلفة النقل والاتصالات

فقد أدى التقدم التكنولوجـــى .High –Technology فـــى مجـال الاتصالات والمعلومات إلى إندماج وتكامل الأسواق على مستوى العــالم وقــد ساعدت أجهزة الحاسب الآلى والفضائيات وشبكة الانترنت على التغلب علـــى الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة وانخفضت تكلفـــة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى مستويات واضحة حيث لوحظ أن المكالمـــة التليفونية انخفضت بحوالى 60 مرة منذ عام 1930 وكذلك انخفضـــت تكلفـــة النقل بين الدول المختلفة.

وكل ذلك كان له أثراً كبيراً فى زيادة سرعة حركـــة رؤوس الأمـــوال من سوق لآخر وزيادة الروابط والصلات بين مختلف الأسواق، وعبر شـــبكة المعلومات والاتصالات بل أصبح من الممكن معرفة حركة الأسعار فى عشـوات الأسواق المالية وغير المالية فى العالم والمقارنة بينـــها واتخـاذ القـرارات المناسبة لعمليات البيع والشراء وإنجاز المعاملات بســـرعة ولمـــا لا فنحـن أصبحنا فى عصر الفمتوثانية التى أطلقها العالم المصرى الكبير أحمد زويل.

ومن ناحية أخرى تطورت برامج الحاسب الآلى التى ساعدت فى احتساب ما تنطوى عليه المعاملات من مخاطر، وما تنطوى عليه من أرباح وخسائر وكان لظهور وتطور هذه البرامج وتعميم استخدامها أثراً بالغاً فى التوصل إلى تقديرات سريعة ومحسوبة للقرارات المتعلقة بالمعاملات الدولية سواء المالية أو السلعية بل كان لها أثراً كبيراً فى تسهيل الوصول إلى الأسواق المختلفة.

كما لا يخفى أنه عبر هذه التكنولوجيا العالية أصبحت الأموال تدخل وتخرج بالمليارات عبر الحدود الوطنية دون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من مراقبتها أو معرفة اتجاهاتها أو الحد منها والتأثير فيها، وهكذا أصبح العامل الخاص بالتقدم التكنولوجى والثورة والمعلوماتية والاتصالات عاملاً هاماً من عوامل تعميق العولمة الاقتصادية سواء فى شقها الخاص بعولمة الإنتاج أو بشقها الخاص بالعولمة المالية وعلى الأخص عولمة الإنتاج.

6/1- تزايد المعاملات الخاصة بالتجارة الإلكترونية

تعرف التجارة الإلكترونية بأنها عمليات البيع والشراء بين الأفراد وبعضهم البعض أو بين الشركات وبعضها من خلال شبكة الانترنت وبالتالى فالتجارة الإلكترونية تنقسم إلى قسمين رئيسين، يعبر القيم الأول عن التجارة الإلكترونية من الشركات إلى الأفراد Business to Customer، ويعبر القسم الثانى عن التجارة الإلكترونية من الشركات إلى الشركات Business to Business.

ولقد توسعت التجارة الإلكترونية كثيراً حتى اصبحت تشمل عمليات بيع وشراء المعلومات نفسها جنباً إلى جنب مع السلع والخدمات ولا تقف التجارة الإلكترونية عند هذا الحد إذ أن الآفاق التى تفتحها التجارة الإلكترونية

أمام الشركات والمؤسسات والأفراد لا تقف عند هذا الحد وبالتـــالى أصبحـت التجارة الإلكترونية أشبه بسوق إلكترونى يتواصل فيه البـــائعون والوســطاء والمشترون، وتقدم فيه الخدمات والمنتجات فى صيغة افتراضية أو رقمية كمـا يدفع ثمنها النقود الإلكترونية. وأصبحت تتميز بمجموعة من الخصائص التـــى تعمل على استخدام تكنولوجيا المعلومات بـــهدف رفـــع الكفـــاءة أى خفـض التكاليف ويهدف تحقيق الفاعلية من خلال توسيع الأسواق، وبالتالى تعميـــق العولمة الاقتصادية من خلال الاستجابة السريعة والواسعة لاحتياجات الســوق العالمى من خلال التفاعل المثمر والمـــتزايد بيـــن قـــوى العـــرض والطلـــب إلكترونياً، ومن هذا المدخل وبهذا المفهوم فقد تطور حجم التجارة الإلكترونيـة تطوراً هائلاً ومتسرعاً منذ منتصف التسعينات من القـــرن العشـــرين، فطبقـــاً لتقديرات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بلغ إجمالى قيمـــة المعاملات الاقتصادية والتجارة الإلكترونية عـــام 1995 حوالـــى 0.1 مليـــار دولار، ارتفعت فى عام 1996 إلى 3 مليار دولار ثم إلى 22 مليار دولار عـــام 1997، ثم إلى 74 مليار دولار فى عام 1998 ووصلت عام 1999 حوالى 180 مليار دولار ووصلت عام 2000 إلى 377 مليار دولار وفى عام 2001 وصلت إلى 717 مليار دولار بينما نجدهـــا عـــام 2002 تبلـــغ 1.2 تريليـــون دولار وبالتحديد 1234 مليار دولار.

وتعكس تلك الأرقام والبيانات تاريخ معدلات النمو للتجارة الإلكترونية فقد ارتفعت خلال سبع سنوات فقط (1995–2002) بما قيمته 1233.9 مليـــار دولار أى بنسبة بلغت 1233900% أى بمتوسط سنوى قدره 176271%.

ويمكن تتبع هذا التطور من خلال الجدول التالى :

تطور حجم التجارة الإلكترونية خلال الفترة 1995 – 2002 (بالمليار دولار)

السنوات	حجم التجارة الإلكترونية	معدل النمو السنوى
1995	0.1	-
1996	3	2900
1997	22	633.30
1998	74	236.40
1999	180	143.20
2000	377	109.40
2001	717	90.20
2002	1234	26.80

UNCTAD, Building Confidence, Electronic Commerce and Development, 2003.

وتشير بعض التوقعات إلى أن حجم التجارة الإلكترونية المتوقع لعام 2004 سيبلغ 3.5 تريليون فى أمريكا الشمالية و1.6 تريليون فى آسيا و1.5 تريليون فى أوروبا.

وتعكس كل هذه التطورات والتوقعات التزايد الهائل للتجارة الإلكترونية عبر العالم لتعميق عولمة الإنتاج والعولمة الاقتصادية.

2- العوامل المؤدية إلى العولمة المالية

وتتلخص هذه العوامل فيما يلى :

1/2- إعادة هيكلة صناعة الخدمات

فقد حدثت تغيرات كبيرة فى صناعة الخدمات المالية وبالتالى زادت عمليات إعادة هيكلة تلك الصناعة مما أدى إلى الإسراع بالعولمة المالية فقد حدث تغير ملموس وواضح فى الأعمال المصرفية والأنشطة المصرفية بل

توسعت دائرة الأعمال المصرفية سواء محلياً أو عالمياً بدرجة لم يسبق لـــها مثيل وخاصة بعد التحرير وإلغاء القيود فى ضوء عمليات التحرير المالى التى حدثت على الأقل فى العقد الأخير من القـــرن المـــاضى أى القـــرن الحـــادى والعشرين. وكان من نتيجة ذلك كله زيادة أرباح البنـــوك عـــن مـــا يســـمى بالعمليات خارج الميزانية وليس من فروق أسعار الفائدة وخاصة مع التوســـع فى الاتجاه نحو البنوك الشاملة وزيادة أرباح التعامل مع السندات وعمليـــات إدارة الأصول وغيرها.

ومن ناحية أخرى لوحظ أن نصيب الودائع من إجمالى الخصوم فـــى البنوك قد بدأت فى الانخفاض وزادت الخصوم القابلة للمتاجرة فـــى نصيبـــها النسبى واتجاه نصيب القروض للتناقص من إجمالى أصـــول البنـــوك نتيجـــة لتزايد النصيب النسبى للأصول الأخرى.

وتنعكس كل هذه التغيرات فى ميزانيات البنوك دولية النشاط وليســـت البنوك المحلية مما يؤدى إلى تعميق العولمة المالية.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن عملية إعادة هيكلة صناعـــة الخدمـــات المصرفية أدت إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفيـــة مثـــل شـــركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمارات كمنـــافس قـــوى للبنـــوك التجارية فى مجال الخدمات المالية، وهو ما يؤدى إلى تراجع دول البنوك فـــى مجال الوساطة المالية وبالإضافة إلى ذلك فإنه يلاحظ أن إعادة هيكلة الصناعة المصرفية والمالية قد أدت إلى ظـــهور عمليـــات اندمـــاج مصرفـــى واســـعة واستحواذ نظراً لتزايد المنافسة والبحث فى محاولة توسيع السوق المصرفيـــة والمالية العالمية وهو ما يؤدى بالضرورة إلى تزايد الاتجـــاه نحـــو العولمـــة المالية.

2/2- تأثير التحرير المالى

حيث حدثت عمليات تحرير مالى متزايدة على المستوى المحلى وكذلك على المستوى الدولى فى نفس الوقت تقريباً مما أدى إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، مع زيادة حرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة ومع تسارع عمليات التحرير المالى تسارعت عولمة الأسواق المالية والعولمة المالية وخاصة مع ربط ذلك بتحسين مناخ الاستثمار فى الكثير من الدول والسعى إلى جذب المزيد من الاستثمارات من خلال السواق المالية وغيرها.

3/2- وجود فائض نسبى متزايد لرؤوس الأموال

حيث أصبح هناك أحجاماً متزايدة من المدخرات والفوائض المالية على مستوى الأسواق المحلية فى الكثير من الدول حيث عجزت تلك الأسواق عن استيعابها وبالتالى اتجهت تلك الفوائض تبحث عن فرص أفضل للاستثمار فى أسواق المال الخارجية نظراً لزيادة العائد، وهو ما أدى إلى تزايد الاتجاه نحو العولمة المالية.

ومن ناحية أخرى أدى الانخفاض الذى طرأ على أسعار الفائدة وتباطؤ النمو فى الدول المتقدمة إلى خروج رأس المال منها ليبحث عن معدلات عائد أعلى فى الدول الأخرى.

4/2- تزايد الابتكارات المالية

حيث بدأ يظهر كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التى جذبت كثير من المستثمرين وهو ما أدى إلى نمو العولمة المالية، فالمشتقات والمبادلات Swaps والمستقبليات Futures والخيارات Options كلها تتطور بسرعة وتعمق العولمة المالية حيث أتاحت هذه الابتكارات المالية مساحة كبيرة وواسعة من الاختيار أمام المستثمرين فى مجال اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

5/2- النمو الكبير للرأسمالية المالية

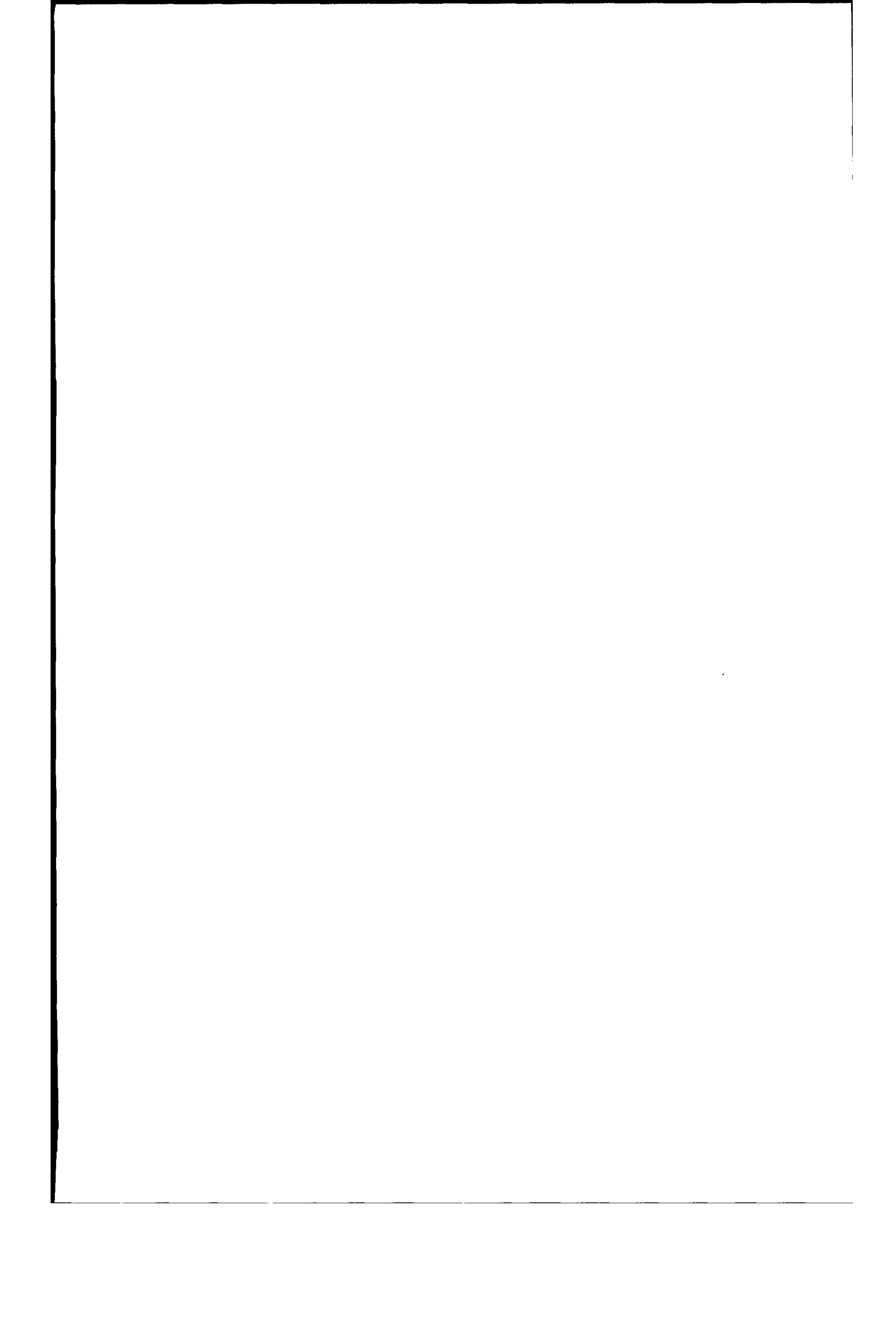
حيث أدى هذا النمو الكبير للرأسمالية المالية إلى أن أصبحت معدلات الربح التى تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقى (الزراعة والصناعة) أقل بكثير من معدلات الربح التى يحققها رأس المال المالى وقد أدى ذلك إلى أن تصبح الثروة المالية مستقبلة إلى حد بعيد عن الثروة العينية، وهو ما يعنى انفصال دائرة العلاقات النقدية عن الدائرة الحقيقة للاقتصاد الوطنى فمع صعود الرأسمالية أصبح هناك انفصال بين أسواق رأس المال وتكوين رأس المال الثابت بعد أن أصبحت الأدوات المالية المتداولة فى هذه الأسواق سلع فى حد ذاتها تتميز بعوامل مستقلة تحدد عرضها والطلب عليها وهكذا يزيد الاتجاه نحو العولمة المالية.

6/2/1- نمو سوق السندات

حيث لوحظ أن جزء كبير من عمليات تسارع عولمة الأسواق المالية يعود إلى النمو الكبير الذى حدث فى إصدارات السندات وتداولها فى تلك الأسواق وعلى سبيل التحديد، السندات الحكومية التى تغير جوهر سوق السندات عموماً، فقد زاد حجم السندات المتداولة فى نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين لما يربو على 1 تريليون دولار أمريكى ولاشك أن ذلك يرجع إلى أسباب كثيرة ليس المجال الاهتمام بها هنا.

الفصل الثالث

المنظمات الاقتصادية للعولمـــة



الفصل الثالث

المنظمات الاقتصادية للعولمة

يمكن القول أن العولمة الاقتصادية تنطوى على ثلاثة نظم رئيسية هى النظام النقدى الدولى والنظام المالى الدولى والنظام التجارى الدولى، ويقوم على إدارة هذه الأنظمة الثلاث، ثلاثة منظمات اقتصادية عالمية هى على التوالى، صندوق النقد الدولى (IMF) والبنك الدولى (WB) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) وتقوم هذه المنظمات بإدارة السياسات الاقتصادية للعولمة. فصندوق النقد الدولى يختص بإدارة السياسة النقدية، والبنك الدولى يختص بإدارة السياسة المالية، ومنظمة التجارة العالمية تختص بإدارة السياسة التجارية العالمية.

ومن الملاحظ أن هناك تعاظم لدور هذه المنظمات الاقتصادية فى إدارة وضبط إيقاع العولمة الاقتصادية، وتوجهاتها.

ولعله من المناسب التأكيد على أن دور هذه المنظمات الاقتصادية العالمية فى ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعاً من الانسجام والنمطية فى القواعد والمعايير المستخدمة فى مختلف دول العالم فضلاً عما يوفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادى بين مختلف دول العالم وبذلك تصبح هذه المنظمات أداة فى سبيل تحقيق وتأكيد العولمة الاقتصادية.

ولكل ذلك يخصص هذا الفصل لتحليل ودراسة هذه المنظمات الاقتصادية العالمية الثلاثة على النحو التالى :

أولا : صندوق النقد الدولى

يعتبر صندوق النقد الدولى أحد المنظمات الاقتصادية المكونة للعولمة الاقتصادية، منذ بدأ يتكون مع نهاية الحرب العالمية الثانية مع توقيع اتفاقيـــة "بريتون وودز" فى صيف عام 1944 ويمكن التعرف على صندوق النقد الدولى وأهدافه ووظائفه ومهامه وموارده والحصص المكونة له، وطريقة التصويــت فيه، وأنواع القروض التى يتيحها والشروط التى يضعـــها الصنــدوق لمنــح قروضه ومساندانه وذلك على النحو التالى :

1- التعريف والنشأة

يمكن تعريف صندوق النقد الدولى على أنـــه " المنظمـــة العالميـــة النقدية التى تقوم على إدارة النظام النقدى الدولى وتطبيـــق السياســـات النقدية الكفيلة بتحقيق الاســـتقرار النقـــدى وعـــلاج العجـــز المؤقـــت فى موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه ".

وقد أنشئ صندوق النقد الدولى فى 25 ديسمبر عام 1945، بموجـــب اتفاقية بريتون وودز الموقعة فى صيف عام 1944، من حوالـــى 44 دولـــة، إلا أن عدد الدول الأعضاء وصل عام 1995 بعد حوالى خمســـين عامـــاً مـــن إنشاءه إلى 179 دولة وبلغ عدد موظفيه 2150 شخصاً ليصبح بذلك المؤسسة الاقتصادية العالمية التى تمثل أحد الأركان الرئيســـية الفاعلـــة فـــى النظـــام الاقتصادى العالمى الجديد والتى تعمل على تحقيق الاستقرار النقدى العالمى.

2- أهدافـــه

قام صندوق النقد الدولى طبقاً لنصوص الاتفاقية الخاصـــة بإنشـــائه وتأسيسه لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هى :

1/2- تعزيز التعاون النقدى الدولى بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدى وسعر الصرف.

2/2- توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها وتسهيل مجرى النمو التجارة العالمية.

3/2- تقليل درجة الاختلال فى ميزان المدفوعات وتقصير مدى هذا الاختلال.

3- الوظائف والمهام

ولكى يحقق صندوق النقد الدولى أهدافه، فإنه يقوم بالوظائف والمهام التالية :

1/3- تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.

2/3- إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التى تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية.

3/3- تمويل العجز المؤقت فى موازين المدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية ويمنح فى ذلك قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل.

4/3- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية، من خلال زيادة الاحتياطيات الدولية وقد ابتدع فى ذلك ما يسمى "بحقوق السحب الخاصة"[1].

(1) حقوق السحب الخاصة هى نوع من النقود (الأصول) الدولية يقوم بإصداره صندوق النقد الدولى وتعرف أحياناً بالذهب الورقى دلالة على قوة إبراءه Special Drawing Rights وقد ابتدعت عام 1969، وتقيم بناء على أوزان معينة من العملات الرئيسية.

5/3- اقتراح السياسات التصحيحية التى يجوز للدولة العضو اتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجى والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلى.

6/3- إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والاقتصادية ذات العلاقة وبالتالى يقوم بدور المستشار النقدى فى مجال التشاور والتعاون المتعلقة بمشاكل النقد الدولية.

7/3- التعاون مع البنك الدولى فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية حيث أدخل صندوق النقد الدولى على عملياته فى محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكييف الهيكلى لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، ولذلك زاد اهتمامه منذ الثمانينات على علاج الاختلال فى التوازن الهيكلى وبالتالى بدأ يخصص موارد وقروض، تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلى، وقد خصصت تلك التسهيلات حديثاً للبلاد المنخفضة الدخل ويمثل فى ذلك تداخل كبير مع اختصاصات ووظائف البنك الدولى.

8/3- يركز صندوق النقد الدولى فى معالجاته للسياسات الاقتصادية الكلية، على الفترة القصيرة وأحياناً الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت.

9/3- يقوم بمراقبة النظام النقدى الدولى عموماً.

4- الموارد والحصص والقوة التصويتية والآلية التنظيمية للصندوق

يحصل صندوق النقد الدولى على موارده المالية أساساً من اكتتاب حصص الأعضاء فيه، ويمكن أن يلجأ أيضاً للإقتراض لحماية العملات الرئيسية، وقد تكون نادى باريس فى يناير 1961 لهذا الغرض بمقتضى اتفاقية تضع بمقتضاها دول النادى 6 مليار دولار لمساعدة أى من عملات هذه الدول، وقد يلجأ للاقتراض أيضاً لتدعيم موارده وزيادة قدرته على منح التسهيلات المختلفة التى يمنحها مثلما حدث بعد ارتفاع أسعار البترول عام

1973، حيث اقرضت الدول البترولية الصندوق حوالى 20 مليار دولار، وكانت على رأس الدول المقرضة المملكة العربية السعودية[1].

ويبلغ مجموع الحصص المدفوعة لدى صندوق النقد الدولى حتى عام 1996 حوالى 144 مليار وحدة حقوق سحب خاصة[2] أى نحـــو 200 مليـــار دولار أمريكى، حيث أن لكل عضو من الدول الأعضاء فى الصنـــدوق حصـــة فى رأسمال الصندوق مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة، وتدفـــع الحصـــة لكل عضو بنسبة 25% من الذهب أو العملات الأجنبية القابل للتحويل والبـــاقى بالعملة الوطنية.

وتحدد حصة كل عضو فى رأسمال الصندوق حقوقه فى السحب علـــى موارد الصندوق، كما تحدد أيضا مجموع الأصـــوات التـــى بحـــوزة العضـــو وبالتالى تتحدد قوته التصويتية ومن ثم قوته فى إدارة الصندوق مع الإشـــارة إلى أن العضوية فى صندوق النقد الدولى مفتوحة لكل الدول التى توافق علـــى الالتزام بمواد اتفاقيته، كما أنه من حق أى عضـــو أيضـــا أن ينســـحب مـــن الصندوق.

مع العلم بأن القوة التصويتية تتركز فى الولايات المتحدة الأمريكيـــة حيث تصل قوتها التصويتية إلى ما يقـــرب مـــن 20%، والمملكـــة المتحـــدة البريطانية وتصل قوتها التصويتية إلى 6.6% ثـــم ألمانيـــا وتصـــل قوتـــها التصويتية إلى 5.8% وفرنسا 4.8% واليابان 4.5%، أى أن الدول الخمســـة الكبار تملك حوالى 41.7% من القوة التصويتية فى صندوق النقـــد الدولـــى

---

(1) تكونت عضوية هذا النادى من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، اليابان، كندا، هولندا، بلجيكا، والسويد.

(2) وحدة حقوق السحب الخاصة اعادل 0.888671 جراما من الذهب وتعلن يوميا بناء على مجمـــوع الأوزان النسبية للعملات الرئيسية، والأوزان تتفق مع قيمة المساهمة فى التجارة الدولية والتسويات الدولية.

نظراً لأنها شاركت منذ تأسيسه بأكبر الحصص فى موارد الصندوق، وأهمـــهم على الإطلاق هى الولايات المتحدة الأمريكية كما هو واضح التى تملك تقريبـــاً خمس القوة التصويتية فى الصندوق، ولها حق الفيتو على قراراته.

وهناك مقاومة شديدة من تلك الدول وعلى رأسها الولايات المتحـــدة الأمريكية لزيادة حصص الصندوق أو تعديلها، ويكفى الإشارة إلـــى الموقـــف الذى حدث من الولايات المتحدة الأمريكية عندما انعقـــد المؤتمـــر السنوى الصندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى واشنطن فى سبتمبر 1989، حينمـــا دعى ميشيل كامديسو مدير عام صندوق النقد الدولى إلى مضاعفـــة مـــوارد الصندوق إلى 180 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (240 مليار دولار) بـــدلاً من 90 مليار دولار وحدة حقوق سحب خاصة حتى يكون الصندوق قادراً على مواجهة أعباء التمويل الإضافية فى التسعينات. وقـــد أثـــار اقـــتراح ميشـــيل كامديسو رد فعل مضاد لدى الولايات المتحدة الأمريكية التى لم تكتـــف فقـــط بمعارضة مضاعفة الحصص[1]، وإنما أثارت اقتراحاً مضاداً يدعو إلى ضرورة إعادة النظر فى دور الصندوق مفضلة أن يعود إلى ممارســـة دوره التقليـــدى كممول مؤقت للتغيرات الطارئة فى موازين المدفوعات وأبعاده عـــن مجـــالات رسم سياسات النمو وإعادة التكيف والتوازن الاقتصادى، والتى من المفـــترض أن تكون الوظيفة الرئيسية للبنك الدولى.

ويتكون الهيكل التنظيمى لصندوق النقد الدولى من مديـــر ومجلـــس المديرين ومجلس المحافظين، ومجلـــس المحـــافظين هـــو الســـلطة العليـــا فى الصندوق، ويتكون من المحافظين الذين تعينهم الدول الأعضـــاء، بواقـــع محافظ ونائب محافظ لكل دولة عضو. ويجتمع مجلس المحـــافظين كـــل عـــام

---

(1) يمقدور الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تجميد الاقتراح لأنها تملك عملياً حق الفيتو على قرارات مجلس الإدارة بقوتها التصويتية فى الصندوق.

انظر : مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، التقرير الإستراتيجى العربـــى 1991، مؤسســـة الأهرام، القاهرة، 1991، ص 183.

ليبحث نشاط الصندوق، ويقرر قبول أو رفض أعضاء جدد ويقرر الزيادة العامة فى الحصص. كما ينتخب مجلس المحافظين أعضاء مجلس المديرين (كل سنتين)، ومجلس المديرين هو الذى يتولى أعمال الإدارة العادية للصندوق بتفويض مجلس المحافظين، ويكون ضمن مجلس المديرين ستة أعضاء معينين بواسطة الدول صاحبة الحصص الأكبر[1]. والباقى ينتخبهم محافظو الدول الأعضاء الأخرى بحيث يختار محافظو كل مجموعة من الدول أحد المديرين التنفيذيين، ويقوم مجلس المديرين باختيار المدير العام والأخير هو رئيس مجلس المديرين وهو المسئول عن الإدارة للصندوق.

ويلاحظ أن تنظيم صندوق النقد الدولى أشبه بالمؤسسة المساهمة، فالمدير بمثابة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، ومجلس المديرين التنفيذيين يناظر مجلس الإدارة فى المؤسسة المساهمة، أما مجلس المحافظين فهو بمثابة الجمعية العمومية للمساهمين.

ومن الواضح أن هذا الهيكل يتيح مجال السيطرة فى الإدارة، للأعضاء الذين يملكون نسبا كبيرة فى رأس المال، وهو الحال فى الصندوق، فالدول الست صاحبة أكبر حصص من حقها منفردة تعيين ممثليها فى مجلس المديرين، ويلاحظ أن رئيس صندوق النقد الدولى أوروبى أو على الأقل غير أمريكى وفقا للعرف السائد.

5- القروض والتسهيلات التى يمنحها صندوق النقد الدولى

تقوم سياسة الإقراض على إعطاء مجموعة من التسهيلات للبلد العضو فى صندوق النقد الدولى، من خلال مبادلة عملته بمقدار معادل من عملات الأعضاء الآخرين أو بحقوق السحب الخاصة التى يحتفظ بها الصندوق فى حوزته تحت ضوابط معينة، على أن يتعين على البلد المستفيد

---

(1) وهذه الدول هى الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وألمانيا، واليابان، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية.

خلال فترة محددة أن يعيد شراء عملته من الصندوق مستخدما عملات الأعضاء الآخرين أو حقوق السحب الخاصة ويفرض الصندوق رسوما على عمليات الشراء، ويعتبر الأثر الصافى للشراء وإعادة الشراء[1] مماثلا إلى حد كبير لعمليات الاقتراض بفائدة وإعادة تسديد القرض فيما بعد، وتخصص هذه التسهيلات غالبا لعلاج العجز المؤقت والعارض فى ميزان المدفوعات.

وهناك إلى جانب ذلك مجموعة من القروض فى شكل تسهيلات للتمويل الخاص بالتصحيح أو التكييف الهيكلى والتسهيل المعزز للتصحيح والتكيف الهيكلى وترتيبات المساندة، وتخصص لعلاج الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات وجميع التسهيلات والقروض متاحة ومخصصة لكل الدول على السواء لا فرق فى ذلك بين دولة متقدمة ودولة نامية، بينما التسهيل الخاص بالتصحيح والتكيف الهيكلى فهى مخصص للدول النامية منخفضة الدخل.

ويمكن إلقاء الضوء من أهم تلك التسهيلات على النحو التالى :

1/5- ترتيبات المساندة

ويظهر على ترتيبات المساندة Stand – by Arrangement أيضا سياسة الشرائح، وقد استخدمت منذ عام 1952، لمواجهة العجز المؤقت فى ميزان المدفوعات، الناتج عن أسباب محلية أو خارجية أو الاثنين معا، وتتراوح مدة هذه الترتيبات بين 12–24 شهرا، ويتم السحب من موارد الصندوق لهذا النوع من التسهيلات، فى شكل شرائح بحيث لا يتجاوز ما يسحبه العضو خلال فترة 12 شهرا 25% من قيمة حصته على ألا يتجاوز ما يحوزه الصندوق من عملة العضو فى أى وقت عن 20% من قيمة هذه الحصة.

---

(1) يتم إعادة الشراء خلال مدة معينة.

ويتم إتاحة هذه الترتيبات مقابل برنامج إصلاح اقتصادى (برنامج التثبيت)، يتم الاتفاق عليه فيما يسمى خطاب النوايا Letter of Intent المقدم بداية من حكومة الدولة المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التسهيلات يتقاضى الصندوق فائدة عنه يتصاعد معدلها، مع طول مدة القرض، ومع نسبة ما يحوزه الصندوق من عملة العضو، وتمول هذه التسهيلات العجز المؤقت فى ميزان العمليات الجارية وليست لها علاقة بتمويل العجز الناتج عن الاختلالات الهيكلية التى يستغرق علاجها مدة طويلة.

وفى كل الأحوال يتم سداد هذه التسهيلات فى فترة تتراوح بين $\frac{1}{4}$ 3 – 5 سنوات.

2/5- تسهيلات الصندوق الممتدة

وقد ظهرت تسهيلات الصندوق الممتدة The Extended Fund Facility بعد أن اتضح من تجربة الستينات وبداية السبعينات أنه فى حالة الصعوبات فى ميزان المدفوعات والتى ترجع إلى اختلالات هيكلية فى الإنتاج والتجارة والتكلفة والأسعار فإن الأخذ ببرنامج قصير الأجل للإصلاح لا يكون مناسبا، حيث أن إصلاح وتصحيح هذه الاختلالات يحتاج لفترة من الوقت تسمح بتوظيف وإجراء التعديلات اللازمة، ومن هنا استحدث هذا التسهيل لإتاحة موارد الصندوق على مدى ثلاث سنوات متتالية وإن كان يمكن مدها لسنة رابعة فى بعض الحالات ويتم كل ذلك وفقا لبرنامج محدد، أى أن هذا التسهيل يعالج عجز ميزان المدفوعات فى المدى المتوسط، ويستهدف التغلب فى كل الأحوال على الاختلالات الهيكلية فى ميزان المدفوعات، ويتم سداد هذه التسهيلات خلال $\frac{1}{2}$ 4 – 10 سنوات.

3/5- تسهيل التكيف الهيكلى الأساسى والمعزز

حيــث اســتحدث تســهيل التكيــف الـــهيكلى The Structural Adjustment Facility فى مارس 1986 لمساعدة الدول النامية منخفضـــة الدخل التى تعانى من مشاكل واختلالات هيكلية مستمرة فى موازين مدفوعاتها ولذلك يقدم موارد بشروط ميسرة إلى هذه الدول، وذلك لتمكينها من تطبيـــق برنامج متوسط الأجل للتكيف الهيكلى، وهنا يتعــاون الصنــدوق مــع البنــك الدولى، فى صياغة إطار معين لسياسات الإصلاح الاقتصادى متوسطة المــدى لفترة ثلاث سنوات[1]، ويتم صياغة برامج سنوية مفصلة بناء على ذلك قبـــل صرف القروض السنوية، وهذه البرامج تحتوى على مؤشــرات مقبلــة (كــل ثلاثة شهور) لتقييم الأداء ويكون السداد لهذا التسهيل على فـــترة $5\frac{1}{4}$-10 سنوات.

وقد استحدث هذا التسهيل فى ظل ظروف اقتصادية غاية فى الصعوبة واجهت الدول منخفضة الدخل، التى عانت من تدهـــور مراكزهـــا الخارجيـــة وتراجع فى نموها، ولذلك يخصص تسهيل التكيف الـــهيكلى لتمويــل مــيزان المدفوعات وكذلك يخصص لأغراض زيادة تحرير التجارة الخارجية وإصـــلاح نظام الصرف.

وتهدف برامج التكيف الهيكلى، زيادة النمو الاقتصادى عـــن طريـــق تركيز الاستثمار وزيادته فى المشروعات الإنتاجية وزيادة المدخرات المحليـــة وتعبئة الموارد الخارجية بجذب الاستثمارات الأجنبية وتعمـــل علـــى إطـــلاق حوافز الإنتاج وتحرير الأسعار، وعموما يتم سداد هذا النوع من التسهيل على فترة $5\frac{1}{4}$-10 سنوات.

وتنطوى فكرة هذين التسهيلين على ضرورة التوافق بيـــن عمليتـــى التصحيح والتنمية، وأن يدعم كل منهما الآخر والهدف العـــام هـــو اســـتعادة

---

(1) فيما يمكن تسميته ورقة إطار السياسات.

قدرات الدول النامية على المدفوعات والمحافظة عليها، بتحقيق التوازن الداخلى والخارجى، بما يتضمنه ذلك من تغيير هيكل النشاط الاقتصادى لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

4/5- تسهيل التمويل التعويضى والطوارئ

وقد أنشئ تسهيل التمويل التعويضى والطوارئ فى أغسطس 1988 ليحل محل تسهيل التمويل التعويضى الذى كان يمنح عند تقلب الصادرات فى عام 1963، وهذا التسهيل له شقين، الشق التعويضى لمواجهة نقص الصادرات، وزيادة تكاليف استيراد الحبوب التى ترجع إلى عوامل خارجية، أما الشق الثانى فهو المتعلق بالطوارئ حيث يقدم تأكيدات لمساعدة العضو الذى يطبق برامج الصندوق، وذلك لمساندة الجهود المبذولة للتكيف فى مواجهة الصدمات الخارجية غير المواتية.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند تحديد حجم التمويل التعويضى الذى يقدمه الصندوق، فإنه يسترشد فى هذه الحالة بمعادلة رياضية لتحديد مدى الانخفاض فى حصيلة الصادرات عن الاتجاه العام المتوسط المدى لهذه الحصيلة، وبناء على ذلك يقرر الصندوق حجم التمويل التعويضى وفى كل الحالات لا يجوز أن يتجاوز المبلغ الذى تسحبه الدولة الفرق بين حصيلة الصادرات المتوقعة فى الظروف العادية وبين الحصيلة التى حدثت نتيجة لهذه التقلبات.

ويجوز للدولة العضو، أن تقترض ما يصل إلى 95% من حصتها بموجب هذا التسهيل ويتم السداد خلال الفترة ما بين 3.2 إلى 5 سنوات.

وجدير بالذكر أن هذا التسهيل قد أنشئ بالتعاون مع سكرتارية "الجات" باعتبارها المسئول الأول عن تحرير التجارة الدولية، وهو ما يشير إلى ضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات الاقتصادية للنظام الاقتصادى العالمى الجديد.

6- ملاحظات ضرورية على سياسات وأداء صندوق النقد الدولى

تشير كثير من التحليلات فيما يتعلق بتقييم سياسات وأداء صنـــدوق النقد الدولى، أن هناك العديد من الملاحظات والتحفظات التى تؤخـذ وتسـجل فى هذا المجال، والتى إن دلت على شئ فإنها تدل على احتمـالات أن تشـهد تلك المنظمة الاقتصادية العالمية، بعض الاصلاحات التى تجعلها أكـثر كفـاءة فى أداء دورها فى النظام الاقتصادى العالمى وخاصة خـلال القـرن الحـادى والعشرين، ومن هذا المدخل يمكن أن يلاحظ على سياســات وأداء صنـدوق النقد الدولى الملاحظات التالية على سبيل المثال لا الحصر :

1/6- أن الدول المتقدمة الخمس الكبرى تسيطر على إدارة صنـدوق النقد الدولى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التى تنفـرد بحوالـى 20% من القوة التصويتية و20% من رأسماله.

2/6- منذ انهيار نظام النقد الدولى الذى اتفق عليه فى بريتون وودز فى 1971 وتقنين نظام التعويم للعملات الرئيسية فى 16 مارس 1973 وتحـول العالم إلى نظام أسعار الصرف المرنة، فقد أصبح النظام النقـدى منـذ هـذا التاريخ بلا قاعدة، وهى مسألة تحتاج إلى علاج وإصلاح قـد يجيـب عليـها الاصلاحات النقدية المتوقعة فى القرن الحادى والعشرين وخاصة فى ظل نمـو التكتلات الاقتصادية العملاقة.

3/6- أن معظم القروض والتسهيلات الممنوحة من صنـدوق النقـد الدولى موجهة إلى الدول المتقدمة، وحتى حقوق السحب الخاصة التى ابتدعت عام 1969 كنقود (أصول) دولية لم تنل الدول النامية منها إلا القليل.

4/6- تزايد استخدام صندوق النقد الدولى لما اصطلح على تسـميته بالمشروطية، ومنها أنه يشترط اتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادى فـى مجال علاج عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة وتخفيض معدلات التضخم وإصلاح سعر الصرف وتحرير الأسعار وتحرير التجارة الدوليـة، فـى شـكل

برامج للإصلاح الاقتصادى يغلب عليها إدارة الطلب وخاصة فى الأجل القصير والمتوسط. وبالتالى تميل سياسات الإصلاح الاقتصادى التى يضعها الصندوق فى برامجه إلى ان تكون سياسات انكماشية تحتاج إلى إعادة نظر وإجراء التحسينات عليها بناء على ما أسفرت عنه التجارب فى هذا المجال وخاصة أن من الجوانب الخاصة بالمشروطية هى أن الدول النامية أصبحت بعد أزمة المكسيك 1982 لا تستطيع الحصول على المساعدات والقروض من جهات أخرى إلا بعد الرجوع للصندوق وإبرام الاتفاقيات المناسبة معه والحصول على شهادة الصلاحية الاقتصادية والجدارة الائتمانية.

5/6- يترتب على سياسات الإصلاح الاقتصادى آثار اجتماعية مرتفعة التكاليف، لا تراعى ظروف الدول النامية، وقد حاول صندوق النقد الدولى أن يخفف من تلك الآثار عندما قرر تعديلات فى برامجه وأدخل ما يسمى شبكة الضمان الاجتماعى بالتعاون مع البنك الدولى وأنشأ أيضا ما يسمى "بالصندوق الاجتماعى للتنمية" إلا أن الأمر يحتاج أن يراعى الصندوق ظروف الدول النامية بصورة أفضل خاصة، وأن سياساته تتلاءم بدرجة أكثر مع الأوضاع الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة بالرغم من أن الأوضاع الاقتصادية للدول النامية ذات طبيعة خاصة وتحتاج إلى معالجات خاصة.

ثانيا : البنك الدولى

ينظر للبنك الدولى دائما على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولى، والذى أنشئ فى إطار تكون النظام الاقتصادى العالمى ما بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لاتفاقية بريتون وودز من منظور الحاجة إلى مؤسسة اقتصادية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكمل عمل الصندوق، ويمكن التعرف على البنك الدولى وهيكله وأهدافه وموارده وسياساته الإقراضية من خلال النقاط التالية :

1- التعريف والنشأة

يمكن تعريف البنك الدولى على أنه المؤسسة الاقتصاديـــة العالميـــة المسئولة عن إدارة النظام المـــالى الدولـــى والاهتمـــام بتطبيـــق السياســـات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضـــاء. ولذلـــك فـــإن مسئوليته تنصب أساسا على سياسات التنميـــة والاســـتثمارات، وسياســـات الإصلاح الهيكلى وسياسات تخصيص الموارد فى القطاعين العام والخـــاص، وكذلك يهتم البنك الدولى بصفة رئيسية بـــالجدارة الائتمانيـــة لأنـــه يعتمـــد فى تمويله على الاقتراض من أسواق المال.

ولذلك فهو على عكس صندوق النقد الدولى، وإن كان يكمـــل مـــهام الأول، حيث يركز البنك الدولى على الفترة الطويلة إلا أنه يشـــترط بالنســـبة لعمليات التكييف الهيكلى أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت التى هى الشغل الشاغل للصندوق، أى تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الموازنة، وتصحيح ســـعر الصرف، باعتبارها شروط تمهيدية لكى تنجح عمليات التكيف الـــهيكلى فـــى الأجل المتوسط والطويل، ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين صندوق النقـــد الدولى والبنك الدولى.

وقد برزت فكرة إنشاء البنك الدولى مـــن هـــذا المنطلـــق، حيـــث أن صندوق النقد الدولى لا يمكن أن يقوم بواجباته على نحو فعال إذا لـــم تكـــن هناك قروضا طويلة الأجل للمساهمة فى تنمية الدول التى دمرتها الحـــرب أو التى يعانى اقتصادها من الكساد ولذلك ركز نشاطه فى المراحل الأولى علـــى الدول المتقدمة وخاصة الأوروبية للمساهمة فى إعادة بناء اقتصادها، وعندمـــا انتهى من ذلك ركز نشاطه بعد ذلك وإلى الوقت الحاضر على تمويل التنميـــة فى الدول النامية.

وبهذا الوضع يمكن لنشاط البنك الدولى أن يكمل الأهداف الأساسية لنشاط صندوق النقد الدولى ويساعد على الاستقرار الدولى فى مجالات تمويل التنمية.

وبالتالى تم الاتفاق على مشروع إنشاءه فى يوليو 1944 وعقد الاجتماع الافتتاحى لمحافظى البنك فى الفترة من 8-14 مارس 1946 فى مدينة سافانا بولاية جورجيا الأمريكية، وبدأ أعماله رسميا فى المركز الرئيسى فى واشنطن فى 25 يونيو 1946، باعتباره مؤسسة اقتصادية متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة والتى تعمل فى مجال الإقراض طويل الأجل لأغراض إعادة التعمير والتنمية سواء للدول المتقدمة وبعد ذلك للدول النامية الأعضاء، ليكون أول مؤسسة اقتصادية عالمية لتمويل التنمية الاقتصادية، حيث بلغ أعضاءه حتى 1996 حوالى 172 عضو حيث أن أعضاء البنك الدولى هى الدول، ولكى تكون الدولة عضوا فى البنك الدولى فلابد أن تكون عضو فى صندوق النقد الدولى قبل ذلك، بل أن اكتتاب الدول الأعضاء فى رأسمال البنك يتحدد وفقا لحصة كل دولة فى صندوق النقد الدولى.

2- هيكل مجموعة البنك الدولى وأهدافها

تتلخص أهداف البنك الدولى فى ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالى الدولى، فى كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء فى صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة (غير مباشرة)، بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادى وعلاج الاختلالات الهيكلية وبخاصة فى الدول النامية للمساعدة فى علاج الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات والوصول إلى تحقيق التوازن الخارجى والداخلى، وهو فى ذلك مكمل فى أهدافه ومهامه لصندوق النقد الدولى.

ولعل الاقتراب أكثر من مفهوم البنك الدولى، فإن الواقع يشير إلى أنه ينطوى على ما يسمى بمجموعة البنك الدولى وهى أربعة مؤسسات تمويليـــة أولها البنك الدولى للتعمير والتنمية، وثانيها مؤسسة التمويل الدولية، وثالثـها هيئة التنمية الدولية، ورابعها هى الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار.

وبالتالى يحسن الإشارة إلى كل واحدة على حدة وتحديد أهدافها علـى النحو الذى يتضح من التحليل التالى :

1/2- البنك الدولى للإنشاء والتعمير

والذى أنشئ عام 1946، ويقوم بمنح قروض طويلة الأجـــل[1] لكــن بشروط صعبة وبأسعار مرتفعة تقترب من أسعار الفائدة فـــى أســـواق رأس المال العالمية وتتلخص أهدافه فى :

1/1/2- المساعدة فى تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمـو اقتصادى أعلى.

2/1/2- تشجيع الاســـتثمارات الأجنبيـــة الخاصـــة عـــن طريـــق الضمـــان أو المساهمة فى القروض.

3/1/2- المساهمة فى تحقيق النمو المتوازن فـــى الأجـــل الطويـــل للتجـــارة الدولية.

4/1/2- علاج الاختلالات الهيكلية فى الدول النامية.

2-2- مؤسسة التمويل الدولية

وقد أنشأت عام 1956، لإقراض القطاع الخاص مباشرة دون حاجـــة إلى ضمان الحكومات، بل تقوم باستثمارات مباشرة فـــى القطـــاع الخـــاص. وتتلخص أهدافها فى :

---

(1) للحكومات أو بضمان الحكومات.

1/2/2- المساهمة فى إيجاد فرص الاستثمار لرؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية.

2/2/2- تشجيع الاستثمارات الخاصة بالإنتاجية.

3/2/2- مشاركة القطاع الخاص فى المشروعات الاستثمارية التى يقوم بـها لزيادة معدلات نموه.

3/2- هيئة التنمية الدولية

وقد أنشأت عام 1960، لتقديم قروضـها بشـروط سـهلة وميسـرة وبفائدة بسيطة ولمدة أطول، وتتلخص أهدافها فى :

1/3/2 إعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية فى الـدول الناميـة وبصفـة خاصـة فى الدول الأكثر فقرا.

2/3/2- إعطاء القروض لمشروعات البنية الأساسية والطاقة لتقوية البنيـة الأساسية وتحسين الأداء الاقتصادى.

4/2- الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار

وقد بدأت عملها عام 1988 وهدفـها تشـجيع الاسـتثمار الخـاص، فى المجالات الاستثمارية المختلفة. وذلك عن طريق تقليـل الحواجـز غـير التجارية التى تعوق الاستثمارات الدولية وبالتالى تقدم الوكالـة للمسـتثمرين ضمانات ضد المخاطر غير التجارية أى ضد المخـاطر السياسـية والقلاقـل والتأميمات وغير ذلك. وكذلك تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بصفـة عامة.

3- الوظائف والمهام لمجموعة البنك الدولى

تتلخص وظائف ومهام مجموعة البنك الدولى فـى وضعـها الحـالى فى الجوانب التالية :

1/3- العمل على تقديم التمويل الدولى طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية.

2/3- تقديم المساعدات المالية الخاصة للدول النامية الأكثر فقرا والتى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1305 دولار سنويا.

3/3- العمل على زيادة دور القطاع الخاص فى الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.

4/3- القيام بتقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك، واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، ويقوم فى ذلك الخبراء والمتخصصين فى المجالات المختلفة بعمل الدراسات اللازمة.

5/3- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية، من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه ومشاريع الرى ومحطات توليد الكهرباء والسكك الحديدية والطرق.

6/3- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التى تعمل فيها تلك المشاريع.

7/3- على مر الزمن زادت اهتمامات البنك الدولى بمشاكل التنمية عموما، وبمكافحة الفقر، وتحسين توزيع الدخل داخل البلاد المقترضة، وحماية البيئة.

4- الموارد والحصص والقوة التصويتية والآلية التنظيمية للبنك الدولى

يحصل البنك الدولى على موارده المالية من رأس المال المكتتب والمدفوع بالفعل وقد تطور رأس المال المكتتب من 21 مليار دولار عام 1959 و24 مليار دولار عام 1965 إلى 27 مليار دولار عام 1970 إلى 85

مليار دولار عام 1987 وقد وصل إلى 170 مليار عام 1993 والمدفوع منه 10% فقط ولكن النسبة الباقية يمكن أن تطلب وقت الحاجة، بل وبلغ رأسمال البنك الاسمى عام 1996 حوالى 184 مليار دولار وقد دفعت منه الدول الأعضاء فقط 10% كما هو متبع.

أما المصدر الثانى لموارد البنك الدولى، فهى الاقتراض من أسواق المال العالمية، عن طريق السندات ويحصل بالفعل على معظم موارده المالية من هذا المصدر.

وأخيرا هناك المصدر الثالث، لموارد البنك الدولى، والتى تأتى من الدخل الصافى من عمليات البنك المختلفة.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن الحصص فى رأس مال البنك الدولى موزعة تقريبا بنفس الأوزان الموزعة بها فى صندوق النقد الدولى، حيث نجد أن الدول المتقدمة الخمس الكبرى وهى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا تملك حوالى 43% من الحصص (إجمالى الاكتتاب) وبالتالى تتحدد قوتها التصويتية بحوالى 41% من عدد الأصوات وبالتالى يكون لها دور كبير فى توجيه السياسة داخل البنك، ويتزايد تأثيرها أيضا على أغلبية القرارات التى يصدرها البنك وأيا يبرز بالتحديد دور الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا المجال التى تملك وحدها حوالى ما يقرب من 20% من القوة التصويتية داخل البنك الدولى[1].

ويقوم بإدارة البنك الدولى ثلاثة تنظيمات هى مجلس المحافظين ومجلس المديرين والهيئة الإدارية، ويتكون مجلس المحافظين من محافظ واحد ونائب له عن كل دولة بالانتخاب لمدة خمس سنوات وهو بمثابة

(1) القوة التصويتية لكل عضو تتحدد بناء على الاتفاق على أن كل دولة لها 250 صوتا بالإضافة إلى صوت واحد عن كل 100 ألف دولار أمريكى تكتتب بها الدول فى رأسمال البنك.

الجمعية العمومية التى تجتمع مرة كل عام ويقوم برسم السياسة العامة للبنك، ويتألف مجلس المديرين من أربعة عشر عضوا بالانتخاب لمدة خمس سـنوات بواسطة مجلس المحافظين، وشروطه نفس شروط العضوية فى صندوق النقـد الدولى، والهيئة الإدارية لتيسير العمل اليومى، ورئيس البنك الدولى أمريكـــى دائما وفقا لما هو متعارف عليه، ويبلغ عدد موظفيه 7000 شخص.

5- السياسة الإقراضية والقروض التى يمنحها البنك الدولى

تقوم السياسة الإقراضية للبنك الدولى على منح القروض متوســـطة وطويلة الأجل وعلى الأخص الأخيرة، وهى موجهة إلى الدول النامية بصفـــة خاصة فى الوقت الحاضر بعد الانتهاء من إعادة بناء وتنمية الدول المتقدمـــة. وتحظى قروض البنك الدولى عموما بفترة سماح قدرها خمس سنوات ويتـــم استرداها على 15-20 سنة وهى تعطى فى الوقت الحالى للدول النامية إلـــى أن يبلغ متوسط دخل الفرد فيها حدا معينا، تصبح بعدها قادرة على اســـتيفاء حاجتها التمويلية عن طريق الاقتراض المباشر من أســـواق المـــال العالميـــة مباشرة، وقد كان البنك مقيد بأن يكون اقراضه للحكومـــات أو بضمـــان مـــن الحكومات وقد تغير الوضع بعد إنشاء مؤسسة التمويل الدولية أحد مجموعات البنك التى اصبحت قروضها لا تحتاج إلى ضمان الحكومات ويمكن أن تكـــون مع القطاع الخاص مباشرة.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أنه سواء أكـــان إقـــراض البنـــك الدولـــى بالشروط التجارية أم بشروط ميسرة فـــإن معظـــم الإقـــراض يكـــون لإقامـــة المشروعات والقليل منه (حوالى الربع) يمول برامج الإصلاح الهيكلى.

ومن هنا يبدو من الملائم إلقاء الضوء على أنواع القـــروض التـــى يمنحها البنك الدولى عموما، من خلال التحليل التالى :

1/5- قروض المشروعات

وتعطى قروض المشروعات Project Lending لتمويل مشـــروع معين مثل مشروع فى مجال الرى أو الصرف أو الطرق، أو توليد الكهرباء أو ما شابه ذلك وهذا النوع من القروض يمثل النســـبة الغالبـــة مـــن النشـــاط الإقراضى للبنك الدولى.

2/5- قروض البرامج

وتمنح قروض الـــبرامج Program Lending لتمويـــل برنـــامج إنمائى أو قطاعى ليتناول عدة مشروعات أو لتخفيف الاختناقات فـــى العملـــة الأجنبية أو تمويل الواردات من المواد الأولية والســـلع الرأســـمالية اللازمـــة لصناعة معينة أو عدة صناعات وتقضى اتفاقية البنك الدولـــى بـــأن قـــروض البرامج لا تعطى إلا فى ظروف استثنائية، والواقع أن العمل فى البنك الدولـــى جرى على حصر هذا النوع من القروض فى أضيق نطاق ممكن بحيث لا يزيـــد فى أى سنة من السنوات عن 10% من مجموع القروض التى يقدمها البنك.

3/5- قروض التصحيحات الهيكلية

وقد استحدثت فى عام 1980، وفى مايو 1980 صدرت مذكـــرة عـــن البنك الدولى[1] وحددت شرطين لازمين لتقديم هذه القروض أولها، ضـــرورة وجود خلل خطير فى ميزان المدفوعات للدولة يكون مـــن الصعـــب احتوائـــه سريعا، والشرط الثانى، يتمثل فى وجود رغبة من جانب الحكومة واســـتعدادها لتنفيذ برنامج التكيف الهيكلى خلال فترة زمنية معينة، وفى هذا النـــوع مـــن القروض يتشابه البنك الدولى مع صندوق النقد الدولى وسياســـاته الخاصـــة بعلاج الخلل فى موازين مدفوعات الدول النامية، بل ويحدث نوع من التداخـــل

(1) WB, Progress Report on Structural Adjustment Lending. Washington. May 1984, P.5.

فى عمل كل من المؤسستين رغم الاتفاق الشكلى بينهما بضرورة الفصل بيـــن أعمالهما.

وتنطوى قروض التكيف أو التصحيح الهيكلى على درجة عالية مـــن المشروطية حيث تدرج الشروط التى تتضمنها هـــذه القـــروض تحـــت أربـــع مجموعات رئيسية هى :

1/3/5- الكفاءة فى استخدام الموارد ويدخل فيها معايير الاستثمارات العامة وأولويات الاستثمار وسياسات الأسعار والحوافز فى مختلف القطاعات.

2/3/5- تعبئة الموارد اللازمة للتنمية ويدخل فيها دور القطاع العـــام والتحول إلى التخصصية وإدارة الدين العام الداخلـــى والخـــارجى والمســـائل الخاصة بسياسات الموازنة ذات العلاقة.

3/3/5- التجارة الخارجية وضـــرورة تحريرهـــا، وزيـــادة الحوافـــز التصديرية وإصلاح التعريفة الجمركية.

4/3/5- إصلاح المؤسسات الإنمائية بما فى ذلك النظـــام المصرفـــى ونظام الضرائب والإدارة العامة.

ولذلك هناك ضعف فـــى إقبـــال الـــدول المقترضـــة علـــى قـــروض التصحيحات الهيكلية أو التكيف الهيكلى.

4/5- القروض القطاعية

حيث أدى العزوف عن قـــروض التصحيحـــات الـــهيكلى أو التكيـــف الهيكلى، إلى شيوع نوع جديد مـــن القـــروض وهـــى القـــروض القطاعيـــة Sectoral Loans وهى تشبه قـــروض التصحيحـــات الهيكليـــة أو التكيـــف الهيكلى من حيث إنها لا تعطى لتمويل مشروع معين بل تســـتهدف تصحيـــح السياسات الاقتصادية فى البلـــد المقـــترض ولكنـــها تختلـــف عـــن قـــروض التصحيحات الهيكلية من حيث أنها تقتصر على السياسات المتعلقـــة بقطـــاع

معين مثل الزراعة أو الصناعة أو الطاقة إلا أنها تنطوى كذلك على درجة عالية من المشروطية وإن كان نطاقها محدود بالقطاع الذى تمنح من أجله.

ولما كانت الصفة المميزة للقروض القطاعية أنها تسعى إلى تصحيح السياسات الاقتصادية فى الدول المقترضة فقد أصبح يطلق عليها قروض السياسات Policy-Based Lending.

6- مراحل تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولى

تمر عملية تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولى، بعدة مراحل يبذل فيها الكثير من الوقت والجهد من قبل خبراء البنك للتعرف على مدى نفع المشروع للاقتصاد القومى ومدى توافقه مع السياسة الإقراضية للبنك، وهذه المراحل يمكن تلخيصها على النحو التالى :

1/6- مرحلة اختيار المشروعات

وتكون نقطة البداية فى الدولة المقترضة نفسها التى تكون قد فكرت فى مشروعات مختلفة، وتعتقد أن إسهام البنك فيها، سيؤدى إلى تحقيق المشروع لأهدافه، وتتقدم حكومة الدولة المعنية بطلب إلى رئيس البنك تطلب فيه معاونته وتمويله للمشروع، ويرسل البنك بعد ذلك بعثة تمهيدية لتتبين معالم المشروع وتحصل على بياناته ودراسة الجدوى المبدئية التى تكون فى أغلب الأحيان قد تمت وتتطلب بيانات إضافية.

2/6- مرحلة إعداد المشروعات

حيث يتم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الذى تم اختياره مع الإشارة إلى أن البنك لا يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات التى تكون عادة قد تمت بالفعل من خلال بيوت خبرة متخصصة.

3/6- مرحلة تحليل المشروعات وتقييمها بواسطة البنك الدولى

حيث يتم تحليل كامل للمشروع كى يتبين مدى نفعه للاقتصاد القومى، وبالتالى ما إذا كان صالحاً لتمويل البنك أم غير صالح، وفى ضوء مـــا توفـــر من معلومات، يقوم خبراء البنك، بحساب عائد المشروع أى النفـــع الصـــافى الذى يدره الاستثمار على مدى حياة المشروع (عمره الافتراضى)، وهذا العائد يسمى بمعدل العائد الداخلى، يقارن بسعر فائدة الاقتراض للمشـــروع (وســـعر الفائدة فى السوق) وكلما كان العائد مرتفع كلما كان المشروع جديراً بالتمويل والمساندة والعكس صحيح، والبنك الدولى عادة لا يمـــول أى مشـــروع يقـــل عائده الاقتصادى عن حوالى 12 – 15 فى المائة.

ولا يحسب العائد الاقتصادى إلا بعد حساب العائد المالى الذى يحســـب باستخدام الأسعار الموجودة محلياً بالفعل بمـــا فيـــها الضرائـــب والاعانـــات والحماية الجمركية وغير ذلك من التشوهات، وبعدئذ تتم محاولة إزالـــة هـــذه التشوهات السعرية باستخدام أسعار الظل، وتعاد التقديرات مرة أخرى، ليظهر العائد الاقتصادى الحقيقى أو الصحيح للمشروع، ويكون هذا العائد الاقتصادى هو أساس تمويل البنك للمشروع.

بل أن البنك قد حاول أيضاً حساب العائد الاجتماعى فى نوعيات معينة للمشروعات وذلك بمحاولة تفصيل توزيع نفع المشروع على المنتفعين منه.

4/6- مرحلة المفاوضات

حيث تبدأ متى اقتنع البنك بجدوى وجدارة المشروع يبدأ الاتفاق على تمويله، وتجرى مفاوضات مع الدولة صاحبة المشروع حيث يضع البنك أثنـــاء تلك المفاوضات شروط التمويل، ويتأكد من جدية الحكومة المعنية فى تنفيـــذ المشروع وسرعة إنجازه، وقد تتضمن الشروط بعـــض الالتزامـــات الأخـــرى المشروطة، والتى تختلف من مشروع لآخر، ومنها مثلاً بالنسبة لمشـــروعات الكهرباء، رفع التعريفة من أجل خلق فـــائض تمويـــل لصيانـــة المشـــروع،

وتحسين تحصيل الإيرادات ومحاولة تقليل التيار الضائع، وإرســـاء التعريفـــة على أساس اقتصادى، إلى غير ذلك.

5/6- مرحلة التنفيذ والإشراف

حيث يرسل البنك فى تلك المرحلة بعثات متعددة تشرف علـــى تنفيـــذ المشروع فى مراحله المختلفة التى قد تستغرق خمس سنوات أو أكثر، وبعـــد إتمام بناء المشروع يصر البنك على إعادة تقييم المشروع من جديد بدراســـة يطلق عليها "تقرير الأكمال" ويهدف هذا التقرير إلى التعـــرف علـــى نواحـــى الضعف فى التنفيذ، ومقارنة اقتصاديات المشروع بعد انتهاء بنائه بمـــا كـــان متوقعاً منه قبل البدء فى تنفيذه، وهنا أيضاً يحسب العائد الاقتصادى للمشروع من جديد كى يقارن بالعائد الذى كان متوقعاً قبل التنفيذ.

7- ملاحظات ضرورية على سياسات وأداء البنك الدولى

يرد على سياسات وأداء البنك الدولى، العديد من الملاحظات لعل مـــن أهمها :

1/7- أن إدارة البنك الدولى لا زالت تتأثر كثيراً بنفوذ الدول الخمـــس الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التى تملك حوالى 20% مـــن القوة التصويتية فى البنك الدولى، كما هو الحال فى صندوق النقد الدولى.

2/7- لا يقدم البنك الدولى إلا القليل لتنمية المشـــروعات الصناعيـــة وهى حجر الزاوية فى التنمية الاقتصادية فى الدول النامية، ويركز فقط علـــى قطاعات الزراعة والطاقة والبنية الأساسية.

3/7- تزايد المشروطية من قبل البنك الدولى، وخاصة فـــى برامـــج الإصلاح الهيكلى التى تحتاج إلى إعادة نظر من قبل البنك لتكون أكثر ملائمـــة لظروف الدول النامية، ويكفى الإشـــارة إلـــى أن عـــامل الوقـــت والعنصـــر الاجتماعى فى تطبيق برامج الإصلاح الهيكلى لا تعطى الوزن اللازمة وهو مـــا

دأبت الدول النامية مجتمعة على المطالبة به، وما نتج عن ذلك من صعوبـــات ومخاطر فرضت على البنك (وكذلك الصندوق) ضـــرورة مراجعـــة سياســـاته والقبول بسياسات التدرج وإدماج المتطلبات الاجتماعية فـــى إطـــار الـــبرامج الحالية مثل شبكة الأمان الاجتماعى والصندوق الاجتماعى للتنمية.

4/7- يعاب على مؤسسة التمويل الدولية وهيئـــة التمويـــل الدوليـــة وبصفة خاصة الأخيرة أن مواردها محدودة، وبالتالى فائدتها ليســـت كبـــيرة للدول النامية.

ثالثا : منظمة التجارة العالمية

يأتى إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) فى ضـــوء اســـتكمال النظام الاقتصادى العالمى الجديد لأركانه الرئيسية حيث تمثل هـــذه المنظمـــة التى أنشأت فى أول يناير 1995 الركن الثالث من أركان هذا النظام إلى جـــانب صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، وبالتالى تعمل منظمة التجارة العالميـــة مع كل من البنك والصندوق على إقرار وتحديـــد معـــالم النظـــام الاقتصـــادى العالمى الجديد، الذى أصبح يتميز بوحدة الســـوق العالميـــة ويخضـــع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة[1].

من هذا المنطلق وجب التعرف على منظمة التجارة العالمية وظـــروف نشأتها، والعلاقة والاختلاف بينها وبين الجات، مع تحديـــد أهـــداف منظمـــة التجارة العالمية، كما جاءت فيما اتفق عليه فى جولة أوروجواى والنصـــوص المنظمة لذلك، مع تحديد وظائفها ومهامها، ومجالاتها ونطاقها، وآلية اتخـــاذ القرارات فيها وهيكلها التنظيمى، ومستقبلها، كما يظهر من التحليل التالى :

---

(1) معهد التخطيط القومى، المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها علـــى تدفقـــات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية، (دراسة حالة مصر) سلسلة قضايا التخطيـــط والتنمية رقم (99)، القاهرة، يناير 1996، ص 7.

المنظمات الاقتصادية للعولمة

1-التعريف والنشأة

يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية (WTO) هي " منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادى العالمى الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجارى الدولى وتقويته فى مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولى والنشاط الاقتصادى العالمى، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، فى رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة فى العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادى العالمى".

وقد أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات[1] بعد توقيع الاتفاقية الموقعة فى مراكش 1994، بعد إنتهاء جولة أوروجواى وتشمل منظمة التجارة العالمية وقت إنشائها فى أول يناير 1995 حوالى 110 دولة منهم 85 دولة نامية وأمامها طلبات للانضمام من 29 دولة.

2-العلاقة والاختلاف بين منظمة التجارة العالمية والجات

لعل من الضرورى أن سكرتارية الجات أنشأت عام 1947 وجاءت منظمة التجارة العالمية لتحل محل الجات اعتباراً من أول يناير 1995 وهو ما يتطلب إلقاء الضوء على جوانب العلاقة والاختلاف بين منظمة التجارة العالمية والجات فى النقاط التالية :

1/2- أن منظمة التجارة العالمية (WTO) قد حلت محل الجات GATT لتتولى إدارة النظام التجارى العالمى بصورة أكثر شمولاً لما كانت تفعله "الجات"، فى مجالات أوسع للتجارة العالمية، على نطاق السلع الزراعية والصناعية والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار بل قد تشمل الجوانب

(1) سكرتارية الجات أنشأت عام 1947.

البيئية المؤثرة على التجارة كما هو واضح للمناقشة من الدول المتقدمة التـى تسعى إلى تضمنيها فـى اختصاصـات منظمـة التجـارة العالميـة، ومـن موضوعاتها عملية دمج التكلفة البيئية فى سعر المنتج النهائى(1).

2/2- أن منظمة التجارة العالمية ستحقق أهـداف الجـات وتضيـف أهداف أخرى، ستعمل على تحقيقها لصالح النظام التجارى الدولى.

3/2- أن منظمة التجارة العالمية تتمـيز بآليـة أفضـل فـى فـض المنازعات، ومراجعة السياسات التجارية أفضل بكثير مما كانت تملكه وتفعلـه الجات، وبالتالى فإن لها صلاحيات أقوى من الجات فى هذا المجال، فأهم مـا يميز المنظمة عن الجات هو إقامتها لنظام قوى لفض المنازعات والذى يقـوم على المساواة بين القوى والضعيف فى الحقوق.

4/2- يتصل بذلك أن منظمة التجارة العالمية تملك فـرض عقوبـات كانت تعجز عن فرضها الجات وتنتفع الأولى بنظام ردع قوى Muttilateral En Forcement Mechanism.

5/2- أن شرط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هـو الموافقـة على اتفاقية الجات بكل ما فيها دفعة واحدة.

3- أهداف منظمة التجارة العالمية

يمكن القول أن مجموعة الأهداف التى تسعى إلى تحقيقـها منظمـة التجارة العالمية تدور حول هدف رئيسى هو تحرير التجارة الدولية (العالميـة) أى تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، وفى هذا الإطار تسعى منظمة التجـارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية :

---

(1) هذا المجال لا زال قيد البحث وقد يستغرق سنوات طويلة للتوصل فى اتفاق بشأنه، نظـراً لأنـها تواجه مشكلات مثل تحديد التكلفة البيئية، تحديداً كمياً، انظر فى ذلك : د. ماجدة شاهين، منظمـة التجارة العالمية ومستقبل الدول النامية، ملحق الأهرام الاقتصادى، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 1996، ص 11.

1/3- خلق وضع تنافسى دولى فى التجـارة يعتمـد علـى الكفـاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد.

2/3- تعظيم الدخل القومى العالمى ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقى.

3/3- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والإتجار فى السلع والخدمات بما يؤدى إلى الاستخدام الأمثل للتـك المـوارد، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

4/3- توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولى وزيـادة نطاق التجارة العالمية.

5/3- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولى لجعله يعمل فـى بيئـة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.

6/3- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نمواً فى التجارة الدوليـة بصورة أفضل.

4- الوظائف والمهام

فى ضوء تلك الأهداف جاءت الوظائف والمهام التى يمكن أن تقـوم بها المنظمة كما حددتها المادة الثالثة من اتفاقية أوروجـواى الموقعـة فـى مراكش، وهى على النحو التالى :

1/4- تيسير ومتابعة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقية الخاصـة بجولـة أورجواى والموقعة فى مراكش، والعمل على تحقيق أهدافها كما توفر الإطـار اللازم لإدارة وتنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.

2/4- تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجاريـة للـدول الأعضاء.

3/4- تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلــك مــن إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التى تحكم وتنظم تسوية المنازعات.

4/4- وضع أسس ومحاور التعاون المختلفة بينها وبيــن كـل مــن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتوصل إلى أعلى درجـــة مــن درجـات التناسق والترابط فى مجال رســم السياســات الاقتصاديــة العالميــة وإدارة الاقتصاد العالمى على أسس أكثر كفاءة.

5- المجالات والأسس

1/5- المجالات

حيث تكون منظمة التجارة العالمية الإطار المؤسسى المشترك لســير العلاقات التجارية الدولية فى مجالات معينة شملتها جداول الالتزامات المتبادلة بين الدول الأعضاء، ووردت فى الاتفاقية الموقعة فى مراكش وفى الجـــولات السابقة للجات منذ 1947 وحتى 1994.

والمنظمة فى عملها الخاص بتلك المجالات تعمل على تحرير التجارة الدوليـــة بين الدول الأعضاء من خلال إزالة القيود التعريفيـــة[1] وغـــير التعريفيـــة أو الكمية، ومعالجة مشاكل الإغراق والدعم من خلال جـــهاز فــض المنازعــات باستخدام الأداة الخاصة بالتعريفة الجمركية فقط، وهذا التحرير فـــى التجــارة الدولية فى تلك المجالات يشمل ليس فقط السلع بل امتد إلى مجال الخدمـــات الملكية الفكرية والأدبية والفنية والصناعية، وقوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية، خلال مهلة تتراوح ما بين سنتين وســـتة ســنوات وعشــر سنوات حسب المجال محل التحرير والدول المعنية بالتحرير من حيث مـــا إذا كانت دول نامية أم دول متقدمة.

(1) أى تخفيض الرسوم الجمركية على السلع مجالات التحرير عند أدنى مستوى ممكن بحيث لا تكون عائقا يذكر فى تدفق السلع بين الدول وليس إلغائها بالكامل كما يعتقد البعض.

وبالتالى فإن التحرير فى مجال السلع يعنى تحرير السلع الزراعية والصناعية من القيود التعريفية وغير التعريفية وعدم التمييز بين الدول المختلفة فى المعاملات التجارية.

وإذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية فإن ذلك يتم من خلال الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية.

وتحرير تجارة الخدمات، من خلال تحرير الخدمات من القيود واللوائح الداخلية التى تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها، أى تحرير النظام الداخلى للخدمة فى البلاد المختلفة، وبالتالى يعنى حرية تبادل الخدمات بين الدول الأعضاء فى حدود جدول الالتزامات المقدم من كل دولة، ولذلك يطبق فى تحرير الخدمات مبدأ التحرير التدريجى، وتطبيق عمليات تحرير الخدمات على كافة القطاعات الخدمية القابلة للتجارة الدولية دون استثناء، مثل الخدمات المالية والمصرفية، وخدمات النقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الاستشارية فى مجال المقاولات والإنشاء والتعمير، وكذلك الخدمات السياحية، والخدمات المهنية المختلفة.

أما فيما يتعلق بالملكية الأدبية والفكرية والفنية والتكنولوجية، فقد كفلت المنظمة لها الحماية والتنظيم والتحرير من القيود، والتوازن بين الحقوق والالتزامات من خلال الإجراءات الفعالة التى تكفل حصول صاحب الحق على حقه مع ضمان عدم استخدامها بأسلوب يمثل عائقاً أمام حركة التجارة الدولية.

أما عن تحرير مجالات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة الدولية، فقد اتجه إلى إزالة بعض الشروط التى تفرض على المستثمر الأجنبى وتحول دون حرية التجارة والمعاملات الدولية، مثل شرط الربط بين النقد الأجنبى الذى يتاح للاستيراد، والنقد الأجنبى العائد من التصدير، واستخدام نسبة من

المكون المحلى فى المنتج النهائى، وتصدير حصة من الإنتاج إلى الخـــارج أو حجز نسبة من الإنتاج للسوق المحلى، وكذلك الالتزام بالتوازن بين صـــادرات وواردات المستثمر الأجنبى.

وقد أقرت جولة أورجواى على وجوب إخطار منظمة التجارة العالميـة بكل الممارسات والشروط والقيود والأحكام فى قوانين الاستثمار التـــى تؤثـــر على سير التجارة الدولية تأثيراً مشابهاً لا يحـــدث عنـــد إخضـــاع التدفقـــات السلعية لقيود تعريفية أو غير تعريفية مثل القيود المعروفة بالمكون المحلى.

وفى سبيل تحرير قوانين الاستثمار من مثل تلك القيود والشروط فقـد اتفق على التزام بإزالتها مع بداية عام 1996 للدول المتقدمـــة (ســـنتان مـــن توقيع الاتفاقية)، ومدة خمس سنوات بالنسبة للدول النامية، وســـبع ســـنوات بالنسبة للدول الأقل نمواً، وقد أنشأت لجنـــــة للإشـــراف علـــى تنفيـــذ تلـــك الالتزامات.

2/5- الأســـس

وتجدر الإشارة إلى أن عمل منظمـــة التجـــارة الدوليـــة تجـــاه تلـــك المجالات يقوم على عدة أسس أو مبادئ وهى :

1/2/5- مبدأ الدولة الأولى بالرعايـــة :Most Favored Nation والذى يقضى بأن تتعهد الدولة العضو بمنح جميع المزايا التى تعطيها للـــدول الأخرى فى المستقبل أو فى الماضى، إلى الدول الأعضاء فى المنظمة، ســـواء ما يتعلق بقيام اتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أى معاملات خاصة أخرى.

2/2/5- مبدأ الحماية من خلال التعريفـــة الجمركيـــة : إذا اقتضـــت الضرورة ذلك، دون استخدام القيود بجيز التعريفة أو الكمية.

3/2/5- مبدأ الإلتزام بالتعريفات الجمركية : بحيـــث لا يتـــم فـــرض رسوم جمركية تضر بالآخرين.

4/2/5- إعطاء امتيازات للدول النامية : لإحداث زيادة مستمرة فى حصيلة الصادرات للدول النامية، وزيادة حصة الدول النامية فى التجارة الدولية، وزيادة حريتها فى الوصول للأسواق.

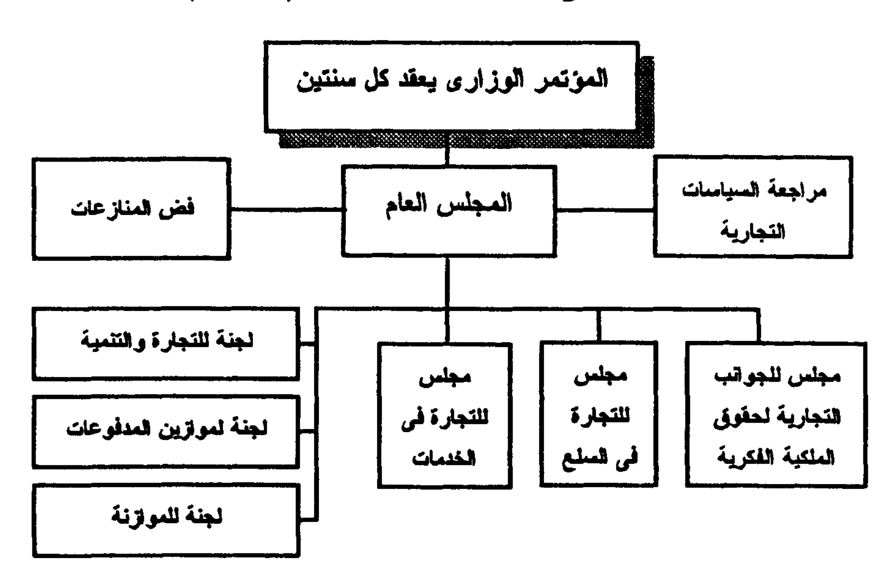
5/2/5- مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية : بحيث تحل كل المشاكل من خلال أسلوب المفاوضات التجارية لدعم النظام التجارى العالمى على أساس جماعى.

6- الهيكل التنظيمى واختصاصات للأجهزة وآلية صنع القرارات

1/6- الهيكل التنظيمى

يمكن القول أن الهيكل التنظيمى لمنظمة التجارة العالمية يعكس الأهداف والوظائف والمهام التى أنشأت من أجلها ولعل الشكل التالى يوضح ذلك[1] :

الهيكل التنظيمى لمنظمة التجارة العالمية (WTO)



(1) GAAT. "Focus" GATT Newsietter. No. 107, May 1994.

ويتضح أن الهيكل التنظيمى لمنظمة التجارة العالمية يتكون من المؤتمر الوزارى الذى يعقد مرة كل عامين، ويحل محله المجلس العام الذى يقوم بمهام المؤتمر فى الفترة ما بين دورات انعقاد المؤتمر الوزارى، هذا بالإضافة إلى ثلاثة مجالس رئيسية تختص بالجوانب التجارية فى حقوق الملكية الفكرية والتجارة فى السلع والتجارة فى الخدمات كما يتضمن الهيكل ثلاث لجان رئيسية هى لجنة التجارة والتنمية، ولجنة موازين المدفوعات ولجنة الموازنة.

2/6- الأجهزة واختصاصاتها

يبدو من الضرورى إعطاء نبذة عن الأجهزة المكونة لمنظمة التجارة العالمية واختصاصاتها، لتفهم عمل المنظمة باعتبارها مؤسسة اقتصادية جديدة تحتاج إلى التعريف أكثر بآلية عملها، حيث يتضح من الهيكل التنظيمى أن هناك مجموعتين من الأجهزة، هى الأجهزة العامة والأجهزة المتخصصة[1].

1/2/6- الأجهزة العامة

وتشمل كل من المؤتمر الوزارى، والمجلس العام والأمانة، وجهاز تسوية المنازعات، وجهاز مراجعة السياسات التجارية.

1/1/2/6- المؤتمر الوزارى

ويتكون من ممثلى جميع الأعضاء فى المنظمة، طبقاً لمبدأ المساواة، وخاصة فى التصويت، فلكل عضو صوت واحد عكس صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، فالمنظمة هنا أكثر ديمقراطية من الاثنين الآخرين.

---

(1) يمكن الرجوع فى تفاصيل ذلك إلى :

د. مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية آلية إدارة اتفاقات الجات، كتاب الأهرام الاقتصادى، رقم 108، القاهرة، أول يناير 1997، ص ص 54-82.

وتتلخص اختصاصاته فى الاضطلاع بالمهام الرئيسية للمنظمة، ولـه بالتالى سلطة اتخاذ القرارات فى جميع المسائل التى تخص المنظمة، وأهم تلك الاختصاصات تتمثل فى :

- **منح العضوية**، فهو وحده الذى يتخذ قرار بانضمام الدول والأقاليم الجمركية لمنظمة التجارة العالمية، ويتم ذلك بأغلبية الأعضاء.
- **سريان الاتفاقات**، حيث تعرض الاقتراحات من المجالس المختلفة على المؤتمر، الخاصة بالتعديلات والإعفاءات من الإلتزامات وغيرها للبت وحده فيها وإقرارها.
- له الحق فى إنشاء لجان محددة مثل لجان التجارة والتنمية وميزان المدفوعات والموازنة وغيرها من اللجان الإضافية، ويدخل فى ذلك أيضا حقه فى تعيين المدير العام الذى يرأس أمانة المنظمة.

2/1/2/6- المجلس العام

ويتألف من ممثلى جميع الدول الأعضاء، ويعتبر الجهاز المحورى لمنظمة التجارة العالمية، وتتلخص أهم اختصاصاته فى :

- الاضطلاع بمهام المؤتمر الوزارى فى الفترات التى تفصل بين اجتماعاته، ويجتمع حسبما يكون اجتماعه مناسبا، وبالتالى فإن اختصاصات المؤتمر الوزارى يباشرها فى هذه الحالة.
- له أن يعهد بمهام معينة للمجالس واللجان.
- اعتماد الأنظمة المالية وتقديرات الميزانية السنوية.
- له اختصاص رقابة، حيث من حقه أن يجتمع فى أى وقت مناسب للاضطلاع بمسئوليات جهاز مراجعة السياسات التجارية.

- وله أيضاً اختصاص قضائى، حيث من حقه أن يجتمع متى كان ذلك مناسباً للاضطلاع بمسئوليات جهاز فض المنازعات.
- يشرف على المجالس النوعية كمجلس التجارة فى السلع ومجلس شئون التجارة فى الخدمات ومجلس شئون جوانب حقوق الملكية الفكرية.
- يملك وحده وضع ترتيبات إقامة التعاون مع كل المنظمات الحكومية الدولية الأخرى التى لها اتصال بمنظمة التجارة العالمية، بل وكذلك التشاور مع المنظمات غير الحكومية.

3/1/2/6- الأمانة العامة

ويرأسها المدير العام، ويحدد المؤتمر الوزارى سلطاته وواجباته ويقوم المدير العام بتعيين موظفى الأمانة وإدارتهم فى مهامهم الإدارية.

وتتولى الأمانة العامة، مسئولية مساعدة فرق التحكيم بوجه خاص فى الجوانب القانونية والتاريخية والإجرائية للأمور المعروضة وتقديم الدعم الفنى، وقد تعطى المشورة فيما يتصل بتسوية المنازعات بناء على طلب الأعضاء.

4/1/2/6- جهاز فض المنازعات

ويقوم جهاز فض المنازعات بمباشرة اختصاصاته من خلال المجلس العام، ومعين له رئيسى وينظر فى المسائل التالية :

- التصدى لكافة المنازعات الدولية التجارية.
- يستند عمله إلى الطابع الارتضائى، حيث لا يمكن أن يتدخل فى أى نزاع إلا بارتضاء الأطراف المعنية، وفى ضوء ذلك يشكل فرق التحكيم لفض المنازعات والمستشارين (محلفين).

- يقوم بدور مركزى فى فض المنازعات من حيث تشكيل فرق التحكيم، واعتماد التقارير الخاصة بموضوع النزاع، وكذلك الأمور الخاصة بالتنازلات.
- يعمل على توفير الحلول الإيجابية لأى خلاف يرضى كل الأطراف.
- الإشراف على تطبيق القواعد والمقترحات اللازمة لحل المنازعات وتقرير العقوبات اللازمة.
- يعمل على التدرج فى حل الخلافات، وذلك من خلال إقامة مؤتمر للأعضاء المعنيين لبحث موضوع الخلاف وعرض النتائج على المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.
- توفير الحق لاستئناف قرارات هيئة المستشارين.

5/1/2/6- جهاز مراجعة السياسات التجارية

ويختص بعمل تقويم عام وشامل للعلاقة بين السياسات والممارسات من ناحية، والنظام التجارى الدولى من ناحية، للتعرف على الآثار الإيجابية والسلبية لسريان قواعد النظام التجارى الدولى، ويضطلع بمسئولية هذا الجهاز المجلس العام فى المنظمة الذى يجتمع فى أى وقت مناسب لمباشرة هذه المهام، ويعتمد جهاز مراجعة السياسات التجارية فى عمله على مبدأ الشفافية.

2/2/6- الأجهزة التخصصية

وتشمل المجالس المختلفة فى مجال السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية واللجان المختلفة.

1/2/2/6- المجالس المتخصصة

وتمارس اختصاصاتها حسب المجال الذى يتبعها، فمجلس السلع يختص بالإشراف على سير الاتفاقية فى السلع، وكذلك مجلس الخدمات،

يختص بالإشراف على سير الاتفاقية فى مجال الخدمـــات، ومجلـــس الملكيـــة الفكرية، يختص بالإشراف على سير الاتفاقية فـــى مجـــال حقـــوق الملكيـــة الفكرية.

2/2/2/6- اللجان

فلجنة التجارة والتنمية تستعرض دورياً الأحكام المؤقتة الواردة فـــى الاتفاقية متعددة الأطراف، وهكذا لجنة موازين المدفوعـــات تبحـــث الأمـــور الخاصة بهذا الجانب وكذلك لجنة الموازنة تبحث الأمور الخاصة بهذا المجال.

3/6- صنع القرارات داخل منظمة التجارة العالمية

يتم صياغة القرارات فى منظمة التجارة العالمية عن طريـــق إجمـــاع الآراء، أما فى حالة عدم الحصول على الإجماع فيتم اللجوء إلـــى التصويـــت على القرارات باعتباره العرف السائد، وتمثل كل دولة بصـــوت واحـــد، كمـــا يمكن لأى عضو تقديم اقتراح بتعديل أى فقرة من فقرات الاتفاقات المرفوعـــة إلى المؤتمر الوزارى، وسيتم النظر فيه وعرضه على كافة الأعضاء للحصـــول على موافقتهم جميعاً، إذا كان موضوع التعديل خاص بالقواعد العامة وموافقة نحو ثلثى الأعضاء فى الموضوعات الأخرى.

7- نطاق المنظمة وأسلوب الانضمام والانسحاب والإعفاء من الالتزامات

وللمزيد من التعرف على طبيعة عمل منظمة التجارة العالميـــة فـــإن الأمر يتطلب إلقاء الضوء على عدد من النقاط من خلال التحليل التالى :

1/7- نطاق عمل المنظمة

حيث تثير نصوص اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى أن تلـــك المنظمة تعتبر إجراءاً مؤسسياً لإجراء المفاوضـــات التجاريـــة بيـــن الـــدول الأعضاء فيما يتعلق بالاتفاقات والوثائق القانونية التى تخضـــع لإشـــرافه أو تغطى العديد من مجالات التجارة الدولية فى السلع والخدمات والملكية الفكرية

وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بالنواحى الإجرائية وطبيعة عمل المنظمة، والإطار التنظيمى لنشاط التجارة الدولية.

وكما هو واضح فإن منظمة التجارة العالمية تمثل تحولا كبيرا وأساسيا فى طبيعة النظام التجارى العالمى حيث تتمتع كل الدول الأعضاء بمجموعة متجانسة من الحقوق والالتزامات المتكافئة، أى تتساوى فيها الحقوق بغض النظر عن حجم الدولة وقوتها الاقتصادية أو نصيبها فى التجارة العالمية، وتختلف الالتزامات باختلاف مستويات التقدم والتنمية فيها، حيث يتم التمييز دائما بين الدول المتقدمة والنامية والأقل نموا بالنسبة لنطاق وحجم الالتزامات والمدد الزمنية اللازمة لتطبيقها وتنفيذها.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن توصيف منظمة التجارة العالمية على أنها منظمة دولية أو عالمية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجارى الدولى فى السلع والخدمات وهى المجالات التى كانت تنشب بسببها الخلافات التجارية بين الدول وتتحول إلى ما يسمى بالحروب التجارية التى كانت تمثل تهديدات للاقتصاد العلمى ككل، وكانت تؤثر بقوة على مسيرته وأنشطته ومعدلات نمو التجارة الدولية فيما بين أطرافه وقد جاءت منظمة التجارة العالمية لتكون مسئولة عن إدارة النظام التجارى العالمى ليكون أكثر كفاءة وفعالية عن ما كان قبل إنشاء هذه المنظمة وبداية عملها فى أول يناير 1995.

2/7- أسلوب الانضمام والانسحاب

1/2/7- الانضمام

اعتبرت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية الموقعة فى عام 1994 أن كافة الأطراف المتعاقدة فى اتفاقية الجات 1947، والتى تقبل اتفاقيات جولة

أوروجواى، أعضاء أصليين بمنظمة التجارة العالمية كما يحق لأى دولة أو اقليم اقتصادى أو اتحاد جمركى، يتمتع بحرية كاملة فى إدارة علاقاته التجارية الخارجية، فى الانضمام للمنظمة وكافة الاتفاقيات التابعة لها وفقا للشروط المتفق عليها بين الدول الأعضاء وتتلخص هذه الشروط فى قبول نتائج أوروجواى ككل وتقديم التزامات فى مجال السلع والخدمات ومن ناحية أخرى يتولى المؤتمر الوزارى الذى يعقد كل سنتين على الأقل عملية البت فى طلبات الانضمام بأغلبية ثلثى أصوات الدول الأعضاء والتى تلتزم بالتقدم بجداول التنازلات فى السلع وعروض التعهدات فى الخدمات وتتفاوض حولها مع مختلف الدول الأعضاء إلى أن يتم التوصل للاتفاق حول التزامات العضو الجديد.

2/2/7- الانسحاب

وفيما يتعلق بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية فقد نظمت تلك العملية المادة 15 من الاتفاقية، حيث يحق لأى عضو الانسحاب من المنظمة وكافة الاتفاقيات التابعة لها ويصبح هذا الانسحاب ساريا بعد مضى ستة أشهر من تاريخ إيداع الطرف الراغب فى الانسحاب لإخطار محرر بهذا المضمون لدى مدير عام المنظمة.

مع الأخذ فى الاعتبار أن الانسحاب من منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها يؤدى تلقائيا إلى إسقاط حق الطرف المنسحب فى كافة الامتيازات والمعاملات التفضيلية التى كان يحصل عليها بموجب التزامات الدول الأخرى الأعضاء، ومن ناحية أخرى يصبح العضو المنسحب فى حل من كافة التزاماته سواء التى تفرضها أحكام الاتفاقيات أو التى يلتزم بها من خلال جداول تنازلاته فى مجال السلع والخدمات وغيرها.

ويضاف إلى ذلك أن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية قد حددت المهلة اللازمة لسريان الانسحاب، لإتاحة الفرصة أمام الأعضاء الآخرين

للتشاور مع العضو المنسحب بهدف الحفاظ على مصالحـــهم لـدى الطـرف المنسحب والتى قد تتأثر بموجب انسحابه.

3/7- الحق فى الإعفاء من الالتزامات

أخيرا أشارت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى أن لأى دولـة تتقدم للانضمام لعضوية المنظمة، الحق بـالتمتع بالإعفـاء مـن الالتزامـات الخاصة بأحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف لتحرير التجـارة الدوليـة تجـاه عضو آخر محدد طالما أعربت هذه الدولة عن ذلك وقامت بإخطـار المؤتمـر الوزارى بهذه الرغبة قبل الموافقة على شروط الانضمام التى يقررها المؤتمر الوزارى لكل حالة على حدة، ومن ناحية أخرى يجوز أيضا منح هذا الإعفـاء للأعضاء الأصليين لمنظمة التجارة العالمية والذين كـانوا أطرافـا متعـاقدة لاتفاقية الجات 1947 وذلك فى حالة وحيدة فقط هى حالة سريان المـادة 35 من اتفاقية الجات الأصلية على هذه الدولة قبل إنشاء المنظمة والمادة 35 هى المعنية بوضع الضوابط التى تكفل حق الـدول الأعضـاء فـى التحلـل مـن الالتزامات تجاه أطراف معينة.

ومن الواضح أن هذا الاستثناء يهدف إلى تسهيل انضمـام أعضـاء لمنظمة التجارة العالمية واتفاقياتها المختلفة وفى نفس الوقت يحـافظ علـى مصالحها وكذلك تحقيق الاستقرار العام فـى الالتزامـات بمجـرد اسـتكمال إجراءات الانضمام لهذا العضو الجديد.

8- الأعمال التى قامت بها المنظمة منذ إنشائها فـى ينـاير 1995 وقبـل انعقـاد المؤتمر الوزارى الأول فى ديسمبر 1996.

على الرغم من قصر الفترة منذ قيام منظمة التجارة العالمية "WTO" فى يناير 1995 وحتى عقد المؤتمر الوزارى الأول فى 20 ديسـمبر 1996 إلا أنها شهدت تطورات وإنجازات متلاحقة امتدت إلى مختلف أوجـه الاتفاقـات المبرمة بين الـدول أعضـاء منظمـة التجـارة والمتفـق علـى إنجازهـا

وقد استطاعت أيضا من خلال قنواتها المختلفة أن تتوصل إلى نتائج إيجابيـــة فى تجارة الخدمات ليتضح ذلك من الاشعارات التى قدمتها عدد مـــن الـــدول الأعضاء حول تعديلات قوانيـــن الخدمـــات وحـــول المقـــاييس والإجـــراءات والاتفاقيات، وحول التكامل فى أسواق العمل كما أنها قد استطاعت أن تحـــرز تقدما فى مجال الاتصالات، وكذلك الخدمات المالية والخدمات المهنية وأيضـــا التجارة فى حقوق الملكية الفكرية وتمكنت من الوصول إلى نتائج إيجابية فـــى موضوع فض المنازعات وبالتالى فمن الضرورى إلقاء الضوء على إنجـــازات منظمة التجارة العالمية خلال الفترة من أول ينـــاير 1995 وحتـــى عقـــد أول مؤتمر وزارى لها فى 20 ديسمبر 1996.

1/8- تجارة الخدمات

قام مجلس الخدمات التجارية بجملة من المهام يـــأتى فـــى مقدمتـــها التحضير والإعداد للمؤتمر الوزارى الذى انعقد فى سنغافورة فى 20 ديســـمبر 1996، وقد بدأ المجلس مناقشاته حول كيفيـــة الإعـــداد للمؤتمـــر الـــوزارى بسنغافورة فى الجلسة التى انعقدت فى 30 سبتمبر 1996 قـــامت ســـكرتارية المجلس بتوزيع مذكرة قامت بتلخيص وجهات النظر والآراء المقترحـــة فـــى المناقشات الرسمية وغير الرسمية وكذلك تبادل الأفكار حول تقريـــر مجلـــس الخدمات التجارية المقدم إلى المجلس والوزراء فى سنغافورة، وأعلن رئيـــس المجلس إن برنامج العمل المقترح يمثل إجراء رئيسى فى أجندة عمل منظمـــة التجارة العالمية حيث أن المؤتمر الوزارى يتولى العمل على تطبيـــق وإتمـــام هذا البرنامج.

وفى جلسة نوفمبر 1996 قام مجلس الخدمات بتقديـــم تقريـــره إلـــى المجلس العام للمنظمة ويتكون من جزئين الأعمال المنجزة من جانب المجلس وكذلك التوصيات حول لاعمل فى المستقبل. وحول تطبيق برنامج العمل الـــذى اعتمده المؤتمر الوزارى بســـنغافورة فقـــد قـــام مجلـــس تجـــارة الخدمـــات

فى اجتماعه المنعقد فى 5 مارس 1997 بالمصادقة على اتفاق حول تطبيق برنامج العمل المذكور بتقرير المجلس العام وهذا البرنامج يتضمن ثلاث نقاط:

1/1/8- برنامج تبادل المعلومات حيث أن الوزراء قد أكدوا على التوصيات التالية .

يقوم مجلس تجارة الخدمات بوضع برنامج تبادل المعلومات الذى يهدف إلى التيسير فى تقديم بيانات عن القوانين والتعليمات الإدارية والسياسات المؤثرة فى تجارة الخدمات الأمر الذى سيساهم فى تجارة الخدمات والمفاوضات المستقبلية فى قطاع الخدمات وإن هذا البرنامج يجب أن يتمكن من توفير مقياس عام وأساس متعدد الجوانب لإدراك واستيعاب وضع وتطوير القواعد الحاكمة لقطاع الخدمات بحيث يخفف ذلك من عبء الأعضاء بوجه عام وعبء الدول النامية بوجه خاص.

2/1/8- المادة 4-6 من برنامج العمل حيث أن الوزراء أوصوا بالتوصيات التالية .

يجب على المجلس أن ينظر إلى المقاييس الخاصة بالإجراءات ومتطلبات التوصيف قبل البدأ فى الجولة التالية للمفاوضات عن التحرير.

3/1/8- الخطوط الإرشادية عن المفاوضات فى المستقبل المعدلة بالمادة (19) من إتفاقية الجات حيث أن الوزراء قد أوصوا التوصية التالية .

يجب على المجلس أن يناقش إجراءات المفاوضات المعدلة تطبيقا للمادة (19) فى الوقت المناسب.

2/8- دراسة وإقرار الإشعارات الخاصة بالتكامل الاقتصادى

حيث يلاحظ أنه فى اجتماع المجلس بتاريخ 30 أكتوبر 1996 تلقى المجلس إشعارات تطبيقا للفقرة السابعة من المادة الخامسة من اتفاقيات (نيوزلندا، واستراليا) (الدول الأوروبية وجمهورية السلوفاك) المجر، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، والنرويج، وايسلندا ولستشاين وفى نفس هذا الاجتماع قرر المجس المطالبة من خلال اللجنة حول ضرورة الالتزام

باتفاقيات التجارة الإقليمية تطبيقا للفقرة السابعة من المادة الخامسة من اتفاقية الجات وقد تم بحث ما يلى :

- القانون الأوروبى بين الدول الأوروبية والدول الأعضاء وجمهورية السلوفاك.
- الاتفاقية الأوروبية بين الدول الأوروبية والدول الأعضاء والمجر.
- الاتفاقية الأوروبية بين الدول الأوروبية والدول الأعضاء وبولندا.

وهذه الاشعارات تهدف إلى التنسيق بشأن التكامل الاقتصادى والتجارة الإقليمية بين الدول المشار إليها أعلاه.

3/8- الاتصالات الأساسية وتحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات

وافق الوزراء فى مراكش 1994 إنه لابد من متابعة المفاوضات بعد جولة أوروجواى حول توفير إمكانية الدخول إلى سوق وسائل وخدمات الاتصالات الأساسية، وتم الاتفاق على عدم وضع أى إلتزامات خلال هذه الجولة، ولكنه ينبغى توفير وقت كافى لإجراء إصلاحات والنظر فى التطورات السريعة لاتى تؤثر فى هذه الخدمات وبدأت المفاوضات فى شهر مايو 1994 تحت إشراف مجلس التفاوض حول الاتصالات وأن الاشتراك فى عضوية هذا المجلس كان تطوعيا، وقررت حوالى 53 حكومة الاشتراك كأعضاء فى المجلس بينما اشتركت 27 حكومة أخرى كملاحظين، وهذه المجموعات قامت بتبادل المعلومات من خلال الاستبيان حول التعاريف وبنيان السوق ونطاق المنافسة والأمور التشريعية.

وقام المجلس بوضع مستند عن المبادئ والأمور المختلفة مثل التنافس والضمانات، وإجراءات الترخيص، واستقلال الأعضاء، وفى 30 أبريل عام 1996. قام مجلس تجارة الخدمات بتشكيل مجموعة الاتصالات المفتوحة إلى جميع الأعضاء فى سبيل إجراء المزيد من المفاوضات ولوحظ أولى

شواهد التقدم والتطور فى المفاوضات فى منتصف نوفمبر 1996 مع تقديم العروض التى قدمتها مجموعة الاتصالات الأساسية. ومع نهاية المفاوضات قامت 23 حكومة بتقديم عروض جديدة و32 حكومة بتقديم مراجعات فى شهر أبريل 1996 ونتيجة لذلك ففى 15 أبريل 1997 فإن مجموعة الاتصالات أتموا المفاوضات مع إجمالى عدد 96 حكومة التى وضعت الالتزامات (فى 55 جدول) واشتركت جميع الدول النامية وأن أسواق المشتركين تحقق أكثر من 91% من إجمالى عوائد الاتصالات عام 1995 وهذا يمثل تحسن عن نتائج أبريل 1996 التى وفرت 31 عرض تمثل 48 حكومة، وفى فبراير 1997 فإن العديد من العروض قد تم تقديمها وتم إرفاق الالتزامات بالبروتوكول الرابع للاتفاقية العامة للخدمات التجارية وتم الالتزام فى جميع قطاعات الاتصالات.

وتهدف اتفاقية تحرير تكنولوجيا المعلومات إلى إزالة جميع أشكال التعريفات الجمركية بداية من عام 2000 عن كافة منتجات الكمبيوتر والاتصالات والإعلام وبرامج المعلومات وبالتالى تحرير التجارة فى هذا المجال تصل إلى 500 مليار دولار سنويا وبلغ عدد الدول الموقعة 28 دولة تشكل 85% من هذه التجارة وهناك 6 دول أخرى أعلنت إنها ستنضم للاتفاقية عندما يتم توقيعها فى مارس 1997 ليرتفع نصيب الدول الموقعة إلى 90% من تجارة تكنولوجيا المعلومات على أن يبدأ سريان الاتفاقية فى يوليو 1997 على مراحل.

وكانت الدول المتبنية للاتفاقية هى الولايات المتحدة الأمريكية التى ستربح سنويا مليار دولار إضافية من وراء الاتفاقية. وفيما يلى جدول التجارة الدولية لمنتجات تكنولوجيا المعلومات (1995) (بالمليار دولار أمريكى).

أكبر الدول المستوردة	المبلغ
أمريكا	139.93
الاتحاد الأوروبى	104.84
اليابان	37.68
سنغافورة	24.72
ماليزيا	22.22
كندا	19.81
تايوان	16.53
كوريا الجنوبية	16.47
الصين	14.35
هونج كونج	12.10
المجموع	408.65

أكبر الدول المصدرة	المبلغ
اليابان	106.60
أمريكا	97.99
الاتحاد الأوروبى	57.07
سنغافورة	41.27
كوريا الجنوبية	33.22
ماليزيا	32.84
تايوان	28.71
الصين	14.15
المكسيك	11.67
كندا	11.55
المجموع	435.43

أما عن الخدمات الأخرى التى تشمل 19 جدول عن الالتزامات بانتقال البيانات والمعلومات و16 فرصة اشتراك الأجهزة المحمولة، و41 التزام بالاشتراك فى الدوائر المؤجرة، و45 التزام تشمل التزامات أخرى غير التليفونات المحمولة مثل الاتصالات الشخصية، والأجهزة المحمولة والبيجر وإن 63 من 96 حكومة قدمت جداول تشمل التزامات النظم التشريعية حيث أن 57 منها تلتزم بإجراء التعديلات البسيطة وبالمقارنة مع نتائج أبريل 1996 فإن 44 حكومة قامت بتقديم عروض تتضمن التزامات تشريعية وتم إخطار جميع الأعضاء فى منظمة التجارة الدولية بنتائج المفاوضات حول وسائل الاتصالات ومع ذلك فإن الأساس القانونى للمفاوضات أتاح لكل عضو تقديم أو عدم تقديم إعفاء بالقياس بالتجارة فى خدمات الاتصالات الرئيسية وفى 15 فبراير قامت تسع حكومات بتقديم قوائم إعفاءات ملحقة بالبروتوكول الذى يتم العمل به اعتبارا من 1 يناير 1998 حيث أن جداول خدمات الاتصالات سوف

تمثل جزءا من جداول الجات للالتزامات السارية المفعول منذ جولة أوروجواى الموثقة فى اتفاقية الجات 1994.

4/8- الخدمات المالية

مع نهاية جولة أوروجواى فى ديسمبر 1993 كان بعض الأعضاء يرون أن الالتزامات فى جداول عدد من الأعضاء لا يتيح الأساس المناسب لعقد المفاوضات إلا أنه فى سبيل إنجاح عقد المفاوضات وافق الوزراء فى اجتماع مراكش فى أبريل 1994 إنه لابد من استمرار متابعة المفاوضات، حول الالتزامات المالية للخدمات المالية بعد إبرام اتفاقية تنظيم التجارة الدولية والملحق الخاص بالخدمات المالية وقد سمح القرار الوزارى للأعضاء بتحسين وتعديل وإلغاء بعض التزامات الخدمات المالية مع مفاوضات استمرت (15) شهرا وانتهت فى 30 يونيو 1995 وقد اتفق الأعضاء على أن الهدف من المفاوضات يجب أن يحقق الالتزام وعدم إلغاء أو سحب الالتزامات القائمة.

وقد قام الأعضاء (32 عضوا) بما فيهم الاتحاد الأوروبى من إعادة النظر فى الالتزامات المجدولة نتيجة لهذه المفاوضات وفى 21 يوليو 1995 فإن اللجنة الخاصة بالخدمات المالية قد اتبعت نص البروتوكول الثانى من اتفاقية الجات، وأوصت أن يقوم المجلس باتباع قرار الالتزامات فى مجال الخدمات المالية، وبالفعل تبنى المجلس هذه القرارات وكذلك اتبع المجلس الجداول المعدلة وإعفاءات الخدمات المالية.

وفى 28 يوليو قام المجلس بمراجعة وإتمام الجداول القومية والاعفاءات المتداولة فى جولة أوروجواى ومن عدد 32 عضو قاموا بتعديل التزاماتهم نتيجة للمفاوضات، فإن 29 منهم أبدو القبول على البروتوكول الثانى من اتفاقية الجات وأن 20 عضو قاموا بتحسين الالتزامات فى مجال التأمين، 24 عضو فى مجال الخدمات المصرفية و17 عضو بتعديل خدمات

التأمين و25 عضو فى الخدمات المالية الأخرى، وقام ثلاثـــة عشــر عضــوا بمراجعة الاعفاءات المقررة فى الخدمات المالية، وبالفعل تم تنفيـــذ والعمــل بالالتزامات المعدلة، والاعفاءات الملحقة اعتبارا من 1 سبتمبر 1996، وبعد 1 نوفمبر 1997، كان للأعضاء إمكانية حتى 12 ديسمبر 1997 لتعديل وســحب الالتزامات عن الحقوق المالية، واستأنفت المفاوضات حول الخدمات الماليــة فى أبريل 1997 بهدف التوصل إلى التزامات تتيح للأعضاء الدخول والاشتراك بالسوق ومع نهاية شهر يونيو 1997 قدم عدد 82 جــدول (خاصــة بعــد 96 عضو) تشمل الالتزامات الخاصة بالخدمات المالية، أما لجنة الخدمات الماليــة التجارية فقد تابعت سير المفاوضات علاوة على التطورات الحديثة فى مجــال تحرير الخدمات المالية التجارية فى الدول الأعضاء وقد قامت اللجنة بمناقشــة الأمور الفنية مثل التمييز بين الوضع (1) " التوريد " والوضع (2) "الاســتهلاك فى الخارج " وتصنيف الخدمات المالية المتعلقة بجداول الالتزامــات النوعيــة للخدمات المالية.

5/8- السمات التجارية لحقوق الملكية الفكرية

تم بحث اتفاقية النظام التجارى الدولـــى لحقــوق الملكيــة الفكريــة (المعروف باسم اتفاقية TRIPS) الذى يقوم على الاعتراف بأن قيمة الســلع والخدمات يعتمد على الخبرة والمعرفة الفنية، وأن هذه الاتفاقية قــد وضعــت الحد الأدنى من المقاييس الدولية لحماية المعرفة العلمية حماية حقوق الطبــع والنشر والعلامات التجارية والبيانات الجغرافية، والتصميم الصناعية وحقــوق (براءة) الاختراع.

كما يتضمن أحكام حقوق الفكريـــة، وتســوية المنازعــات متعــددة الأطراف وتسمح لأعضاء منظمة التجــارة العالميــة بتلبيــة التزاماتــهم وأن أعضاء الدول المتقدمة يجــب أن يلــتزموا بجميــع أحكــام هــذه الاتفاقيــة منذ 1 يناير 1996 وبالنسبة لهذه الدول فإن الفترة الانتقاليـــة تبلــغ خمســة

أعوام (حتى 1 يناير 2000) بينما الدول النامية فإن الفـترة الانتقاليـة تبلـغ إحدى عشرة عاما حتى (2006) وإن أعضاء الدول المتقدمة ملتزمة بـالإعلان عن تطبيقها اعتبارا من 1996.

ونظرا لصعوبة دراسة وفحص التشريع فإن الأعضـاء قـد تعـهدوا بتوفير المعلومات عن طيفية تلبية التزاماتهم علاوة على الإخطار بـالنصوص التشريعية من خلال الاستجابة إلى قائمة التساؤلات، وهذه المعلومـات تمثـل أساس مراجعة التشريع الذى يقوم المجلس بتنفيذه، والمجلس قد بدأ المراجعة فى يوليو 1996 مع دراسة التشريع الموضوع من قبل أعضاء الدول الناميـة حول حقوق الطبع، إلى جانب التشريع فى مجال العلامات والسجلات التجاريـة وبراءة الاختراع، والتصاميم الهندسية، والرقابة على التقاليد المانعة للتنـافس والاحتكار فى التراخيص التعاقدية وسوف يتم تطبيق هذه الاتفاقية على الـدول النامية، وإن الالتزامات المقررة فى اتفاقية (TRIPS) قد تم تطبيقـها علـى جميع الأعضاء اعتبارا من 1 يناير 1996 بما فى ذلك الأعضاء الذيـن لـهم الحق فى الفترات الانتقالية المقررة فى الاتفاقية وأن المجلس إذ يعترف بحـق الأعضاء الذين لهم مجموعة من الاختبارات حول تلبية الالتزام بالإخطار عـن القوانين واتخاذ الترتيبات فى سبيل التيسير من تطبيق هذه الالتزامات.

6/8- فض المنازعات

يلاحظ أن المنظمة منذ إنشاءها فى مطلع يناير 1995 باشرت نشاطها فى جانب فض المنازعات التجارية بين الدول أعضاء المنظمة. ووفقا لما نص عليه اتفاق فض المنازعات فإنه يحق للعضو المتضرر من طرف عضو آخـر أو أكثر من عضو لأى نوع من أنواع الاتفاقات المبرمة والتى تقع فى إطـار منظمة التجارة العالمية أن يرفع دعوى إلى منظمة التجارة ممثلـة بـالمجلس العام وذلك بعد استنفاذ فرص التوصل إلى حل ودى يتلائم مع روح الاتفاقـات،

وعندها يتم تشكيل لجنة للتحقيق فى الموضوع واقتراح صيغة الحكـــم الـــذى يتناسب مع مضمون الدعوى.

وقد تضمن الاتفاق على التفاهم عبر عمل هذه اللجـــان، ومـــا يجـــب عمله وذلك وفق جدول زمنى ولا تمنع أى دولة من أى التزام إلا مـــن خـــلال آلية فض المنازعات فى المنظمة كما يمنعون من القيام بأى إجراءات عقابيـــة بناء على قرار ذاتى بوقوع مخالفة دون الرجوع إلى الجهاز المختـــص فـــى المنظمة المتمثل بالمجلس العام.

وانطلاقا من ذلك فقد عرضت على المنظمة منذ إنشاءها كثـــيرا مـــن موضوعات المنازعات منها ما تم إجراء الحلـــول بشـــأنه والبعـــض الآخـــر لا زالت قيد النظر فى إطار المنظمة وهنا سوف نقوم بتوضيح ذلك على النحو التالى :

1/6/8- شكوى مقدمة من تشيلى وبيرو ضد المجموعـــة الأوروبيـــة بشأن الإجراءات التى اتخذتها المجموعة الأوروبية للحد من استيراد المحـــار وقد عقد أول اجتماع لجهاز فض المنازعات فى فبراير 1995 وعرض علـــى هذا الاجتماع أول نزاعين أمام المنظمة الجديدة فقد تقدمت سنغافورة بطلـــب إجراء مشاورات مع ماليزيا بسبب قيـــام ماليزيـــا بحظـــر اســـتيراد مـــادتى البوليثيلين، والبوليبروفلين، وهما مـــن المشـــتقات البتروكيماويـــة إلا بعـــد الحصول على تراخيص استيراد وقد بدأ هذا النزاع فى أبريـــل 1994 أيضـــا عرضت فنزويلا موافقة الولايات المتحدة على البدء فى مشاوراتها بخصـــوص القوانين التى وضعتها هيئة حماية البيئة الأمريكية فى ديسمبر 1993 والتـــى تحد من واردات الولايات المتحدة مـــن الجـــازولين وتقـــوم بـــالتمييز ضـــد الجازولين المستورد من فنزويلا بما يضر بمنتجاتها[1] وفعلا قام جهاز فـــض المنازعات بتسوية الدعوى الأخيرة واستطاعت فـــنزويلا أن تكســـب الجولـــة

(1) المحار : نوع من أنواع الحيوانات البحرية.

الأولى لصالحها كما تقدمت البرازيل بنفس الشكوى إلى جهاز فض المنازعات، وهناك نزاع بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية حيث ادعت الولايات المتحدة الأمريكية بأن اليابان أغلقت أسواقها فى وجه قطع غيار السيارات الأمريكية فى بداية عام 1995 عند اعتزامها القيام بإجراء عقابى بفرض جمارك تصل نسبتها إلى 100% ضد 13 نوع من السيارات اليابانية بحيث تصل قيمة هذه العقوبات إلى 6 مليارات دولار ويأتى هذا الإجراء فى ضوء البند 301 من القانون التجارى الأمريكى الذى يعطى الحق للرئيس الأمريكى سلطة فرض إجراءات عقابية ضد الدول التى تتبع ممارسات تجارية فى غير صالح المنتجين الأمريكيين، وقد قامت اليابان فى 22 مايو 1995 بتقديم شكوى ضد الولايات المتحدة إلى جهاز تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية على أساس عدم شرعية العقوبات المنفردة التى ستقوم بها الولايات المتحدة.

2/6/8- شكوى من الولايات المتحدة ضد الاتحاد الأوروبى حول المقاييس الخاصة بمنتجات اللحوم وقد طالبت الولايات المتحدة بعقد اجتماع جهاز حل المنازعات لحل النزاع حول استخدام بعض المواد التى لها تأثير على الهرمونات (هرمونات الماشية) وكذلك حظر استيراد منتجات اللحوم من الولايات المتحدة والتى لا تتوافق مع اتفاقية الزراعية فى المادة الرابعة وبالفعل تم تشكيل المجلس فى 20 مايو 1996.

3/6/8- شكوى من كندا ضد المنتجات الأوروبية : حول مقاييس منتجات اللحوم. وقد طالبت كندا بالنظر فى حظر استيراد الماشية ولحوم الماشية المعالجة ببعض المحاليل التى لها تأثير على الهرمونات. وبالفعل تم تشكيل المجلس فى 16 أكتوبر 1996 ووافقت الأطراف على نفس القوائم المستخدمة فى نزاع الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبى.

4/6/8- شكوى من الولايات المتحدة ضد اليابان حول المقاييس الخاصة بورق وأفلام التصوير الفوتوغرافى وقد طالبت الولايات المتحدة النظر فى القواعد والقوانين اليابانية التى تؤثر على التوزيع والبيع الداخلى لأفلام التصوير الفوتوغرافى وادعت الولايات المتحدة أن الحكومة اليابانية قد خالفت المواد 3 ، 10 من اتفاقية الجات وتم تشكيل مجلس حل المنازعات فى 16 أكتوبر 1996.

5/6/8- شكوى من الشركات الأوروبية حول الحرية الكوبية وميثاق التضامن الديموقراطى 1996 وغيرها من القوانين الصادرة عن الكونجرس الأمريكى حول العقوبات التجارية ضد كوبا، واعترضت الشركات الأوروبية على القيود التجارية الأمريكية على السلع الكوبية ورفض منح التأشيرات واستبعاد الرعايا غير الأمريكان من الأراضى الأمريكية والتى تخالف بذلك الالتزامات الأمريكية تجاه اتفاقية منظمة التجارة العالمية، ومخالفة لاتفاقية الجات وادعت الشركات الأوروبية بأن مقاييس الولايات المتحدة حول الحرية الكوبية تؤدى إلى اختلال المزايا المتاحة وتعوق تحقيق أهداف اتفاقية الجات 1994، وتم تشكيل لجنة فى 20 نوفمبر 1996 لبحث الشكوى المقدمة.

6/6/8- شكوى من الولايات المتحدة حيث تدعى إخفاق الهند فى الوفاء بالتزاماتها المقررة بالمواد (63، 70) من اتفاقية المنتجات الكيماوية الزراعية، المنتجات الدوائية وتم تشكيل المجلس فى 20 نوفمبر 1996.

7/6/8- شكوى من الولايات المتحدة تتضمن قيام تركيا بفرض ضرائب على العوائد من عرض الأفلام الأجنبية ويعد ذلك مخالفا لاتفاقية الجات المادة الثالثة، وتم تشكيل لجنة فى 25 فبراير 1997 وفى يوليو 1997 أعلنت الأطراف عن تسوية الخلاف.

8/6/8- شكوى من الولايات المتحدة ضد الأرجنتين خاصة ببعض المقاييس الخاصة بالواردات من الأغذية والمنسوجات حول فرض ضرائب

نوعية على هذه المنتجات أعلى من الفئة المقررة وترى الولايات المتحدة أن هذه المقاييس تخالف المواد من 2 ، 7 ، 8 ، 10 من اتفاقية الجات وتم تشكيل لجنة فى 25 فبراير 1997.

9/6/8- تقدمت كل من استراليا والأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزلندا كل على انفراد بطلب تشكيل فريق لفحص شكواهم ضد المجر لتقديمها دعم لتصدير الزراعة وذلك مخالفة لما قدمته من التزامات محددة خلال جولة أوروجواى من التخلص التدريجى من الدعم الزراعى واستدلت على ذلك بالمبالغ المدرجة فى ميزانية الدولة لتقديم هذا الدعم وقد وافقت المجر أن هناك ارتباط بين خطة الإصلاح الاقتصادى وجداول الالتزامات الزراعية وأن هناك سوء تفاهم للموضوع.

وقد تم تشكيل فريق واحد لبحث النزاع وقد احتفظت كل من كندا، واليابان، وتايلاند، وأورجواى بالحق فى التدخل فى النزاع كأطراف ثالثة فى هذه القضية.

10/6/8- طلبت كل من تايلاند وماليزيا وقف حظر استيراد الولايات المتحدة الأمريكية من الجمبرى الذى بنيت أسبابه على صدور قانون أمريكى محلى بشأن حماية الحيوانات البحرية وليست له صفة دولية بما يخالف القواعد العامة وبناء على شكوى كل من تايلاند وماليزيا وانضمت إليهما باكستان تم تشكيل فريق بحث الموضوع بما يترتب عليه من آثار سلبية على صادرات تلك الدول من هذا الصنف، وأن المشاورات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتهى إلى نتيجة وبالرغم من أن وجهة نظر الولايات المتحدة أن الأثر الاقتصادى لهذا الخطر ضئيل، إلا أنها وافقت على تشكيل فريق لبحث المنازعة، وقد طلبت العديد من الدول الاحتفاظ بحقها فى الدخول كطرف ثالث فى المنازعة وهى استراليا، كولومبيا، والاتحاد الأوروبى

جواتيمالا، هونج كونج، الـــهند، اليابـــان، نيجيريـــا، الفلبيـــن، ســـنغافورة، سيريلانكا.

ويلاحظ أن هذا العدد الكبير من الدول التى طلبت الانضمام فى هـــذه المنازعة لا يرجع إلى اهتمامها بصادرات الجمبرى، وإنما يرجع لمبدأ حظـــر الاستيراد ولأسباب ترجع إلى البيئة وحمايتها من ناحية، واتخاذ أساس الحظر صورة قانون أو تشريع وطنى غير مرتبط بأى اتفاق دولى.

11/6- اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على القرار الأوروبى الذى من شأنه إعادة التبويب الجمركى لبعض معدات الحاسب الآلى Local Area Network Adaptor Cards حيث كـــان يتـــم تصنيعـــها كاملـــة البيانـــات الأوتوماتيكية إلى أن تم تعديلها إلى بند آخر هو معدات اتصـــالات وقـــد أدى إعادة التصنيف لنفس السلعة أن أصبحت التعريفة الجمركية 7.5% بدلا مـــن 3.5% فى الحالة السابقة، مما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية مخالفة لما قدم الاتحاد الأوروبى من النزاعات فى إطار اتفاقات التجارة فى السلع وعنـــد تشكيل فريق لبحث المنازعة أبدت كل من الفلبين واليابان وكوريا وســـنغافورة الرغبة فى الدخول كأطراف ثالثة.

9- عناصر القوة فى منظمة التجارة العالمية

1/9- النظام الذى تقوم عليه

يمكن القول أن النظام الذى تقوم عليه منظمة التجارة العالميـــة مـــن أهم عناصر قوتها ويتضح ذلك بمقارنة جات 1994 بجات 1947 حيـــث أننـــا يمكن أن نرصد تقدم واضح ومتعدد الجوانب فإذا كان جـــات 1947 لا تخـــرج عن كونها مجرد ترتيبات ناتجة عن اعتماد قسم من ميثاق هافانا، وكانت هـــذه الترتيبات مجرد اتفاق دولى فى صورته المبسطة وعبـــارة عـــن بروتوكـــول مؤقت بين الدول الموقعة عليه فإن اتفاقية مراكش وملاحقها المنشئة لجـــات 1994 معاهدة تتوافر لها بكل وضوح عناصر الإلزامية.

ومع هذه الإلزامية المتوافرة لجات 1994 فإن نطاقها القانونى قد راعى إلى حد كبير التعايش بين مسألتين : التماثل، والتنوع فى التعامل مع الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية. فالتماثل يبدو واضحا بسريان شرطى الدولة الأكثر رعاية، والمعاملة الوطنية لرعايا الدول الأخرى مع منح كل الدول ذات الحقوق القانونية فى إطار عضويتها للمنظمة.

أما التنوع فيبدو ظاهريا بإقرار الاعفاءات من تطبيق أحكام الاتفاقيات متعددة الأطراف، حيث تجيز إعفاء أى طرف عضو من التزام معين بشرط الحصول على موافقة نصف عدد الأعضاء زائدا واحد. ومثال ذلك ما حصلت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من إعفائها من تنفيذ بعض السياسات الزراعية نظرا لنفوذها الكبير وسيطرتها على عدد كبير من أصوات الدول الأعضاء.

كما أن الدول الأقل نموا تعتبر معفاة من الالتزام بتطبيق بعض قواعد ومبادئ الجات خاصة فيما يتعلق بحماية صناعتها ومواردها الطبيعية.

أما الاستثناءات المسموح بها فإن اتفاقية الجات 1947 والجات 1994 قد أجازتها للدول الأعضاء لاتخاذ عددا من التدابير الاستثنائية بشرط آلا يشكل ذلك إجراءا تعسفيا وتمييزا غير مبرر بين الدول أو تقييدا غير منظور على التجارة الدولية حيث تهدف هذه التدابير إلى حماية الأخلاق العامة وحماية صحة الإنسان والحيوان، والنبات.

إن التماثل والتنوع صنوان متجاوران غير متعارضين تم بمقتضاهما كفالة أسس النجاح لعمل منظمة التجارة العالمية. وبالتالى فإن هذا المنهج الذى يشكل عنصر قوة الجات 1994 ينزع عن المنظمة الوقوع فى أحد محظورين : التعلق بأهداف نظام يسعى إلى إحداث التماثل فيما بين الدول دون مراعاة أوضاعها الفعلية، أو قيام نظم متعددة وفقا للأوضاع المختلفة للدول.

لهذا فقد أحسن واضعوا الاتفاقات فى جعل التماثل فى المعاملـــة هـــو القاعدة وإقرار الاعفاءات فى مجالات محددة مما يضمن وحدة النظام القانونى للعلاقات الدولية التجارية.

2/9- المناخ الذى تعمل فيه

تجدر الإشارة إلى أن المناخ الذى ستمارس فيـــه منظمـــة التجـــارة العالمية عملها يعتبر مواتيا لنجاحها فى تحقيق أهدافها. فمن ناحية لـــم تعـــد هناك مواجهة أيديولوجية بين دول تنتمى إلى نظام اشتراكى وأخـــرى تنتمـــى إلى نظام رأسمالى. فبعد انهيار النظم الاشتراكية بات نظام اقتصاد السوق بمـــا يتضمنه من تحرر من القيود الداخلية أو الخارجيـــة وانحســـار دور الدولـــة المسيطر فى العلاقات التجارية الدولية هو السائد فى معظم الدول ومن ناحيـــة أخرى فإن المواجهة بين العالم المتقدم والعالم النامى قـــد خفـــت حدتـــها أو تلاشت تقريبا. فعوامل المواجهة التى برزت وتصاعدت لـــدى نشـــوب أزمـــة الطاقة فى أواسط السبعينات. وما اقترن بها من الدعوة إلـــى إنشـــاء نظـــام اقتصادى عالمى جديد تراعى فيه احتياجات دول العالم الثالث قد خمدت وحـــل محلها الاتجاه نحو الحوار وليس المواجهة فدول العالم الثالث بانضوائها تحت راية نظام اقتصاد السوق وخف صوت أزمة الطاقة والمستوى المتدنـــى فـــى معدلات نموها أثر فشل أو تعثر كثير من تجاربها التنموية، قد باتت تقبل مـــا انتهى إليه الأمر بإبرام اتفاقية مراكش وملاحقـــها أى مـــا ارتضتـــه الـــدول المتقدمة، والذى لم تجد الدول النامية أمامها من ســـبيل إلا الرضـــوخ كـــون الاقتصاد يرفضه الأقوياء اقتصاديا، ومهما كانت اتجاهات تقديـــر مثـــل هـــذه التطورات فى المستقبل فإنه مما لا شك فيه أن الوسط الذى ســـتمارس فيـــه منظمة التجارة العالمية نشاطها يعد مواتيا لإنجاز أهدافها.

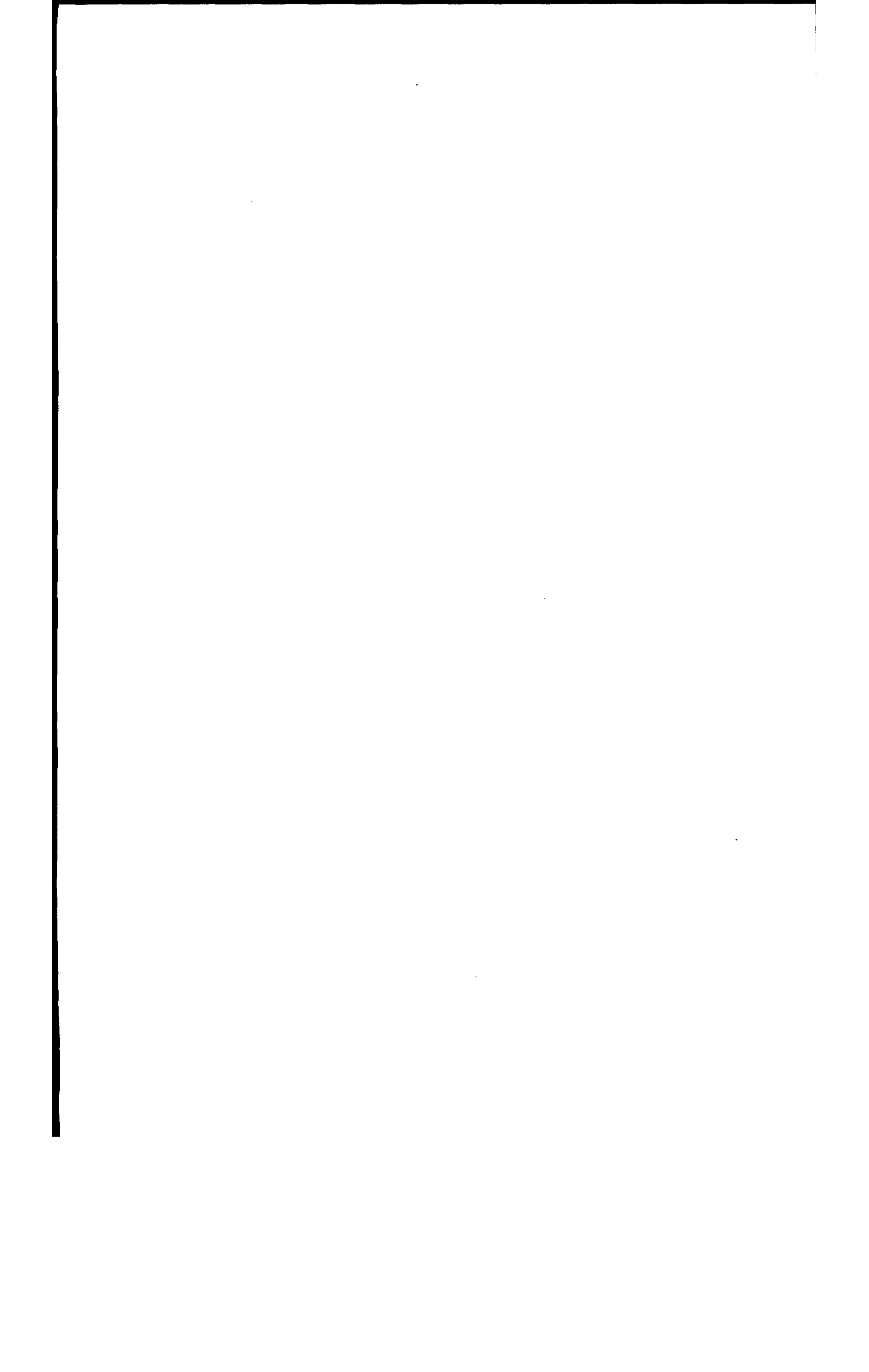
3/9- المجال الذى تتعامل فيه

يعتبر المجال الذى تتعامل فيه منظمة التجارة العالمية عنصر قوة فـــى أداء مهامها فشمولية اختصاصها لكل قطاعات التجـــارة الدوليـــة، وعالميـــة

عضويتها بانضواء معظم الدول إليها سيمكنها دون شك من إدارتـــها للنظـــام التجارى الدولى. فالمنظمة من خلال الاتفاقات التى ستشرف عليها، والأجـــهزة المتعددة التى ستباشر عملها عن طريقها ستجعل منـــها المرجعيـــة الدوليـــة بالنسبة لما قد يثور من مشاكل تتعلق بالتجارة الدولية ويعزز من هذا المجـــال تناولها لمسائل ترتبط ارتباطا رئيسيا باحتياجات الدول والأفراد مـــن الناحيـــة التجارية. لذا فإن وجود إطار دولى للمعاملات التجارية والدولية لابد أن يجعل الدول تحاول أن يتطابق سلوكها مع أسس هذا الإطار. فالممارسات خارج هـذا الإطار الشامل والعالمى يعد خروجا على ما ارتضته الجماعة الدولية وبالتـــالى فإن معظم الدول ستكون حريصة على عدم الخـــروج عـــن النظـــام التجـــارى الدولى الجديد.

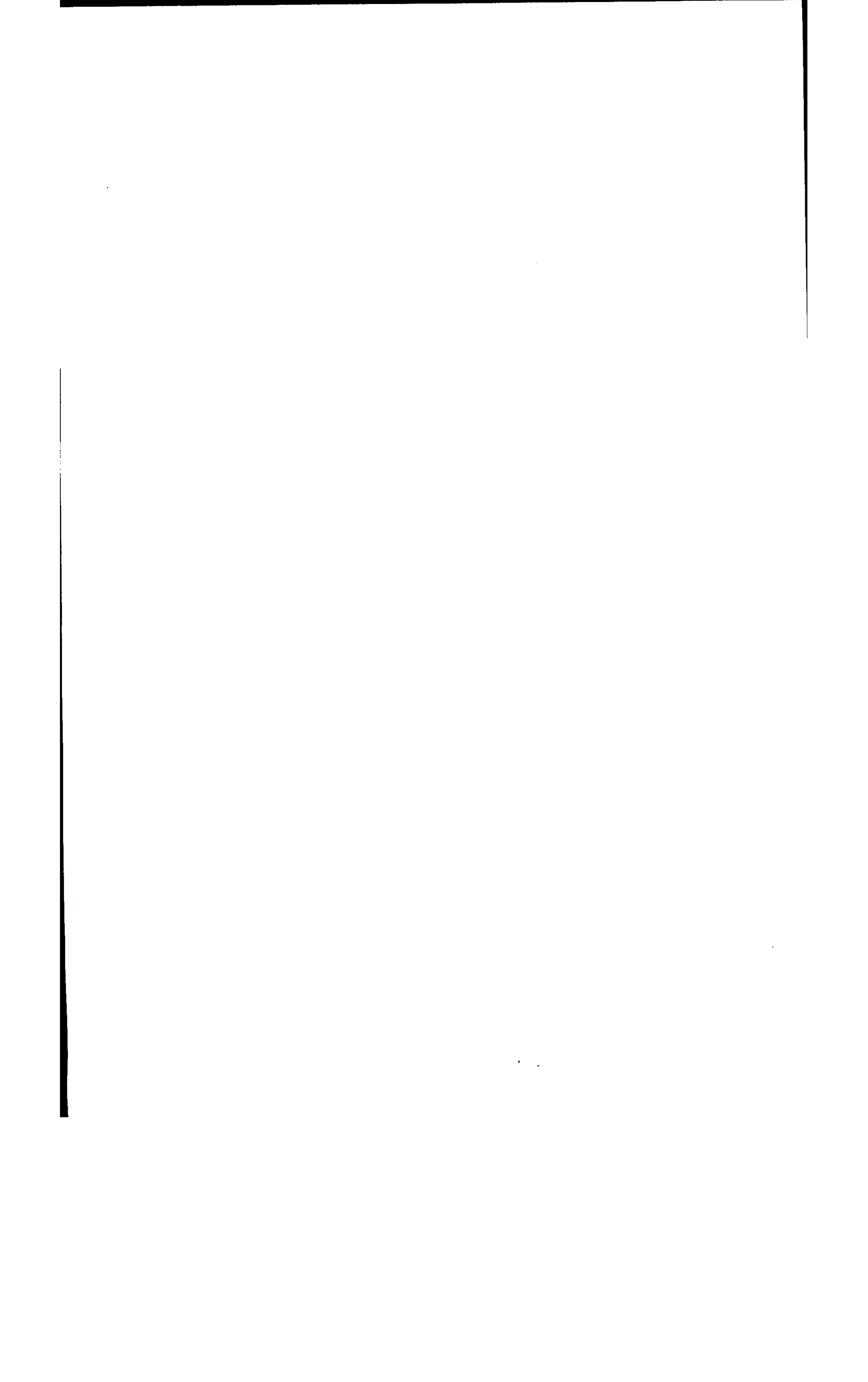
4/9- الوسائل التى تستخدمها

وضحت اتفاقية مراكش وملاحقها الأهداف وبيان السياسات ووضـــع التدابير اللازمة لأداء النظام التجارى الدولى لأهدافه، وإلى جانب ذلك فقد لقت إقامة مجموعة من الأجهزة التى تمتلك الاختصاص للنهوض بالمهام الممنوحة لها. فإذا كان الهيكل التنظيمى للمنظمة متعدد الجوانب، متشعب النواحى، مثار جدل حول فاعليته، فإنه لا يمكن إغفال حقيقة إنه إذا قام كـــل جـــهاز بـــأداء مهامه فإنه مع استمرار الممارسة تصبح قواعد التجارة الدولية محلا لتعـــامل مستمر، وتقويم هذه الممارسة يمكن فى النهاية مـــن اســـتخلاص الجوانـــب الإيجابية، والجوانب السلبية لفاعلية هذه القواعد. أى أن دور الأجـــهزة لـــن يقتصر فقط على ممارسة الاختصاص، بل سيسهل استنتاج مدى بلوغ النظـــام التجارى الدولى لأهدافه المتوخاة مـــن إنشـــاء منظمـــة التجـــارة العالميـــة. يضاف إلى كل ما تقدم أن أسلوب التوافق أو التراضى فى اتخاذ العديـــد مـــن القرارات يتناسب مع طبيعة المسائل الاقتصادية التى تتطلـــب الوصـــول إلـــى حلول تصالحية للمسائل محل الخلاف.



الفصل الرابع

آليات منظمة التجارة العالمية



الفصل الرابع

آليات منظمة التجارة العالمية

تعتمد منظمة التجارة العالمية فى تطبيقها لنتائج جولة أوروجواى واتفاقاتها على مجموعة من الآليات الهامة التى تمكن المنظمة على مر الزمن من تثبيت دعائم النظام التجارى العالمى وتحقيق الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها، وتنفيذ المهام والوظائف التى أوكلت إليها.

وفى رأينا أن هذه الآليات تتركز أساسا فى آلية صنع القرارات داخل منظمة التجارة العالمية والتى تميزها بوضوح عن كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وهناك أيضا آلية فض المنازعات التجارية التى تعتبر من أهم الآليات التى تقوى دور منظمة التجارة العالمية فى حسم الخلافات والنزاعات التجارية بين الدول الأعضاء والتى عجزت عن التعامل معها سكرتارية الجات هذا بالإضافة إلى آلية مراجعة السياسات التجارية التى تعمل على توحيد قواعد السلوك وتساعد فى إدارة المنظمة لسياسات التجارة الدولية بشكل أكثر فعالية وكفاءة ويخصص هذا الفصل لتناول تلك الآليات بالتفصيل على النحو التالى :

أولا : آلية صنع القرارات داخل منظمة التجارة العالمية

يتم صياغة القرارات فى منظمة التجارة العالمية عن طريق إجماع الآراء، أما فى حالة عدم الحصول على الإجماع فيتم اللجوء إلى التصويت على القرارات باعتباره العرف السائد، وتمثل كل دولة بصوت واحد، كما يمكن أى عضو تقديم اقتراح أى فقرة من فقرات الاتفاقات المرفوعة إلى المؤتمر الوزارى وسوف يتم النظر فيه وعرضه على كافة الأعضاء للحصول

على موافقتهم جميعاً، إذا كان موضوع التعديل خاص بالقواعد العامة وموافقة نحو ثلثى الأعضاء فى الموضوعات الأخرى.

ويلاحظ أن منظمة التجارة العالمية تتميز عن صندوق النقد الدولـــى والبنك الدولى فى عملية صنع القرار والتصويت عليه حيــث أن المنظمتيــن الأخيرتين تحدد القوة الصوتية لكل دولة وفقاً للمساهمة المالية للدولـــة فـــى المنظمة حيث تصل القوة الصوتية للولايات المتحدة الأمريكية إلى ما يقـــرب من 20% بينما فى منظمة التجارة العالمية فكل دولة تتمتع بصوت واحد فقــط دون وجود حق الاعتراض لأى دولة، بغض النظر عن المســـاهمات الماليــة للدولة فى ميزانية المنظمة أو حجم تجارتها الخارجية فى الســـوق العــالمى، وهو ما يحقق قدراً ملائماً من العدالة وضمان استقرار مصالح الدول خاصـــة الدول الصغيرة والآخذة فى النمو، والأعضاء فى المنظمة.

وبشكل تفصيلى أكثر فإنه يمكن القـــول أن هنـــاك أربعـــة أســـاليب تصويتية لاتخاذ القرارات فى أجهزة منظمة التجارة العالمية المختلفة هى على النحو التالى :

1-توافق الآراء Consensus

ويسمى التراضى أو " القبول السلبى " من وجهة نظر أخرى، وهـــو يعنى أن عدم إبداء أى من الأطراف لاعتراضه رسمياً على القرار المطـــروح للبت، هو بمثابة الموافقة من منظور أن التزام الصمت يعتبر موافقـــة علـــى القرارات التى يتم اتخاذها وهذا يعنى أن القرار الذى يصـــدره جـــهاز فـــض المنازعات سيكون نافذاً ما لم يتم الاتفاق بين جميع الأعضاء على رفضه ويتم اتباع هذا الأسلوب فى جميع القرارات التى تتخذها المنظمة باستثناء الحـــالات التى ينص فيها على خلاف ذلك وفقاً لأحكام المادة التاسعة من الاتفاقية، بمـــا فى ذلك الموافقة على إحالة طلبات الأعضاء للإعفاء المؤقت من الالتزامـــات إلى المؤتمر الوزارى، أو عرض مقترحات الأعضاء بالنظر فى تعديل أحكـــام

الاتفاقيات والتى تستلزم تحقيق توافق الآراء لقبول فكرة عــرض التعديــلات المقترحة من حيث المبدأ، أما إقرار هذه التعديلات فيتم اتباع أســـلوب آخــر لذلك.

2- أسلوب الأغلبية Majority

ويستخدم أسلوب الأغلبية عند البت فى كافة القرارات التـــى يتخذهــا المؤتمر الوزارى والمجلس العام إلا فى الحالات التى ينص فيها على خـــلاف ذلك.

3- أغلبية الثلاثة أرباع Three – Fourth

ويعتبر هذا الأسلوب تطويرا للنموذج التصويتى التقليدى فى مختلــف المنظمات الدولية والذى يكتفى بأغلبية الثلثين للبت فى القــرارات، حيــث أن الصيغة الجديدة بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات تستدعى موافقة عدد أكبر مـــن الأعضاء لتمرير القرارات بهدف الحفاظ على استقرار أحكام الاتفاقيات وحسن سير أعمال المنظمة.

ويقتصر استخدام هذا الأسلوب على تفسير محدد لأحكام الاتفاقيات أو للموافقة على طلب الإعفاء المؤقت من الالتزامات المقدمة من أى دولة عضــو والذى سبق أن تمت الموافقة على عرضه على المؤتمــر الــوزارى بتوافــق الآراء.

4- أسلوب أغلبية الثلثين

ويقتصر هذا الأسلوب من التصويت فى إطار المنظمة علـــى طلبــات تعديل أحكام الاتفاقيات الخاضعة لإشراف المنظمة باستثناء مجموعة محـــددة من الأحكام ثم النص على عدم جواز تعديلها إلا بموافقة كافة الدول الأعضــاء ويسمى " القبول الإيجابى " بمعنى ان تعلن كافة الدول الأعضاء عن موافقتــها على التعديل وهذه المواد هى :

- المادة التاسعة من اتفاقية إنشـــاء المنظمـــة، وهـــى المتعلقـــة بأســـلوب التصويت واتخاذ القرارات.

- المادتان الأولى والثانية من اتفاقيـــة الجـــات 1994 الخاصـــة بالمبـــادئ الأساسية.

- المادة الثانية وبالتحديد الفقرة الأولى من اتفاقية تجارة الخدمـــات وهـــى المادة الخاصة بشرط الدولة الأولى بالرعاية.

- المادة الرابعة من اتفاقية الملكية الفكرية التى تتعلق بنفس الشرط.

ثانيا : آلية فض المنازعات التجارية

Dispute-Settlement Process (DSB)

1-الإنشاء والقواعد الحاكمة

تعتبر آلية فض المنازعات التجارية لمنظمة التجـــارة العالميـــة هـــى الأكثر فعالية بالمقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل إنشاء المنظمة حيث كـــانت المسألة فى ظل سكرتارية الجات تتسم بالقصور وعدم الفعالية نظـــراً لغيـــاب الهيئة القضائية المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام، فضلاً عن كونـــها غير ملزمة بالقدر الكافى للأعضاء، وقد أدى ذلك القصور إلى إتجـــاه الـــدول المختلفة نحو تبادل العقوبات التجارية والإجراءات العقابية المنفردة بدعـــوى الحفاظ على المصالح الاقتصادية أو التجارية او لحماية حقوق الملكية الفكرية وعوائدها التجارية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت أكثر الـــدول استخداماً لمثل هذه الإجراءات العقابية المنفـــردة بموجـــب أحكـــام القـــانون التجارى الأمريكى الذى يقضى بفرض العقوبات الاقتصادية ضد الـــدول التـــى تتبع ممارسات أو سياسات ترى الولايات المتحدة فيها ممارسات غير عاديـــة أو غير منصفة للتجارة الأمريكية وخاصة القسم المعروف " سوبر 301 " مـــن هذا القانون الذى تلجأ إليه الولايات المتحدة لفرض العقوبات التجارية علـــى

الدول التى لا تحترم الحقوق الأمريكية فى مجال الملكية الفكرية أو تخل بمصالحها التجارية فى جوانب معينة.

ومعنى ذلك أن الوضع الذى ساد قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية كان يتيح للدول الكبرى الحق فى ممارسة ما يحلو لها من ضغوط على الدول الأخرى كى تملى عليها سياسات تجارية معينة، قد لا تخدم مصالح هذه الدول بقدر تحقيقها لمصالح الدول الكبرى، ويعزى ذلك إلى غياب نظام قانونى فعال لتسوية المنازعات يضع الضوابط ويرسى القواعد اللازمة لاتخاذ الإجراءات العقابية بأسلوب سليم يكفل مصالح كافة الأطراف المعنية محل النزاع.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول النامية لعبت دورا أساسيا فى التوصل لصياغة مجموعة متكاملة من المبادئ والضوابط التى تحكم عمل آلية تسوية المنازعات التجارية وتضمن حيدتها وعدالتها دون تغليب مصلحة طرف على آخر وكما توضح الفقرة الثانية من المادة الثالثة من مذكرة التفاهم حول أحكام تسوية المنازعات فإن نظام تسوية المنازعات فى منظمة التجارة العالمية يمثل عنصرا مركزيا وأساسيا لتوفير الأمن والقدرة على التنبؤ بتوجهات النظام التجارى العالمى الجديد لصيانة حقوق الأعضاء والحفاظ على التزاماتهم المترتبة بموجب الاتفاقيات الخاضعة للمنظمة وتوضح أحكام هذه الاتفاقيات وفق القواعد المعمول بها فى تفسير القانون الدولى العام ويذكر فى هذا الصدد أن التوصيات والأحكام التى تصدر عن جهاز لا تضف أو تنقص من الحقوق والواجبات الثابتة المنصوص عليها فى الاتفاقية الموقعة فى جولة أوروجواى.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن مذكرة التفاهم تحث الأعضاء على عدم الالتجاء إلى التقاضى أمام جهاز تسوية المنازعات إلا بعد التأكد من كون ذلك هو السبيل الوحيد المتاح لدفع الضرر وحسم النزاع، وفى هذه الحالة يلتزم العضو المدعى عليه بسحب التدابير التى ينجم عنها إضرار بمصالح طرف

أو أطراف أخرى بالمخالفة لأحكام الاتفاقيــات ولا يجــوز مطالبــة المدعــى بالتعويض إلا إذا تعذر قيام المدعى عليه سحب هذه التدابير أو العدول عنــها، وذلك من منطلق أن استخدام إجراءات تسوية المنازعات لا يقصد منه وجــود خصومة بين الطرفين ولا يجب اعتباره كذلك إنما يهدف فى المقام الأول إلــى تفادى وقوع مثل هذه الخصومة، لذا ينبغى على جميع الأعضاء ممارسة الحق فى استخدام هذه الإجراءات بنية حسنة وبهدف حسم النزاع التجارى الواقــع بين الطرفين المعنيين.

وفى هذا الإطار الذى يمكن وصفــه " بالإطــار الأخلاقــى " لمبـادئ وقواعد تسوية النزاعات التجارية، يتم تنظيــم أســلوب تســوية المنازعــات التجارية من خلال عدد من المراحل المتصاعدة والتى تبدأ بالتشــاور، حيــث تنص الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الرابعة من مذكرة التفاهم علــى أن يتعهد كلا الطرفين بالنظر فى أية طلبات يقدمها الطرف الآخر تتعلق بتدابــير يتخذها الأول فى أراضيه وتضر بمصالح الثانى، وأن يوفر الفرصــة الكافيــة للتشاور بينهما حول هذه التدابير وآثارها وتحدد المذكرة مــدة عشــرة أيــام للاستجابة لطلبات التشاور على أساس حسن النية على ألا يتجاوز البدء فــى التشاور مدة 30 يوما من تاريخ تلقى الطلب ويؤدى عــدم احــترام الحــدود الزمنية المنصوص عليها إلى إتاحة الحق لمقدم الطلب أن ينتقل إلى المرحلــة التالية فى الإجراءات ويطلب تشكيل فريق من المحكمين.

وتعنى هذه الترتيبات، تنظيم عملية التشاور وعدم ترك حرية إدارتــها فى أيدى أطراف النزاع التجارى حتى لا يلجأ إليهما إلــى اســتدام التشــاور بإجراء التسويق والمماطلة وإضاعة الوقت بهدف إهدار حقوق الطرف الآخر، وكذلك لضمان توافر حسن النية فى التدابير التى اتخذها العضو وتلحق ضررا بمصالح عضو آخر أو تخل بالالتزامات المتفق عليها بين الطرفين.

فإذا ما فشلت المشاورات فى غضون 60 يوماً فى التوصل لتسوية النزاع يجوز للطرف الشاكى أن يطلب تشكيل فريق من المحكمين ويتيح الاتفاق استثناء من الإلزام بالضوابط الزمنية فى الحالات التى تعتبر عاجلة، حيث يقضى فى مثل هذه الحالات بالدخول فى المشاورات فى غضون فترة زمنية لا تجاوز عشرة أيام من تاريخ تسليم الطلب والالتجاء إلى التحكيم فى حالة فشل المشاورات فى غضون فترة زمنية لا تزيد عن عشرين يوماً بدلاً من ستين يوماً فى الحالات العادية.

ويلاحظ أن القواعد الحاكمة لتسوية المنازعات فى إطار منظمة التجارة العالمية، توضحها مذكرة التفاهم السابق الإشارة إليها والتى تتضمن 27 مادة وأربعة ملاحق وتشمل مواد الاتفاق القواعد والموضوعات التالية :

- الأحكام العامة التى تتضمن النطاق والتطبيق والإدارة.
- المشاورات والمساعى الحميدة والتوثيق.
- إنشاء فريق التحكيم واختصاصاته وتكوينه ووظيفته وإجراءاته.
- إجراءات تعدد الشكاوى وحق الأطراف الثالثة فى الإنضمام إلى المنازعة.
- الاستئناف.
- مراقبة تنفيذ التوصيات والقرارات وما يتضمن من التعويض وتعليق التنازلات وتعزيز النظام متعدد الأطراف.
- بعض الإجراءات الخاصة بالدول النامية والأقل نمواً.

أما عن الأربعة ملاحق الخاصة بالاتفاق، فتتضمن :

- الاتفاقات التى يشملها التفاهم.
- القواعد والإجراءات الخاصة أو الإضافية الواردة فى الاتفاقات المشمولة.
- إجراءات العمل.
- مجموعة الخبراء الاستشاريين.

2-الأهداف والاختصاصات

1/2- الأهـــــداف

ومن الواضح فى إطار التحليل السابق أن آليـــة فـض المنازعـات التجارية تهدف إلى ضمان التوصل إلى حل إيجابى للنزاع التجارى تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، والأفضل فى كل الأحوال هو التوصل إلى حل مقبـــول لطرفى النزاع ويتوافق مع الاتفاقات المشمولة وفى حالة عدم التوصل إلى حل بالاتفاق، يكون الهدف الأول لآلية فض المنازعات هو عادة ضمـــان ســحب التدابير المعنية إذا ما اتضح تعارضها مع أحكام أى من الاتفاق المشمول، ولا يجوز اللجوء إلى تقديم التعويض إلا إذا تعذر سحب التدابير فـــورا، علـــى أن يكون التعويض تدبيرا مؤقتا فى انتظار ســـحب التدبـــير أو الإجـــراء الـــذى يتعارض مع اتفاق مشمول ويوفر تفاهم تسوية المنازعات للعضـــو المطـــالب بتطبيق إجراءات تسوية المنازعات كخطوة أخيرة.

ومن ناحية أخرى يكون هدف آلية فض المنازعات البحث فى إمكانيـة تعليق التنازلات أو غيرها من الالتزامات بموجب الاتفاقات المشـــمولة علـــى أساس تمييز فى تجاه العضو الآخر وذلك بترخيص من جهاز فض المنازعـات يقضى باتخاذ الإجراءات اللازمة.

2/2- الاختصاصات

تنص مذكرة التفاهم الخاصة بآلية فض المنازعات على إنشاء جـــهاز لفض المنازعات السابق الإشارة إليه فى هيكل منظمـــة التجـــارة العالميـــة، ويكون مهمته الأساسية إدارة القواعد والإجراءات والمشاورات وأحكام تسوية المنازعات الواردة فى الاتفاقات المشمولة يغطى حالة المنازعة.

ويتمتع جهاز فض المنازعات بسلطة إنشاء الهيئات الخاصة بـالتحكيم واعتماد تقارير جهاز الاســـتئناف ومراقبـــة تنفيـــذ القـــرارات والتوصيـــات

والترخيص بتعليق التنازلات وغيرها من الالتزامات التى تبرم بموجب الاتفاقات المشمولة.

أما فيما يتعلق بالمنازعات الناشئة استناداً إلى اتفاق تجارى متعدد الأطراف، فإنه لا يحق إلا للأعضاء الأطراف فى الاتفاق المشاركة فى الإجراءات والقرارات.

ومن ناحية أخرى يقع على عاتق جهاز فض المنازعات إبلاغ المجالس واللجان المختصة فى منظمة التجارة العالمية بتطور أى منازعات ذات صلة بأحكام الاتفاقات المشمولة المعنية ويجتمع جهاز فض المنازعات كلما دعت الضرورة إلى ذلك فى إطار الحدود الزمنية المنظمة لذلك بالاتفاق.

3- تشكيل فريق التحكيم واختصاصاته

بناء على طلب أحد طرفى النزاع يتم تشكيل فريق المحكمين ويتكون هذا الفريق من أفراد حكوميين أو غير حكوميين مؤهلين لممارسة التحكيم، بما فيهم الأشخاص الذين سبق أن كانوا أعضاء فى فرق مماثلة أو ممن عملوا كممثلين لطرف متعاقد فى اتفاقية الجات 1947 أو فى تدريس قانون التجارة الدولية أو سياساتها أو نشرت لهم مؤلفات فى هذا المجال أو عملوا كمسئولين كبار عن السياسات التجارية لدى أحد الأعضاء، بمعنى أن تتوافر لديهم الخبرة الأكاديمية والعملية فى مجال التجارة الدولية وسياساتها.

ومن ناحية أخرى يتم اختيار هؤلاء المحكمين بصورة تكفل استقلاليتهم توافر تنوع كاف فى معارضهم ومؤهلاتهم وخبراتهم على ألا يضم أى فريق بين أعضائه أحد مواطنى الأعضاء أطراف النزاع التجارى وبالإضافة إلى ذلك، فإن هيئة المحكمين خمسة أشخاص يمارسون عملهم بصفتهم الشخصية وليسوا كممثلين لحكوماتهم أو أية منظمة من المنظمات وذلك لتوفير الحياد والاستقلالية لقراراتهم وأحكامهم. ويقوم فريق المحكمين

بدراسة الموضوع المعروض على جهاز فض المنازعات فى ضوء أحكام الاتفاقية ذات الصلة، ويتوصل إلى قرار من شأنه مساعدة الجهاز على تقديم التوصيات أو اقتراح الأحكام والترتيبات المنصوص عليها فى ذلك الاتفاق، ويرفع الفريق توصياته إلى الجهاز على شكل تقرير مكتوب يشمل بيانات بالوقائع ومدى انطباق الأحكام ذات الصلة والمبررات الأساسية للنتائج والتوصيات وذلك فى مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تشكيل الفريق فى الحالات العادية، وثلاثة أشهر فى الحالات العاجلة.

وبعد ذلك يقوم جهاز تسوية المنازعات باعتماد فريق المحكمين بعد مرور عشرين يوماً على تعميمه على الأعضاء بهدف إتاحة الوقت لدراسة التقرير وتقديم الأعضاء الذ ين لديهم اعتراضات على التقرير بأسباب الاعتراض فى غضون عشرة أيام، وفى هذه الحالة تزيد الفترة الزمنية اللازمة لاعتماد التقرير إلى ستين يوماً.

ومن النقاط الإيجابية فى صياغة أحكام تسوية المنازعات، تظهر فى ما أتاحته تلك الأحكام من حق الأطراف المتنازعة فى استئناف أحكام فريق المحكمين نظراً للطبيعة الإلزامية لهذه الأحكام مما يستوجب إتاحة حق الاستئناف للتأكد من عدم وقوع غبن على أى الأطراف بسبب التزامه بأحكام جهاز فض المنازعات.

4- جهاز الاستئناف

تشير المادة 17 من الاتفاقية إلى أن جهاز فض المنازعات عليه أن يقوم بتشكيل جهاز دائم للاستئناف يضم فى عضويته سبعة أشخاص، يتم اختيار ثلاثة من بينهم لكل قضية ويعملون بالتعاون من خلال نظام تحدده إجراءات عمل جهاز الاستئناف ويعين هؤلاء الأعضاء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، ويتألف الجهاز من أشخاص مشهود لهم بالكفاءة والمتانة الرفيعة والخبرة الراسخة فى مجال القانون التجارى الدولى ويتم

تعينهم بصفة شخصية تستوجب انقطاع صلاتهم بالوطن الأم كلية والاستقالة من كافة المناسب التى كانوا يشغلونها فور التعيين على أن تعكس عضوية جهاز الاستئناف إلى حد كبير هيكل عضوية منظمة التجارة العالمية.

ولا يجوز لطرف بخلاف أطراف النزاع ممارسة الحق فى استئناف قرارات هيئة المحكمين حيث يقتصر هذا الحق فقط على أطراف النزاع فى كل حالة ويلاحظ أن دور جهاز الاستئناف يقتصر فقط على النظر فى الجوانب القانونية الواردة فى تقرير فريق المحكمين والتفسيرات القانونية التى توصل إليها، وليس النواحى الموضوعية للتقرير، بمعنى تأكيد توافق توصيات وقرارات فريق التحكيم على الأحكام القانونية الواردة فى الاتفاقيات ذات الصلة والتفسير السليم لهذه الأحكام وهو ما يمكن وصفه بقيام جهاز الاستئناف بقبول أو رفض تقرير المحكمين من الناحيتين الشكلية والقانونية فقط دون التطرق للنواحى الموضوعية. ويحق لجهاز الاستئناف إقرار أو تعديل أو نقض نتائج واستنتاجات فريق التحكيم، وبانتهاء أعمال جهاز الاستئناف فى كل حالة يعتمد تقريره جهاز تسوية المنازعات وتقبل به أطراف النزاع دون شروط ما لم يقر جهاز الاستئناف عدم قبول قرار المحكمين.

ومن ناحية أخرى لا يملك جهاز الاستئناف فى توصياته أو يضيف إلى الحقوق والالتزامات المنصوص عليها فى الاتفاقيات أو ينتقص منها، وإنما يصدر توصياته بسحب أو تعديل التدابير وفقا لأحكام هذه الاتفاقيات، وتعد تلك التوصيات نهائية ويلاحظ هنا أن كافة إجراءات تسوية المنازعات والتحكيم والاستئناف تقوم على أساس التزام العضو بما يصدره الجهاز من أحكام، ولكن ماذا يكون الوضع إذا ما رفض عضو الامتثال لأحكام صدرت ضده من قبل جهاز تسوية المنازعات وأقرها جهاز الاستئناف أى اصبحت نهائية وملزمة؟ وفى هذه الحالة يتعين على العضو الذى صدرت ضده الأحكام، إذا طلب إليه أن يدخل فى مفاوضات فى غضون فترة زمنية معقولة

مع أى طرف يطالب بتطبيق إجراءات تسوية المنازعات وذلك بهدف التوصل إلى تعويض مقبول للطرفين، فإذا ما تعذر ذلك فى غضون 20 يوما تحسب بعد انقضاء الفترة الزمنية المعقولة السابق الاتفاق عليها، جاز للعضو المضار أن يطلب إلى جهاز فض المنازعات الترخيص له بوقف تطبيق التنازلات أو غيرها من الالتزامات بموجب الاتفاقيات على العضو المشكو فى حقه، أى وقف تمتعه بالمعاملة التفضيلية المتبادلة المنصوص عليها.

5- الإجراءات العقابية التبادلية

من منظور حرص الاتفاق على ألا يؤدى استخدام العضو لحقه فى وقف تطبيق التنازلات درءا لضرر تعرض له، إلى إلحاق مزيد من الضرر بمصالح هذا العضو، وخوفا من آلا يحقق ذلك الإجراء الردع الكافى للطرف المخالف، فقد أقر الاتفاق فى هذا الشأن مبدأ جديد لم يكن مطبقا من قبل فى النظام التجارى العالمى، ربما نظرا لطبيعته السابقة التى اقتصرت على التجارة السلعية فقط، وهو مبدأ الإجراءات العقابية التبادلية Cross Relation والمقصود بهذا المبدأ هو أنه يجوز للطرف المضار أن يقوم بتعليق ووقف التزاماته تجاه الطرف المخالف فى مجالات وقطاعات ليست بالضرورة هى نفس القطاع أو المجال محل الخلاف، ولقد حدد الاتفاق عدة مراحل لهذا الإجراء على النحو التالى :

1/5- يحق للطرف المضار تعليق التزاماته تجاه الطرف المخالف بموجب الاتفاق الذى أقره جهاز فض المنازعات وقوع انتهاك لأحكامه يضر بحقوق هذا العضو فإذا كان الانتهاك فى قطاع تجارة السلع الزراعية مثلا يحق للطرف المضار وقف التزاماته تجاه الطرف المخالف فى هذا القطاع تحديدا.

2/5- فإذا ما كان هذا الإجراء غير فعال من حيث أثاره الرادعة على الطرف المخالف، يحق للعضو المضار وقف إلتزاماته تجاه الأخرى قطاع التجارة السلعية ككل سواء كانت سلعا زراعية -محل المخالفة- أو صناعية أو غيرها.

3/5- فإذا ما ثبت أيضا عدم فعالية ذلك يحق له فى هذه الحالة وقف التزاماته تجاه الطرف المخالف فى أى قطاع آخر لا صلة له بالقطاع محل الخلاف، كأن يعلق التزاماته فى أحد أو كافة قطاعات الخدمات مثلا أو حقوق الملكية الفكرية وهكذا.

ويلاحظ بشكل عام أنه إجراء تصاعدى الهدف منه الحفاظ على مصالح الطرف المضار وتحقيق الردع الكافى للعضو المخالف، وعلى الرغم ما يوفره هذا المبدأ الجديد من مرونة للطرف المضار فى اتخاذ الإجراءات الرادعة إلا أن هذه المرونة ليست مطلقة فلقد قضى الاتفاق على ألا يتجاوز مستوى ما ثم وقفه من تنازلات بأى حال حجم الضرر الناجم عن المخالفة أو التدابير التى اتخذها الطرف الآخر بالمخالفة لأحكام الاتفاقيات ذات الصلة وذلك لضمان درء الضرر دون إلحاق ضرر آخر بمصالح الطرف المخالف واستمرار النزاع التجارى دون نهاية.

ومن الملاحظ على هذا العرض التحليلى لأحكام جهاز فض المنازعات أنها تمت صياغتها بصورة متوازنة لتحقيق العدالة فيما بين الدول الأعضاء وتكفل التزام الجميع بأحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بما يضمن مصالح كافة الدول الأعضاء وخاصة الدول النامية والأقل نموا فى مواجهة طغيان مصالح الدول الكبرى التى تملك القدرة والوسيلة، بما يحد من قدرتها على اتخاذ إجراءات عقابية انفرادية ضد الدول الأصغر بفرض إملاء سياسات تجارية معينة، حيث يكفل نظام فض المنازعات فى هذه الحالة حق الدول النامية فى الالتجاء لجهاز فض المنازعات لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لوقف

مثل هذه الممارسات وإقرار حق الدول المضارة فى التعويض، ولقد أقر الاتفاق فى مادته 124 أحكاما خاصة بالدول الأقل نموا، وحث الدول الأخرى بعدم التسارع للالتجاء إلى الإجراءات التعويضية تجاه الدول الأقل نموا.

وفى حالة قيام إحداها بإلغاء أو تعطيل التزاماته بموجب الاتفاقيات وذلك بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية المتردية فى هذه الدول وبالتالى إرجاع عدم وفائها بالتزاماتها إلى عدم قدرتها على تنفيذ هذه الالتزامات كما يلاحظ أيضا أنه بغرض الحفاظ على فعالية إجراءات تسوية المنازعات وضمان حيدتها وانصافها فقد أصدر الوزراء فى اجتماعهم بمراكش قرارا يقضى بإخضاع قواعد اتفاق وإجراءات تسوية المنازعات فى منظمة التجارة العالمية للمراجعة الشاملة فى غضون أربع سنوات بهدف الاستفادة من الخبرة التطبيقية المكتسبة فى هذه الفترة للنظر فى استمرار تطبيق هذه القواعد كما هى أو تعديلها أو حتى إلغاء بعضها وذلك حتى لا تتحول هذه الإجراءات إلى إطار بعضها وذلك حتى لا تتحول هذه الإجراءات إلى إطار قانونى جامد يتجاوز الهدف من ورائه وهو تسهيل التبادل التجارى الدولى وضمان ممارسته وفقا لأسس وضوابط عادلة ومنصفة ومتوازنة وتخضع أية تعديلات فى هذا الصدد إلى الأحكام المنظمة لعملية تعديل مواد الاتفاقيات المختلفة الخاضعة لإشراف منظمة التجارة العالمية ويلاحظ أن آلية فض المنازعات تسعى لتوفير الحلول الإيجابية لأى خلاف يخص كل الأطراف ويتلاءم مع شروط اتفاقيات أوروجواى والتدرج فى حل الخلافات وذلك من خلال إقامة مؤتمر للأعضاء المعنيين لبحث موضوع الخلاف وعرض النتائج على المدير العام لمنظمة التجارة العالمية والذى يقوم ببذل العديد من المحاولات اللازمة للوساطة بين الأطراف لوقف النزاع، وفى حالة عدم التوصل إلى حل فإن العضو الشاكى له الحق فى هذه الحالة إلى اللجوء إلى جهاز فض المنازعات DSB الذى يقوم بدوره باتخاذ عدد من الإجراءات التى تهدف إلى الوصول إلى حل عادل وملزم لأطراف الصراع مع عدم قدرة أى طرف من أطراف

النزاع من منع صدور قرارات جهاز فض المنازعات مع توفير الحق لاستئناف قرارات هيئة المستشارين.

6- مراحل فض المنازعات التجارية

وخلاصة التحليل في مجال إيضاح جهاز فض المنازعات التجارية كآلية لتسوية تلك المنازعات بين الدول الأعضاء أن عملية تسوية المنازعات تتم على مراحل، وذلك على فترات زمنية مقبولة وبطريقة تلقائية ويمكن إيضاح هذه المراحل بالتفصيل على النحو التالي :

1/6- مرحلة المشاورات والمصالحة

وعندما تتقدم الدولة المدعية إلى جهاز فض المنازعات بطلب عقد مشاورات ثنائية مع الدولة المدعية عليها والتي يتحتم عليها الرد خلال عشرة أيام بحيث تبدأ عملية التشاور والمصالحة في غضون 30 يوما من تقديم الطلب. وفي حالة عدم الرد أو التشاور خلال الفترة المحددة أو محاولة عرقلة المشاورات يحق للدولة المدعية طلب إنشاء هيئة تحكيم. أما إذا تم التشاور ولكنه أخفق في تسوية النزاع خلال 60 يوما من تاريخ تقديم طلب التشاور يحق للطرف المدعي أن يطلب تكوين فريق تحكيم خلال فترة 60 يوم من إقرار الدولتين بفشل التشاور كما يجوز لأي طرف في النزاع طلب المساعي الحميدة والتوفيق والوساطة خلال 60 يوما من تاريخ تقديم التشاور أو أثناء الفترة التي يتم فيها اتخاذ إجراءات تكوين هيئة التحكيم ويجوز للمدير العام بحكم وظيفته أن يعرض مساعيه الحميدة أو التوفيق والوساطة بين طرفي النزاع.

2/6- مرحلة تشكيل هيئة التحكيم

وفي هذه المرحلة تشكل هيئة التحكيم بناء على طلب الدولة المدعية إن لم يوافق أعضاء جهاز فض المنازعات بإجماع الآراء على تكوينه.

وتشكل الهيئة من 3 إلى 5 أفراد حكوميين أو غير حكوميين من ذوى الخبرة والكفاءة وبصفتهم الشخصية. ويعتبر تشكيل الهيئة نهائيا ولا يمكن لأى من الطرفين أن يعترض عليه إلا لأسباب ملحة ويقضى الاتفاق أيضا بألا تتجاوز المدة التى تصدر فيها هيئة التحكيم تقريرها النهائى 6 أشهر منذ تاريخ تشكيل الهيئة لسرعة البت فى المنازعات. أما فى الحالات المستعجلة فلا تزيد المدة عن 3 أشهر (حالة السلع القابلة للتلف) وبحد اقصى 9 أشهر فى الحالتين إذا استلزم الأمر ذلك مع إلزام هيئة التحكيم بتوضيح أسباب التأخير كتابة إلى جهاز فض المنازعات.

3/6- مرحلة مداولات هيئة التحكيم

وتكون فيها مداولات هيئة التحكيم سرية ودون حضور طرفى النزاع وبعدها تقدم الهيئة تقريرها النهائى لجهاز فض المنازعات على أن يقبله طرفا النزاع دون شرط، إلا إذا قرر الجهاز بإجماع الآراء السلبى عدم اعتماد التقرير.

4/6- مرحلة التعويض وتعليق التنازلات والامتيازات أو التفويض بالرد الانتقامى

وفى هذه المرحلة ينبغى على الطرف الخاسر أن يعلم جهاز فض المنازعات خلال 30 يوما من تاريخ اعتماد التقرير النهائى بنواياه فيما يتصل بتنفيذ التوصيات والقرارات الواردة فى هذا التقرير، وفى حالة رفض التزام الطرف الخاسر بما جاء فى تقرير الجهاز يحق للدولة المتضررة والمحكوم لصالحها أن تعود للجهاز بطلب التعويضات من الدولة الخاسرة وتعليق التنازلات والامتيازات كإجراء مؤقت. ويتم ذلك على أساس قطاع بقطاع وصناعة بصناعة. وأن تعذر ذلك فيمكن طلب التعويض أو تعليق التنازلات والامتيازات فى قطاع آخر غير الذى وقع فيه الضرر، أما فى حالة عدم

انصياع الدولة الخاسرة لما جاء بالتقرير النهائى المعتمد فيحق للدولة المتضررة أن تطلب من الجهاز باتخاذ إجراءات انتقامية ضد الدولة الخاسرة.

ويلاحظ فى مجال التعويض وتعليق التنازلات والامتيازات أو التفويض بالرد الانتقامى، أن العضو المتهم إذا لم يقم بتعديل تصرفاته التجارية بما يتفق والحكم الصادر من المجلس العام، فإنه يحق للدولة المتضررة طلب تعويض أو توقيع عقوبات تجارية على هذا العضو كما هو واضح من التحليل السابق.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن منظمة التجارة العالمية نفسها لن تتولى توقيع العقوبات ضد أى طرف مدان بخرق اتفاق أو الإخلال بالتزام، وإنما تفوض إلى الطرف المتضرر توقيع العقوبة، وهى أساسا سحب أو تعليق بما سبق أن قدمه هذا العضو من التزامات لصالح الطرف المدان، أى اتخاذ إجراء وقائى بالامتناع عن تعميم مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية على هذا الطرف.

ومن ناحية أخرى فإن العقوبة من الممكن ألا تكون من جنس العمل بمعنى أن إخلالا بالتزام متعلق بالتجارة من السلع، من الممكن أن يواجه بعقوبة تتعلق بالتجارة فى الخدمات أو بحقوق الملكية الفكرية أو الاستثمار.

ولعل من الملاحظ أن هذا الجانب من آلية فض المنازعات قد ينطوى على شئ من عدم التكافؤ فى قوة العقوبة، أو عدم التناسب بين الإخلال بالتزام معين والعقوبة الممكن توقيعها فى هذا الشأن، فطالما أن توقيع العقوبة متروك للطرف المتضرر فإن قدرة الأقوياء على معاقبة الضعفاء ستكون أكبر من قدرة الضعفاء على فرض عقوبات مؤثرة أو رادعة على الأقوياء، فمثلا إذا تصورنا حدوث نزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وبنجلاديش فإن فرض عقوبة بواسطة بنجلاديش على صادرات الولايات

المتحدة إليها سوف يكون تأثيره أقل كثيرا من العقوبة التى من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة على صادرات بنجلاديش إليها[1].

ثالثا : آلية مراجعة السياسات التجارية

وتهدف آلية مراجعة السياسات التجارية إلى الإسهام فى زيادة التزام جميع الأعضاء بالقواعد والضوابط والتعهدات بموجب الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، وحيثما أمكن بالاتفاقات الجماعية متعددة الأطراف عن طريق زيادة شفافية السياسات والممارسات التجارية للأعضاء على اقتصادات الأعضاء الآخرين وعلى النظم التجارية المتعددة الأطراف.

وفى هذا الإطار فقد أنشأت المنظمة جهازا دائما لمراجعة السياسة التجارية بعد أن كانت آلية مؤقتة فى عام 1995 ويتولى الجهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية. ولتحقيق أقصى درجة ممكنة من الشفافية. يقدم كل عضو تقارير منتظمة إلى الجهاز تتضمن وصف السياسات والممارسات التجارية ومعلومات إحصائية حديثة استنادا إلى نموذج متفق عليه ويقره الجهاز ويراعى فى هذا الخصوص ظروف الدول النامية والأقل نموا بحيث توفر لها أمانة المنظمة المساعدات الفنية التى تطلبها. كذلك يرسل الجهاز تقارير الأعضاء محل المراجعة مصحوبة بتقارير الأمانة إلى المؤتمر الوزارى للإحاطة والعلم.

ويعد الجهاز عرضا شاملا لتطورات البيئة التجارية الدولية التى يكون لها تأثير على نظم التجارة متعددة الأطراف بحيث يكون مصحوبا بتقرير سنوى من المدير العام يبرز الأنشطة الرئيسية للمنظمة والسياسات المهمة التى تؤثر على النظام التجارى العالمى. كذلك تجرى المنظمة تقييمها لعمل آلية مراجعة السياسات التجارية فى فترة لا تزيد عن 5 سنوات من تاريخ

---

(1) Stevens, After The GATT Uruguay Round Implications for Developing Countries, P2.

سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية أول يناير 1995 بحيث تقدم نتائج التقييم إلى المؤتمر الوزارى ثم تتم عملية التقييم بعد ذلك بصورة دورية وعلى فترات تحددها المنظمة ويلاحظ أن آلية مراجعة السياسات التجارية تنبأ بتزايد دور منظمة التجارة العالمية فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد، حيث أن هذه الآلية تكفل لها حق مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ومتابعة التزامها بأحكام ومبادئ اتفاقيات أوروجواى من خلال تقديم وإتاحة الفرصة من خلال تعميم هذه المراجعات لكافة الأعضاء للدخول فى مشاورات ومفاوضات مع بعضهم البعض لتحقيق التجانس فى السياسات وضمان المصالح المتبادلة عملا بمبدأ الشفافية Transparency الذى يقضى بأن الرسوم الجمركية تعتبر شكل الحماية الوحيد الذى تسمح به منظمة التجارة العالمية لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، فى حين تمنع الإجراءات والقيود الكمية كحظر الاستيراد أو تقييد الكميات المستوردة فيما يعرف بنظام الحصص وتنص الاتفاقية فى إطار مبدأ الشفافية على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء، وتشمل الإعفاء الجمركى الكامل أو خفض شرائح التعريفة الجمركية أو تثبيت هذه الشرائح عند حد أقصى لا يجوز زيادته.

مع ملاحظة أن مبدأ الشفافية Transparency الذى تهتم به آلية مراجعة السياسات التجارية ينطبق أيضا على تجارة الخدمات حيث نصت اتفاقية تجارة الخدمات GATS على أنه على كل عضو أن ينشر جميع الإجراءات ذات الصلة وذات التطبيقات العامة التى تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية أو تؤثر على تنفيذها وذلك دون إبطاء وفى موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الإجراءات، وينبغى أيضا نشر جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة فى الخدمات أو المؤثرة فيها والتى يكون العضو قد وقع عليها وعموما ينبغى أن تكون المعلومات متاحة بأى طريقة أخرى.

بل تقضى اتفاقية تجارة الخدمات GATS أنه على كـــل عضـــو أن يحظر مجلس التجارة فى الخدمات دون إبطاء وسنويا على الأقل بأية قوانيـــن أو أنظمة أو مبادئ توجيهية إدارية جديدة أو بأى تعديلات على الموجود منها تؤثر تأثيرا كبيرا على التجارة فى الخدمات التى تشملها الالتزامات المحـــددة بموجب هذه الاتفاقية، بل على كل عضو أن يستجيب دون إبطاء لأى طلب من أى عضو آخر لمعلومات محددة بشأن الإجراءات ذات التطبيـــق العـــام التـــى اتخذها أو الاتفاقات الدولية التى يوقعها الأعضاء وينبغى على الدول الأعضـاء عموما، إنشاء نقاط استفسار فى غضون سنتين من بدء إنشاء منظمة التجارة العالمية مع إعطاء بعض المرونة للدول النامية.

وهكذا يلاحظ أن منظمة التجارة العالمية من خلال آلياتـــها المختلفـــة ستتولى القيام بالدور الرئيسى فى إدارة السياسات التجارية الدوليـــة وتؤثـــر فى توجهاتها ومستقبلها بصورة تفوق فى صلاحيتها تلك الممنوحة لكل مـــن صندوق النقد الدولى والبنك الدوليين، حيث لا تسفر عضوية الدول فى هـــاتين المنظمتين عن أى التزام تلقائى بسياسات محددة بينما يعنى الانضمام لمنظمـــة التجارة العالمية الالتزام تلقائيا بكافة مبادئها وأهدافها وأحكام جميع اتفاقياتـــها وآلياتها دون استثناء أو شروط ودون أن يكون لأى عضو الحق فى التحفـــظ على أى من أحكام هذه الاتفاقيات دون الحصول على موافقة ســـائر أعضـــاء المنظمة.

مع ملاحظة أن آلية مراجعة السياسات التجارية هى الجهة المنوطـــة لمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق المدد الزمنية المتفق عليـــها والتى تتراوح بين عامين للدول المتقدمة إلى أربعة أعوام للدول النامية وستة أعوام للدول الأقل نموا ويأتى التفاوت فى المدد الزمنية المحددة وفقا لطبيعـــة الظروف الاقتصادية لكل مجموعة من الـــدول ومـــدى اســـتقرارها ومعـــدلات تطورها ونظرا للطبيعة غير المستقرة لاقتصاديات الدول النامية والأقل نمـــوا فى ظل ما تشهده من تطورات وتعديلات عديدة ومتعاقبة تتاح فـــترة زمنيـــة

أطول للمراجعة لإتاحة الفرصة لاستقرار السياسات الجديدة التى تطبقها هذه الدول حتى يمكن تقييمها بشكل موضوعى.

وتنطوى مراجعة السياسات التجارية على مراجعة التشريعات الوطنية واللوائح والإجراءات التى تنظمها سواء فى السلع أو الخدمات، مما يعنى امتداد ولاية منظمة التجارة العالمية على التشريعات الوطنية ذات الصلة بالتجارة، وتعكس عملية متابعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها فى هذا الصدد أحد المهام الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية التى جاءت من ضمن اتفاقية إنشائها فى مراكش بالمغرب وبالصورة التى تضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها فى إطار منظمة التجارة العالمية ويأتى فى هذا الإطار انعقاد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسبا للاضطلاع بمسئوليات جهاز مراجعة السياسات التجارية الذى يطبق آلية مراجعة تلك السياسات.

ويثار التساؤل الهام هنا فى مجال آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء حول مدى قدرة منظمة التجارة العالمية فى التأثير على تلك السياسات التجارية سواء فى الدول النامية أو الدول المتقدمة وهنا يمكن أن نورد بعض الملاحظات الهامة فى هذا المجال :

1-تراعى آلية مراجعة السياسات التجارية أن هناك إمكانات لحماية الصناعات المحلية من الواردات المنافسة ليس فقط اعتمادا على التعريفات الجمركية، بل أيضا من خلال ما يسمى بالإجراءات الوقائية التى يجيز لأى دورة من الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات حمائية للوقاية من تدفق الواردات من أى منتج بكميات متضخمة ووفق شروط توقع أو تهدد بإيقاع ضرر جسيم بالمنتجين المحليين للمنتج نفسه أو للمنتجات المثيلة التى تتنافس مباشرة مع هذا المنتج وتتمثل الإجراءات الوقائية

فى تعليق التزامات الدولة العضو المتضررة كليـــا أو جزئيـا أو ســحب التنازلات أو تعديلها، التى قام بها فى مجال خفض التعريفات الجمركية.

2-عند التعامل مع آلية مراجعة السياسات التجارية، يراعى أن كـــل دولـــة عضو تتخذ إجراءات ضرورة لحماية الأخلاق العامة أو لحمايـــة الصحـــة العامة أو حياة الإنسان والحيوان والنبات أو لحماية الـــتراث الوطنـــى أو الآثار التاريخية أو للحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للتضوب أو اتخاذ إجراءات للحد من صادرات سلع محلية معينة من أجل تـــأمين الكميـات الضرورية منها للصناعة المحلية أو تطبيق إجراءات للحصول على السلع ذات العرض المحدود وتوزيعها، بالإضافة إلى أن لكل عضو أن يتخذ مـــا يراه من إجراءات لحماية الأمن القومى وخصوصا إجراءات حجب بيانـــات معينة أو عدم اذاعتها لمساسها بالأمن أو فرض قيـــود تتعلـــق بـــالمواد القابلة للانشطار أو بالتجارة فى السلاح والذخيرة والمعدات العســكرية أو غير ذلك من القيود التى قد تقتضيها ظروف الحرب أو الطوارئ.

ويضاف إلى ذلك أن آلية مراجعة السياسات التجاريـــة تراعـــى أيضـــا، الاستثناءات المعروفة لمادة الاعفاءات Waivers حيث تجيز هذه المادة أى إعفاء أى دولة عضو من التزام معين موافقة ثلثى الأعضاء وبشـــرط أن يزيد عدد الموافقين على النصف، ومن أمثلة ذلـــك مـــا تتمتـــع بـــه الولايات المتحدة الأمريكية من بعض الاعفاءات فـــى مجـــال السياســـات الزراعية.

3-أن آلية مراجعة السياسات التجارية، تواجه دائما ضغوطا مســـتمرة مـــن قبل الدول المتقدمة، حيث أن صناع السياسات التجارية فى تلـــك الـــدول يصدق عليهم القول الخاص أنهم عندما يتحدثون فهم أصحـــاب مبـــادئ وعندما يعملون فهم أصحاب مصالح، حيث أن هذه الـــدول تســـعى إلـــى تحرير التجارة وتضغط من أجل المزيد من التحرير بمقدار مـــا تتطـــابق مصالحها التجارية الوطنية مع مبادئ حرية التجارة، لكنها عندما تجـــد أن هذه المبادئ ستلحق الضرر بمصالحها فإنها تتجه إلـــى تقييـــد التجـــارة

وحماية الصناعة الوطنية. ومن هنا فإن تحرير التجارة الدولية لدى هذه الدول يتم بمقدار محسوب وفق المصلحة. ولعل من الأمثلة الشهيرة في هذا المجال، أن الدول الصناعية المتقدمة تتخذ ما اتفق على تسميته بالإجراءات الرمادية Gray Area Measures، بهدف حماية مصالحها التجارية القومية. ويطلق هذا المصطلح على مجموعة من الأساليب والترتيبات التجارية التى تطبقها بعض الدول من أجل تقييد الواردات من الدول الأخرى إلى أسواقها المحلية أو من أجل زيادة صادراتها إلى السواق الخارجية. وقد أطلق هذا الاسم على ذلك النوع من الترتيبات التى تقع ما بين المنظمة البيضاء التى تحتوى على المسموحات فى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية كما أنها لا تقع تماما فى المنطقة السوداء التى تشمل على الممنوعات بمقتضى تلك الاتفاقيات، وإنما هى تقع فى منطقة بين المنطقتين يتداخل فيها الأبيض مع الأسود ولذلك سميت بالمنطقة الرمادية، الأمثلة على هذه الإجراءات كثيرة مثل إجراءات الحد الطوعى للصادرات وإجراءات التوسع الطوعى فى الاستيراد وترتيبات التسويق المنظم وترتيبات التقييد الطوعى للتجارة، فاليابان تتفنن فى فرض قيود على دخول المنتجات الأجنبية أسواقها أو تمنعها من الدخول أصلا، فمثلا قد تتطلب القيود الفنية المتشددة الموضوعية من جانب اليابان على السيارات المستوردة فترة تصل إلى ثلاثة أشهر من أجل الإفراج عن سيارة مستوردة واحدة، كذلك فإن نظام المشتريات الحكومية مصاغ بطريقة تجعله مقصورا على الشركات اليابانية.

4-تواجه آلية مراجعة السياسات التجارية أيضا قانون التجارة الأمريكى الصادر فى عام 1974 والمعدل فى عام 1988 والذى ينطوى على القسم 301 وتعديلاته المعروفة، ويقضى هذا القسم ويخول للإدارة الأمريكية بفرض عقوبات من طرف واحد ضد صادرات الدول الاخرى التى قد تتخذ

إجراءات تجارية أو غير تجارية يعتبرها المشرع الأمريكى غير عادلة أو ضارة بالمصالح الأمريكية طبقا لمعايير لم ترد فى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ولا شأن لبعضها بمبادئ حرية التجارة، ومن أهم هذه المعايير عدم احترام الدول حقوق الإنسان، أو عدم تطبيقها نظاما مقبولا لاستخدام العمالة بما يخفض الأجور ويقلل من فرص بيع الصادرات الأمريكية، أو تطبيقها إجراءات تجارية غير منصفة، أو اتخاذها إجراءات تؤثر بشكل سلبى فى الاستثمارات الأمريكية فيها أى تمنع دخول هذه الاستثمارات أو تقيد بعض تصرفاتها أو تطبيقها قوانين تحرم الولايات المتحدة الأمريكية من الحماية الكاملة والفعالة لحقوق الملكية الفكرية التى تملكها.

وهكذا فقد أقامت الولايات المتحدة الأمريكية، نظاما للعقوبات التجارية يوازى نظام فض المنازعات ومراجعة السياسات التجارية فى منظمة التجارة العالمية حيث أنه بمقتضى القانون 301 المعدل يعد وزير التجارة الأمريكى قائمة سوداء بالدول التى تعرقل الصادرات الأمريكية وتتخذ تجاهها نظام العقوبات التجارية الأمريكية من جانب، وهى مسألة تثير علامة استفهام كبيرة حول آلية مراجعة السياسات حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تطالب الدول الأخرى الالتزام باتفاقات منظمة التجارة العالمية وفى نفس الوقت تمارس فعليا نظاما صارما للعقوبات التجارية فكيف يستقيم ذلك مع الاتجاه إلى تحرير التجارة العالمية، وهى تمثل معضلة كبيرة أمام آلية مراجعة السياسات التجارية ومدى فاعليتها وقد يخفف من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم هذا القانون 301 وتعديلاته بشكل تهديدى فى كثير من الحالات ولكن الأصل فإنها تلتزم بقواعد منظمة التجارة العالمية وإجراءات فض المنازعات التجارية مع الأطراف الأخرى فى ظل منظمة التجارة العالمية.

ولا تلجأ إلى أخذ حقها بيدها مباشرة كما يقضى القانون 301 وتعديلاته إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك.

5-لا زالت الدول المتقدمة تمارس سياسات الدعم للسلع الزراعية أى المنتجين الزراعيين وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى وكذلك اليابان.

6-لا زالت الدول النامية تعانى من استمرار الدول الصناعية المتقدمة فى إغلاق أسواقها أمام الكثير من صادرات الدول النامية، وبالتالى فإن ذلك يعتبر تحدى آخر تواجهه آلية مراجعة السياسات التجارية.

ويبدو أن هذه التحليلات السابقة تشير إلى أن آلية مراجعة السياسات التجارية ستواجه العديد من المشكلات والقضايا التى يبدو أنها ستظل قائمة لفترة ليست قصيرة وتحتاج إلى المزيد من الجهد والمفاوضات الشاقة للوصول غلى أوضاع أفضل فى مجال تحرير التجارة العالمية خاصة وأن آلية مراجعة السياسات التجارية للدول تتم دون أن يترتب على هذه المراجعة آثار قانونية فهى مراجعة عامة غير ملزمة وفيها تتاح الفرصة للدول لشرح سياساتها التجارية والسياسات المالية والنقدية والإنتاجية التى تؤثر على التجارة الدولية وتتاح فيها الفرصة أيضا لإبداء الملاحظات وطرح الأسئلة على الدول محل المراجعة، وفى ضوء ذلك يعد تقريرا عن السياسات التجارية للدول محل المراجعة تعتمد على أى من المصادر التى تراها وليس فقط من خلال البيانات التى تقدمها الدولة مع الأخذ فى الاعتبار مرة أخرى أن عملية مراجعة السياسات التجارية اتفق على أن تتم للدول الأربع الكبرى مرة كل عامين ولباقى الدول المتقدمة مرة كل أربع سنوات وللدول النامية مرة كل ست سنوات، وهى مسألة تحتاج دائما إلى أوقات متباعدة ومن ثم تتم التحسينات فى هذا المجال عبر الزمن.

الفصل الخامس

الشركات متعدية الجنسيات والعولمة الاقتصادية

الفصل الخامس

الشركات متعدية الجنسيات والعولمة الاقتصادية

سبقت الإشارة فى الفصل الثانى من هذا الكتاب إلى أن من أهم خصائص العولمة الاقتصادية، هى تلك الخاصية المتعلقة بتعاظم دور الشركات المتعدية الجنسيات Trans National Corporations وهذا يعنى أنها تؤثر بشكل متزايد على العولمة الاقتصادية. ويمكن أن نلمح هذا التأثير فى جوانب عديدة من خلال تعميق التحول نحو العولمة Globalization فى كافة المستويات الإنتاجية والتكنولوجية والتسويقية والتمويلية والإدارية، بالإضافة إلى التأثير على توجهات الاستثمار الدولى والتجارة العالمية، ومن ناحية أخرى تأثيرها على النظام النقدى والمالى الدولى، وكذلك النظام التجارى الدولى، ناهيك عن تأثيرها على أنماط التخصص وتقسيم العمل الدولى وغيرها من الآثار، حتى إن إحدى التقارير الصادرة فى عام 1992 عن أمانة الأمم المتحدة، أشارت إلى أن الشركات متعدية الجنسيات أصبحت المنظم المركزى للأنشطة الاقتصادية فى اقتصاد عالمى يتزايد تكاملاً من خلال العولمة الاقتصادية.

ولعل كل تلك الآثار، تتطلب تخصيص هذا الفصل للتعريف بتلك الشركات، والخصائص المميزة لها، والذى بدوره يساعد كثيراً على تفهم تأثيراتها المختلفة على العولمة الاقتصادية، كما يظهر من التحليل التالى :

أولا : التعريف بالشركات متعدية الجنسيات

لعل محاولة تتبع تطور المفهوم الخاص بتلك الشركات العملاقة، يكشف عن أن هذا المفهوم قد مر بمرحلتين، اختلفت فيهما المسميات لهذه الشركات :

1- **المرحلة الأولى**، كان يدور فيها المفهوم حول ما يسمى بلغة الاقتصاديين بالمشروعات المتعددة الجنسيات Multinational Enterprise أو بلغة القانونيين بالشركات متعددة الجنسيات Multinational Company وكانت المسميات فى هذه المرحلة تحاول أن تحدد المفهوم الخاص بتلك الكيانات العملاقة الناتجة عن التحول إلى وحجم الإنتاج الكبير والتى تعمل على الاستفادة من وفورات الحجم فى شكل شركات مساهمة، وتتسع علاقاتها الاقتصادية لتكسب أكبر مساحة من السوق التى تباع بها منتجاتها.

ومن هنا ظهر المشروع المملوك أو الخاضع لسيطرة جنسيات متعددة، سواء أشخاص طبيعية أو معنوية من جنسيات متعددة، ويدار بواسطة أشخاص من جنسيات متعددة ويباشر نشاطه الإنتاجي أو التجارى فى بلاد أجنبية متعددة، وكذلك ظهر المشروع الوطنى الذى يباشر نشاطه الإنتاجى أو التجارى فى دول متعددة أجنبية، والذى لا يشترط بالضرورة أن يكون المشروع مملوكاً لجنسيات متعددة أجنبية، والذى لا يشترط بالضرورة أن يكون المشروع مملوكاً لجنسيات متعددة بل يملك وسائل إنتاجية متعددة أجنبية أو يقوم بتوزيع إنتاجه فى عدة بلاد أجنبية عن طريق فروعه أو الشركات التابعة له فى هذه البلاد، فهو فى ذلك يعتبر أيضاً مشروعاً متعدد الجنسية، وقد جرت محاولات من قبل الاقتصاديون لوضع ضوابط لتحديد هذا النوع من المشروعات من حيث مقدار رأس مال المشروع وأصوله وحجم

عملياته وأرباحه وعدد الدول الأجنبية التى يزاول فيها نشاطه وعدد فروعه والشركات التابعة له، لكى يطلق عليه مشروع متعدد الجنسية.

وعلى هذا النحو فقد شاع استخدام اصطلاح الشركات أو المشروعات متعددة الجنسيات فى العلاقات الاقتصادية الدولية، ودوائر الأعمال، وهو لا يعنى فقط أن المساهمين فى ملكية هذه الشركات أو المشروعات ذوى جنسيات متعددة ولكنه يعنى أيضا، أن هذه الشركات أو المشروعات بالرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم فى مركزها الرئيسى الذى يوجد فى دول معينة تسمى الدولة الأم Home Country إلا أن نشاطها على الحدود الوطنية لهذه الدولة، ولكنها تمتد بنشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة Host Countries، فهى بذلك دولية النشاط، إذ أنها تمتد باستثماراتها وتخطط لإنتاجها ومبيعاتها إلى أكثر من دولة، متجاوزة بذلك حدودها الوطنية أو الإقليمية.

2- **المرحلة الثانية**، حيث رأت لجنة العشرين التى شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة فى تقريرها الخاص، بنشاط هذا النوع من الشركات أو المشروعات، أن يتم استخدام كلمة Trans National بدلا من كلمة Multinational وكلمة Corporation بدلا من كلمة Enterprise حيث اتضح أن هذه الشركات تعتمد فى أنشطتها على سوق متعدد الدول، كما أن قراراتها واختياراتها واستراتيجياتها ذات طابع دولى بل وعالمى، وبهذا المفهوم فهى عابرة للنوميات Trans National Corporations وهو ما جعل البعض يطلق عليها الشركات متعدية الجنسيات حيث تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلا عن المزايا التقنية أى نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة وهى مستقلة فى هذا المجال عن القوميات Denationalized أو فوق

القوميات Supra National وهو ما جعل الاقتصادى شارلز كندلبرجر يطلق على هذه الشركات، أنها ليس لها وطن تدين له بالولاء أكثر من بلد أو وطن آخر، وأن وطنها الفعلى حيث تتحقق الأرباح والأهداف الاستراتيجية الاقتصادية التى تريد تحقيقها وتجعلها تزداد نموا واستمرارا وتوسعا فى دنيا الأعمال.

وفى كل الأحوال نحن نتفق مع الرأى القائل بأن هذه الشركات أصبحت شركات متعدية الجنسيات، حيث أن هذه التسمية هى الأكثر تعبيرا عن التأثير المتزايد لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة على الاقتصاد العالمى الجديد الذى لا زال فى طور التكوين والتشكيل، حيث تتوغل بتأثيراتها فى بلورة خصائصه وتكويناته وآلياته، وتؤكد صفة العالمية فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

ثانيا : خصائص الشركات متعدية الجنسيات

لعل التأمل فى مفهوم الشركات المتعدية الجنسيات يشير ويكشف عن أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات المميزة لها، يبدو من الضرورى العمل على تحديد أهمها، لأن ذلك يساعد إلى حد كبير على تصور مدى تأثيراتها على النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

1- التركز فى النشاط الاستثمارى

حيث تشير البيانات والمعلومات المتاحة، إلى أن الشركات متعدية الجنسيات تتميز بالتركز فى النشاط الاستثمارى الضخم الذى تقوم به فبالرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التى تقوم بها تلك الشركات والتى تتعدى فى المتوسط حوالى 200 مليار دولار سنويا، فإن استثماراتها تتركز فى الولايات المتحدة الأمريكية ودور الاتحاد الأوروبى[1] بالإضافة إلى اليابان، حيث تتوطن أكثر من ثلثى استثمارات هذه الشركات فى تلك الدول، بل أنه خلال النصف

(1) وبالتحديد فى انجلترا، وألمانيا، وسويسرا، وفرنسا.

الأول من التسعينات كان نصيب الدول المتقدمة حوالى 85% من إجمالى الاستثمارات المنفذة بينما كان نصيب الدول النامية حوالى 15% من استثمارات إجمالية بلغت فى الفترة من 91 -1995 حوالى 2000 مليار دولار مع ملاحظة أن النسبة البالغة 85% للدول المتقدمة قد تركزت وتمركزت فى عدد محدود من الدول المتقدمة، ومن ناحية أخرى أن النسبة البالغة 15% ذهبت ثلثها إلى دول جنوب شرق أسيا وبالتحديد إلى تايلاند وماليزيا وسنغافورة حوالى 60% منها ذهبت إلى دور أمريكا اللاتينية وبالتحديد البرازيل، والمكسيك والأرجنتين وكولومبيا، ويبقى الأقل القليل لبعض دول قارة أفريقيا.

ولعل تفسير هذا التركز فى النشاط الاستثمارى يرجع بالدرجة الأولى إلى مناخ الاستثمار الجاذب لهذا النوع من الاستثمارات بمكوناته المختلفة، بالإضافة إلى ارتفاع العائد على الاستثمار، وتزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة، فى العناصر الخاصة بتكلفة عنصر العمل ومدى توافره، ومستواه التعليمى ومهاراته وإنتاجيته والبنية الأساسية ومدى قوتها وتكاليف النقل والوقت الذى يستغرقه الشحن وتسهيلات النقل والاتصالات اللاسلكية والكهرباء والطاقة والأرض، والتسهيلات التمويلية كلها وغيرها عناصر تجعل دول معينة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المتدفقة من الشركات المتعدية الجنسية، بالإضافة إلى الجوانب الخاصة بالمعلومات والخدمات المدعمة للأعمال، وتوافر المدخلات فى السوق ا لمحلية وغيرها يضاف إلى ذلك الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى، والصحة الاقتصادية وإثبات ال مقدرة على النمو وغيرها من العوامل.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن التوزيع القطاعى للنشاط الاستثمارى للشركات متعدية الجنسيات فى الدول المتقدمة، يختلف عنه فى الدول النامية، ففى الدول المتقدمة يستأثر قطاع الصناعة التحويلية بنحو نصف إجمالى

الاستثمارات، وخاصة تلك الصناعات التى تتميز بالتقنيــــة المرتفعــة High Technology، يليه الاستثمار فى قطاع الخدمات وخاصة البنــوك والتــأمين والسياحة، أما الدول النامية فإن حوالى نصف الاستثمارات المتدفقـــة إليـــها تتجه نحو الصناعات الاستخراجية.

2-تأخذ شكل الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات معدلات النمو المرتفعة

فالشركات المتعدية الجنسيات، تتمـــيز بالضخامـــة وتمثـــل كيانـــات اقتصادية عملاقة وتدل على ذلك الكثير من المؤشرات المتعلقـــة بحجـــم رأس المال، والاستثمارات التى تقوم بها، وحجم الإنتاج المتنـــوع الـــذى تنتجـــه، وأرقام المبيعات والإيرادات التى تحققها، والشبكات التسويقية التـــى تملكـــها، ومخصصات الإنفاق على البحث والتطوير التى تخصصها، والهياكل التنظيميـــة المعقدة التى تنظمها وتعمل على إدارتها بدرجة عالية من الكفاءة يساعدها فى ذلك نظم المعلومات ذات التكنولوجيا المتقدمة التى تسهل لها اتخاذ قراراتـــها فى أسرع وقت ممكن وبأكبر درجة من الدقة واليقين، وتقليل مخـــاطر عـــدم التأكد.

ويتفق الكثيرون أن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لـهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة، يتركز فى المقيـــاس الخـــاص برقـــم المبيعـــات Sales figure، ويطلق عليه أيضا رقم الأعمال، وهنا يمكن الإشارة مثلا إلـــى أن مبيعات الشركة اليابانية للتلغراف والتليفون، حققت مبيعات تبلـــغ 39519 مليون دولار أمريكى فى عام 1990، وإلى جانب هذا المقياس هناك المقيـــاس الخاص بالإيرادات الكلية المحققة، حيث تأتى مثلا شركة ميتسوبيشى اليابانيـــة فى رأس قائمة أكبر 500 شركة متعدية الجنسيات بإيرادات بلغت 175.8 مليار دولار فى عام 1994، وقد يستخدم إلى جانب ذلك مقيـــاس القيمـــة الســـوقية للشركة كلها، حيث كانت الشركة اليابانية للتلغراف والتليفـــون فـــى المرتبـــة الأولى بقيمة سوقية قدرها 188795 مليون دولار عام 1990.

ويرتبط بذلك كله أنه فى يوليو 1995 أشارت إحدى التقارير عن أكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسيات إن إجمالى إيراداتها تصل إلى حوالــى 44% من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، وأن 80% من مبيعات العـــالم تتـــم مـــن خلال الشركات متعدية الجنسيات وأن هذه الشركات تستأثر بحوالى 25% مـــن الناتج القومى الإجمالى العالمى.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن هذه الشركات العملاقة تحقق معدلات نمو مرتفعة فى المتوسط، تفوق معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى لبعض الدول الصناعية المتقدمة بكثير، ويكفى الإشارة فى هذا المجال، إلى أنه على الرغـــم من أن عقد الثمانينيات قد شهد تباطؤ فى معدل نمو الاقتصاد العـــالمى إلا أن نشاط الشركات المتعدية الجنسيات قد أوضح أنها حققت معدلات نمو مرتفعـــة تجاوزت 10% سنويا أى نحو ضعف معدل النمو فى الاقتصاد العالمى ومعـــدل نموا التجارة العالمية.

3-ازدياد درجة تنوع الأنشطة والتكامل الرأسى والأفقى

تشير الكثير من الدراسات والكتابـــات، إلـــى أن الشـــركات متعديـــة الجنسيات تتميز بوجود تنوع كبير فى أنشطتها الإنتاجية، فهى لا تقتصر علـــى إنتاج سلعة واحدة رئيسية، بل تقوم سياستها الإنتاجية على وجـــود منتجـــات متنوعة متعددة، فيما يطلق عليها سياســـة التنويـــع فـــى أنشـــطة مختلفـــة، ومتنوعة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا فـــى تقليـــل احتمـــالات الخسارة، من حيث أنها إذا خسرت فى نشاط يمكـــن أن تربـــح مـــن أنشـــطة أخرى، ويطلق على هذا الاتجاه أن هذه الشركات تقوم بإحلال وفورات النشـــاط Economies of Scope محل وفورات الحجم Economies of Scale.

وفى ضوء ذلك تتشعب الأنشطة التى تقوم بـــها الشـــركات متعديـــة الجنسيات قطاعيا وجغرافيا، مما يمكن هذه الشركات من تحقيق درجة كبـــيرة من التكامل الأفقى والرأسى، والأخير قد يكون تكاملا إلى الأمام أو إلى الخلف، وهو الأمر الذى أدى إلى ازدياد حجم التبادل التجارى بين الشـــركات متعديـــة الجنسيات ومشروعاتها التابعة أو فروعها المختلفة، وهـــى تجـــارة ضخمـــة تتدفق داخل إطار هذه الشركات Intra –Firm ، وينبع ذلك من أن الشـــركة متعدية الجنسية يمثل المنتج النهائى لها مجموعة مكونات أجزاء مـــن إنتـــاج شركات أخرى، بالإضافة إلى أن سياســـة التنويـــع تجعـــل الشـــركة متعديـــة الجنسيات تجمع بين أكثر من نشاط فى وقت واحـــد، مثـــل امتـــلاك الشـــركة الدولية للتلغراف والتليفون ITT لشبكة فنادق شيراتون المنتشرة فى مـــدن العالم كله تقريبا، وأن شركة ليون لمياه الشرب، تمتلك عددا مـــن الصحـــف، وتنوه شركة Roylheon، بأن لها أحد عشر مجالا للنشاط تمتد من صناعـــة الطاقة النووية والتكنولوجيا الحيوية إلى الغذاء والسلع الاستهلاكية المختلفـــة، ومن خطوط المترو إلى الخدمات البيئية المختلفة.

4- كبر مساحة أسواقها وامتدادها الجغرافى

تتميز الشركات المتعدية الجنسيات بكبر مساحة السوق التى تغطيـــها وامتدادها الجغرافى، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات تسويقية هائلـــة، وفروع وشركات تابعة تجوب معظم أنحاء العالم فى الكثير من الأحيان، حيـــث توضح البيانات ارتفاع نصيب بعض الشركات متعدية الجنسيات فـــى إجمـــالى إنتاج القطاعات الصناعية الفردية وأهم الأمثلة فى هذا المجال، هـــو ســـيطرة شركة IBM على حوالى 40% من سوق الحاسبات الآلية (الالكترونية) علـــى مستوى العالم، كذلك تسيطر شركات الزيوت السبعة Seven-Sisters علـــى حوالى 3/2 أسواق العالم، كذلك توضح البيانات احتكار هذه الشركات للســـوق العالمية فى العديد من الصناعات فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وتكفى الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية، تسيطر حاليا على 1300 شركة تابعة منتشرة فى معظم أنحاء العالم منها 130 شركة فى بلدان العالم الثالث، و41 فى بلدان شرق أوروبا، مع ملاحظة أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالى مبيعات الشركة.

ويساعد على ذلك كله ما أبدعته الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجالى المعلومات والاتصالات، حيث أصبح هناك ما يسمى الإنتاج عن بعد Teleproduction حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق فى بلد معين، وتصدر الأوامر بالإنتاج فى بلاد أخرى حسب المواصفات المطلوبة من خلال وسائل الاتصال ونظم المعلومات.

5- القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم

وهذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات ذات نشاط استثمارى واسع يجوب أنحاء العالم، بالإضافة إلى كونها كيانات اقتصادية عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقى والرأسى، ناهيك عن سعيها إلى تكبير مساحة أسواقها، وزيادة امتدادها وانتشارها الجغرافى، فكل هذه الخصائص أكسبت الشركات المتعدية الجنسيات قدرة كبيرة على تحويل الإنتاج وكذلك الاستثمار من دولة إلى أخرى على مستوى العالم، وخاصة مع استهدافها تحقيق ما يسمى بعولمة الإنتاج أو تدويل الإنتاج. وبالتالى فإن القدرة على تحويل الإنتاج من دولة ما إلى مواقع أخرى فى دولة أخرى عبر الحدود، يمكن اعتباره جزءا أساسيا من استراتيجية هذه الشركات التى تخدم أهدافها الاستراتيجية المختلفة، ومن ثم فقد تمت صياغة سياسات الإنتاج والاستثمار الدولى لهذه الشركات من أجل تحقيق تلك الأهداف.

ومن ناحية أخرى تنبع القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار من دولة إلى أخرى عبر العالم، من مفهوم القدرة على نقل الموارد Resource

Transfer كعملية شاملة لكافة عناصر الإنتاج، مثـــل المـــهارات التنظيميـــة والإدارية والمزايا التكنولوجية إلى جانب رأس المال.

6-السعى إلى إقامة التحالفات الإستراتيجية

تسعى الشركات المتعدية الجنسيات إلى إقامة التحالفات الإســـتراتيجية Strategic Alliances فيما بينها، وفى إطار تحقيق المصلحة الاقتصاديـــة المشتركة لأعضاء التحالف، وإكسابها قدرات تنافسية وتسويقية أعلـــى مـــن مثيلاتها للشركات الأخرى غير الأعضاء، وقد عقدت العديد مـــن الاتفاقيـــات فى مجال البحث والتطوير والإنتاج والتسويق وغيرها.

والتحالفات الإستراتيجية هى نتاج المنافسة العالميـــة، والخصخصـــة والأسواق المفتوحة، والأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولى وثورة الاتصـــالات والمعلومات.

وتتم التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتشابهة فى الصناعـــات المتماثلة بدرجة أكبر، وقد يـــأخذ التحـــالف الاســـتراتيجى شـــكل الاندمـــاج Merger، ويظهر ذلك بوضوح فى مجال البحث والتطوير بما يحتاجـــه إلـــى تمويل ضخم، ومن الأمثلة الواضحة على هذا التعـــاون، التمركـــز الأوروبـــى لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التى تشترك فيـــه ثلاثـــة شـــركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية، وهى بـــول الفرنســـية Bull و TCL البريطانية وسمنز الألمانية، وقد يتحول التحـــالف الاســـتراتيجى أيضـــا إلـــى شركات تابعة مشتركة، للشركات متعدية الجنسيات، ومن ناحية أخرى يشـــمل التحالف الإستراتيجى النشاط الصناعى والنشاط التسويقى مثل تحالف "توشيبا" مع "موتورولا" فى صناعة وتسويق وسائل الاتصال الإلكترونية، بـــل وصـــل التحالف الإستراتيجى فى إطار تكامل رؤوس الأموال فمثلا "جـــنرال موتـــورز" لها 39% من أسهم شركة " أيسوز" و5% من أسهم "ســـوزوكى" و50% مـــن أسهم "داسوموتورز" الكوريـــة ولشـــركة فـــورد 35% مـــن أســـهم "مـــازدا"

وهكذا أصبحنا أمام السيارة العالمية فى إطار التحالفات الإستراتيجية، وكلها صيغ للتعاون لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لكل شركة متعدية الجنسية تدخل فى التحالف الإستراتيجى الذى يتم الاتفاق عليه.

7- توافر مجموعة من المزايا الاحتكارية

لعل سيطرة السمة الاحتكارية على الشركات متعدية الجنسيات يرجع إلى أن هيكل السوق الذى تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة فى الأغلب الأعم، وأهم عوامل نشأته ما تتمتع به مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة.

ولاشك أن هذا الوضع يتيح للشركات متعدية الجنسيات التمتع بعدد من المزايا الاحتكارية Monopolistic Advantages تعطى تفوقا نسبيا لمشروعاتها الاستثمارية وتمكنها من زيادة قدراتها التنافسية، وارتفاع معدلات نموها، بل وتحسين كفاءتها الإنتاجية والتسويقية، وبالتالى تعظيم أرباحها، وإيراداتها، وتحدد المزايا الاحتكارية فى أربعة مجالات هى التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، والتسويق.

وتنبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة المتعدية الجنسية، وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية (الدولية) نظرا لتوافر عنصر الثقة فى سلامة وقوة مركزها المالى وبالتالى تستطيع أن تكون هيكل تمويلى سليم لمشروعاتها الاستثمارية ومن ناحية أخرى، تتمثل المزايا الإدارية فى وجود الهيكل التنظيمى الذى يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات، ويؤدى بالتالى إلى اتخاذ القرار السليم فى الوقت المناسب، فضلا عن توافر المناخ التنظيمى الملائم لإنطلاق الابتكار والإبداع Creativity Oriented

ولاشك أن لهذا أثره فى كفاءة العمل وسرعة الأداء. ويلاحظ من ناحية أخـرى أن توافر المزايا الإدارية يتيح لهذه الشركات التميز والتفوق، لذلك تحـرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة فى مجـالات التدريـب والاستشـارات والبحوث الإدارية.

وتحصل الشركات على المزايا التقنية، من خلال التطوير التكنولوجـى المستمر، للاستجابة لمتطلبات السوق، والحد من دخول منافسين جدد وتقريـر وضعها الاحتكارى، ولذلك تحرص هذه الشـركات علـى التجديـد والابتكـار Innovation، وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها، وتحقيق مستوى عـال من الجودة من خلال تخصيص أموال كبيرة وإمكانيات متزايدة لأنشطة البحـث والتطوير، وتأتى المزايا التسويقية للشركات متعدية الجنسـيات مـن خـلال الشبكات التوزيعية والتسويقية واسعة الانتشار الجغرافى، التى تعمـل علـى توفير منتجاتها بحالة جيدة فى الوقت المناسب Just In Time وهو ما يولـد سوق كبيرة تؤدى إلى وجود وفورات، ولذلك تهتم هـذه الشـركات بأبحـاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمـان طلب متزايد ومستمر عليها.

وتشير كل هذه المزايا الاحتكارية للشركات المتعدية الجنسـيات إلـى مدى انتشار نشاطها الاستثمارى على المستوى العالمى، وقدرتها على التكيف السريع مع المتغيرات العالمية ناهيك عن تحقيقها لأرباح هائلة ومتزايدة.

8- الانتماء غالبا إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا

ينتمى المركز الرئيسى أو الشركة الأم للشركات متعدية الجنسـيات، فى معظم الحالات، إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا وفى مقدمتـها الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لوفرة رأس المـال واحتكـار التكنولوجيـا، وتهيأ مناخ الاستثمار لنمو هذا النوع من الشركات ولذلك نرى هذه الشـركات مركزة بفروعها فى عدد محدود من الدول المتقدمة مثل الولايـات المتحـدة

الأمريكية، والمملكة المتحدة، وألمانيا وفرنسا واليابان حيث تضم هذه الدول حوالى 75% من مجموع هذه الشركات.

إلا أنه رغم ذلك بدأت تظهر الدول النامية كدول أم للشركات متعدية الجنسية، حيث تمثل استثماراتها حوالى 3% من إجمالى الاستثمار العالمى، وتتعدى المبيعات السنوية لها المليار دولار ويصل عدد هذه الشركات حوالى 17 شركة، وأهم الدول التى تعد دولا أما للشركات متعدية الجنسيات، وهى كوريا والبرازيل والمكسيك والهند بل لعبت الدول المخططة مركزيا دور الدول الأم للشركات متعدية الجنسيات، فقد قامت مشروعات القطاع العام بهذه الدول بإقامة 590 فرعا لها خارج حدودها القومية، بلغ نصيب الدول المتقدمة منها 418 فرعا ونصيب الدول النامية 172 فرعا، إلا أن نشاطها لا زال محدودا بالمقارنة بالشركات المتعدية الجنسيات الموجودة فى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا، ولو أن لنتشار هذا النوع من الشركات يشير ويؤكد مرة أخرى على مدى تأثيرها على النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

إلا أنه يلاحظ بصفة عامة تركز الإدارات العليا للشركات متعدية الجنسيات بشئ من التقريب بين ثلاثة أقطاب متكافئة، هى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى واليابان، أما الشركات التابعة لها، فهى منتشرة فى كل بقاع الأرض شمالا وجنوبا وشرقا وغربا.

9-تعبئة المدخرات العالمية

ويأتى ذلك من أن كل شركة من الشركات متعدية الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى كل شركة من هذه الشركات إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق فى مجموعها بالوسائل التالية :

1/9- طرح السهم الخاصة بتلك الشركات فى كل الأسواق المالية العالمية الهامة مثل نيويورك، طوكيو، لندن، فرانكفورت، وغيرها. بل أيضا

فيما يسمى بالأسواق الناهضة Emerging Markets، مثل هونـــج كونـــج، سنغافورة، وغيرها، وبالتالى يمكن أن نجد أن مساهمين من كل دول العـــالم يمكن أن تصب مدخراتهم فى هذه الشركات، وبـــالتحديد مـــن خـــلال حوافـــظ الأوراق المالية لدى البنوك المتلقية لتلك الاستثمارات.

2/9-تعتمد الشركات متعدية الجنسيات، عند الإقدام علـــى عمليـــات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذى يســـمح بالســـيطرة علـــى إدارتها مثلا، إلى الاقتراض من البنوك متعدية الجنسيات بمعدلات عالية تقـــدر بمئات الملايين من الدولارات مع ملاحظة أن البنك يقرض أساسا مما لديه من ودائع ومدخرات القطاع العائلى.

3/9 تستقطب الشركات متعدية الجنسيات الجزء الأعظم من تدفقـــات الاستثمار الأجنبى المباشر وتوجهه أساسا إلى أسواق الدول الصناعية التـــى تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية.

4/9- إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى مـــا يمكـــن مـــن التمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طـــرح أسهم فى السوق المالية المحلية، الاقتراض من الجـــهاز المصرفـــى المحلـــى وغيرها.

وبهذه الوسائل يمكن للشركات متعدية الجنســـيات أن تقـــوم بتعبئـــة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية.

10- التخطيط الاستراتيجى والإدارة الإستراتيجية

تتبنى الشركات متعدية الجنسيات التخطيط الاستراتيجى كـــأداة لإدارة هذه الشركات، من منظور أنه المنهج الملائم الذى يضمن ويؤدى إلى تحقيـــق رسالة الشركة متعدية الجنسية والتعرف على مـــا ترغـــب أن تكـــون عليـــه فى المستقبل، بما فى ذلك من توافر البدائل التى تواجه التغير الـــذى يحـــدث

فى البيئة العالمية التى تعمل فيها هذه الشـركات، واختيـار أفضـل البدائـل الممكنة.

ولذلك يكثر استخدام التخطيط الإستراتيجى فـى الشـركات متعديـة الجنسيات فى سعيها لاقتناص الفرص وتكبير العوائد، وتحقيق معـدلات نمـو مرتفعة فى المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر، ومـن ثم فالتخطيط الإستراتيجى هو الأداة الأساسية التى تسـتخدمها وتقـوم بـها الإدارة الإستراتيجية فى تلك الشركات، لتحقيق الأهداف الإسـتراتيجية، وقـد نجحت الشركات متعدية الجنسيات فى تطوير أدوات التخطيـط الإسـتراتيجى لتكون هى العملية المحورية فى اتخاذ القرارات التى تحقـق أقصـى كفـاءة ممكنة فى تخصيص الموارد وتحقيق ما تصبو إليه من أهداف.

وتعد الخطط الإستراتيجية فى غالبية الشـركات متعديـة الجنسـيات فى المراكز الرئيسية، ويترتب على ذلك أن قواعد التخصيص ووضع الأهـداف الخاصة بكل شركة تابعة يرتبطان بتحقيق الأهـداف الإسـتراتيجية للشـركة وخدمة استراتيجيتها العالمية.

ثالثا : تأثير الشركات المتعدية الجنسيات على العولمة الاقتصادية

لعل التأمل فى خصائص الشركات المتعديـة الجنسـيات، يمكـن أن يكشف عن اتجاهات تأثير هذه الشركات على العولمة الاقتصادية فى كل مـن آلياتها وخصائصها ومكوناتها، ومن ثـم فـهى تلعـب دورا مؤثـرا وفعـالا فى العولمة الاقتصادية.

ومن هذا المدخل يصبح من الضرورى إلقاء الضوء علـى جوانـب تأثير الشركات المتعدية الجنسيات على العولمة الاقتصادية كمـا يظـهر مـن التحليل التالى :

1-تأكيد العولمة الاقتصادية

يمكن القول أن الشركات المتعدية الجنسيات تعمل على تأكيد وتعميـــق مفهوم العولمة Globalization لأن هذا المفهوم يتمثل فـــى نـــهوض إطـــار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدى إلى عولمة الاقتصاد، بما فى ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق الســـلع والخدمـــات وأســـواق رأس المـــال وأســـواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، ويدعـــم بنيـــة أساســـية هائلـــة للاتصـــالات والمواصلات والمعلومات والإعلام والفنون والثقافة، بحيث لم تعد تسمح بترك أى بقعة فى العالم معزولة عن السياق العالمى.

ولاشك أن الذى يقوم بكل ذلك وبشكل رئيسى هى الشركات متعديـــة الجنسيات التى حولت العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد مـــن حيـــث كثافـــة الاتصالات والمعاملات فيه، وبالتالى من خلال هذه الشـــركات بـــدأت تنتشـــر العولمة الاقتصادية على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجيـــة والتسويقية والإدارية. وبذلك أصبحت العولمة الاقتصادية هى عملية تاريخيـــة لا يستطيع أى اقتصاد (أو مشروع) فى أى دولة، الفكاك من آثارها ولا توجـــد وسيلة إلا ضرورة مواجهتها والانخراط فى غمارها والكفاح من أجـــل تحييـــد آثارها السلبية.

2-التأثير على النظام النقدى الدولى

لعل من المعروف أن الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعدية الجنسيات تبلغ حوالـــى ضعفـــى الاحتيـــاطى الدولى منها ويدل هذا المؤشر على مدى التأثير الذى يمكن أن تمارسه هـــذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدى العالمى.

فهذه الأصول الضخمة المقومة بالعملات المختلفة للدول التى تعمـــل بها الشركات متعدية الجنسيات، من شأنها أن تؤدى إلى زيادة إمكانيات هـــذه الشركات فى التأثير على النظام النقدى العالمى، إذا أرادت، حيـــث أن قـــرارا

يتخذ من جانب المسئولين عن إدارة الشركة متعدية الجنسيات بتحويل بعض الأصول من دولة لأخرى من شأنه أن يؤدى إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية، خاصة فى ضوء ما نعرفه عن ضعف النظام النقدى العالمى القائم. ويؤيد ذلك أنه فى أثناء الأزمات الدولية الأخيرة، أن تحركات الأموال التى تطرحها الشركات المتعدية الجنسيات بين العملات النقدية الدولية المختلفة وهو ما يسمى Hot Money Movements كانت علامة بارزة فى أثناء هذه الأزمات.

3-التأثير على التجارة العالمية

سبقت الإشارة إلى أن الشركات المتعدية الجنسيات تستحوذ فى مجموعها على حوالى 40% من حجم التجارة الدولية، بل أن حوالى 80% من مبيعات العالم تتم من خلال تلك الشركات وهو مؤشر يوضح مركزها المتعاظم فى التسويق الدولى ولعل تلك المؤشرات وغيرها، تلقى الضوء على التأثير الكبير الذى يمكن أن تمارسه الشركات متعدية الجنسيات على التجارة العالمية، ويمكن أن نلمح هذا التأثير من عدة اتجاهات :

فمن ناحية يمكن أن نلاحظ تأثيرات الشركات المتعدية الجنسيات على حجم التجارة العالمية حيث أن ازدياد درجة التنوع فى الأنشطة ووجود التكامل الرأسى إلى الأمام وإلى الخلف قد أدى ويؤدى إلى ازدياد حجم التبادل التجارى بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة أو فروعها فى الدول المختلفة. وبالتالى فهى تجارة ضخمة تتدفق داخل إطار هذه الشركات Intra-Firm Trade ومن ثم يمكن أن تزداد على مر الزمن مع ازدياد نشاط ونمو الشركات المتعدية مما يعمق ويزيد من تأثيرها على التجارة العالمية من حيث الحجم بل وهيكل التجارة العالمية ذاته.

ويضاف إلى ذلك أن الشركات المتعدية الجنسيات بمـــا تملكـــه مـــن قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد، يمكن أن تؤثر فى هيكل التجـــارة العالمية من خلال إكساب الكثير من المواقع فى دول العالم المـــيزة التنافســية المكتسبة فى الكثير من الصناعات والأنشطة، التى تقوم على اكتســـاب تلــك الميزة التنافسية من خلال عناصر الجودة والتكلفة والإنتاجية والسعر، وهو ما يزيد من التجارة العالمية بين دول العالم المختلفة، عبر الشـــركات المتعديـــة الجنسيات.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن أسعار السلع التى يتـــم تبادلـــها بيـــن الشركات الأم وفروعها لا تتحدد وفقا للظروف الطبيعية للعرض والطلب ولكـــن وفقا للإستراتيجية الشاملة التى تتبناها تلك الشركات والتى يدخل فى تحديدهـــا مستوى الرسوم الجمركية، والضرائب من الناحية المطلقة والنسبية ومســـتوى الاختلاف والتقلبات فى أسعار الصرف، وسياسات الحكومـــات تجـــاه تحويـــل أرباحها للخارج، وكل ذلك يحدث تغيرات هامة فى أسس التخصـــص الدولـــى وفى هيكل التجارة الدولية، الأمر الذى يتطلب دراســـة العلاقـــة بيـــن حركـــة التجارة وحركة الاستثمار، وعلى سبيل المثال فإنه من شـــأن تحديـــد أســـعار الصادرات التى تتم بين الشركات متعدية الجنسيات بعيدا عن ظروف العـــرض والطلب أن يضعف من تأثير العوامل التقليديـــة لنظريـــات التجـــارة الدوليـــة كتغيرات الأسعار المحلية وأسعار الصرف، فى تصحيح ما يوجد من خلل فـــى موازين مدفوعات الدول وتحقيق التوازن فى العلاقات الاقتصاديـــة الخارجيـــة مع الاحتفاظ بمستوى التشغيل الكامل وهو ما يتطلب دراسته بعناية.

4-التأثير على توجهات الاستثمار الدولى

تشير تقديرات تقرير الاستثمار الدولى الصادر من الأمم المتحدة عـــام 2003، أن حجم الاستثمار الدولى المتدفق فى العالم فى تلك السنة قد بلغ أكثر من 6000 مليار دولار تدفقت فى مناطق العالم المختلفة.

وليس بخاف أن الشركات متعدية الجنسيات تنفذ الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية فى المتوسط سنويا، ويلاحظ فى هذا المجال أن الخريطة الاستثمارية للاستثمار الدولى تتأثر بتوجهات النشاط الاستثمارى للشركات المتعدية الجنسيات حيث لوحظ أن من أهم سمات أو خصائص تلك الشركات هى تلك الخاصية المتعلقة بالتركز الاستثمارى، فقد وجدنا أن هذه الشركات تتركز استثماراتها فى الدول المتقدمة بل وفى عدد محدود من الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة (انجلترا) حيث تستحوذ الدول المتقدمة على 85% من النشاط الاستثمارى لتلك الشركات، بل وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية 50% تقريبا من هذا النشاط.

ومن ناحية أخرى تحصل الدول النامية على 15% فقط من النشاط الاستثمارى للشركات المتعدية الجنسيات، وتتركز وتتوطن معظم تلك الاستثمارات فى عدد محدد من دول جنوب شرق أسيا، ودول أمريكا اللاتينية.

ويتبقى القليل من النشاط الاستثمارى الذى يتوجه إلى الدول الأفريقية ودول الشرق الأوسط.

ولعل ذلك يوضح أن الشركات المتعدية الجنسيات تؤثر بشكل فعال على توجهات الاستثمار الدولى عبر دول العالم، بل تؤثر هذه الشركات من ناحية أخرى على هيكل الاستثمار الدولى من منظور النشاط الاقتصادى أو الأنشطة الاقتصادية، فيلاحظ مثلا أن التوزيع القطاعى لاستثمارات هذه الشركات، فى الدول المتقدمة يختلف عنه فى الدول النامية، ففى الدول المتقدمة يستأثر قطاع الصناعات التحويلية بنحو نصف إجمالى استثمارات تلك الشركات وخاصة تلك الصناعات التى تتميز بالتقنية المرتفعة High Technologyمثل الإلكترونيات والحواسب الآلية والمعدات الكهربائية، ويلى هذا القطاع قطاع الخدمات خاصة البنوك والتأمين والسياحة.

أما استثمارات تلك الشركات فى الدول النامية فإن حوالى نصف إجمالى تلـــك الاستثمارات تتجه نحو الصناعات الإستخراجية، ويبدو أن الشركات المتعديـــة الجنسيات تعمق أنماط معينة من التخصص الدولـــى فـــى إطـــار التوجـــهات الاستثمارية لهذه الشركات، وقد يلقى ذلك بعبء كبير علـــى الـــدول الناميـــة بصفة خاصة فى بحثها عن التكيف مع أوضاع النظـــام الاقتصـــادى العـــالمى الجديد، ويصبح التحدى الذى يجب عليها أن تنجح فيـــه هـــو كيفيـــة تعظيـــم استفادتها عن أنماط التخصص الجديدة التى تتشكل فى هذا النظام، وهـــو مـــا يعمل فرص كبيرة يمكن اقتناصها وتكبير العائد لتلك الدول فى المستقبل.

5-تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولى

لعل من السهل استنتاج أن تفاعل تأثير الشركات المتعدية الجنســـيات على التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار الدولى، قد أدى ويؤدى إلى تكويـــن أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولى عرف من خلال مـــا يســـمى بعولمة الأسواق Intra-Firm، حيث أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتـــج فى أماكن مختلفة من العالم من خلال الشركات المتعدية الجنسيات المنتشـــرة فروعها فى معظم أنحاء العالم، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ مـــن منظور عالمى وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

ونتيجة لذلك اتسمت العولمة الاقتصادية بظهور أنماط جديدة لتقســـيم العمل لم تكن معروفة حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولى تتمثـــل في تخصص بعض الدول فى المواد الأوليـــة والتعدينيـــة والســـلع الغذائيـــة وتخصص دول أخرى فى المنتجات الصناعية بأنواعها المختلفة وخاصـــة ذات التكنولوجيا العالية .High-Tec وكان الافتراض أن الدول النامية تتمتع بميزة نسبية فى النوع الأول بينما تتمتع الدول المتقدمة بميزة نســـبية فـــى النـــوع الثانى.

إلا أنه مع كبر النشاط الاستثمارى والإنتاجى والتسويقى والتجـــارى للشركات متعدية الجنسيات وما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيـات جديدة للتخصص، كلها أدت إلى وجود أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمـل، حيث انتقلت تلك الأنماط من تقسيم العمل داخل الصناعة الواحــدة – Intra Industry إلى تقسيم العمل داخل السلعة الواحـــدة Intra –Firm حيـث أصبح من المألوف أن ينجزا إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيـث تتخصص كل دولة فى جزء أو أكثر منـــها، ولاشـك أن الشـركات متعديـة الجنسيات تلعب دورا رئيسيا فى تعميق هذا النوع من أنمـاط تقسـيم العمـل الدولى وأصبح مشاهد فى حالات متزايدة بين الدول الصناعية والنامية.

ولعل هذا الاتجاه يتيح للكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية فى الكثير من المنتجات، حيث تتيح تلك الأنماط الجديدة لتقسيم العمـل الدولى لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية فى دائرة واسعة مـــن السـلع فـى الصناعات الكهربائية والإلكترونية والهندسية والكيماوية، ولعل تجربة النمـور الآسيوية فى جنوب شرق آسيا شاهدة على ذلك، وعلى الدول النامية الأخـرى أن تستغل هذا الاتجاه فى تعظيم صادراتها وأن تعرف أن من آليات التعامل مع الشركات المتعدية الجنسيات هى جذب تلك الشركات لتعمـل وتوطـن بعـض الصناعات فى الدول النامية التى تسمح بخروجها من دائـــرة إنتـاج السـلع الأولية والاستخراجية إلى الصناعات الأكثر فائدة من ناحية القيمة المضافـــة التصديرية، ومن المعروف أن من مصلحة الشركات المتعدية الجنسيات تغذيـة هذا الاتجاه لأنه فى صالحها كما هو فـــى صـالح الـدول الناميـة الناهضـة والحديثة التصنيع.

6- التأثير على نقل التكنولوجيا وإحداث الثورة التكنولوجية

لاشك أن العولمة الاقتصادية تعيش الثورة الصناعية الثالثـة، وهـى ثورة علمية فى المعلومات والاتصالات والمواصـــلات والتكنولوجيـا كثيفـة

المعرفة Knowledge Intensive ، بل ومن المتوقع أن يشهد هذا النظام فـى تطوره الراهن وفى المستقبل القريب تعميقا مكثفا للثورة العلمية والتكنولوجية فى جوانبها المتعددة.

وليس جديدا أن نشير هنا إلى أن الشركات المتعدية الجنسيات، تقـوم بدور فعال ومؤثر فى أحداث الثورة التكنولوجية نظرا لمـــا تتمتـــع بـــه مـــن إمكانيات وموارد مادية وبشرية ضخمة تخصصها للبحث والتطوير R & D فى الوصول إلى الاختراعات الحديثة والاحتفاظ ببراءات الاختراع وتســـويقها عبر أنحاء العالم، فما تخصصه الشركة الواحـــدة مـــن الشـــركات المتعديـــة الجنسيات الكبيرة يفوق بمراحل ما تخصصه الكثير من دول العالم حتى أننـــا يمكن القول أن هذه الشركات هى المستفيد الأول من الذى جاءت بـــه الجـــات ومنظمة التجارة العالمية فى جولة أوروجواى الشهيرة (1994) فيمـــا يتعلـــق بحقوق الملكية الفكرية، لأن الغالبية العظمى من تكنولوجيـــا العـــالم تبتكرهـــا وتمتلكها الشركات متعدية الجنسيات، وهذه الملكية تحميها ترتيبات مثل براءة الاختراع والعلامة المسجلة والسرية والصناعات التـــى تحكـــم شـــروط نقـــل التكنولوجيا عبر العالم.

ويصبح التحدى المطروح أمام الدول النامية، هـــو ضـــرورة تنميـــة قدراتها على خلق آليات للتعامل مع الشركات المتعدية الجنسيات، نظرا للـــدور الرئيسى الذى تلعبه تلك الشركات فى نقل ونشر التكنولوجيا فى أنحاء العالم.

ومن الضرورى الإشارة إلى أن نقل التكنولوجيا من خلال الشـــركات المتعدية الجنسيات يتأثر بتوجهات الاستثمار الأجنبى المباشر الذى تقوم بـــه تلك الشركات عبر مناطق العالم المختلفة وإذا أدركنا علاقة الارتباط بين نمـــط التكنولوجيا التى يتم نقلها من خلال تلك الشركات ونمط الاســـتثمار الأجنبـــى المباشر الذى تقوم به هذه الشركات، لاستطعنا تفسير إلى حـــد كبـــير هيكـــل النظام الاقتصادى العالمى الجديد من منظور تكنولوجى؛ وخاصة مـــع الأخـــذ

فى الاعتبار أن الشركات متعدية الجنسيات تتأثر عند اختيارها للترخيص باستخدام فن تكنولوجى معين بعوامل متعددة سواء فى الدولة الأم أو الدولة المضيفة أو كلاهما معا، ومن هذه العوامل، درجة منافسة المشروع فى الدولة الأم والدولة المضيفة، ومدى تقدم الفن الإنتاجى بالدولة المضيفة ودرجة اتساع نطاق السوق، والمدى الذى يتحقق معه العائد عن عملية الاستثمار الأجنبى المباشر فى التكنولوجيا التى يراد نقلها، بالإضافة إلى كل ذلك، القدرة الاستيعابية الفنية للمشروع المستقبل للفن التكنولوجى.

ومع الأخذ فى الاعتبار تلك العوامل وغيرها، وكذلك العوامل الأخرى المؤثرة فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، مثل مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة، والقدرة التنافسية للدولة المضيفة، وغيرها من العوامل، فإن هيكل النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى يتشكل فى ظل العولمة الاقتصادية من منظور تكنولوجى يتأثر بشكل واضح بهيكل الاستثمار الأجنبى المباشر الذى تقوم به الشركات المتعدية الجنسيات ويمكن تحديد معالم هيكل النظام الاقتصادى العالمى من منظور تكنولوجى بناء على هذا الأساس على النحو التالى :

1-فحيث تتدفق معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تقوم بها الشركات متعدية الجنسيات ما بين الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وغيرها فإن تلك الدول يلاحظ أنها احتفظت بالتكنولوجيا العالية High-Tech وهى معظم التكنولوجيات المتقدمة وخاصة حقول التكنولوجية الحيوية والمواد الجديدة، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، ومعظم تكنولوجيا الإلكترونيات والمعلومات أى تسيطر هذه الدول على صناعة الثورة الصناعية الثالثة.

2-وحيث تتدفق معظم النسبة الباقية المخصصة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تقوم بها تلك الشركات فى الدول النامية، فى دول محدودة

فى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى، فإن هذه الدول تشـارك بفعالية فى التطور التكنولوجى، ولكن على مستوى أدنــى مــن مسـتوى التطور التكنولوجى فى الدول المتقدمة التى تقف على القمة التكنولوجيـة بل أن الدول النامية فى جنوب شرق فى هذا المستوى تصنف بفعل تـأثير الشركات المتعدية الجنسيات إلى دول من الجيل الأول من الـدول حديثـة التصنيع والتى تشمل كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسـنغافورة ودول من الجيل الثانى من لادول حديثة التصنيع فى جنوب شرق آسـيا، وتشمل ماليزيا وأندونيسيا، تايلاند.

وهناك دول تأتى فى هذا المستوى مثل الصين، والهند، ثم دول مـن أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين وهذه الدول تصنف حسـب عمليات نقل التكنولوجيا الجديدة بواسطة الشركات متعدية الجنسيات إلـى دول تقف فى الدول النامية التى يتحقق فيها استخدام وتطوير التكنولوجيا الجديـدة وخاصة فى كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونـج كونـج وتـايوان وماليزيـا وبدرجة أقل الفلبين وتايلاند.

وتلى المجموعة السابقة، كل من الأرجنتين والبرازيل والصين والهند وأندونيسيا والمكسيك وباكستان وبعض دول شرق أوروبا.

وهذه الدول يحدث لها نقل حقيقى للتكنولوجيا، فى عمليات محـدودة من الثورة التكنولوجية العالية أو الثورة الصناعية الثالثة، ونقـل تكنولوجيـا كبير لكن عند حدود معينة من الثورة العلمية التكنولوجية فى مرحلة ما بعـد الحرب العالمية وحتى مطلع السبعينات أى الاستفادة بشكل كبير من صناعـات الثورة الصناعية الثانية وبالتالى يتم نقـل التكنولوجيـا علـى نطـاق كبـير فى مجالات الإلكترونيات والأجهزة الإلكترونية وبناء الآلات ومعـدات النقـل وخاصة السيارات والمرافق النووية السلعية.

3-يأتى فى المستوى الثالث من نقل التكنولوجيا، مجموعة من الدول فى أسيا وأمريكا اللاتينية، وشمال أفريقيا[1] تتلقى استثمارات أجنبية مباشرة من الشركات متعدية الجنسيات ولكن محدودة بالمقارنة بالتدفقات فى الدول السابقة مباشرة، ومن ثم يحدث نقل تكنولوجيا، لكن بدرجات متفاوتة حسب مستوى الاستيعاب التكنولوجى، وهى تستفيد من صناعات الثورة الصناعية الأولى وهو مجال يوجد فيه نقل تكنولوجيا واسع فى قطاعات مثل المنسوجات والملابس والجلود والأحذية والكيماويات والبتروكيماويات وبعض الصناعات الميكانيكية والكهربائية.

4-تأتى مجموعة الدول النامية من الدول النامية، لتمارس التكنولوجيات البسيطة لتكون بعيدة كثيراً عن عجلة التحديث ونقل التكنولوجيا المتطورة أو الوسيطة من الدول المتقدمة، وكثير من هذه الدول لا تستقبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التى تقوم بها الشركات المتعدية الجنسيات إلا بأرقام ضعيفة للغاية وفى مجالات معينة بالتحديد.

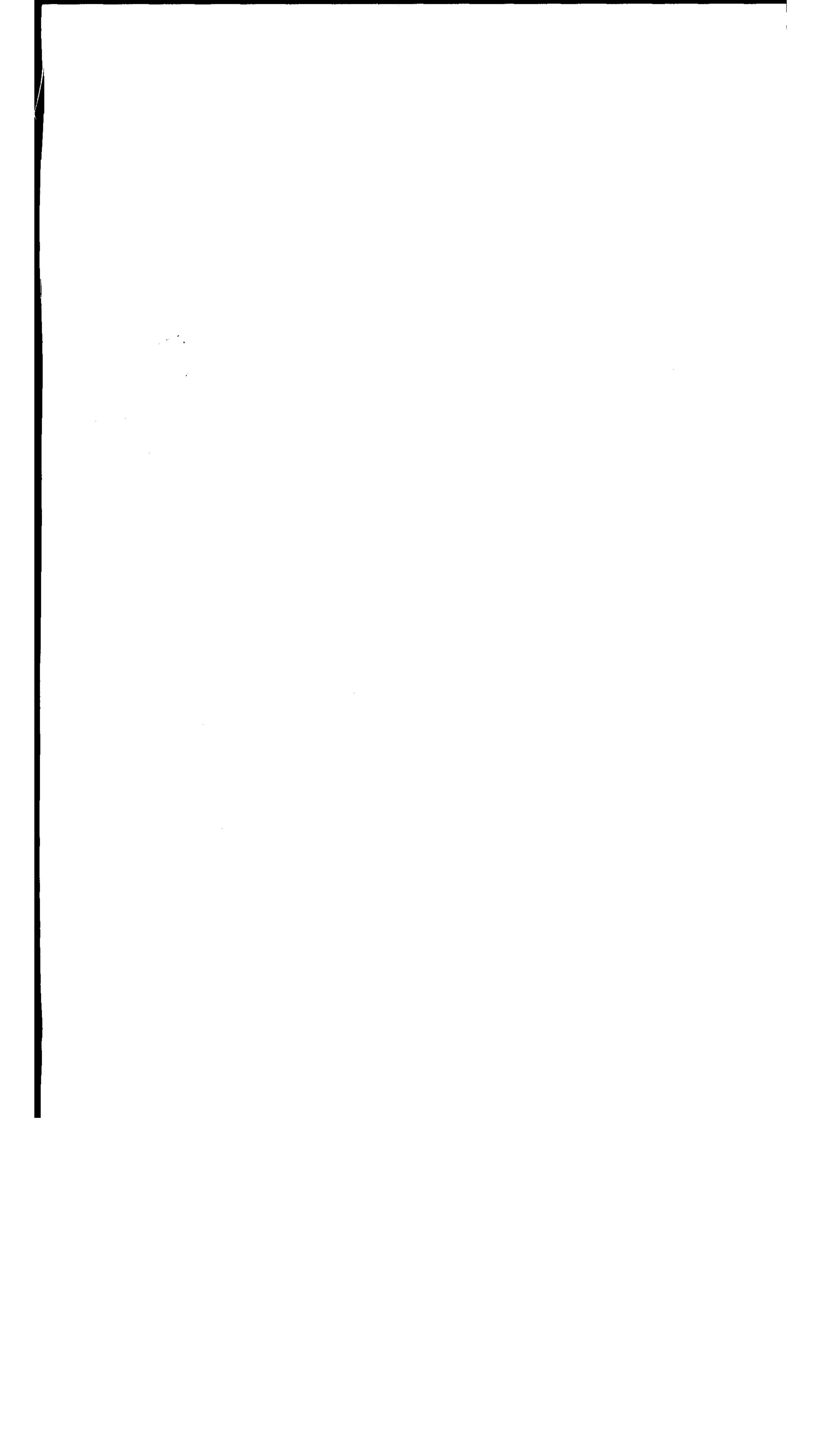
ويتضح من كل هذا التحليل أن الشركات المتعدية الجنسيات تقوم بإعادة هيكلة الاقتصاد العالمى الجديد تكنولوجيا وعلى الدول النامية أن تعى هذا التحول وتبحث عن الآليات المناسبة لمواجهة هذا الوضع ونخاطب فى ذلك الدول النامية التى لم تحظى بعمليات نقل تكنولوجيا واسعة ومتقدمة فإذا كانت هناك دول فى جنوب شرق أسيا وفى أمريكا اللاتينية والكاريبى قد نجحت إلى حد كبير فى التعامل مع الشركات متعدية الجنسيات فى مجال نقل التكنولوجيا، فإن على باقى الدول النامية أن تبحث جدياً فى الآليات الملائمة التى تؤدى إلى تصحيح أوضاعها فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والمشاركة فى الثورة التكنولوجية الثالثة بفعالية، من خلال الشركات المتعدية الجنسيات، التى من الواضح أن لها تأثير كبير فى هذا المجال.

---

(1) لعل من بينها مصر.

الفصل السادس

مزيد من الأضواء على الاستثمار الأجنبى فى ظل العولمـــة



الفصل السادس

مزيد من الأضواء على الاستثمار الأجنبى فى ظل العولمة

من منظور أن الشركات متعدية الجنسيات لها تأثيراتها الكبيرة والهائلة الحالية والمستقبلية على العولمة الاقتصادية وتكوينها، وفى ضوء الحقيقة المتعلقة بأن تلك الشركات العملاقة هى التى تقود حركة الاستثمار الأجنبى المباشر كمكون رئيسى للعولمة الإنتاجية والاستثمار الأجنبى غير المباشر كمكون رئيسى للعولمة المالية، فيصبح من الضرورى لكل ذلك وغيره من أبعاد، تخصيص هذا الفصل إلقاء المزيد من الأضواء على الاستثمار الأجنبى.. فى ظل العولمة وذلك من خلال التحليل التالى :

أولا : الاستثمار الأجنبى وأنواعه

ينطوى مفهوم الاستثمار الأجنبى كتدفقات تتم بين الدول المصدرة إلى الدول المضيفة[1] على نوعين رئيسين من التدفقات عبر الحدود الدولية على مستوى العالم هى :

- الاستثمار الأجنبى المباشر.
- والاستثمار الأجنبى غير المباشر.

ونظراً للخلط بين المفهومين عند البعض فمن الضرورى إجراء محاولة لإيضاح هذين النوعين من الاستثمار الأجنبى بشئ من التفصيل على النحو التالى :

---

(1) ويطلق عليه (In & Out).

1- الاستثمار الأجنبى المباشر

وينطوى الاستثمار الأجنبى المباشر بدوره على الأنواع التالية :

1/1- الاستثمار المشترك

وهو كل استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم فى شكل مشروعات اقتصادية وينطوى على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية.

وبالتالى فالاستثمار المشترك، هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطنى والآخر أجنبى، والطرف الوطنى هنا قد يكون قطاعاً خاصاً أو قطاعاً عاماً، ومشاركة الطرف الأجنبى هنا يأخذ عدة أشكال، سواء فى شكل مالى أو خبرة ومعرفة أو عمل أو تكنولوجيا أو تقديم معلومات أو تقديم السوق.

2/1- الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبى

وهى الأكثر تفضيلاً لدى الشركات متعدية الجنسيات حيث تتبلور فى شكل فروع للإنتاج والتسويق وغيرها، وتصب فى النشاط الإنتاجى أو الخدمى فى الدول المضيفة، ورغم ذلك فإن هذا الشكل من الاستثمار ظل غير مفضلاً لدى الكثير من الدول النامية خوفاً من التبعية الاقتصادية وما قد يحمله من مخاطر سياسية بالإضافة إلى ما قد يحمله من مساوئ الاحتكار، إلا أن العولمة الاقتصادية وما كشفت عنه من ضرورة فتح الحدود بلا قيود، حولت الدول النامية إلى حالة من التنافسية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال ما تقدمه كل دولة من حوافز الاستثمار وسعيها لتحسين مناخ الاستثمار ليكون جاذباً بدرجة أكثر لهذا النوع من الاستثمارات.

3/1- الاستثمار فى المناطق الحرة

وتسمى المناطق الحرة هنا بجزر الاستثمار الأجنبى حيث يكون الاستثمار الأجنبى هنا بعيداً عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية فى المناطق الحرة ويتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية فى داخل الدولة المضيفة وهو اتجاه محبذ أيضاً فى ظل العولمة الاقتصادية.

4/1- مشروعات الاستثمار القائمة على التجميع

وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبى وآخر وطنى سواء عام أو خاص يقوم الطرف الأجنبى من خلالها بتوفير مكونات منتج معين وليكن سيارة أو حاسب آلى على أن يقوم الطرف الوطنى لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً.

وقد تنطوى مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو شكل لاتملك الكامل للمشروع الاستثمارى من جانب الطرف الأجنبى.

5/1- الاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية المحولة B.O.T.[1]

وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبى المباشر فى شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20- 50 عاماً وقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبى فى هذا النوع من المشروعات مع تزايد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية وتغير دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وحاجة الدول النامية على

---

(1) يشير مصطلح B.O.T إلى تلك المشروعات الاستثمارية وخاصة فى مجال البنية الأساسية كالمطارات ومحطات الكهرباء، وتعمل بنظام البناء- التشغيل ثم التحويل - Build -Operate Transfer أى يقوم المستثمر الأجنبى بالبناء للمشروع ثم تشغيله على أن يحول إلى المجتمع أو الدولة المضيفة بعد إنتهاء مدة عقد الامتياز الذى يتراوح ما بين 20-50 عاماً.

وجه الخصوص إلى سد فجوة الموارد المحلية من خلال زيادة تدفق الاستثمار الأجنبى حتى لو تم ذلك فى مجال البنية الأساسية، مثل بناء محطات الكـهرباء أو المطارات أو الطرق واستغلالها لمدة معينة بناء علـى عقـد معيـن بيـن الحكومات المضيفة وهذا النوع من الاستثمار، على أن يعود المشـــروع فـى نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة فيما يعفـــر بعائلـة .B.O.T أى المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل وهو اتجاه يفيد الطرفيـــن الحكومة والاستثمار الأجنبى حيث أن الحكومـــة ممثلـة للمجتمـع نـرى أن مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة من المشروعات التى تحتاج إلـــى استثمارات ضخمة ومن ثم يصعب على الحكومات تمويلها بالكامل من خـــلال الموازنة العامة للدولة وهى فى نفس الوقت تريد التعجيل بالتنمية ودفع عجلة النمو، بينما نجد أن الاستثمار الأجنبى يرى أن تلك المشروعات ذات جـــدوى اقتصادية له وتأتى بعائد اقتصادى خلال فترة الامتياز، فلما لا يقبل على هـــذا النوع التوظيف والاستثمار، وقد تعودت عائلة مشروعات البنيـــة الأساسـية المحولة B.O.T وتفرعت كما يظهرها التحليل التالى :

1/5/1- مشروعات البناء والتشغيل والتحويل .B.O.T

وهى المشروعات التى تقام علـى الأرض التـى تحددهـا الحكومـة للمستثمر الذى يقوم بتحمل أعباء شراء الآلات والمعدات والتكنولوجيا وكذلـك كافة نفقات التشغيل السنوية أى يقوم ببناء المشروع الاســتثمارى وتشــغيله مقابل الحصول على إيرادات تشغيل خلال فترة الامتياز التى تحددها الحكومـــة والتى تتراوح بين 20 – 50 عاماً على أن يتم تحويل المشروع الاســـتثمارى بعد انتهاء هذه المدة إلى الحكومة التى يحق لها التصرف فيه حسب ما تـــراه من اعتبارات قومية واقتصادية، فقد نرى تجديد فترة الامتياز بشروط جديـدة، أو التعاقد مع مستثمر آخر على تشغيله بشروط أفضـل أو بيعـة فـى إطـار برنامج الخصخصة أو الاحتفاظ بالملكية مع خصخصة الإدارة وغيرهـــا مـن

أساليب التصرف وعموماً لا يحق للمستثمر فى نهاية عقد الامتياز المطالبة بأية مبالغ أو تعويضات أو أى مقابل لإعادة المشروع وتسليمه إلى الحكومة.

2/5/1 مشروعات البناء – التملك – التشغيل – التحويل BOOT

وهى عقود الاستثمار التى تسمح للمستثمر ببناء المشروع وإقامة هياكله ومعداته وتملكه من خلال شركة خاصة مؤقتة يتم تمثيل الحكومة فيها وتتولى الإشراف على عملية التأسيس والتشغيل خلال مدة الامتياز وبعد انتهاء هذه المدة أو الفترة يصبح المشروع مملوك ملكية عامة للدولة ويحول إليها أى يعود إلى المجتمع مرة أخرى.

3/5/1- عقود البناء والتملك والتشغيل BOO

ويتفق كل من الحكومة والمستثمر أو مجموعة المستثمرين فى هذه العقود على إقامة المشروع وتأسيسه وتملكه بواسطة شركة امتياز تتولى الإشراف على التشغيل وتمثل فيه الحكومة، والجديد هنا أن المشروعات طبقاً لهذه العقود يتم تجديد الامتياز أو انتهاء العمر الافتراضى للمشروع أو تعويض الدولة للملاك عن حصص الملكية وفقاً لتقييم أصول وخصوم المشروع وبذلك يكون للحكومة حق التعاقد مع آخرين على إدارة المشروع من خلال عطاءات مقدمة يتم اختيار أفضلها وفى كل الأحوال تحصل الحكومة على نصيب من الإيرادات التى يحققها المشروع مقابل منح الامتياز له.

4/5/1- عقود التصميم والبناء والتمويل والتشغيل

(Design – Build – Finance – Operate)

وفى هذا النوع من المشروعات تتفق الحكومة مع المستثمر على إقامة مشروع البنية الأساسية وفقاً للشروط الفنية والتصميمات التى تحددها بواسطة أجهزتها الاستشارية ويتولى المستثمر الاتفاق على إقامة المشروع وتأسيسه وإمداده بالآلات والمعدات والأجهزة ويتولى تمويله من خلال أحد

البنوك ويفضل أن تكون من البنوك الخارجية باعتبار أن الرافع الأساسى مـــن إقامة مثل هذه المشروعات هو إحداث تدفق للاستثمار الأجنبى بالنقد الأجنبـــى داخل الاقتصاد المضيف.

ثم يقوم المستثمر بعد ذلك بتشغيل المشروع وفقـــاً للضوابـــط التـــى تضعها له الحكومة بعد فترة الامتياز، وتحصل من جانبها على مقـــابل الأرض وقيمة أو نسبة عن الإيرادات مقابل منح الامتياز.

1/5/5- عقود البناء والتحويل والتشغيل BTO

(Build – Transfer – Operate)

ويتم فى إطارها تعاقد الحكومة مع المســـتثمر الخـــاص علـــى بنـــاء المشروع ثم التخلى عن ملكيته للحكومة التى تبرم معـــــه عقـــد آخـــر لإدارة وتشغيل المشروع خلال فترة الامتياز وذلك مقابل الحصــــول علـــى إيـــرادات التشغيل وبذلك تكون الحكومة مالكة ابتداء وليس فى نهاية فترة الامتياز.

1/5/6- عقود البناء والتأخير والتحويل BLT

(Built – Lease – Transfer)

ويتم فى هذا النوع من العقود، أن يقوم المستثمر ببنـــــاء المشـــروع على أن تؤجر الحكومة المشروع له خلال فترة زمنية معينـــــة بعدهـــا تـــؤول ملكية المشروع إلى الحكومة على أن يحصل المستثمر على إيرادات المشروع خلال تلك الفترة فى مقابل سداد القيمة الإيجارية المتفق عليها فى التعاقد بيـــن الطرفين طوال فترة الامتياز.

1/5/7- عقود التحديث والتملك والتشغيل والتحويل MOOT

(Modernize – Own – Operate – Transfer)

ويتفق فى هذه العقود على تحديث أحد مشروعات البنيـــة الأساســـية وتطويره تكنولوجياً وفقاً للمستويات العالمية ويصبح المستثمر مالكاً للمشروع ويتولى تشغيله خلال فترة الامتياز ثم يتناول عنه بعد ذلك للحكومة فى نهايـــة

الفترة دون مقابل لكن يحصل المستثمر على إيرادات تشغيل المشروع طـوال فترة الامتياز.

8/5/1- عقود التجديد والتملك والتشغيل ROO

(Rehabilitate – Own – Operate)

وهنا يتم التعاقد بين الحكومة والمستثمر الخاص على قيام المستثمر بالإتفاق على تجديد أحد المشروعات العامة التى تحتاج إلى التجديد والتدعيم سواء من حيث المبنى أو الآلات والمعدات أو الأجهزة والأثاث ووسائل النقل وغيرها. ومعنى ذلك أن المستثمر يصبح مالكاً للمشروع ويتولى تشغيله والحصول على إيراداته نظير القيمة التى تحددها الحكومة مقابل انتقال الملكية من الدولة إلى المستثمر الخاص. ولذلك تستخدم هذه العقود فى إطار برامج الخصخصة للمشروعات العامة المتعثرة والتى تعجز إيراداتها عن الإنفاق على الإحلال والتجديد.

9/5/1 عقود البناء والتمويل والتحويل .B.F.T

(Build – Finance – Transfer)

وهنا يقوم المستثمر بالبناء والتحويل لأحد مشروعات البنية الأساسية على أن تقوم الدولة بسداد تكلفة التمويل على أقساط خلال مدة الامتياز على أن يتم تحويل المشروع إلى المجتمع بعد ذلك.

10/5/1- عقود التأجير والتدريب والتحويل LTT

(Leasing - Training - Transfer)

ويقوم المستثمر فى هذه الحالة بتمويل إقامة المشروع وتدريب العاملين التابعين للدولة ثم تأجير المشروع للحكومة لتقوم بتشغيله خلال فترة زمنية معينة ثم تعود ملكية المشروع إلى القطاع الخاص بعد ذلك.

2- الاستثمار الأجنبى غير المباشر

عند محاولة التعريف بالاستثمار الأجنبى غير المباشر فإن النظرة إليه ستختلف وبالتالى فإن مفهومه يختلف من حيث المعنى ونقصد تحديداً فى هـذا المجال أنه إذا كنا ننظر إلى الاستثمار الأجنبى من منظور التحليل الاقتصـــادى الكلى Macroeconomic Analysis فإن النظرة هنـــا تتجـــه إلـــى تحليـــل الاستثمارات الأجنبية التى تصب فى بورصة الأوراق المالية فى شكل أســـــهم وسندات وغيرها عبر أسواق المال العالمية.

أما إذا كنا ننظر إلى الاستثمار الأجنبى من منظور التحليل الاقتصـــادى الجزئى Microeconomic Analysis فينصـــب علـــى الأشـــكال المختلفـــة للاستثمارات التى تعمل على تسهيل مهمة الشركات متعديـــة الجنســـيات فـــى التقدم إلى مرحلة الاستثمار المباشر فى الإنتاج وتركز فى مرحلتـــــى الإنتـــاج والتسويق والتصدير، ففى مرحلة الإنتاج تأخذ شكل التراخيص ومشـــــروعات تسليم المفتاح وعقود امتياز الإنتاج الدولى من البـــاطن، أمـــا فـــى مرحلـــة التسويق والتصدير فتأخذ شكل تراخيص استخدام العلامة التجارية والخـــبرات التسويقية والإدارية وعقود الوكالة والموزعين والمعارض الدولية. وفيما يلى محاولة لتحليل أكثر تفصيلاً لهذين النوعين من الاستثمار غير المباشر، بهذين المدخلين المذكورين :

1/2- الاستثمار الأجنبى غير المباشر من منظور التحليل الاقتصادى الكلى

يجسم الاستثمار الأجنبى غير المباشر فى أشكاله المختلفـــة مفـــهوم العولمة المالية Financial Globalization أخذاً فى الاعتبـــار أن العولمـــة المالية تتبلور فى جانب كبير منها فى شكل تحركـــات رؤوس الأمـــوال عـــبر الحدود بلا قيود وتحديداً من خلال الأموال الساخنة Hot Money التى تتحـــرك بسرعة هائلة عبر البورصات العالمية أى أسواق المال العالمية.

وإذا اتفقنا على أن الاستثمار الأجنبى غير المباشرة يتركز فى تلك الأسواق من خلال حركة الأوراق المالية عبر البورصات العالمية، فإن هذا الاستثمار هو الأخطر من الاستثمار الأجنبى المباشر، لأنه يتميز بحركة دائبة وسريعة، تتم فى لمح البصر من خلال الجوانب الآلية وشبكة المعلومات الدولية وكأنه نحلة تعمل دائماً على امتصاص الرحيق، فهو يتحرك وبكميات هائلة نحو الأنشطة والأسواق التى تتسم بالانتعاش وسرعان ما يمتص رحيقها ويذهب وبسرعة نحو أنشطة أخرى وأسواق أخرى وهكذا فى ظل درجة مرونة عالية للغاية ولعل تجربة جنوب شرق آسيا خير دليل على ذلك بل أن ذلك يفسر بقوة أحداث وتداعيات الأزمة الآسيوية التى ألمت بالنمور الآسيوية عام 1997.

وقد لوحظ بصفة عامة أن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة كانت المصدر الرئيسى لحدوث الأزمات المالية فيما عرف بأزمات العولمة المالية ويكفى أن نتذكر أزمة المكسيك 1994 وأزمة جنوب شرق آسيا 1997 وأزمة البرازيل وروسيا 1999 وأزمة الأرجنتين 2001، أى أن الاستثمار الأجنبى غير المباشر يصاحبه دائماً مخاطر عالية وأزمات مكلفة ويعترف خبراء صندوق النقد الدولى بهذه المخاطر والأزمات ولكنهم يعتقدون أنها يمكن تجنبها أو التعامل معها بقدر من القواعد التنظيمية وتعزيز سلامة المؤسسات المالية، مع ملاحظة أن تلك الآليات إذا انطبقت على الدول الصناعية المتقدمة فإنها لا تنطبق فى حالة الدول النامية وخاصة تلك التى يطلق عليها الأسواق الناشئة، نظراً لضعف مرحلة النمو الاقتصادى التى تمر بها وضعف دخل علاقاتها الاقتصادية الدولية وضعف موقعها فى الاقتصاد العالمى، بل، وكثيرة تعرضها للصدمات الخارجية.

وكما أشرنا أن الاستثمار الأجنبى غير المباشر يتسم بسرعة النمو وبضخامة الحركة والتنقل من سوق لآخر بصورة فجائية فهو يدخل إلى سوق معينة ويخرج منها فى أزمات قصيرة وبأحجام ربما تكون كبيرة، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن درجة التقلب فى الاستثمار الأجنبى غير المباشر، هى أعلى بكثير من درجة التقلب فى الاستثمار الأجنبى المباشر، وقد أشار تقرير الاستثمار العالمى لعام 1998 إلى أن درجة التقلبات فى الاستثمار الأجنبى غير المباشر فيما يطلق عليه باستثمار الحافظة المالية، مقاساً على أساس معامل الاختلاف يصل إلى 0.43 فى حين يصل إلى 0.35 بالنسبة للاستثمار الأجنبى المباشر وذلك من واقع الخبرة خلال الفترة ما بين 1992-1997.

ويمكن القول أن ارتفاع درجة التقلبات فى الاستثمار الأجنبى غير المباشر يرجع إلى أن هذا النوع من الاستثمار تحكمه عوامل قصيرة الأجل وسعيه الدائم نحو تحقيق الأرباح السريعة فى حين أن الاستثمار الأجنبى المباشر الذى يأخذ فى الغالب فروع للشركات متعدية الجنسيات، وفى شكل مشروعات استثمارية، عادة ما يهتم بتحقيق الأرباح على المدى الطويل وتحكمه اعتبارات نمو الأسواق والدخل القومى والتغيرات الهيكلية فى اقتصاد الدولة المضيفة، ويضاف إلى ذلك أن الاستثمار الأجنبى المباشر عادة ما يتجه فى شكل طاقات إنتاجية جديدة أو تملك طاقات إنتاجية قائمة من خلال عمليات الخصخصة وغيرها، وفى مثل هذه الحالات يكون من الصعب تصفية أو بيع تلك الطاقات والمشروعات فى الأجل القصير وبخاصة إذا كان إنتاج تلك الطاقات يندمج ويتكامل مع باقى فروع الشركة فى الخارج، فعملية تصفية المشروع أو إغلاقه تكون عملية صعبة وتحتاج لبعض الوقت بينما التخلص من الاستثمار الأجنبى غير المباشر المتمثل فى الحافظة المالية المكونة من أوراق مالية، فإنه يمكن أن يتم بسهولة عن طريق البيع فى الأسواق المالية.

ومن ناحية أخرى فإن الاستثمار الأجنبى غير المباشر يتـأثر كثـيراً بالتوقعات وبالمعلومات التى تتوافر لدى المتعاملين وبحالاتهم النفسية، وغالباً ما يطغى عليهم سلوك القطيع Herd Behavior وهو أمـر يختلـف عـن طبيعة من يتعاملون فى مجال الاستثمار الأجنبى المباشر.

وفى كل الأحوال فإن قرارات المستثمرين فى مجال الاستثمار الأجنبـى المباشر تتسم بدرجة عالية من الحساسية تجاه التغيرات فى الأجل القصـير، فهم يميلون إلى تصفية استثماراتهم على نحو واسع وبدرجة كبيرة والخـروج بها من الدولة المضيفة حينما تحدث أية أزمة وقـد يعـودون مـرة أخـرى باستثماراتهم حينما تسترد تلك الأسواق الثقة فيها، ويلعب سلوك القطيع هنـا دوراً مؤثراً فى إحداث هذه الحركة الواسعة والمفاجئة للاستثمار الأجنبى غـير المباشر دخولاً وخروجاً عبر الحدود السياسية للدولة، وهو ما يسبب كثير من الآثار والانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطنى.

ففى حالة الدخول المفاجئ للداخل فإنها تزيـد مـن عـدم اسـتقرار الاقتصاد الكلى، وغالباً ما تؤدى إلى :

- ارتفاع فى سعر صرف العملة الوطنية، الأمر الذى يضر بالصادرات ويزيد من الواردات فيزداد العجز فى الميزان التجارى.
- ارتفاع أسعار الأصول وبالذات الأراضى والعقـارات والأصـول الماليـة بسرعة شديدة.
- زيادة معدل التضخم.
- زيادة الاستهلاك المحلى.

أما فى حالة الخروج المفاجئ لهذه الاستثمارات فإنها تسبب تقلبـات اقتصادية حادة للاقتصاد الوطنى وتدخله غالباً فى أزمة، حيث يؤدى إلى :

- انخفاض سعر صرف العملة الوطنية.
- تدهور أسعار الأصول العقارية والمالية.
- هبوط الأسعار وتدهور معدلات الربحية.
- تزايد العجز فى ميزان المدفوعات.
- فقدان ثقة المستثمرين الأجانب فى السوق المحلى.
- استنزاف الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبى للدولة المضيفة، بـل قـد ينهى عليها فى فترة قصيرة للغاية، كما حدث فى تايلاند حيث كان لديـها 23 مليار دولار قضى عليها خلال أسبوعين، ويحـدث ذلـك فـى حالـة محاولة البنك المركزى أن يدافع عن سعر صرف العملـة الوطنيـة مـع وجود ضغوط قوية لتدهور قيمة العملة الوطنية وانهيارها.

2/2- الاستثمار الأجنبى غير المباشر من منظور التحليل الاقتصادى الجزئى

طبقا لهذا المدخل التحليلى كما أشرنا من قبل فإننا يجب أن نفرق بين الحالات التالية :

3/2/2- مرحلة الإنتاج والتصنيع

وفى هذه المرحلة تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبى غير المباشر، ومـن أهمها :

1/3/2/2- التراخيص

حيث تعتبر تراخيص أو امتيـاز الإنتـاج أو التصنيـع أو اسـتخدام العلامات التجارية أحد الأساليب التى يمكن للشركات متعدية الجنسيات أن تنقل إنتاجها من النطاق المحلى فى الدولة الأم إلى الأسواق الدولية دون الحاجـة إلى أى إنفاق استثمارى، وتراخيص الإنتاج والتصنيع هى عبارة عن إنفاق أو عقد بمقتضاه تقوم الشركة متعدية الجنسيات بالتصريح لمسـتثمر وطنـى أو أكثر، عام أو خاص، بالدولة المضيفة لاستخدام براءة الاخـتراع أو الخـبرة

الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية فى مقابل عائد عادة معين، وقد يشمل الترخيص التصميمات الهندسية والصناعية، والتدريب، واساليب ضبط الجودة والتصميم الداخلى للمصنع وكافة التعليمات الأخرى المرتبطة بممارسة النشاط محل الترخيص.

2/3/2/2- اتفاقيات المشروعات تسليم المفتاح

وهى عبارة عن اتفاق فيما بين الطرف الأجنبى والطرف الوطنى يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثمارى والإشراف عليه حتى بداية التشغيل وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثانى.

3/3/2/2- عقود التصنيع وعقود الإدارة

وعقود التصنيع، هى عبارة عن اتفاقيات تتم بين الشركة متعدية الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية بالدول المضيفة يتم بمقتضاها قيام الطرف الثانى نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة أى أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة.

أما عقود الإدارة، فهى عبارة عن اتفاقيات وترتيبات وإجراءات قانونية يتم بمقتضاه أن تقوم الشركة متعدية الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثمارى معين فى الدولة المضيفة مقابل عائد مادى معين أو مقابل المشاركة فى الأرباح وأبرز مثال على ذلك مشروعات سلسلة فنادق هيلتون فى جميع أنحاء العالم.

4/2/2- مرحلة التسويق والتصدير

وتتعدد أشكال الاستثمار الأجنبى غير المباشر فى هذه المرحلة أيضاً، ومن أهمها :

1/4/2/2- عقود الوكالة

وهى عبارة عن اتفاقية بين طرفين يتم بموجبها قيام الأطراف بتوظيف الطرف الثانى لبيع أو تسهيل وإبرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الأول لطرف ثالث هو المستهلك النهائى للسلعة.

وتأخذ الوكالة عدة أشكال أهمها، الوكيل بالعمولة، والوكيل بالعمولة وضمان الوفاء للبائع وتوكيل قطع الغيار والخدمات والتسهيلات والوكيل بالعمولة والقائم بالتخزين.

2/4/2/2 الموزعون

والموزع هو عبارة عن عميل يقوم بالشراء المباشر من المصدر أو الشركة متعدية الجنسيات وذلك بغرض إعادة البيع لحسابه الخاص، وقد تقوم الشركة المعنية أو المصدر بمنح امتياز لموزع الخدمة سوق معين بمعنى أن الموزع قد يكون المستورد الوحيد فى سوق معين لمنتجات إحدى الشركات الأجنبية سواء قام بالبيع لتجار الجملة أو التجزئة أو الاثنين معاً أو البيع المباشر للمستهلك الأخير فى هذه السوق.

2/4/2/2- عقود الإنتاج الدولى من الباطن

وهى عقود تتعاظم أهميتها فى التجارة الدولية سواء للسلع تامة الصنع أو المكونات السلعية بالإضافة إلى الخدمات أيضاً.

ثانيا : اتجاهات الاستثمار الأجنبى المباشر وهيكله النسبى على مستوى العالم

لعل من الأهمية بمكان محاولة التعرف على توجهات واتجاهات الاستثمار الأجنبى المباشر وتدفقاته عبر الخريطة الاقتصادية العالمية، وهل يتجه بدرجة أكثر إلى الدول المتقدمة أم إلى الدول النامية بل نحتاج إلى تحديد مناطق التركز والجذب لهذا النوع من الاستثمار الدولى، ويبدو أن الرجوع

إلى أحدث التقارير الدولية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية OUNCTAD 2004، ويكشف هذه الاتجاهات والتوجهات من خلال المؤشرات التالية :

1-يشير الجدول التالى رقم (1) أن تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد أو الداخل كان 59 مليار دولار عام 1982، وصل 209 مليار دولار عام 1990، وصل إلى 560 مليار دولار عام 2003، وإذا تتبعنا معدلات نموه خلال تلك الفترة فسنجد أنه خلال الفترة 1986 -1990 كان متوسط معدل النمو السنوى له 22%. أما فى الفترة من 1991-1995 فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى 21.5% سنوياً بينما وصل إلى 39.7% خلال الفترة 1996-2000 (وقد سجل انخفاض عن عام 2000 فى عام 2001 بنسبة 41% وعام 2002 بالمقارنة بعام 2001 بنسبة 17% وعام 2003 بالمقارنة بعام 2003 بنسبة 17.6%) ويرجع إلى حدوث إنخفاض فى تدفقات الاستثمار الأجنبى إلى البلدان المتقدمة.

ومن ناحية أخرى يشير الجدول رقم (1) إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الصادرة أى الخارجة كانت عام 1982 حوالى 38 مليار دولار وصلت عام 1990 حوالى 342 مليار دولار وقفزت عام 2000 إلى 612 مليار دولار، وإذا تتبعنا معدلات نموه خلال تلك الفترة فسنجد أن متوسط معدل النمو السنوى له خلال الفترة من 1986-1990 كان 25.6% بينما كان 16.6% خلال الفترة 1991-1995 وبلغ 35.1% خلال الفترة 1996-2000.

(وقد سجل انخفاض بلغ 39.2% عام 201 بالمقارنة بعام 2000 و17.3% عام 2002 بالمقارنة بعام 2001 ولكن حقق زيادة فى النمو عام 2003 بلغت 2.6% عام 2003 بالمقارنة بعام 2002).

الجدول (1) : مؤشرات منتقاة للاستثمار الأجنبى المباشر والإنتاج الدولى، 1982-2003 (بمليارات الدولارات وبالنسب المئوية)

البنـد	القيمة بالأسعار الجارية (بمليارات الدولارات)			معدل النمو السنوى (فى المائة)						
	1982	1990	2002	1986-1990	1991-1995	1996-2000	2000	2001	2002	2003
تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد	59	209	560	22.9	21.5	39.7	27.7	41.1 -	17.0-	17.6-
تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر	28	242	612	25.6	16.6	35.1	8.7	39.2-	17.3-	2.6
رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد	796	1950	8245	14.7	9.3	16.9	19.1	7.4	12.7	11.8
رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر	590	1758	8197	18.1	10.7	17.1	18.5	5.9	13.8	13.7
عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود	...	151	297	25.9(أ)	24.0	51.5	49.3	48.1-	37.7-	19.7-
المبيعات من الشركات الأجنبية التابعة	2717	5660	17580	16.00	10.2	9.7	16.7	3.8-	23.7	10.7
الناتج الإجمالى للشركات الأجنبية التابعة	636	1454	3706	17.4	6.8	8.2	15.1	4.7-	25.8	10.1
مجموع أصول الشركات الأجنبية التابعة	2076	5883	30362	18.2	13.9	20.00	28.4	5.4-	19.6	12.5
صادرات الشركات الأجنبية التابعة	717	1194	3077	13.5	7.6	9.9	11.4	3.3-	4.7	16.6
العمالة لدى الشركات الأجنبية التابعة (بالآلاف)	19232	24197	54170	5.6	3.9	10.8	13.3	3.2-	12.3	8.3
الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية)	11737	22588	36163	10.1	5.1	1.3	2.7	0.9-	3.7	12.1
إجمالى تكوين رأس المال الثابت	2285	4815	7294	13.4	4.2	2.4	3.8	3.6-	0.6-	9.9
عائدات الإتاوات ورسوم التراخيص	9	30	77(ب)	21.3	14.3	7.7	9.5	2.5-	6.7	..
صادرات السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج	2246	4260	9228	12.7	8.7	3.6	11.4	3.3-	4.7	16.6

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمى 2004، التحول نحو الخدمات، الجدول أولاً –3.

(أ) 1987 –1990 فقط.

(ب) 2002.

وإذا تتبعنا رصيد الاستثمار الأجنبى الوارد أو الداخل فسنجد أنه كان عام 1982 حوالى 796 مليار دولار وقد وصل عام 1990 إلى 1950 مليار دولار وقفز عام 2003 إلى 8245 مليار دولار أى تضاعف أكثر من أربع مرات خلال الفترة 1995-2003.

وقد سجل معدل نحو سنوى بلغ فى المتوسط 14.7% خلال الفترة 1986-1990، ثم 6.3% فى المتوسط خلال الفترة 1991-1995 و16.9% فى المتوسط سنوياً خلال الفترة 1996-200 (بينما بلغ معدل النمو السنوى 7.4% عام 2001 بالمقارنة بعام 2000 و12.7% عام 202 بالمقارنة بعام 2001 و11.8% عام 2003 بالمقارنة بعام 2003).

أما إذا تتبعنا رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر فسنجد أنه كان عام 1982 حوالى 590 وقد وصل إلى 1758 مليار دولار عام 1990، وقفز عام 2003 إلى 8345 مليار دولار أى تضاعف أيضاً أكثر من أربع مرات خلال الفترة 1990-2003.

وقد سجل معدل نمو سنوى بلغ فى المتوسط 18.1% خلال الفترة 1986-1990 ثم 10.7% فى المتوسط خلال الفترة 1991-1995 و17.1% سنوياً خلال الفترة 1996-2000 (بينما بلغ معدل النمو السنوى 5.9 عام 201 و13.8% عام 2002 و11.8% عام 2003).

2- وفى محاولة للتعرف على التوزيع الإقليمى للتدفقات الداخلة والخارجة من الاستثمار الأجنبى المباشر خلال 1992-2003 بمليارات الدولارات، وبالرجوع إلى الجدول رقم (2) فإننا سنجد الصورة التالية فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد :

1/2- أن الدول المتقدمة كانت تستحوذ على 180.8 مليار دولار فـــى المتوسط خلال الفترة 1992-1997 من المتوسط الإجمالى على مستوى العالم البالغ فى نفس الفترة 310.9 مليار دولار أى بنسبة 58.1% وتستحوذ أوروبا الغربية على 100.8 مليار دولار أى بنسبة 32.4% مما يحصل عليـــه العـــالم وتحديد الاتحاد الأوروبى الذى يستحوذ على 95.8 مليار دولار خــــلال نفـــس الفترة أى بنسبة 30.8 مما يحصل عليه العالم أى بنسبة 55.7% من إجمـــالى ما تحصل عليه الدول المتقدمة. أما الاتحاد الأوروبى فيحصل على نسبة تصـل إلى 53.2% من إجمالى ما تحصل عليه الـــدول المتقدمـــة، بينمـــا نجـــد أن الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على 60.3 مليار دولار فى المتوسط خـــلال نفس الفترة وبنسبة تصل إلى 33.3% مما تحصل عليـــــه الـــدول المتقدمـــة وبنسبة تصل إلى 19.4% مما يحصل عليه العالم.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الاستثمار الأجنبى المباشر فـــى الـــدول المتقدمة الوارد ظل يتزايد خلال السنوات 1998، 1999، 2000 حيـــث ســـجل 472.5 و 828.4 و1108 مليار دولار على التوالى.

بينما أخذ فى الانخفاض بعد ذلك إلى 571.5 مليار دولار عـــام 2001 ثم إلى 489.9 عام 2002 حتى وصل إلى 366.6 مليار دولار عام 2003.

وإذا حاولنا التعرف على الوضع النسبى له فى الدول المتقدمة عـــام 2003 فإننا نلاحظ أنه وصل إلى 65.5% مـــن إجمـــالى الاســـتثمار الأجنبـــى المباشر الوارد فى العالم الذى بلغ 559.6 مليار دولار، وقـــد وصـــل نصيـــب أوروبا الغربية إلى 84.6% أى بنسبة 55.4% مما يحصل عليه العـــالم، أمـــا الاتحاد الأوروبى فقد وصل نصيبه إلى 295.2 مليار دولار أى بنســـبة 80.6% مما يحصل عليه الدول المتقدمة وبنسبة 52.7% مما يحصل عليه العالم.

2/2- أما الدول النامية فقد استحوذت على 118.6 مليار دولار فـــى المتوسط خلال الفترة من 1992-1997 من المتوسط الإجمالى على مســـتوى

العالم البالغ فى نفس الفترة 310.9 مليار دولار وبنسبة 38.2% استحوذت آسيا والمحيط الهادى نمها على 74.5 مليار فى المتوسط وبنسبة 62.8% من إجمالى الدول النامية و23.9% من إجمالى العالم واستحوذت جنوب شرق آسيا على 69.6 مليار جنيه وبنسبة 58.6% من إجمالى الدول النامية وبنسبة 22.4% مما حصل عليه العالم فى المتوسط خلال الفترة والباقى لأمريكا اللاتينية وبنسبة قليلة لأفريقيا حيث بلغ نصيب أفريقيا 4.9% من إجمالى الدول النامية و1.8% من إجمالى العالم.

ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول النامية ظل يتزايد فى الأعوام 1998،1999،2000،2001 حيث بلغ 194.1، 231.9، 252.5 مليار دولار على التوالى إلا أنه بدأ ينخفض بعد ذلك عام 2001 إلى 219.7 مليار دولار، وإلى 157.9 مليار دولار عام 2002 وإلى 172 مليار عام 2003.

وإذا أخذنا الوضع النسبى للدول النامية عام 2003 فإننا سنجد أن الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد بلغ 172 مليار دولار وبنسبة 30.7% مما يحصل عليه العالم وهى نسبة أقل من متوسط الفترة 1992-1997 وهذه نتيجة تحتاج إلى التوقف عندها وتثير تساؤل هام وهو كيف ينخفض الاستثمار الأجنبى المباشر بصفة عامة فى ظل العولمة، ومن ناحية أخرى كيف ينخفض النصيب النسبى للدول النامية من الاستثمار الأجنبى المباشر فى ظل العولمة، مسألة تحتاج إلى تفسير وبحث عميق!!

وإذا حاولنا التعرف على الهيكل النسبى للاستثمار الأجنبى المباشر الوارد داخل مجموعة الاقتصادات النامية عام 2003، فإننا نجد أن أسيا والمحيط الهادى استحوذت منها على 107.3 مليار دولار وبنسبة62.4% من إجمالى الدول النامية و19.1% من إجمالى العالم وتحصل دول جنوب شرق آسيا على 96.9 مليار دولار وبنسبة 56.5% من إجمالى الدول النامية و17.3% مما يحصل عليه العالم والباقى لدول أمريكا اللاتينية والكاريبى،

أما أفريقيا فتحصل على أقل القليل حيث تحصل علـــى 15 مليـــار دولار عـــام 2003 وبنسبة 8.7% من إجمالى الدول النامية و2.6% من إجمالى ما يحصل عليه العالم.

وفى إشارة سريعة إلى تطور تدفقات الاســـتثمار الأجنبـــى المباشـــر الصادر فسنجد أنه كان 328.2 مليار فى المتوسط وبلغ نصيب الدول المتقدمة منه 275.7 مليار دولار فى المتوسط ونسبة 84% والبـــاقى للـــدول الناميـــة ويصدر الاتحاد الأوروبى منه النصيب الأكبر بمتوسط حوالـــى 161.7 مليـــار دولار وبنسبة 58.8% من نصيب الدول المتقدمة و49% مما يصدره العـــالم بينما كان نصيب الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة 77.6 مليـــار دولار وبنســـبة 28.1% مما تصدره الدول المتقدمة و23.6 مما يصدره العالم.

وقد ظل الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر يتزايد من 687.2 مليـــار دولار عام 1998 إلى 1092.3 مليار دولار عـــام 1999 إلـــى 1186.8 مليـــار دولار عام 2000 ثم أخذ ينخفض بدرجة ملحوظة عام 201 حيث وصـــل إلـــى 727.5 مليار دولار ثم إلى 596.5 مليار دولار عـــام 2002، ووصـــل إلـــى 612.2 مليار دولار عام 2003.

وإذا أخذنا الصورة والهيكل النسبى له عام 2003 فإننا نجد أن الـــدول المتقدمة صدرت حوالى 569.6 مليار دولار ونسبة 93.1% والبـــاقى للـــدول النامية وكان نصيب الاتحاد الأوروبى 337 مليار دولار وبنسبة 59.1% مـــن نصيب الدول المتقدمة و55% مما يصدره العالم.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فنجدها عام 2003 تصدر 151.9 مليار دولار وبنسبة 26.6% مما تصدره الدول المتقدمة، و24.8% ممـــا يصـــدره العالم.

الجدول (2) التوزيع الإقليمي للتدفقات الداخلة والخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر، 1992-2003 (بمليارات الدولارات)

المنطقة / البلد	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد							تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر						
	1992-1997 (المتوسط السنوي)	1998	1999	2000	2001	2002	2003	1992-1997 (المتوسط السنوي)	1998	1999	2000	2001	2002	2003
البلدان المتقدمة	180.8	472.5	828.4	1108.0	571.5	489.9	366.6	275.7	631.5	1014.3	1083.9	658.1	547.6	569.6
أوروبا الغربية	100.8	263.0	500.0	697.4	368.8	380.2	310.2	161.7	436.5	763:9	859.4	447.0	364.5	350.3
الاتحاد الأوروبي	95.8	249.9	479.4	671.4	357.4	374.0	295.2	146.9	415.4	724.3	806.2	429.2	351.2	337.0
باقي أوروبا الغربية	5.0	13.1	20.7	26.0	11.4	6.2	15.1	14.8	21.3	39.6	53.3	17.9	13.3	13.3
اليابان	1.2	3.2	12.7	8.3	6.2	9.2	6.3	20.2	24.2	22.7	31.6	38.3	32.3	28.8
الولايات المتحدة	60.3	174.4	283.4	314.0	159.5	62.9	29.8	77.6	131.0	209.4	142.6	124.9	115.3	151.9
الاقتصاديات النامية	118.6	194.1	231.9	252.5	219.7	157.6	172.0	51.4	53.4	75.5	98.9	59.9	44.0	35.6
أفريقيا	5.9	9.1	11.6	8.7	19.6	11.8	15.0	2.2	2.0	2.6	1.3	2.5-	0.1	1.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	38.2	82.5	107.4	97.5	88.1	51.4	49.7	9.5	19.9	31.3	13.7	12.0	6.0	10.7
آسيا والمحيط الهادئ	74.5	102.4	112.9	146.2	112.0	94.5	107.3	39.6	31.6	41.6	83.9	50.4	37.9	23.6
آسيا	74.1	102.2	112.6	146.1	111.9	94.4	107.1	39.6	31.6	41.7	83.8	50.3	37.9	23.6
غربي آسيا	2.9	7.1	1.0	1.5	6.1	3.6	4.1	0.5	1.0-	2.1	3.8	5.1	2.5	0.7-
آسيا الوسطى	1.6	3.0	2.5	1.9	3.5	4.5	6.1	-	0.2	0.4	-	0.1	0.8	0.8
جنوب وشرق وجنوب شرقي آسيا	69.6	92.1	109.1	142.7	102.2	86.3	96.9	39.0	32.5	39.2	80.0	45.1	34.7	23.5
جنوب آسيا	2.5	3.5	3.1	3.1	4.0	4.5	6.1	0.1	0.1	0.1	0.5	1.4	1.2	0.9
المحيط الهادئ	0.4	0.2	0.3	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1-	-	0.1	0.1	-	-
أوروبا الوسطى والشرقية	11.5	24.3	26.5	27.5	26.4	31.2	21.0	1.2	2.3	2.5	4.0	3.5	4.9	7.0
العـــــالم	310.9	690.9	1086.8	1388.0	817.6	678.8	559.6	328.2	687.2	1092.3	1186.8	721.5	596.5	612.2

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2004، التحول نحو الخدمات، الجدول باء 1 وباء 2 .

ومن الواضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر تستحوذ عليه الدول المتقدمة ويلعب الاتحاد الأوروبي دوراً رئيسياً فيه وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ولكن بدرجة أقل.

3-ومن الملاحظات الهامة فيما يتعلق بتوجهات الاستثمار الأجنبي المباشر أن هذه الاستثمارات تقودها شركات متعدية الجنسيات من الدول المتقدمة ولكن مع مشاركة متزايدة فيها من جانب شركات الدول النامية، حيث ارتفع نصيب الأخير من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر من أقل من 6% في منتصف الثمانينات إلى نحو 11% أثناء النصف الثاني من التسعينات رغم هبوطها إلى 7% أثناء الفترة 2001-203.

وتقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر حتى عام 2003 ما لا يقل عن 61000 شركة متعدية الجنسيات عبر العالم وأكثر من 900000 شركة أجنبية تابعة تمثل رصيد للاستثمار الأجنبي المباشر يبلغ نحو 7 تريليون دولار.

وتشير التوجهات للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل وهو مقياس لمدى جاذبية دولة للاستثمار الأجنبي المباشر، أن اقتصاديات مثل الجمهورية التشيكية وهونج كونج، الصين، وأيرلندا، قد ظلت تجتذب قدراً كبيراً من الاستثمار حتى في ظل مرحلة الإنكماش الذي بدأ يدخل فيها بداية من عام 2001 إلى 2003.

ومن الملاحظات الهامة على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر أنه لوحظ أن بعض البلدان النامية تقوم بالاستثمار في الخارج أكثر مما تفعله بعض البلدان المتقدمة إذا قيس ذلك كنسبة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي- مثال ذلك سنغافورة 36% أثناء الفترة 2001-2003 وشيلي 7% وماليزيا 5% بالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية 6.60% وألمانيا 4% واليابان 3%، وهناك توقعات بزيادة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه البلدان النامية ومن بلدان نامية أخرى، فهل هناك خريطة استثمارية جديدة

وجغرافيا جديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بدأت فى الظهور؟ وهى مسألة تحتاج إلى التأمل.

ومن الاتجاهات التى يجب تسجيلها أن أفريقيا بدأت تجذب استثمارات أجنبية مباشرة داخلة حيث ارتفعت بنسبة 21% فى عام 2003 بالمقارنة بعام 202 وقد شهد ستة وثلاثون دولة فى أفريقيا ارتفاعاً فى التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبى المباشر، بينما بلغت 17 بلداً انخفاضاً وكان الانتعاش يركز فى الاستثمار فى الموارد الطبيعية، وتزايد حركة اندماج وشراء الشركات عبر الحدود، وبخاصة من خلال عمليات الخصخصة، وكان المغرب أكبر بلد متلق للتدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبى المباشر، وقد بدأ أيضاً الاستثمار الأجنبى المباشر فى أفريقيا وتزايد أيضاً فى مجال الخدمات وخاصة الاتصالات والكهرباء وتجارة التجزئة.

أما التوقعات الخاصة بالاستثمار الأجنبى المباشر فيما يتعلق بأفريقيا فى عام 2004 وما بعدها فهى تبشر بالخير بالنظر إلى إمكانات الموارد الطبيعية بالمنطقة ورواج الأسواق العالمية للسلع الأساسية وتحسن تصورات المستثمرين للمنطقة.

وينتظر أن تؤدى التحسينات فى مناخ الاستثمار وخاصة فى نطاق النظم الإدارية والتنظيمية إلى تسهيل الطريق أمام جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الداخلة فى البلدان الأفريقية. وقد قام عدد من هذه البلدان فى عام 2003 بزيادة تحرير نظم الاستثمار الأجنبى المباشر لديه، واستأنفت بعضها برامج الخصخصة، واختتمت عدة بلدان المفاوضات المتعلقة باتفاقات التجارة الحرة أو أحرزت تقدماً فى شأنها ومن شأن تمديد أجل قانون الولايات المتحدة المتعلقة بالنمو والفرص فى أفريقيا إلى عام 2015، بفعل قانون التعجيل بقانون النمو والفرص فى أفريقيا والمعتمد عام 2004 أن ييسر توسيع نطاق الإنتاج الدولى فى أفريقيا.

ويلاحظ أخيراً تحول تكوين الاستثمار الأجنبى المباشـــر فـــى اتجـــاه الخدمات فى جميع مناطق العالم، ففى السبعينات كان نصيب هذا القطاع يبلـــغ فقط ربع رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر على مستوى العـــالم، وفـــى عـــام 1990 كان هذا النصيب أقل من النصف وبحلول عام 2002 ارتفع إلـــى 60% أو ما يقدر بأربعة تريليون دولار وخلال نفس الفترة انخفض النصيب النســبى للقطاع الأولى فى رصيد الاستثمار الأجنبى من 9% إلى 6%.

وبلغ نصيب الخدمات فى المتوسط ثلثى مجموع التدفقات امداخلة مـــن الاستثمار الأجنبى المباشر خلال الفترة 2001-202 بقيمة بلغـــت 500 مليـــار دولار، ولا زال يوجد مجالاً لحدوث مزيد من التحول نحو الخدمات ولكـــن مـــا زالت البلدان المتفرعة تهيمن على التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبـــى المباشر فى مجال الخدمات.

مع ملاحظة أن تركيبة الاستثمار الأجنبى المباشر فى الخدمات تتغـــير هى الأخرى، فإلى وقت قريب كان هذا الاستثمار يتركز فـــى مجـــال التجـــارة والنشاط المالى اللذين بلغ نصيبهما .. 47% من رصيد الاســـتثمار الأجنبـــى المباشر الداخل فى مجال الخدمات و35% فى المائة من التدفقات عـــام 2002 بالمقارنة بـــ 65% و9% على التوالى عام 1990، بيـــد أن صناعـــات مثـــل الكهرباء والمياه والاتصالات وخدمات نشاط الأعمال، بما فـــى ذلـــك خدمـــات الشركات التى تقوم على تكنولوجيا المعلومات، قد صارت أكثر بروزاً فى هـــذا الصدد، ففيما بين عامى 1990، 2002 على سبيل المثال فـــإن قيمـــة رصيـــد الاستثمار الأجنبى المباشر فى مجال توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية قد ارتفـــع 14 مرة، وفى مجال الاتصالات والتخزين والنقل ارتفع 16 مرة، وفـــى مجـــال خدمات نشاط الأعمال 9 مرات.

وهناك العديد من العوامل التى تفسر تحول الاستثمار الأجنبى المباشر نحو الخدمات يمكن إجمالها فيما يلى :

- أن هذا التحول يعكس جزئياً صعود الخدمات فى الاقتصاديات بوجه عـام فبحلول عام 2001 أصبح نصيب هذا القطاع يبلغ فى المتوسط 72% مـن الناتج المحلى الإجمالى فى البلدان المتقدمة و52% فى البلـدان الناميـة و57% فقى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.
- أن معظم الخدمات ليست قابلة للإتجار فيها- إذ يلزم إنتاجها متى وحيـث تستهلك، ومن ثم فإن الطريقة الرئيسية لجذب الخدمـات إلـى الأسـواق الخارجية هى عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر.
- يضاف إلى ذلك أن معظم البلدان قامت بتحرير نظمها المتعلقة بالاسـتثمار الأجنبى المباشر فى مجال الخدمات، مما جعل من الممكن حدوث تدفقـات داخلة أكبر ولا سيما الصناعات التى كان باب الدخول إليها مغلقاً من قبـل أمام الأجانب ومما اتسم بأهمية خاصة فى هذا الصدد خصخصة الكيانـات المملوكة للدولة فى منطقة أمريكا اللاتينيـة والكـاريبى وفـى أوروبـا الوسطى والشرقية. وكان رد فعـل الشـركات إزاء ذلـك هـو التوسـع فى إنتاجها من الخدمات فى الخارج.
- ميل الشركات متعدية الجنسيات إلى دخول الأسواق الجديدة عـن طريـق عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود بدلا من الاستثمار الأجنبـى المباشر التأسيسى الجديد، وخاصة فى الأعمال المصرفيـة والاتصـالات والمياه، وأدت برامج الخصخصة المفتوحـة أمـام الاسـتثمار الأجنبـى المباشر والتى بلغت ذروتها فى كثير من البلدان أثنـاء التسـعينات إلـى زيادة عدد عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود.

ثالثا : مزايا الاستثمار الأجنبى المباشر

دون الدخول فى جدلية حساب العائد والتكلفة من الاستثمار الأجنبـى المباشر، فإنه من الواضح أن الدول النامية تتنافس فيما بينها بشكل حاد علـى

جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إليها بكل الوسائل الممكنة ومن بينها الحوافز الضريبية، نظراً للأعمال المقصودة من جانب تلك الدول فى الحصـــول علـــى المزايا التالية :

1-الحصول على الفن الإنتاجى المتقدم والتكنولوجيـــا الحديثـــة المصاحبـــة للاستثمار الأجنبى المباشر والتى قد يصعب الحصول عليـــها فـــى حالـــة الاقتراض الخارجى فضلاً عن الآثار الإيجابية لذلك على الاقتصاد القومـــى من تأثير على زيادة ورفع مستوى الإنتاجية وحسن اســـتخدام المـــوارد المتاحة.

2-يعتبر الاستثمار الأجنبى المباشر إضافة إلى التكوين الرأسمالى وبالتـــالى يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص فـــى الادخار المحلى الإجمالى عن الاستثمار المراد تحقيقه للدولة المضيفـــة، ناهيك عن ما يسببه ذلك من زيادة مواردها عن النقد الأجنبى، يضاف إلى ذلك، ما تؤدى إليه هذه الاستثمارات من زيادة الدخل المحلـــى الإجمـــالى الذى يمكن أن يدخر جزء منه ويتحول بدوره إلى استثمارات محلية ترفـــع من معدل التكوين الرأسمالى.

3-يترتب على الاستثمارات الأجنبية المباشـــرة عـــادة وفـــورات خارجيـــة فى شكل نقل المعرفة الفنية وتنمية المهارات المحلية التنظيمية والإداريـــة والفنية والتسويقية، بالإضافة إلى ما تؤدى إليه تلك الاستثمارات من خلق صناعات مغذية مساعدة توفر للمشاريع الأجنبية بعض ما تحتاجـــه مـــن مستلزمات الإنتاج أو تقوم ببعض عمليات تصنيع أو تسويق منتجات هـــذه المشروعات.

4-يؤدى الاستثمار الأجنبى المباشر إلى زيادة عاجلة فـــى حصيلـــة الـــدول المضيفة من النقد الأجنبى وبالتالى يؤثر تـــأثيراً إيجابيـــاً علـــى مـــيزان المدفوعات، مما يمكنها من زيادة الـــواردات دون الحاجـــة إلـــى زيـــادة الصادرات، يضاف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية بفضل اتصالاتها الدولية

ومعرفتها وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية، بالإضافة إلى سمعتها المرتبطة باسمها أو علاماتها التجارية، تفتح أمام الدول المضيفة إمكانيات أكثر لغز وأسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها وهو ما يساهم فى تقليل عجز الميزان التجارى الذى يميز معظم اقتصاديات الدول النامية التى تعانى من هذا العجز.

5-ينتج عن الاستثمار الأجنبى المباشر زيادة فى مستوى العمالة، وبالتالى زيادة فى الأجور، ومن ناحية أخرى قد يؤدى نشاط المشروعات الأجنبية إلى خلق دخول لبعض الفئات الأخرى مقابل الحصول على خدمات معينة أو استئجار أراضى أو مبانى أو غيرها.

6- لا يترتب على إنسياب الاستثمار الأجنبى المباشر تراكم للمديونية الخارجية بأعبائها وآثارها التى ضاقت بها الكثير من الدول النامية، بل أن تلك الاستثمارات لا تؤدى إلى الخضوع لشروط المانح المجحفة كما حدث عند لاتعامل مع تفاقم مشكلة المديونية الخارجية وخاصة بعد أزمة الثمانينات.

لهذه المزايا وغيرها يزداد اتجاه الكثير من الدول النامية إلى تفضيل الاستثمار الأجنبى المباشر عن الفروض الخارجية وخاصة فيما يتعلق بالتوجهات المستقبلية، ومن هنا تزداد درجة التنافسية فيما بينها فى مجال جذب تلك الاستثمارات إليها.

رابعا : مخاطر وأعباء الاستثمار الأجنبى المباشر

يلاحظ على الاستثمار الأجنبى المباشر أنه بالرغم من مزاياه السابق الإشارة إليها فإنه يحمل مخاطر وأعباء تواجهها الدول المضيفة وتتحملها بل من الضرورى إيجاد الآليات المناسبة للتعامل معها، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه المخاطر والأعباء على النحو التالى :

1-الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات

حيث يشير البعض إلى أنه على الرغم من الآثار الإيجابية الأولية المباشرة التى تحدثها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على موازين المدفوعات نظراً لزيادة حصيلة النقد الأجنبى التى تصب للدولة فى حساب العمليات الرأسمالية. إلا أنه سرعان ما تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث نجد أن نشاط الشركات متعدية الجنسيات سوف يؤدى إلى زيادة واردات الدول المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن تلك الشركات سوف تبدأ فى تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع العوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك فى الخارج.

ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب فى هذه المشروعات للخارج.

2-الممارسات الإحتكارية للشركات متعدية الجنسيات

ويأتى ذلك نتيجة لأن الشركات متعدية الجنسيات تتمتع فى أسواق الدول المضيفة بوضع احتكارى وشبه احتكارى، وذلك إما نتيجة لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل فى تلك الأسواق أو أن تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقى لتلك السلع فى الدول المضيفة تكفل لها القيادة السعرية Price Leadership وذلك بحكم اختيارها لمجالات إنتاج تخضع لسوق احتكار القلة وتتسم بدرجة عالية من التركز السوقى.

3-الآثار المحتملة على السياسات الاقتصادية المحلية ومفهوم السيادة الوطنية

ويرجع ذلك إلى الشركات متعدية الجنسيات بحكم علاقاتها التجارية الدولية فإنها تتمتع بأوضاع تختلف عن أوضاع الشركات الوطنية، وبالتالى فإن تلك الشركات دولية النشاط تستطيع القيام ببعض التصرفات التى لا تستطيعها الشركات الوطنية مثل تجنب الإذعان للسياسات العامة للدولة

المضيفة وعلى سبيل المثال فإنه فى مواجهة التشريعات الجديدة المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والبيئية فى الدول المضيفة، والتى من شأنها ارتفاع تكاليف الإنتاج، فإن الشركة متعدية الجنسيات تستطيع بسهولة أن تنقل أنشطتها لدول أخرى ليس لديها تلك التشريعات، كما أن سهولة حصول تلك الشركات على التمويل اللازم لها فى شكل قروض من مصادر دولية متعددة قد يسفر عنه إبطال معقول السياسات الاقتصادية الكلية التى تستخدمها الدولة المضيفة فيما يتعلق بكل من التوازن الداخلى والخارجى.

وبالنسبة لمسألة الخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية وأثر ذلك على المصالح القومية للدولة المضيفة فإن ذلك ينشأ من كون فرع الشركة متعدية الجنسيات يكون مسئولاً أمام سلطتين سياستين هما حكومة الدول المضيفة وحكومة الدولة الأم، وتجدر الإشارة إلى أن سعى الشركات متعدية الجنسيات لتعظيم أرباحها على المستوى الدولى، يؤدى إلى ميل هذه الشركات إلى تركيز سلطة اتخاذ القرارات فى يد الشركة الأم بدلاً من اتباع أسلوب اللامركزية وتفويض اتخاذ القرارات الهامة لفروعها فى الدول المضيفة وخاصة الدول النامية المضيفة لا تملك السلطة الكاملة على جزء هام من الطاقة الإنتاجية الموجودة داخل حدودها.

وهناك أيضا مسألة هامة يجب الإشارة إليها وهى أن نشاط الشركات متعدية الجنسيات فى الدول المضيفة يؤدى إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات ويتوقف استمرار رضاء تلك الطبقة وتحقيقها لمكاسب كبيرة على استمرار ارتباطهم بتلك الشركات داخل بلادهم وتضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار والموردين والوكلاء والسماسرة وغيرهم والذين يعملون مع تلك الشركات أو لحسابها، ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ووجودها فى بلادهم.

خامسا :التنافسية لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال حوافز الاستثمار

يلاحظ فى ظل العولمة، تزايد التنافسية Competitiveness بين الدول النامية فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، ومع تزايد حدة المنافسة للحصول على المزايا المرتقبة فإن حكومات الدول المضيفة سوف تجد صعوبات متزايدة لدى تقديمها حوافز أقل جاذبية للاستثمار الأجنبى من الحوافز التى تقدمها الدول المنافسة الأخرى، ومن ناحية أخرى فإن الإفراط والمغالاة فى تقديم الحوافز أو ما يطلق عليه Over – Lidding قد يؤدى إلى مزيد من الأعباء على الدول المضيفة، وبالتالى فقد أصبحت مسألة تقديم حوافز الاستثمار موضع خلاف سواء من الدول والحكومات أو على مستوى المفكرون والاقتصاديون حيث تختلف وجهات نظرهم وتتباين فيما يتعلق بذلك القضية ما بين مؤيد ومعارض ومحايد، ومن ثم فإن تلك القضية تحتاج لمزيد من الإيضاح والبحث والدراسة.

1- أنواع الحوافز المقدمة من الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر

هناك العديد من الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الأجنبية فى مجال الاستثمار المباشر يمكن تلخيصها على النحو التالى :

1/1- حوافز تمويلية

وتتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبى بالأموال مباشرة وقد تكون على سبيل المثال فى شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة.

وفى هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية فى أمريكا اللاتينية وشرق أسيا والشرق الأوسط إلى قيام بعض حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن ما يلى :

- تقديم تسهيلات الحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة.
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشروع والتوسعات فى المستقبل فى مجالات النشاط المختلفة.

2/1-حوافز مالية

ويتم تقديم تلك النوعية من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب الكلية بالنسبة للمستثمر الأجنبى، وهناك عدو بنود تنطوى تحت هذا النوع مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية وإعفاء أو تخفيض معدلات الضرائب الجمركية على الصادرات وكذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لما قد تصل إلى 15 عاما ما بعد مرحلة التشغيل.

3/1- الحوافز غير المباشرة

وقد لوحظ أن تلك النوعية من الحوافز يتم تصميمها بحيث تؤدى إلى تعظيم الربحية للمستثمر الأجنبى بمختلف الوسائل غير المباشرة، حيث قد تقوم حكومة الدولة المضيفة على سبيل المثال بتزويد المستثمرين بالأراضى والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها التجارية وربما تقوم تلك الحكومة بمنح الشركة الأجنبية امتيازا فيما يتعلق بمركزها فى السوق وقد يكون ذلك فى صورة المعاملة التفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركز احتكارى فى السوق أو قفل السوق بالنسبة لمن يرغب فى ممارسة نفس النوع من النشاط كما قد يكون فى صورة الحماية من منافسة الواردات أو معاملة تنظيمية خاصة للشركة الأجنبية.

ومن ناحية أخرى قد تلجأ بعض حكومات الدول المضيفة إلى تخفيض الرسوم أو الإعفاء منها نهائيا والخاصة واستخدام واستغلال منافع المرافق العامة كالمياه والكهرباء وغيرها وتخفيض قيمة الإيجارات للعقارات والأراضى الخاصة بمشروعات الاستثمار، بالإضافة إلى إعفاء مشروعات الاستثمار الأجنبى من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها فى المشروعات الوطنية.

2- مدى فعالية حوافز الاستثمار فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يثار جدل كبير حول مسألة ما إذا كانت حوافز الاستثمار خاصة الحوافز الضريبية، تعتبر أداء فعالة لتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر من عدمه، وتشير معظم الدراسات إلى أن أغلب قرارات الاستثمار لا تتأثر بالحوافز الضريبية وفى حين أن دولا مثل أندونيسيا وكوريا قد ألغت أو خفضت الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمرين الأجانب، فإن دولا أخرى مثل الصين وغانا والهند وتايلاند قد أدخلت مجموعة جديد كاملة من الحوافز الضريبية، كما تشير دراسة أخرى إلى أن الحوافز والمزايا الاستثمارية تحتل مكانة متأخرة فى سلم أولويات المستثمر الأجنبى عند اتخاذ قرار الاستثمار فى الدول المضيفة.

ويلاحظ بالنسبة لمصر، فإنه بالرغم من ضخامة المزايا والضمانات التى تقررت للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال قوانين وتشريعات الاستثمار، إلى أن مجموع ما يتدفق إلى مصر من هذه الاستثمارات ظل ضئيلا بل ويتناقص مع الزمن ولا يتناسب على ضخامة تلك المزايا والضمانات التى تقررت لها ومن ثم يمكن استنتاج أن هذه الاعتبارات مع أهميتها فى نظر المستثمر إلا أنها ليست العنصر أو العامل الحاسم فى هذا المجال، وعلى العكس فإن هناك بلادا أخرى لم تمنح أى امتيازات أو إعفاءات خاصة للمستثمرين إلا أنها تعتبر مراكز جذب للاستثمارات حيث أن توفر مناخ الاستثمار هو الذى يؤثر فى انسياب وجذب الاستثمار.

إلى أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن بعض هـذه الحوافـز ضروريـة أو على الأقل مفيدة فى بعض الأحوال بسبب التنافس مع دولة أخرى لجـذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن هناك رأى آخر يشير إلى أنه فى حالـة توفر مناخ الاستثمار والبيئة الاستثمارية المواتية لن تكون هناك حاجـة إلـى حوافز غير أن معظم الدول النامية لا يتوافر لديها تلك البيئة المثالية، ومن ثـم فإنها تحتاج إلى تقديم حوافز مؤقتة لتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر.

وقد أبدت عدد من الدول مخاوفها نتيجة التزايد المستمر والمنافسـة الحادة لتقديم حوافز الاستثمار وهو مـا قـد يـؤدى إلـى تشـويه الأنمـاط الاستثمارية لصالح الدول ذات القدرات المالية الكبيرة Deep Pockets وفـى نفس الوقت فإن اتفاقيات الاستثمار الثنائية تظهر عدم رغبة بعض الحكومـات للتوسع فى سياسة إقرار نظم لحوافز الاستثمار وتوصلت تلك الحكومات مـن خلال جهد جماعى إلى الحد من استخدام حوافز الاستثمار وذلك بتضمين مـواد معينة فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية عن الدعم والإجراءات التعويضيـة، كما أنه خلال المناقشات والمفاوضات الخاصة بإعداد اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف MAI والتى يجرى الإعداد لها فى إطار أعمـال منظمـة التعـاون الاقتصادى والتنمية OECD، أبدى بعض الخبراء تشككهم حول مدى فعالية " الحوافز الضريبية " كعنصر مؤثر فى القرارات طويلة الأجل للشركات متعديـة الجنسيات، وكذا انتقد بعض المنظمات الدولية وأعضاء OECD، المغالاة فى منح الاعفاءات والحوافز الضريبة وأنـها تعتـبر إهـدارا للمـوارد الماليـة للحكومات، بالإضافة إلى أن الحوافز تعطى ميزة للدول الغنية التـى تسـتطيع تقديمها، وعلى الجانب الآخر فقد طالبت بعض الدول والتى دعيـت لحضـور المناقشات بضرورة الحوافز وذلك لتعويض ارتفاع درجة المخاطر فى الـدول خارج منظمة OECD.

سادسا : العوامل المؤدية إلى جذب وتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر للدول المضيفة

تبدو محاولة حصر العوامل والمحددات والدوافع المؤدية إلى جــــذب وتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر للدول المضيفة مسألة صعبة حيث تتعدد تلك العوامل والمحددات والدوافع، بل تختلف النظريات التى توضح وتفســر هــذه العوامل والمحددات والدوافع، ويمكن التغلب على تلك الصعوبـــة مـــن خــلال إجراء محاولة لاسترجاع أهم تلك النظريات، ثم إلقاء الضوء علـــى العوامــل والمحددات والدوافع الأساسية من خلال الاستعانة ببعــض الدراســات التــى أجريت فى هذا المجال.

إلا أنه يلاحظ-منذ البداية- على تلك النظريـــات والدراســات أنــها أوضحت، جميعها تقريبا، أن الحوافز الضريبية ليست إلا واحدا مـــن عوامــل جذب وتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر، وليـــس شــرطا أن تكــون العــامل الحاسم، وأن تلك الحوافز لا تكفى وحدها لاستقطاب وجذب مقــادير مــتزايدة ومتواصلة من الاستثمار الأجنبى.

وبالبحث فى النظريات الموضحة للعوامل والمحددات والدوافع التـــى تعمل على جذب وتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر يتضـــح أن هنـــاك نظريـــة التحركات الدولية لرأس المال التى تفسر انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال اختلافات أسعار الفائدة بيــن الــدول، وهـــى تنطبــق أكــثر علـــى الاستثمارات فى الأوراق المالية دون غيرها من الاستثمارات. وهناك نظريـــة المنشأة الصناعية، التى تفسر الاستثمار الأجنبى المباشر على أساس تحقيــق عائد أكبر من الاستثمار فى الخارج، على أن تمتلك المنشأة المســـتثمرة فـــى الخارج مجموعة من المزايا الاحتكاريـــة وشـــبه الاحتكاريـــة مثــل التفــوق التكنولوجى والمعرفة الفنية وبراءات الاخـــتراع ورؤوس الأمـــوال الضخمـــة وحيازة العمالة المدربة والإنفاق الضخم على البحث والتطوير وغيرها.

وهناك ما يسمى بالمنهج العملى الذى يقوم على الدراسات الميدانية وإعطاء أوزان معينة لمجموعة العوامل والمحددات والدوافع المفسرة للاستثمار الأجنبى المباشر، حيث تنقسم هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات : تتعلق المجموعة الأولى منها بالمزايا المكانية للدول المضيفة مثل اتساع السوق وانخفاض تكلفة الأجور، وتوافر المواد الأولية ومدخلات الإنتاج والاستقرار السياسى، والمزايا التى تمنحها الحكومة للاستثمار الأجنبى المباشر ومن بينها الحوافز الضريبية. والمجموعة الثانية، تتضمن المزايا الاحتكارية التى تحوزها المشروعات المستثمرة مثل التفوق التكنولوجى، وضخامة المبالغ المنفقة على الأبحاث والتطوير، والقدرة على تغيير المنتجات، والتفوق التمويلى. أما المجموعة الثالثة، فهى العوامل الخاصة بالاستخدام الداخلى للمزايا الاحتكارية للمشروعات المستثمرة مثل تحقيق أرباح وعائد استثمار أعلى، وتخفيض تكلفة المعاملات وتخطى القيود والإجراءات الحكومية، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من التراخيص وبراءات الاختراع، وقد اتضح من الدراسات التى أجريت طبقا لهذا المنهج العملى، اختلاف أوزان تلك العوامل وترتيبها فالاستثمارات الأمريكية مثلا لها دوافعها التى تختلف عن الاستثمارات الألمانية والاستثمارات اليابانية وهكذا.

وترى النظرية الانتقائية أن الاستثمار الأجنبى المباشر يعد دالة فى ثلاثة متغيرات هى المزايا الاحتكارية التى يمتلكها المستثمر الأجنبى والمزايا المترتبة على الاستخدام الداخلى للمزايا الاحتكارية، المزايا المكانية أو الإمكانيات التى تتمتع بها الدول المضيفة المرتبطة بتوافر المواد الخام والموارد الطبيعية والبشرية، والسوق المحلية المتسعة والبنية الأساسية والإطار القانونى والمؤسسى المناسب.

وعلى ذلك فإنه إذا كانت النظريات السابقة على النظرية الانتقائية لكل منها مضمون يمكن أن يساعد- جزئيا- على تفسير الاستثمارات الأجنبية

المباشرة، فإن النظرية الانتقائية بشمولها قادرة على الإحاطة بهذه الظـــاهرة، غير أنه من الضرورى ملاحظة أنه فى مجالات معينة تلعب المزايـــا المكانيـــة الدور الأكبر دون أن تنفرد بالتفسير، بينما فى حالات أخـــرى تلعـــب المزايـــا الاحتكارية للمشروعات أو الدولة المستثمرة الدور الحاسم وفى حالات ثالثـــة يتفوق الاستخدام الداخلى للمزايا الاحتكارية وتخطى كافة القيود الحكومية أمام الاستخدامات البديلة على غيره من العوامل كسبب من أسباب قيام الاســـتثمار الأجنبى المباشر فى الخارج.

وفى ضوء تلك النظريات وما أوضحته مــــن عوامــــل، وبالاســـتعانة ببعض الدراسات التى تمت فى مجال تحديد العوامــــل والمحـــددات والدوافـــع المؤدية إلى جذب وتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول المضيفة فإنـــه يمكن حصر العوامل التالية :

1-مناخ الاستثمار بمكوناته ومحدداته، التى تشير فى مجموعها إلى مـــا إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه وهذه المكونات والمحـــددات هى :

1/1- المحددات الاقتصادية، التـــى تشـــتمل علـــى مجموعـــة مـــن المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد القومى، ومن أهمـــها، درجة الانفتاح الاقتصادى على العالم والتى تعنى أنه كلما زادت تلك الدرجـــة كلما كان الاقتصاد القومى جاذبا للاستثمار الأجنبى المباشر والعكس صحيـــح، ويمكن الاستدلال على ذلك من قياس نسبة الصادرات إلـــى النـــاتج القومـــى ودرجة تركز الصادرات.

وهناك أيضا المحدد الخاص بالقوة التنافسية للاقتصاد القومى الـــذى يعنى أنه كلما زادت تلك القوة كلما كان الاقتصاد القومـــى جاذبـــا للاســـتثمار الأجنبى والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك مـــن خـــلال معـــدل نمـــو الصادرات فعندما يكون فى حالة تزايد كلما دل على زيادة القـــوة التنافســـية

للاقتصاد القومى والعكس صحيح. وأيضا هناك الرقم القياسى لأسعار الصادرات، فإذا اتجه إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسى للاقتصاد القومى فى مجال جذب الاستثمار الأجنبى.

وهناك المحدد الخاص، بمدى القدرة على إدارة الاقتصاد القومى، الذى يعنى أنه كلما تميزت إدارة الاقتصاد القومى بالكفاءة كلما كان الاقتصاد القومى جاذبا للاستثمار الأجنبى، والعكس صحيح، ويستدل على ذلك من خلال قيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبى ومعدل التغير فيها، وعدد شهور تغطية الواردات فكلما زادت كلما دل ذلك على كفاءة إدارة الاقتصاد القومى وازدادت جاذبيته للاستثمار الأجنبى والعكس صحيح. وهناك فى هذا المجال أيضا المؤشر الخاص بنسبة الدين الخارجى وخدمته إلى الناتج القومى، فكلما انخفضت تلك النسبة كلما دل ذلك على جاذبية الاقتصاد القومى للاستثمار الأجنبى والعكس صحيح، وعلى نفس المنوال تبرز دلالة مؤشرى عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة.

وأخيرا هناك المحدد الخاص بقوة الاقتصاد القومى واحتمالات نموه وتقدمه، فكلما زادت قوة الاقتصاد القومى وزادت احتمالات نموه وتقدمه كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبى والعكس صحيح، ويستدل على ذلك من خلال مؤشرين هما، معدل النمو الاقتصادى الذى إذا زاد دل على جاذبية الاقتصاد القومى للاستثمار الأجنبى والعكس صحجي، وكذلك معدل التضخم، كلما انخفض كلما دل على جاذبية الاقتصاد القومى للاستثمار الأجنبى، والعكس صحيح.

2/1-المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادى والسياسى والبيئى المؤسسى، فكلما كان النظام الاقتصادى يعمل بآليات السوق والحرية الاقتصادية كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبى والعكس صحيح، وكلما تميز النظام السياسى بالديمقراطية والاستقرار السياسى والأمنى، وعدم وجود

احتمالات ومخاطر الحروب، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار والعكس صحيـــح. وكلما انطوى النظام البيئى على مجموعة مـــن القيـم والعـادات والتقــاليد الإيجابية والمواتية للاستثمار الأجنبى كلما كان ذلك جاذبا له والعكس صحيح، أما عن النظام المؤسسى الذى يتكون من النظام الإدارى والأجـــهزة القائمـــة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية فكلما كان النظام الإدارى يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيـــدات مكتبيـــة وإدارية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيـــح. وكلمـــا تمـــيزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية واتجهت إلى تطبيق مبدأ المركزية إدارة الاستثمار، كلما أدى ذلك إلـــى جـــذب الاســـتثمار والعكس صحيح.

أما عن المنظمين، فكلما توافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء كلمـــا أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح. وفيما يتعلق بنظام المعلومـــات الاستثمارية، فكلما أتـــاح البيانـــات والمعلومـــات الاســـتثمارية للمســـتثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة، وبالدقة المناسبة وفى الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.

3/1- المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية، فكلما كـــانت تحررية، ومرنة، وواضحة وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة فـــى الأهـــداف، وتتسم بالكفاءة والفعالية وتتواءم مع التغيرات والتحولات الاقتصاديـــة علـــى مستوى الاقتصاد القومى وعلى مستوى التحولات العالمية كلمـــا كـــانت فـــى مجموعها جاذبة للاستثمار الأجنبى. ومن الضـــرورى أن تحتـــوى السياســـة المالية على الحوافز الضريبية المناسبة وسعر وعبء ضريبى مناسب لتكـــون مشجعة للاستثمار. ومن ناحية أخرى تضم سياسة للانفاق العام تـــؤدى إلـــى تقوية البنية الأساسية وهو ما يؤدى إلى جذب الاستثمار. ومن الضـــرورى أن تكون السياسة النقدية توسعية ومتوافقة مع حجم النشاط الاقتصادى وسياســـة

التجارة الدولية لابد أن تكون تحررية، وكذلك السياسة السعرية وأيضا سياسة سعر الصرف كلما كانت تحررية وواقعية كلما أدت إلى جذب الاستثمار.

4/1- المحددات القانونية والتشريعية، التى تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبى وتعمل على تحفيزه "وبالتالى كلما انطوت على قانون موحد للاستثمار واضح وغير متضارب مع باقى التشريعات الأخرى ذات العلاقة، وبه الضمانات الكافية من عدم مصادرة وعدم تأميم وخلافه، ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية خروج ودخول رأس المال، وكلما تتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية المناسبة المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبية، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر ".

ولعل النتيجة التى يمكن الخروج بها من تحليل العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار أنها تنطوى على العديد من المكونات والمحددات وليست الحوافز الضريبية إلا أنها أحد هذه المكونات والمحددات كما أنها ليست العامل الحاسم فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر.

2-مجموعة العوامل والمحددات المرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة بالمقارنة بالدول الأخرى، وتتركز أهمها فى تكلفة عنصر العمل ومدى توافره، ومستواه التعليمى ومهاراته وإنتاجيته وأيضا البنية الأساسية، مدى كفاءتها، وتكاليف النقل والوقت الذى يستغرقه الشحن وتسهيلات النقل والاتصالات اللاسلكية من ناحية التكلفة وإمكانية الاعتماد عليها، والكهرباء والطاقة من ناحية التكلفة وإمكانية الاعتماد عليها، والأرض وتكلفتها ومدى توافرها، يضاف إلى ذلك العناصر المؤثرة على سياسة مشروعات الأعمال، والتى تمت معالجتها فى مكونات مناخ الاستثمار، وهناك عناصر أخرى فيما يتعلق بمحددات القدرة التنافسية للدول المضيفة مثل التمويل من ناحية التكلفة ومدى توافره، والمعلومات من ناحية الدقة ومدى الاعتماد عليها، والخدمات المدعمة للأعمال والنفاذ

إلى الموردين وتوافر المدخلات فى السوق المحلى، كلها وغيرها تكـــون مكملة لمكونات مناخ الاستثمار، وتجعل دولة معينة أكثر قدرة على جــذب الاستثمار الأجنبى إليها من غيرها.

ويشير البعض فى هذا المجال إلى أن التحركات الدولية للاســـتثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1990-2002، اتجهت فى الأساس إلى المناطق التى تتوافر فيها اسواق داخلية واسعة وشبكات ممتدة للتوزيع وبنية أساســية متقدمة وانخفاض فى تكاليف الإنتاج وارتفاع فى الإنتاجية ووفرة فى المـــواد الخام وارتفاع فى متوسط دخل الفرد، وهى الأمور التى تجعل متوسط معـــدل الربح فى هذه المناطق مرتفعا.

3-العائد على الاستثمار، والذى يعتبر أحد العوامل الهامة والرئيســـية فـــى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، لأن القاعدة العامة هـــى أن المســـتثمر الأجنبى لا يتجه إلى الاستثمار فى الخارج إلا توقعا للعـــائد الأعلـــى بعـــد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية فى الاعتبار عند اتخاذ قـــرار بالاستثمار فى دولة معينة.

4-الطاقة أو المقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى والتى تعنى بصفة عامـــة كمية رأس المال التى يمكن أن تستثمر بكفاءة أو بعائد مجز فـــى الـــدول محل الاعتبار، وتتوقف الطاقة أو القدرة الاستيعابية لاقتصـــاد مـــا علـــى ثلاثة عوامل أساسية، أولها، المجالات الاستثمارية المتاحة داخل الاقتصاد محل الاعتبار أى فرص الاستثمار، وثانيها، القيود التى تحد من اســـتغلال المجالات الاستثمارية المتاحة فى هذا الاقتصاد، وثالثـــها، نـــوع وحجـــم العائد المطلوب على رأس المال المستثمر.

5-الصحة الاقتصادية وإثبات المقدرة على النمو، حيث يوجد ثمـــة ارتبـــاط مباشر بين تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى دولة معينـــة ومســـتوى

التطور الاقتصادى لهذه الدولة، فعندما يكون التطور الداخلى للدولة الراغبة فى جذب المستثمر الأجنبى محدودا، فإن ذلك لا يهيئ ظروفا مناسبة لعمل الاستثمارات الأجنبية، وهذا العامل يعتبر محصلة لباقى المراحل الأخرى السابق الإشارة إليها.

ولعل النتيجة الإجمالية التى يمكن التوصل إليها من تحليل كل هذه العوامل المؤدية إلى جذب وتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول المضيفة أنها تعمل فى منظومة واحدة، وأنه من الواضح أن الحوافز الضريبية هى إحدى هذه العوامل ولكنها ليست العامل الحاسم، وقد أثبتت ذلك أيضا العديد من الدراسات التى أجريت على العديد من الدول والمناطق، لعل من أهمها تلك الدراسة التى أعدتها اللجان المتخصصة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حول علاقة الحوافز الضريبية بقرارات الاستثمار الدولى، وقد توصلت إلى أن ترتيب العوامل المؤثرة فى قرار الاستثمار الأجنبى المباشر على النحو التالى :

- **فى المرتبة الأولى** :توافر البنية الأساسية.
- **فى المرتبة الثانية** :توفر الاستقرار السياسى والقانونى الملائم للاستثمار فى جو من الأمان.
- **فى المرتبة الثالثة** :توافر عناصر الإنتاج كما ونوعا مع إمكانية استقدامها من الخارج.
- **فى المرتبة الرابعة** :التسهيلات المالية وتحويل الأرباح للخارج.
- **فى المرتبة الخامسة** :السياسة الاقتصادية للدولة من حيث الحرية والحماية.
- **فى المرتبة السادسة** : الحوافز الضريبية ومدى استقرارها.

ولعل من الواضح أن تلك الدراسة تشير إلى أن الحوافز الضريبية قـد تكون من بين العوامل التى تساعد فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر ولكنـها ليست العامل الوحيد، كما أن أهميتها ووزنها النسبى أقل من الأهمية والـوزن النسبى للعناصر الأخرى التى تتعلق بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية للـدول المضيفة فى جذب الاستثمار الأجنبى، والطاقة أو المقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى والصحة الاقتصادية وإثبات القدرة على النمو، حيث جاءت الحوافـــز الضريبية فى مؤخرة ترتيب كل هذه العناصر.

الفصل السابع

قضايا وأزمات
العولمة الاقتصادية

الفصل السابع

قضايا وأزمات العولمة الاقتصادية

أثارت العولمة الاقتصادية العديد من القضايا والأزمات التى جعلت من تلك العولمة نطاقاً ينطوى على الكثير من الجدل الفكرى الذى جعل البعض ينادى فى مؤتمر دافوس الاقتصادى إلى أننا يجب أن نبحث عولمة أكثر وضوحاً وأكثر عدالة وعلى العالم فى الألفية الثالثة أن يطلق العنان لمفكرين ومنظريه وصانعى سياساته الاقتصادية أن يبحثوا جميعاً فى تجسيم العولمة التى تلقى قبول كل الأطراف المكونة لها.

وفى هذا الإطار يحاول هذا الفصل أن يتناول وبالبحث والتحليل المختصر والمركز أهم القضايا المطروحة فى ظل العولمة الاقتصادية وذلك على النحو التالى :

أولا : العولمة وتآكل سلطة الدولة فى العالم النامى

أثارت العولمة الاقتصادية قضية تآكل سلطة الدولة وخاصة فى العالم النامى من خلال ما أطلق عليه البعض الاتجاه نحو تخلى الدولة عن وظائفها الأساسية قبل الاقتصاد القومى والمجتمع.

ومن هذه الوظائف ما يلى :

1- الوظيفة السياسية

وقد تمثلت مظاهر التخلى الجبرى عن هذه الوظيفة فيما يلى :

1/1- تراجع الحكومات عن دورها فى صنع القرار السياسى لصالح رجال الأعمال فى الداخل ولصالح الشركات متعدية الجنسيات فى الخارج.

2/2- تراجع سلطة الحكومات فى مواجهة منظمات المجتمع المدنـــى، التى اتجهت لتقوم ببعض وظائف الدولة خصوصاً فى المجـــالات الاجتماعيـــة والثقافية وذلك بالتعاون مع منظمات مماثلة فى الخارج تتولى تمويل وتنظيـــم أنشطتها بعيداً عن سيطرة الدولة فى كثير من الأحيان.

2- الوظيفة الاقتصادية

وقد تمثلت مظاهر التخلى الجبرى عن هذه الوظيفة فيما يلى :

1/2- عدم سيطرة الحكومات على الآثار المتوقعة للسياســـة الاقتصاديـــة المتبعة.

2/2-دلت التجارب على أنه ليس فى إمكان صانعى السياسة الاقتصاديـــة مع اتجاه الأسواق المالية العالمية للتكامل، أن يجمعوا بيـــن ثلاثـــة سياسات فى آن واحد هى :

- أسعار الصرف الثابتة.
- حرية حركة رأس المال.
- زيادة سعر الفائدة المحلى قصير الأجل بفارق لا بأس به عـــن مســـتوى سعر الفائدة العالمى قصير الأجل.

3/2- قد تحد العولمة المالية من السيادة الوطنية فى مجال السياسة الماليـــة، فمع تحرير حساب رأس المال، يصبح فى إمكان المستثمرين المحلييـــن استثمار أموالهم فى أى مكان تبعاً لارتفاع معدل العائد المتوقع.

وفى الحالات التى يتأثر فيها الاستثمار بالاعتبارات الضريبية، تلجـــأ الشركات المتعدية الجنسيات وكبار المستثمرين فى الدول الصناعية المتقدمـــة إلى الخروج باستثماراتهم إلى المناطق والدول التى تنخفـــض فيـــها معـــدلات الضرائب على الدخول والأرباح، ومع التنافس والتسابق الدولى على تخفيـــض الضرائب إلى أدنى الحدود لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر، فإن ذلك يـــؤدى

ليس فقط إلى خفض حصيلة الموارد المالية للدولة وخاصة الموارد السيادية أى من الضرائب بل وإلى إضعاف فعالية السياسة المالية فى تحقيق أهدافها.

3-الوظيفة الإستراتيجية

والتى تعنى سلطة الدولة فى تعبئة الموارد نتيجة بيع منتجات المؤسسات العامة من سلع وخدمات ونتيجة تحصيل الضرائب والرسوم والجمارك، كما تعنى فى ذات الوقت القدرة التمويلية للدولة بمعنى الحفاظ على النقود مؤهلة للتبادل ووحدة النقد ومخزنا للقيمة، وهى مسألة ضرورية لاقتصاديات السوق غير أن هذه الوظيفة فى ظل العولمة الاقتصادية تهددها العوامل التالية :

1/3- الاتجاه إلى الخصخصة وبيع قطاع الأعمال العام، بالإضافة إلى ما تعرضت له آليات منظمة التجارة العالمية من ضرورة تحرير التجارة العالمية بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فى المستقبل المنظور وهو يعنى تقلص موارد الدولة إلى حد كبير.

2/3- أن المبرر الخاص بسلطة الدولة على قيمة العملة، بدأ هو الآخر يهتز، ما عدا بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وقد تكون سويسرا، فقد لوحظ أن معظم الدول لم تعد قادرة على مقاومة ما تفرضه قوى وآليات السوق من تأثيرات على قيمة العملة الوطنية، وقيمة المعاملات النقدية ولا على أسعار الصرف، وبالتالى إضعاف قدرة البنوك المركزية على وقف تدهور قيمة العملة فى الكثير من الأحيان وخاصة مع تزايد عمليات المضاربة فى مجالات العملات النقدية كما حدث فى تجربة جنوب شرق آسيا عام 1997.

أما عن الضلعين الآخرين للاستقرار النقدى وهى معدلات الفائدة ومعدات التضخم فيمكن للحكومات أن تقرر معدلات الفائدة ولكن فى إطار المحددات التى تفرضها قوى السوق، وما تلقيه من أعباء على بعض

القطاعات الاقتصادية فى الاقتصاد القومــى، وأن كــان يبــدو حتــى الآن أن الحكومات تسيطر على انسياب النقود وبالتالى على قيمة العملة مــن خــلال معدلات الفائدة بشكل يجعلها تتحكم أحيانا فى معدلات التضخم، إلا أن التطــور التكنولوجى على وشك إحباط هذه الجهود ذلك لأن الإنفاق من خــلال كــروت الائتمان يتزايد بسرعة وهى قوة شرائية لا قبل للحكومات بالسيطرة عليها، ثم إن تحويل الأموال والشراء من خــلال شــبكة الانــترنت لا يخضــع لرقابــة الحكومات ويمكن أن يكون له أثر تخريبى.

4-الوظيفة التوزيعية

وقد بدأت تضعف هذه الوظيفة مع تقلص موارد الدولة، وما يســتتبع ذلك من تقليل الإنفاق العام، وهو ما يؤدى إلى فقدان الوظيفة التوزيعية للدولة وما كانت تتضمنه هذه الوظيفة كمظلة للحماية الاجتماعية. وإذا كانت الوظيفة التوزيعية كانت تعنى قيام الدولة بإعادة توزيع والدخل ومواجهــة أى نقــص للسلع فى الأسواق، حماية لمحــدودى الدخــل والفقــراء وغــير القــادرين، وبالتالى كانت تشكل مبررا هاما لسلطة الدولة، ورغم أن هذا المبرر مــا زال قائما، إلا أنه لوحظ أن هذا المبرر فى ظل العولمة بدأ يفقــد مصداقيتــه فــى الدول النامية، نتيجة لاضطرارها إلى تقليل الإنفاق العام على الخدمات، وفــى مجال الصحة والتعليم والإسكان، واضطرارها على خصخصة قطــاع الأعمــال العام نتيجة عجز بعض شركاته عن مواجهة ضغوط المنافسة التــى تعززهــا العولمة الاقتصادية واضطرارها كذلك إلى إلغاء الحماية التجاريــة لمنتجاتــها وفتح الأسواق، وهو ما يؤدى فى لا نهاية إلى إضعاف سلطة الدولة فى مجــال حماية محدودى الدخل وغير القادرين فى ظل العولمة الاقتصادية.

5-الوظيفة الدفاعية

والتى تعنى تأمين المجتمع والاقتصاد القومى من أى غــزو خــارجى وعنف داخلى، وقد أخذت هذه الوظيفة هى الأخرى تتقلص فى ظــل العولمــة الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى :

ما تفرضه العولمة الاقتصادية من ضرورة خفض الإنفاق العسكرى لاعتبارات الرشادة الاقتصادية ارتكاناً إلى آليات التكيف الهيكلى، واعتماداً على أن المجتمع الدولى كفيل بمعاقبة الغازى.

ومن ناحية أخرى محاولة إقناع الدول النامية بأن النجاح فى الحصول على نصيب أكبر من السوق العالمى، إنما يشكل وسيلة أفضل للبقاء والرفاهة الاقتصادية من الإصرار على السيطرة على الإقليم الوطنى.

واستناداً إلى ما تقدم، فإن دور المؤسسة العسكرية والأمنية (الجيش والشرطة) يجب أن ينصرف إلى الحفاظ على النظام العام الداخلى وتوفير المناخ الملائم لحرية التجارة والاستثمار.

وإذا كان لنا تعليق آخر فإننا نرى أن العولمة ستؤثر سلباً على دور الدولة ووظائفها ولكنها لن تلغى دور الدولة فى تحقيق الصالح العام، وإعادة توزيع الدخل، وإقامة العدالة والقيام بالخدمات الأساسية غير أن دور الدولة والحكومات سوف يتراجع أساساً فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما أن عصر العولمة لا يمنع الدولة من القيام بدورها فى إدارة العولمة من خلال الأهداف التى تحددها وتمارس تنفيذها والاتفاقات التى تبرمها حيث أن الدولة هى التى تقرر مدى الاستفادة من الفرص التى توفرها العولمة.

والخلاصة أنه فى ظل العولمة تخضع الحياة الاقتصادية والسياسة أكثر فأكثر، لتأثير قوى السوق، وهذه بدورها تخضع لتأثير مصالح الشركات المحلية والدولية أكثر مما تخضع لأوامر الدولة، ويرى البعض أن من أهم ملامح " العولمة " انحسار قوة الدولة، وعلى الأخص فى البلاد الأقل نمواً.

فكما أن مبدأ " سيادة المستهلك " أخذ فى الانحسار تاركاً مكانه لتعاظم أثر المنتجين فى أنماط الاستهلاك، وفى أذواق المستهلكين، فإن سيادة الدولة الوطنية هى أيضاً آخذة فى الانحسار تاركة مكانها أكثر فاكثر، لسيطرة منتجى

السلع والخدمات، فلابد للمرء إذن أن يتوقع أن تنحسر قـــدرة الدولـــة علـــى التأثير فى مستوى وأنماط الاستهلاك، بما فى ذلـــك حتـــى اســـتهلاك الســـلع والخدمات الضرورية، هذه هى على الأقل الصورة التى تبدو على ما طرأ مـــن تغير على دور الدولة فى ظل العولمة الاقتصادية.

والرأى الغالب والأكثر منطقية فى هذا المجال، هو أن وجود الســـوق الحرة فى ظل العولمة لا يلغى بالطبع الحاجة إلى الحكومة وعلى النقيض مـــن ذلك فإن وجود الحكومة أمر جوهرى لأنها تشكل منبراً لتحديد قواعـــد اللعبـــة Pules of the Game ، كما تمثل حكماً لتفسير وتنفيذ القوانيـــن التـــى يتـــم إصدارها، فما تحدثه السوق هو التقليل بشكل كبير من عدد القضايا التى يجب اتخاذ قرار بشأنها من خلال الوسائل السياسية والمؤسسية، وبذلك تقل درجـــة حاجة الحكومة للمشاركة فى اللعبة بشكل مباشر.

بل لقد ذهبت مجلة الاقتصادى اللندنية The Economist فـــى أهـــم إصداراتها فى أكتوبر 1995 من القرن الماضى إلى أن الاندماج العالمى أعطى للحكومات العديد من السلطات الاقتصادية مثـــل تلـــك التـــى اعتـــادت علـــى ممارستها، فالقيود التى قامت الحكومات بالحد منـــها يمكنـــها رفعـــها ثانيـــة باعتبار أن ذلك يمثل حقاً سيادياً للدولة، ونظراً لأن اقتصادها أكـــثر عالميـــة، فإن على الحكومات وكذلك التشريعات أن تكون أيضاً أكثر عالمية والحكومـــة العالمية متعددة الجنسيات ستكون هى الإدارة لتحجيم نشاط الشركات متعـــددة الجنسيات.

وفى ذات الاتجاه ذهب البعض إلى التأكيد على أنه لا يمكن تحديد دور الدولة الاقتصادى بعيداً عما يحدث على الساحة الدولية، فهى تضع إلـــى حـــد بعيد قواعد اللعبة والدولة- خاصة الدول الصغيرة والمتوسطة- ليست مطلقـــة الحرية عند اختيار نظمها الاقتصادية، بل عليها أن تراعى الأوضاع العالميـــة، حيث لم يعرف العالم درجة من التداخل والترابط الاقتصادى كما يعرفـــه الآن،

ولم يعد يقتصر الأمر على مجرد علاقات اقتصادية بين الدول، بل أننـــا بدأنـــا بمصر الاقتصاد العالمى، ولم يعد الاكتفاء الذاتى أمرا ممكنـــا، كمـــا لـــم تعـــد للحدود السياسية نفس القيود على ممارسة النشاط الاقتصادى كما كان الأمـــر فى الماضى.

ومن ناحية أخرى لا يعنى القول بالعولمة أن علـــى المـــائتى دولـــة فى العالم أو نحو ذلك أن تتخلى عن سيادتها وتأخذ بالحكومة العالمية فذلـــك أمر ليس غير واقعى فحسب، بل أنه أيضا مستصوب، فـــهناك قيمـــة ذاتيـــة للحفاظ على ميراث الأمة والإبقاء على عالم يعزز تنوع الاتفاقات ونظم الحكم.

وفى هذا المجال فقد أصدر البنك الدولى تقريره الهام عام 1997 مـــن القرن الماضى تحت عنوان " الدولة فى عالم متغير " وقد انتهى التقرير إلـــى أن العولمة بدأت من الداخل، فالدولة ليست فقط ضـــرورة كشـــريك ومســـهل للعمل، ولكنها تلعب دورا أكبر، حيث أن الأســـواق لا يمكـــن أن تتطـــور دون حماية فعالة للملكية الفكرية من خلال تصحيحها للأخطاء، حتى على مســـتوى الدول المتقدمة أعضاء الاتحاد الأوروبى فأغلبية الأفراد يصرون على ضرورة قيام الدولة بدورها فى توفير الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية فقـط 12% يرون تخلى الدولة عن هذا الدور لتفعيل القدرة التنافسية فى الأسواق العالمية وقد أثبت النمو الاقتصادى لدول شرق آسيا نجاحات كبيرة، وذلك بسبب الدور النشط وانخراط الدولة فى الاقتصاد.

وخلاصة القول أن فكرة اقتصاد السوق لا يمكن أن تقوم فـــى بحثيـــة دولة قوية وما تحققه من وضوح فى إطار النشـــاط الاقتصـــادى واســـتقرار السوق فى المراكز القانونية فى ظل توافر الأمن والاستقرار، وأخـــيرا توفـــير مختلف عناصر البنية الأساسية مادية كانت أو مؤسسية، بالإضافة إلى توفـــير البيانات والمعلومات الصحيحة. فبإعادة النظر فـــى دور الدولـــة الاقتصـــادى تتطلب استرجاع الدولة لدورها الرئيسى كسلطة حينما انقسمت الدولـــة فـــى

تفضيلات العمل الإنتاجي وانصرفت بعيداً عن دورها الرئيسى فى وضع إطـــار النشاط وفى الرقابة والإشراف وتوفير الخدمات الأساسية. فالدولة أكبر وأنبـل من أن تكون تاجراً ومنتجاً.

. وقد انتهى البعض آخراً إلى أن الدولة أو الدول هى المؤلف الفعلـــى للعولمة The State is the Actual Author of Globalization من خـلال خلقها للتحولات فى القواعـــد الحاكمـــة لتحركـــات رأس المـــال والاســـتثمار والصرف والتجارة، وكما بدأت العولمة من الداخل، فعند البحث عن بديل لـــها علينا أن نبدأ من الداخل أى من خلال الدولة.

ثانيا : بعض الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية ومخاطرها

أبرزت العديد من الكتابات عدد من الآثار السلبية للعولمة الاقتصاديـــة تحذره من بعض مخاطرها والتى تمثلت فيما يلى :

1- اتجاه معدل التبادل التجارى الدولى لصـــالح الـدول المتقدمـة علـى حساب الدول النامية.

فقد لوحظ مع تطبيقات العولمة الاقتصادية أن اتجاه معـــدل التبـــادل التجارى الدولى كان لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، ويرجع ذلك إلى ما يلى :

1/1- أن الدول النامية تعانى من إنخفاض قدراتـــها التنافســـية فـــى الكثير من السلع وعدم مطابقتها للمواصفـــات العالميـــة الخاصـــة بـــالجودة والاشتراطات البيئية التى بدأت تفرضها الدول المتقدمة.

2/1- أن مسألة فتح الأسواق التى اتفق عليها فى أوروجـواى 1994 لم تتم بالصورة التى كانت منتظرة بل أخذت الدول المتقدمة تضـــع العراقيـل أمام صادرات الدول النامية واستغلت قدرتها وخبرتها فى استخدام الإجـراءات الوقائية وقضايا الإغراق والدعم بصورة أثرت سلبا علـــى صـــادرات الـــدول

النامية، ناهيك عن المرحلة التى سيتم فيها إلغاء الحصص وما سيكشف عنه الواقع بعد يناير 2005 من تزايد عدم قدرة بعض الدول النامية على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة نتيجة لانخفاض قدراتها التنافسية على الاحتفاظ بأسواق الدول المتقدمة والحفاظ على الفرص التصديرية التى كانت قائمة فى ظل نظام الحصص فى تلك الأسواق.

بل إتضح أنه مع تحرير التجارة الدولية فقد تدفقت السلع الأجنبية ذات الجودة العالمية والسعر المناسب من الدول المتقدمة إلى الدول النامية مع المنافسة غير المتكافئة لمنتجات الدول النامية مما أدى إلى تراجعها وتخصص تلك الدول فى بعض الصناعات القليلة.

3/1- تركيز الدول النامية على تصدير المواد الخام ذات الأسعار الزهيدة ثم استيراد المنتجات تامة الصنع ذات الأسعار المرتفعة، وبالتالى فإن صادرات الدول النامية تنطوى على قيمة مضافة منخفضة بينما صادرات الدول المتقدمة تنطوى على قيمة مضافة مرتفعة وهو ما يعمق اتجاه معدل التبادل التجارى لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

ويذكر أن الأثر السلبى الخاص باتجاه معدل التبادل التجارى الدولى لصالح الدول المتقدمة هى قضية مثارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن مع تعمق الاتجاه نحو العولمة فى التسعينات من القرن الماضى، ازدادت المشكلة تفاقماً وأصبحت من القضايا التى يجب أن توضع فى أولويات أجندة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف المطروحة بقوة اليوم على جدول أعمال المؤتمرات الوزارية التى تعقدها منظمة التجارة العالمية كل سنتين وكان آخرها مؤتمر تانكون فى المكسيك عام 2004 والذى فشل فشلاً ذريعاً.

وكانت مسألة فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول النامية أحد أهم أسباب فشل هذا المؤتمر، وهو ما يتطلب البحث بجدية وبقوة فى علاج هذا الأثر السلبى للعولمة الاقتصادية.

2- تفاقم مشكلة البطالة فى البلاد النامية نتيجة الميل المطرد لاتساع نطاق العولمة.

فقد لوحظ فى الكثير من البلدان النامية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين تزايد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية وتفاقم مشكلة البطالة وخاصة مع تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلى، ومع إطلاق قوى وآليات السوق بالإضافة إلى ضعف النقابات العمالية، وعدم تكون المجتمع المدنى فى تلك البلاد بالشكل المطلوب بالإضافة إلى سيادة الثورة التكنولوجية التى أدت إلى إعادة هيكلة العمالة بل واختفاء بعض المهنيين والوظائف، وكلها عوامل أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة التى تعتبر من الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية.

وقد اتخذت البطالة فى الدول النامية عدة عوامل لعل من أهمها :

- البطالة بين المتعلمين والمهنيين وذوى التخصصات الماهرة، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة حيث يؤدى إلى هجرة هؤلاء العاطلين خارج البلاد مما يفقد الدول النامية أغلى مواردها البشرية، وخاصة مع تزايد الاتجاه إلى هجرة العقول وبالتالى إحداث ما يسمى باستنزاف العقول.
- البطالة فى قطاع الأعمال العام والوظائف الحكومية إما فى شكل تسريح أعداد كبيرة من العمالة فى القطاع العام والحكومى أو فى شكل بطالة مقنعة، وهى تستنزف الكثير من الموارد فى المجتمع.
- ارتفاع نسبة بطالة الشباب، نتيجة الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة المتطورة وبالتالى تحبيذ الاتجاه نحو إقامة المشروعات كثيفة

رأس المال أى تلك التى تستخدم وحدات أكثر من رأس المال ووحدات أقل من العمالة.

- انتشار ظاهرة عمالة الأطفال (ما بين 10 سنوات إلى 14 سنة) حيث بلغت نسبتهم على سبيل المثال فى بوركينا فاسو عام 1995 نسبة 51%، وفى نيبال بآسيا 45%، وفى هايتى بأمريكا اللاتينية 25.3%، أما فى مصر فقد بلغت نسبتها 11.3% عن نفس العام.

3- انحسار الطبقة الوسطى فى المجتمعات النامية والمتقدمة.

فقد أدت العولمة الاقتصادية وما تلاها من زيادة نسبة البطالة إلى تحول عدد كبير من الطبقة الوسطى إلى مجرد متعاملين فى الأوراق المالية، يعيشون على ريع المضاربات المالية، وغير ملتحقين بأى مؤسسة إنتاجية ولكن يحذر البروفيسور "جون جرى" بجامعة اكسفورد فى كتابه العجز الكاذب أوهام الرأسمالية العالمية، أنه إذا حدث هبوط كبير فى سوق الأوراق المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية على نطاق يماثل ما حدث فى اليابان فى أواخر الثمانينات فإن " قطاعات الطبقة الوسطى " الأمريكية ستتعرض للاختفاء، أضف إلى ذلك أن الاختفاء المفاجئ لكميات كبيرة من الثروة، التى ولدتها سوق الأوراق المالية يمكن أن يكشف بصورة واضحة عما قد تتعرض له هذه الطبقة فى ظل العولمة من انعدام الأمان الاقتصادى والمالى، وتتحول الطبقة الوسطى إلى طبقة الفقراء.

هذا فى الدول المتقدمة، أما فى الدول النامية فهناك عوامل أخرى فى ظل العولمة تؤدى إلى اختفاء الطبقة الوسطى نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تحدث لهذه الدول، فمع تطبيق برامج الخصخصة والتحول آليات السوق ونمو الطبقات الطفيلية والطبقة الرأسمالية وتزايد المعاملات فى مجالات الاقتصاد الخفى والأعمال غير المشروعة وغسيل الأموال القذرة كلها أدت إلى ظهور طبقات مرتفعة الدخول سواء بطريق مشروع أو غير

مشروع وهو ما أدى إلى إحلال هؤلاء محل الطبقة الوسطى وهو ما أدى إلـــى تزايد الفوارق بين الدخول مما أظهر سوء فى توزيع الدخل أخذ يعمق الفجـوة بين الأغنياء والفقراء، فالغنى أخذ يزداد غنى والفقير أخذ يزداد فقــراً. ومـــا بين الاثنين أخذت الطبقة الوسطى تختفى رويداً رويداً. فجزء منها تحول إلـــى الطبقة الأعلى وخاصة إذا دخل فى دوامة الفساد والأعمال غير المشـــروعة، وجزء آخر تحول إلى الطبقات الفقيرة نتيجة لانخفـــاض الدخـول الحقيقيـــة وضعف القدرة على مواجهة تكاليف المعيشة والغلاء وبالتالى تزداد عوامـــل تآكل الطبقة الوسطى عبر الزمن فى ظل العولمة الاقتصادية خاصة وأن النمـط السائد للتنمية هو أن النمو الاقتصادى لن يحدث إلا بوجود درجة مرتفعة مـــن اللا مساواة وعدم العدالة فى الدخول من منطلق مفهوم خاطئ ســـيطر علـــى القائمين على السياسة الاقتصادية وهو أن محـــدودى الدخـــول لا يدخـــرون وبالتالى لا يستثمرون أى أن الفقراء لا يدخرون وهم عبء على التنمية. أمـــا الأغنياء والطبقات مرتفعة الدخل أياً كان مصدر الدخل فهم الذيـــن يدخـــرون وبالتالى يستثمرون وهكذا صار هناك اقتناعاً أنه لابد من التعايش مرحلة مـــن الزمن يرفض فيها المجتمع نمواً اقتصادياً قائم على عدم العدالة فـــى توزيـــع الدخل أملاً أن تأتى مرحلة يتعمق فيها الاتجاه نحـــو إعـــادة توزيـــع الدخـــل وتحقيق العدالة فى التوزيع بعد أن يكون المجتمع قد وصل إلى درجة معينـــة من التقدم والبناء تسمح بتحقيق نتائج فعالة لعملية إعـــادة التوزيـــع دون أن تكون على حساب التنمية والنمو الاقتصادى.

4- المخاطر الناتجة عن العولمة المالية

أكد خبراء صندوق النقد الدولى أن هناك مخاطر تصـــاحب العولمـــة المالية، ولكن يمكن تجنبها أو التعامل معها بقدر من قواعد التنظيـــم وتعزيـــز سلامة المؤسسات المالية، وأن أمكن ذلك فى البلدان الصناعية المتقدمة التـــى تتعامل من موقع قوى ومؤثر إلا أن ذلك يمثل صعوبة أمام الدول النامية التـــى تتسم بضعف علاقاتها الاقتصادية الدولية، وكثر تعرضها للصدمات الخارجيـــة

التى لا تستطيع التأثير فيها مثل تدهور أسعار المواد الأولية وتقلبات أسعار الصرف وغيرها.

وبصفة عامة فإنه يمكن رصد أهم مخاطر العولمة المالية فيما يلى :

1/4- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال.

فقد لوحظ أن رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية فى ثلاث صور يختلف النصيب النسبى لكل منها وهى على النحو التالى :

- قروض من البنوك التجارية ونسبتها 10% من إجمالى انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة.
- استثمار فى الحافظة المالية ونسبتها 35% من إجمالى رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة.
- استثمارات أجنبية مباشرة ونسبتها 50% من إجمالى رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة.

وبتحليل حركة انسياب الاستثمارات الأجنبية للدول النامية يتضح أن الاستثمارات الأجنبية فى الحافظة المالية تتسم بالحركة السريعة والمفاجئة، حيث تتأثر بالتوقعات والمعلومات التى تتوافر للمتعاملين وحالاتهم النفسية، فى الوقت الذى يتم البيع لهذه الاستثمارات بسهولة فى الأسواق المالية، مما يؤثر فى اقتصاد الدولة التي يستثمر فيها هذه الأموال ويزيد من عدم استقرار الاقتصاد الكلى لهذه الدولة ويسبب آثاراً سلبية على الاقتصاد الوطنى ويظهر ذلك من خلال تدفق استثمارات قصيرة الأجل بكميات كبيرة مفاجئة تؤدى إلى ارتفاع أسعار الصرف للعملة الوطنية، وارتفاع أسعار الأراضى والعقارات وزيادة معدل التضخم وزيادة الاستهلاك المحلى.

وحينما تخرج الاستثمارات الأجنبية من الاقتصاد بصورة مفاجئة، فإنها تؤدى إلى انخفاض سعر الصرف وتدهور أسعار الأصول وهبوط الأسعار والربح، وفقدان ثقة المستثمرين الأجانب فى السوق المحلى واستنزاف الاحتياطيات الدولية.

2/4- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة:

فقد جاءت سياسة التحرير المالى المحلى والعالمى لتسهيل المضاربات، حيث تم إلغاء القيود على تداولات العملات الأجنبية بهدف رفع كفاءة استخدامها، ولكن الذى حدث أن هذه العملات أصبحت تتحرك بسرعة من خلال شبكات الربط الإلكترونى بحثا عن فرص المضاربات لاقتناص الأرباح الضخمة، وقد أدى ذلك إلى دخول الشركات الصناعية الكبرى فى هذا المجال نظرا لأن أرباحها من المضاربات تفوق أرباح إنتاجها الحقيقى وقد أدت هذه المضاربات إلى خسائر على العملة يتحملها فى النهاية البنوك المركزية المصدرة لهذه العملات وذلك مع ارتفاع الأسعار.

وتشير دراسة أعدها العاملون فى إدارة الأبحاث بصندوق النقد الدولى، إلى أن الاندماج السريع والمستمر لبلدان الأسواق الصاعدة فى أسواق المال العالمية فى التسعينات من القرن الماضى، كان مصحوبا بالعديد من أزمات العملة، وقد أكدت الأزمات المعاصرة الصلة الوثيقة بينها وبين العولمة المالية، ولعل أوضح نموذجين يوضحان التأثير الضار لهجمات المضاربين هما المكسيك عام 1994، وتايلاند عام 1997.

3/4- مخاطر تعرض البنوك للأزمات:

فقد لوحظ أن من أهم مخاطر العولمة المالية هى تلك الأزمات التى قد يتعرض لها الجهاز المصرفى سواء خلال عملية التحرير المالى المحلى والدولى أو بعد إتمام هذه العملية ذلك لأنه فى ظل العولمة المالية تزداد درجة اندماج وتكامل الجهاز المصرفة للدولة مع الأسواق المالية العالمية وهذا

يؤدى إلى أن أى مصاعب تواجه جهاز مصرفى فى دولة ما يؤثر على سائر القطاعات المصرفية فى الدول الأخرى.

ولعل أزمة البنوك فى المكسيك عام 1994 تعد مثالاً نموذجياً عن هذا النوع من الأزمات، فخلال عام 1994 ارتفع الدولار الأمريكى داخل سوق الصرف بالمكسيك وهو الأمر الذى رفع قيمة التزامات البنوك المكسيكية بالعملات الأجنبية وحدثت الأزمة فى سداد هذه الالتزامات.

4/4- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج.

حيث أسفرت العولمة المالية فيما يتعلق بالدول النامية، أن من أهم مخاطرها تكمن فى تدويل مدخراتها الوطنية مما يؤدى إلى خروج هذه المدخرات للاستثمار بالخارج فى الوقت الذى تحتاج فيه الدولة إلى هذه المدخرات للاستثمار بالداخل، وتكشف البيانات التاريخية المتاحة عن أن هناك دولاً تزيد فيها نسبة الأموال الوطنية الهاربة للخارج إلى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عن 10%، مثل حالة فنزويلا فى أوائل الثمانينات.

ورغم أن ظاهرة هروب الأموال الوطنية للخارج قديمة فى البلاد النامية إلا أن إجراءات التحرير المالى المحلى والدولى أسبغ نوعاً من المشروعية على حرية خروج هذه الأموال وما ينجم عنها من آثار سلبية على ميزان المدفوعات وقدرة الدولة على التراكم والاستثمار والتدفق الصافى لرؤوس الأموال الأجنبية.

5/4- مخاطر غسيل الأموال ودخول الأموال القذرة.

وتأتى هذه المخاطر نتيجة لأن إلغاء الرقابة على الصرف وحرية دخول الأموال عبر الحدود الوطنية دون معرفة من جانب السلطات قد فتح قنوات إضافية لغسيل الأموال القذرة لإخفاء المصادر غير الشرعية التى تحققت فى إطارها عمليات تراكم الثروات، لذا يحاول أصحابها إخفاء مصدرها

الإجرامى بمحاولة إدخالها للنظام المصرفى من خلال استثمارها مؤقتـــاً فـــى بعض الأدوات المالية كالأسهم والسندات والمشتقات، وقد تفاقمت هذه الظاهرة مع بداية عقد التسعينات وتؤثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الكلى فـــى شـــكل وانتشار الفساد الإدارى والجريمة، وإضعاف الثقـــة فـــى الســـوق المحلـــى، وإضعاف هيبة الدولة وتشجيع المتهرب من الخضوع للقوانين.

وهكذا تحاول الحكومات أن تتصدى لهذه الظاهرة مـــن خـــلال ســـن قوانين خاصة لمكافحتها، لكن المشكلة تكمن فى أن الإجراءات من هذا القبيـــل لا تنسجم مع حرية رأس المال فى التنقل.

6/4- إضعاف السيادة الوطنية فى مجال السياسة النقدية والمالية.

فمن المتوقع إذا تمت العولمة بشكل كامل وتزايـــدت درجـــة إندمـــاج وتكامل السوق المالى المحلى مع أسواق المال الخارجية فإن من المرجـــح أن تفقد الدولة سيادتها الوطنية فى مجال السياسة النقدية والمالية، أى أن أسعار الصرف والفائدة تتجدد نتيجـــة لتفـــاعل دخـــول وخـــروج رؤوس الأمـــوال واستثمارها فى نفس الدولة، كما أن الأموال المستثمرة تتجه فى ظل الحريـــة المالية إلى الدول التى تنخفض فيها الضرائب مثلاً.

ولمواجهة ذلك تتجه الحكومات إلى منح مميزات ضريبيـــة لـــرؤوس الأموال الأجنبية مما يؤثر على الإيرادات السيادية للدولة ويرفع مـــن عجـــز الموازنة العامة للدولة.

ولعل التحليلات السابقة تشير إلى أن العولمة ليست شأناً يؤخذ كله أو يترك كله، فهناك إمكانات عدة للتعامل معها، ويمكن لكل دولة أن تتحرك علـــى طريق العولمة بالقدر الذى تمليه ظروفها الخاصة والمشكلات التى تواجهـــها، والأهداف التى تتطلع إليها بحيث يمكن تعظيم منافع العولمة وتجنب مخاطرها،

ولعل من أهم أساليب مواجهة مخاطر العولمة ما يلى :

- إذا كانت العولمة قد تقلصت من دور الدولة بأساليب شتى، فلا يجب أن تتخلى الدولى عن دورها الرقابة الهام فى ظل العولمة وخصخصة الأسواق، من رقابة على السعار والأسواق وذلك للتصدى لأى مخاطر تتعرض لها الدولة من جراء العولمة.
- يجب أن يكون للعولمة فى الدول النامية مضمون تنموى ينقل الاقتصاد الوطنى إلى أوضاع أفضل فى زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادى، وخفض معدلات البطالة وزيادة الإنتاجية والتقدم الفنى وغيرها، لذا يجب التمهل والتسلسل المتأنى للدخول فى إجراءات العولمة وخلق المناخ الموانى اللازم لإنجاح العولمة قبل الدخول فيها وذلك بتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلى وتطوير المؤسسات المالية المحلية، والقضاء على أزمة الديون الخارجية وبناء احتياطيات دولية كافية.
- إعداد حزمة متكاملة من السياسات والإجراءات التحوطية والإشرافية التى تحد من وجود آثار سلبية للأزمات الناجحة عن العولمة.
- ضرورة اهتمام الدولة بزيادة وتطوير رصيدها من رأس المال البشرى وذلك من حيث تحسين التركيب المهارى المتقدم لقوة العمل الوطنية، ويمكن قياس درجة تطور وكفاءة قوة العمل بمعايير تقيس تطور مستويات التعليم والتدريب ونوعيته، وتطور التركيب المهارى لقوة العمل ولا سيما نسبة المهندسين والعلماء والمخترعين والمبدعين وتطور الإنتاجية لدى فروع النشاط الاقتصادى المختلفة.
- تطوير الدولة لقاعدتها الإنتاجية من حيث زيادة الإنتاج وتحسين جودته والبحث عن وسائل لخفض التكلفة حتى يمكنها المنافسة على الساحة الدولية فى ظل شركات متعدية الجنسيات ضخمة الحجم، لها انتشار واسع فى معظم دول العالم وتتميز بجودة الإنتاج ورخص الأسعار.

- التصدى للاحتكارات داخل الدولة وذلك من خلال إصدار تشريعات تشجع على دعم المنافسة ومنع الاحتكار، لأن الاحتكار يؤدى إلى السيطرة على الأسواق والأسعار من خلال قلة من المنتجين يتحكمون فى السلع وجودتها وأسعارها، وبذلك تضعف فرص المنافسة الشريفة وتزداد شراسة أصحاب المال الأقوياء.
- ضرورة التحوط لأزمات الإندماج فى السوق العالمى، بوضع نظام إنذار مبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التى تحذر من الأزمة قبل وقوعها.
- ولمواجهة مخاطر العولمة المالية فهناك عدة أساليب نذكر منها :

- رقابة الدولة على الأموال الساخنة Hot Money التى تدخل للمضاربة فى الأسواق المالية بسرعة وتخرج بسرعة ووضع الضوابط اللازمة لمنع آثارها السلبية على الاقتصاد القومى.
- وضع نظام متكامل للرقابة على البنوك من خلال البنوك المركزية وذلك لمنع فرص التلاعب أو منح الائتمان بدون ضوابط أو انتشار الفساد وغيرها وذلك لأن البنوك هى القلب النابض للاقتصاد القومى ككل إذا اعتل القلب مرض الجسم كله.
- وضع الضوابط اللازمة داخل أسواق المال لمنع عمليات المضاربة وتحجيمها فى أضيق نطاق، وأن آثارها مدمرة على الاقتصاد ككل.
- تشجيع رؤوس الأموال الوطنية على الاستثمار داخل حدود الوطن سواء من منطلق قومى من خلال تحفيزها بحوافز معينة مثل الإعفاء من الضرائب أو منح تسهيلات معينة فى الإجراءات أو دعمها وتسويق منتجاتها وغيرها.

- إصدار التشريعات اللازمة لمحاربة ظاهرة غسيل الأموال لمنع دخول الأموال القذرة إلى الاقتصاد القومى.

- دمج البنوك الصغيرة والمتوسطة من أجل توافر كيانات مصرفية قوية تكون قادرة على مواجهة التحديات مع البنوك الأجنبية سواء فى السوق المحلى أو العالمى.

- دعم الدولة لقطاع البحوث والتطوير Rood وتخصيص المزيد من الأموال للإنفاق على هذا القطاع الهام حيث يتحدد مستقبل الدول بمقدار إنفاقها على البحوث والتطوير وخاصة فى ظل العولمة وسهولة انتقال الاختراعات والأفكار والابتكارات وتداولها فإذا لم تطور الدول من إنتاجها لن تستطيع تصريفه وبالتالى تفقد الميزة التنافسية لها.

- تسعى الدول النامية إلى انتزاع الفرص المتاحة أمامها للحصول على مزايا تفضيلية تمكنها من التواجد فى الأسواق العالمية وكذلك الاستفادة من الفترات الإنتقالية التى تتمتع بها فى مختلف الاتفاقيات مع تفعيل التعاون الاقتصادى بين تنظيمات الدول النامية بعضها البعض.

- يجب أن تعمل السياسات الاقتصادية الكلية على إنعاش الاستثمار المحلى إما عن طريق الاستثمار الخاص بواسطة الشركات المحلية أو عن طريق الحقن الحكومى للاستثمارات العامة.

- أن معظم برامج صندوق النقد الدولى للتثبيت لها أثر إنكماش على كل من الاستثمار العام والخاص بالدول النامية لذا يجب عليها أن تراعى سياستها الاقتصادية الكلية التركيز على زيادة الصادرات للخارج لأن هذا الاتجاه يؤتى ثماره فى الآتى :

- حل مشاكل العجز فى ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات.

- زيادة الموارد من النقد الأجنبى الداخل للدول النامية.
- زياة معدلات النمو الاقتصادى بالدولة عن طريق التوسع وليس الانكماش.

- هناك بعض الدول النامية تضع فى اعتبارها بعض الأمـــور التـــى يجـــب مراقبتها لضبط السياسات النقدية والمالية مثل الرقابة علـــى الـــواردات، حيث تحاول الدول النامية التوفيق بيـــن أوضاعـــها الاقتصاديـــة وبيـــن متطلبات صندوق النقد الدولى بهذا الخصوص.
- الرقابة على رأس المال، وهى جزء متكامل من برامج الاستقرار والتكيـف الهيكلى، وتحتاج لمتابعة دقيقة من الناحيتين القومية والدولية.

وبهذه الأساليب وغيرها يمكن التعامل مع مخاطر العولمـــة لأن كـــل المطلوب هو المواجهة والتعامل مع العولمة ولا مجال للفكاك منها.

ثالثا : أزمات العولمة الاقتصادية

تشير العديد من الأحداث والتغيرات الناتجة عن تطبيقات العولمة إلـــى حدوث العديد من الأزمات Crises أطلق عليها أزمات العولمـــة الاقتصاديـــة، وقد حدثت تلك الأزمات على عدة مستويات فـــهناك أزمـــات علـــى مســـتوى الاقتصاد العالمى ككل وهناك أزمات على مستوى دول معينة كالأزمـــات التـــى حدثت للأرجنتين والمكسيك وروســـيا وتركيـــا وبـــلاد جنـــوب شـــرق أســـيا وفى مقدمتها تايلاند وهناك الأزمات علـــى مســـتوى القطاعـــات الاقتصاديـــة وفى مقدمتها أزمات البنوك.

وبات واضحاً فى ظل العولمة الاقتصادية أن يتعرض الاقتصاد العالمى على فترات متقاربة لأزمات تعصف باقتصاد معين ثم تبدأ آثار وتداعيات هـــذه الأزمة تنتقل من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر وبسرعة كبيرة، وهو ما جعـــل البعض يصف ذلك بظاهرة الدومينو.

وقد كشف هذا الاتجاه عن الحاجة إلى آليات فعالة لإدارة أزمات العولمة الاقتصادية يحتاج الوصول إليها إلى مراجعة دقيقة لكل الآليات المستخدمة من منظمات ومؤسسات العولمة وخاصة تلك التى يتبعها صندوق النقد الدولى حيث كشفت الأحداث فى الأزمة الآسيوية أن الآليات التى يتبعها صندوق النقد الدولى ليست كافية لمواجهة أزمات العولمة، فالمسألة تحتاج إلى تصميم نظاماً متكاملاً للإنذار المبكر من خلال مجموعة من المؤشرات التى تتميز بدرجة عالية من الحساسية والتوقع التى تكون كفيلة بتوقع الأزمة قبل وقوعها وبالتالى التعامل معها بآليات ذات فعالية أعلى وبالتالى العمل على تلافى الآثار والأضرار التى تسببها الأزمة عند وقوعها.

ومن ناحية أخرى لابد مراجعة بديهيات العولمة والتى تركز على فوائد تحرير التجارة والخصخصة، وكأن الحكومات غير ضرورية وأن ما عليها أن تفعله هو محاربة التضخم والتحول إلى الدولة الحارسة أو كأن الأغنياء والفقراء ليس بينهم تضارب فى المصالح، ويلاحظ أنه كلما تحدث أزمة نتيجة العولمة تبدأ الجهات المؤيدة فى الحديث عن أن ما حدث هو استثناء، وهو ما لا بد من التصدى له، فهناك العديد من النماذج الدالة على فشل العولمة، وعدم مراعاتها لمصالح الدول النامية ودول التحول ومن ذلك الأزمة الآسيوية والأزمة الروسية وأزمة المكسيك وفضائح الفساد، وبالتالى عندما تتزايد الاستثناءات فلابد وأن تكون هناك مشكلة فى القوانين والآليات، وعندما ارتفعت أسعار الفائدة فى أمريكا عام 1997 بنسبة صغيرة فلقد أدى ذلك إلى غرق الرأسمالية فى أسيا بداية من أزمة تاميبية ثم تايلاند وباقى الدول، وكذلك لم تؤدى الخصخصة فى روسيا إلى خلق أسواق تنافسية إذ تحققت الكفاءة بل تحول الأمر إلى ظهور المافيا والاحتكارات وأيضاً فى البرازيل عام 1998 قال مؤيدو العولمة أن صندوق النقد الدولى سيعيد الثقة فى الاقتصاد البرازيلى ويطفوا مرة أخرى على سطح الماء ولكن العكس هو

ما حدث، فالمشكلة ليست نابعة من البرازيل بل أنها تكمن في الأسواق المالية، بينما نجد أن قصص النجاح مثل اليابان وكوريا الجنوبية اعتمدت على دور للدولة فى نهضتها وعلينا أن نسأل أنفسنا هل كان يمكن أن تنتجح كوريا الجنوبية الآن إذا لم تكن قد عملت ما عملته فى 1975.

ولعل من الملاحظ فى هذا المجال، أن ظهور أزمة مالية خطيرة فى الأرجنتين وتركيا تشير إلى أن المنظمات الاقتصادية الدولية لم تتعلم من تجربة الأزمة الآسيوية عام 1997، حيث إتضح من دراسات صادرة حديثة عن صندوق النقد الدولى، أن خطابات ووعود كثيرة قد صدرت عن هذا الصندوق لكنه لم يفعل إلا قليلاً على صعيد الإجراءات التى يتعين اتخاذها للوقاية والحد من الأضرار الناجمة عن الأزمة المالية الدولية.

وفى هذا الصدد، اقترحت الحركة النقابية الدولية طوال سنوات عديدة أن ينقح صندوق النقد الدولى لبنود اتفاقياته ومكونات برامجه (روشتة الصندوق) ويدعم إجراءات بموجبها يمكن لبلد مثل الأرجنتين يعانى فعلياً من مصاعب فى الدفع أن يعلق وقتياً تسديد ديونه خلال مفاوضاته مع المؤسسات المانحة للقروض، ويمكن لمثل هذه الآلية أن تمكن بلداً يعانى مصاعب من استرداد أنفاسه والتفاوض فى شأن إعادة جدولة لديونه، وهذا كله من أجل تجنب وضعية قد تفتح الباب لأزمة دولية ذات مدى واسع، وفى ظل اقتصاد معولم تحتاج الاقتصاديات الوطنية المندمجة أكثر فأكثر إلى هياكل دولية ملائمة بإمكانها مساعدة هذه الاقتصادات على مجابهة أسباب محتملة تؤدى إلى انعدام الاستقرار ولكن رغم ذلك فإن صندوق النقد الدولى لم يؤمن بالجدوى من وضع تدابير بإمكانها أن تفيد التشغيل الحر للأسواق الدولية ولرأس المال.

وخاصة أنه فى مقدمة أزمات العولمة تأتى الأزمات المالية Financial Crisis فى الاقتصاد الحقيقى فى كل مكان فى العالم حيث تبين

أن 95% من رأس المال يتم المضاربة بها بهدف الحصول على عوائد سريعة للاستثمار وهو ما أدى إلى توسيع وزيادة مخاطر عدم الاستقرار فى الأسـواق العالمية أى على مستوى العالم.

وقد أدى عدم الاستقرار فى تلك الأسواق كما هو معروف إلى الأزمـة المالية فى شرق آسيا فى أواخر التسعينات من القرن العشرين وشبه الانـهيار للاقتصاد المكسيكى وعدم الاستقرار فى الأسـواق الدوليـة نتيجـة أحـداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية.

ولا توجد إجابة لدى منظرى العولمة سوى تلقى الصدمات والانصياع لشروط صندوق النقد الدولى وآلياته التى تحتاج إلى إعـادة نظـر وإصـلاح جذرى لها.

وخاصة أن أزمات العولمة قد تزداد عنفاً وضراوه، وهو ما جعل آخر تقرير صادر عن الانكتاد والخاص بالتجارة والتنمية يشير إلـى أن الاقتصـاد العالمى يبدو أنه يتجه نحو الهاوية ما لم تتضافر الجهود لإتباع سياسات أكـثر شجاعة، وذلك لأنه على أثر كل تلك الأزمات المتلاحقـة لـم يعـد يتسـاءل المنتظرون عن الدولة التى ستقع فى الأزمة مستقبلاً ولكن عمن عليه الـدور، حيث لم تعد هناك معايير لأن الأزمة تحدث دون مقدمات وتصيـب أى دولـة، ولذا تلى حدوث الأزمات خلال التسعينات من القرن الماضى وأوائـل القـرن الجديد دعوات صريحة على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكيـة، مطالبة بالحاجة إلى رقابة على رأس المال وتحركاته بالإضافة إلـى ضـرورة ابتداع وابتكار آليات جديدة لتفنيد رأس المال الدولى ومواجهة أزمات العولمة والحيلولة دون وقوعها مستقبلاً.

رابعا : العولمة وسوء توزيع الدخل

ارتبطت تطبيقات العولمة الاقتصادية بقضية على درجة كبـــيرة مـــن الأهمية وهى القضية الخاصة بتوزيع الدخل على مســـتوى الدولـــة الواحـــدة والأهم على مستوى العالم، حيث أشارت العديد من الدراسات وأبرزت العديـــد من المؤشرات أن هناك سوء توزيع للدخل يتزايد حدته على مستوى الدولـــة الواحدة وكذلك على مستوى العالم وذلك فى ظـــل تزايـــد انتشـــار العولمـــة الاقتصادية وقد انطبقت المقولة الخاصة بأن الغنى يزداد غنى والفقير يـــزداد فقراً فى ظل تلك العولمة.

والمسألة تمثل وضعاً يزداد خطورة عبر الزمن نظراً لما قـــد يسفر عنه من كوارث ومجاعات وآثار اجتماعية قد لا يعرف مداها بل واقتصاديـــة أيضاً، حيث ازدادت الفجوات والفوارق بين الدخول والثروات بشـــكل يجعـــل مطلب إعادة التوزيع مسألة ليست فى صالح الفقراء فقط بل أيضاً فى صـــالح الأغنياء أيضاً من منطلق أن الأغنياء عليهم واجب الاقتناع أن تقوية القـــدرة الشرائية للفقراء مسألة ضرورية لزيادة الطلب على سلع الأغنياء.

وفيما يلى عدد من المؤشرات الدالة على ارتباط العولمة الاقتصاديـــة بسوء توزيع للدخل يتزايد عبر الزمن :

1- فقد لوحظ أنه فى ظل العولمة الاقتصاديـــة ازداد الأغنيـــاء غنـــى وازداد الفقراء فقراً بحيث أصبح 20% من سكان العالم الأغنياء يحصلون علـــى 80% من الدخل العالمى بينما نجد أن 80% من سكان العالم الفقـــراء لا يحصلون إلا على 20% من الدخل العالمى.

ومن ناحية أخرى يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميـــة (الانكتاد) لعام 2002، إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون علـــى أقـــل مـــن دولار واحد يومياً فى الدول الأقل نمواً فى العالم يتزايدون عاماً بعـــد الآخـــر،

وقد وصل عددهم حالياً إلى 307 مليون نسمة ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى 420 مليون نسمة بحلول عام 2009.

وبالأمس القريب فى 18 مارس من العام الماضى بدأت فى مدينة مونتيرى بالمكسيك أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الذى شارك فيه رؤساء وزعماء أكثر من خمسين دولة متقدمة ونامية على السواء بهدف بحث سبل مكافحة الفقر فى العالم والتأثيرات السلبية للعولمة الاقتصادية.

وقد تبين فى هذا المؤتمر أن 826 مليون نسمة لا يجدون الغذاء الكافى، كما أن 850 مليوناً آخرين لا يقرئون ولا يكتبون، وأكثر من مليار نسمة لا يجدون مياه الشرب.

وقد طالبت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدول المتقدمة بأن تخصص على الأقل 0.7% من إجمالى ناتجها القومى لمساعدة الدول النامية، حيث أنه وفقاً لأرقام البنك الدولى فإن المساعدات التى تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية قد بلغت 36.5 مليار دولار فقط عام 201 على حين أن الدول الفقيرة تحتاج إلى أكثر من 100 مليار دولار مساعدات سنوية إذا كان المجتمع الدولى يرغب فى تحقيق هدفه بالقضاء على أكثر المناطق فقراً فى العالم بحلول عام 2015.

2-تشير عدد من المؤشرات الأخرى عام 204 إلى أن الدول الأكثر غنى والتى تحتل 20% من العالم، تستحوذ على 86% من الدخل القومى العالمى بينما باقى الدول تستحوذ على 14% فقط من الدخل القومى العالمى، ومن ناحية أخرى تستحوذ الدول الأكثر غنى على الصادرات والواردات من السلع والخدمات بنسبة 82% بينما يصل نصيب باقى الدول 18%، بالإضافة إلى ذلك تستحوذ الدول الأكثر غنى التى تمثل 20% فقط من دول العالم على 68% من الاستثمار الأجنبى المباشر

وباقى الدول على 32% فقط من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر علـــى مستوى العالم.

وأخيراً تصل نسبة مستخدمى الإنترنت فى الدول الأكـــثر غنـــى إلـــى 93.3% من إجمالى مستخدمى الإنترنت فى العالم بينما بـــاقى الـــدول 6.7% فقط. بل وصلت فجوة عدم التساوى فى معدلات الدخل بين دول العـــالم إلـــى 74: 1 للدول الغنية والدول الفقيرة عام 2004 بينمـــا كـــانت 30 : 1 عـــام 1960.

3-على مستوى العالم تفوق ثروة 358 ملياردير الدخـل السـنوى لحوالـــى 45% من السكان الأكثر فقراً فى العالم أى 2.6 مليار نسمة.

4-على مستوى الدول، لوحظ أن 1% من أغنى العائلات الأمريكيـــة تمتلـــك 48% من إجمالى الثروة فى الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة، وأن زيـــادة التفاوت فى توزيع الثروة والدخل بين عامى 1983، 1989 داخل الولايات المتحدة الأمريكية لم يسبق لها مثيل من قبل، وهو تفاوت يفوق ما حـدث فى الفترة من 1922-1929 وتنبأ بحدوث شئ ممـــاثل للكســـاد العـــالمى الكبير فى الثلاثينات من القرن العشرين الماضى.

أضف إلى ذلك أن نسبة الواحد فى المائة الأغنى فى الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك 49.6% من إجمالى الأسهم الأمريكية، و62.4% من إجمـــالى حقوق النشاطات التجارية و45.9% من إجمالى العقارات غـــير المخصصـــة للسكن و45.6% من إجمالى الثروة المالية بينما يملـــك 80% مـــن الشـــعب 7.8% من الثروة فقط.

أضف إلى ذلك إلـــى أن 60 مليـــون يعيشـــون تحـــت خـــط الفقـــر فى الولايات المتحدة الأمريكية، و50 مليون فى الاتحاد الأوروبى.

وعلى صعيد آخر، يلاحـــظ أن عائلـــة فـــى الســـويد وهـــى عائلـــة Wallemburge تمتلك إمبراطورية من الشركات ولها حصص تعـــادل 40% من قيمة الأسهم المتداولة فى بورصة ستوكهولم وتمتلك شـــركة Investors Holdings المملوكة بنسبة 40%. لعائلة والنبرج حصصاً كبيرة فى شـــركات تزيد مبيعاتها السنوية عن 100 مليار دولار، وهكذا فإن أسرة واحدة تســـيطر على مبيعات سنوية تزيد عن إجمالى مبيعات النفط لكل الدول النفطية الشـــرق أوسطية.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن رأســـمالية الصفـــوة آرس ســـوهارتو دعائمها، أنجبت 200 ملياردير فى شعب يبلـــغ تعـــداد ســـكانه 200 مليـــون أندونيسى.

وأخيراً، وليس آخراً لوحظ أن 70% من الشعب الروسى يقفون علـــى أو تحت خط الفقر ويتقاضى أكثر الفنيين والمحترفين مـــهارة مـــن الرواتـــب ما لا تتجاوز 100 دولار شهرياً.

أنها حقاً عولمة اقتصادية تعمق سوء توزيع الدخل علـــى مســـتوى العالم ومستوى الدولة الواحدة وهو ما يبرز أهمية مقولتنا أننا نحتـــاج إلـــى عولمة أكثر عدالة فى توزيع الدخل وأكثر وضوحاً فى مسارها وآلياتها.

خامسا : العولمة والإقليمية

لعل من القضايا الهامة المطروحة للبحث والجديرة بالتحليل الظـــاهرة التى تدعو إلى التأمل والتوقف عندها كثيراً، حيث لوحظ أنه مع تزايد الاتجـــاه إلى العولمة الاقتصادية زاد الاتجاه أيضاً نحو الإقلمة أو الأقليمية.

فمن المصادفات المثيرة أن يتزامن الاتجاه نحو الأقلمة أو الإقليميـــة كمخرج من حالة الركود وازدياد الحمائية انتهاء مفاوضات جولة أوروجـــواى ودخول اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ فى أول ينـــاير 1995

من القرن الماضى وإخضاع النظام الاقتصادى العالمى لقواعد سلوك متفق عليها من كل الأطراف المكونة لهذا النظام وهو ما عمق الاتجاه نحو العولمة من خلال تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين كل هذه الأطراف.

وقد أدى هذا التزامن والتداخل فى طبيعة الإلتزامات والمزايا بين الإطارين الإقليمى والعولمى، إلى إثارة التساؤلات حول مدى التوافق والتضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية وما قد تسغر عنه من سياسات حمائية جديدة فى إطار التكتل ضد من هم خارجه، وبين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات، عملاً بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية فى إطار قانونى ملزم لكافة أعضائه، وما قد تسفر عنه مثل هذه العلاقة من حالة تنافس قد لا تخدم فى لانهاية أهداف تحرير التجارة العالمية وهو التنافس الذى يعزى فى جانب منه إلى الضغوط المستمرة من مختلف قطاعات الأعمال، خاصة فى الدول الصناعية المتقدمة، بهدف إزالة القيود المتبقية على التجارة والاستثمار، وفتح أسواق جديدة من خلال تكتلات إقليمية متوافقة، خاصة وأن معظم التحركات التكاملية الجديدة قد ركزت على محاولات جديدة مثل تحرير الاستثمار والعلاقة بين التجارة والبيئة، وسياسات المنافسة، وأسواق العمل وعدد من المسائل لاقتصادية والنقدية والأهداف السياسية وكلها موضوعات أثبتت الخبرة العملية صعوبة التفاوض بشأنها فى الإطار المتعدد الأطراف أى فى إطار التوجه نحو العولمة.

ولقد أدت هذه التفاعلات على مستوى الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية إلى ظهور بعض الاتجاهات المتلاحقة على النحو التالى :

- سرعة إنشاء المجالات الاقتصادية الكبرى Large Economic Spaces والتوسع فيها وهو ما سيظل ملمحاً دائماً للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة.
- ظهور تجمعات مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة.

- اتساع التجمعات التكاملية بشكل كبير لنظم مناطق أخرى خارج الإقليم وظهور نظم تكاملية غير إقليمية معقدة ومتباينة تطبق درجات متفاوتة من صور المشاركة مع غير الأعضاء.
- تضم بعض المشروعات التكاملية القائمة قوى اقتصادية كبرى، مما قد يكون لها أثر كبير على الأطراف الأخرى فى التكتل وعلى عمل النظام التجارى متعدد الأطراف ككل.
- قد يسفر التغير الطارئ على خصائص التكامل الاقتصادى الطبيعة التصاعدية لبرامج التكامل الإقليمى حيث ذهبت إلى أبعد من مجرد التجارة الخالصة أو تكامل الأسواق فى صورة مناطق تجارة حرة أو اتحادات جمركية لتقترب أكثر من حالة التكامل الاقتصادى التام أى الكامل.
- أصبح التكامل عملية متعددة الأوجه Multifaceted متعددة القطاعات Multisectorall تغطى نطاقاً كبيراً من الأهداف الاقتصادية والسياسية التى يمكن وصفها بكونها أهدافاً إستراتيجية وليس فقط تجارية.
- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على الاستثمار وسوق العمل والتعاون العلمى والتكنولوجى والبيئى وسياسات المنافسة والتكامل النقدى والمالى، وهى مكونات حاسمة فى كل من منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) وتجمع التعاون الاقتصادى لآسيا والباسفيك (أبيك)، وعلى مستوى الاتحاد الأوروبى ذاته، وفى إطار علاقاته الخارجية من خلال اتفاقيات المشاركة مع دول البحر المتوسط وشرق ووسط أوروبا واتفاقياته التفضيلية الأخرى مع الدول النامية.
- أصبحت هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية بمثابة وسيلة للتخلص على قيود التجارة المتبقية فبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO، تهدف بعض الترتيبات الإقليمية إلى تحقيق مزيد من التحرير للسلع الحساسة

الهامة مثل السلع الزراعية، والمنسوجات، والملابس، والخدمات الحيوية كالاتصالات والنقل الجوى، والمشتريات الحكومية، وتجانس المعايير والاعتراف المتبادل، وأغلبها مجالات حققت فيها المنظمة قدراً محدوداً وجزئياً من التحرير نظراً لصعوبة التفاوض حولها فى إطار متعدد الأطراف والاتجاه نحو العولمة.

- شكلت مصالح قطاع الأعمال الخاص قوة دفع إضافية للحكومات تدفعها للتفاوض حول ترتيبات تجارية إقليمية متعددة القطاعات لتحرير الأسواق وفرص الاستثمار.

ويمكن القول أن الترتيبات الإقليمية ما هى إلا سعى لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها، بما يدعم إسهامها فى الاقتصاد العالمى ولحسن قدرتها على المنافسة، مع الأخذ فى الاعتبار أن أى ترتيبات إقليمية مهما بلغ ثراء وتقدم الدول الداخلة فيها، لا تستطيع أن تكتفى بنفسها وتستغنى عن العالم، فالاتحاد الأوروبى، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، لن يزدهرا ولن يحققا أهدافهما إلا بالتعاون مع العالم أجمع، ومثلما فشلت مساعى الدول القومية فى فترات سابقة فى تحقيق أكبر درجة من الاكتفاء وإحلال الواردات فإن الترتيبات الإقليمية لن تنجح إذا ما حاولت الاستغناء عن الغير.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن دوافع إنشاء الترتيبات الإقليمية من منطقة لأخرى وحتى من دولة لأخرى داخل الترتيبات الإقليمية، إلا أن هناك مجموعة من العوامل التى تلعب دوراً رئيسياً تقف وراء الاتجاه نحو الإقليمية لعل من أهمها :

- أن الأعضاء قد يرون أن فى التكتل الاقتصادى الإقليمى منافع اقتصادية تتحقق من خلال تكوين هيكل إنتاجى أكثر كفاءة بما فيها استغلال وفورات الحجم الكبير من خلال توزيع التكاليف الثابتة على أسواق إقليمية أكبر،

بالإضافة إلى حفز للنمو الاقتصادى عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر والتعليم عن طريق الخبرة، وجهود البحث والتطوير.

- أن الأعضاء قد يكون لهم تقدير خاص للأهداف غير الاقتصادية مثل تقوية الروابط السياسية والثقافية بل حتى الدينية والتحكم فى تدفقات الهجرة.
- قد تسعى الدول الأصغر لزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق والحصول على مرافق آمنة بتكوين ترتيب تجارى إقليمى مع دول أكبر.
- قد ترغب بعض الدول فى عدم إجراء إصلاحات السياسة المحلية منفردة.
- قد يرغب الأعضاء فى تحسين قدراتهم التفاوضية فى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
- بتشكيل الدول لترتيبات تجارة إقليمية جديدة أو بتدعيم الترتيبات القائمة، فإن التجارة تتحول إلى وضع الدولة الثالثة، وهذا قد يوجه الميزان السياسى فى هذه الدول لصالح الانضمام إلى ترتيبات التجارة الإقليمية حيث تبدأ بمصالح المصدرين فى التقدم على مصالح المنشآت التى تنتج سلعاً تنافس المستورد، وكلما زادت الدول التى تضم ترتيبات التجارة الإقليمية عانت الدول المستبعدة من مزيد من تحول التجارة.
- قد يرغب الأعضاء فى تنمية صناعات لا يمكن تنميتها دون وجود سوق إقليمية مجمعة وهى الصناعات الإقليمية الوليدة، إيماناً بإنها ستصبح ذات قدرة تنافسية دولية إذا ما أعطيت الوقت الكافى للنمو.

وقد أدت هذه الدوافع إلى انتشار التكتلات الاقتصادية على مستوى قارات العالم المختلفة لتعكس هذه التكتلات درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولى والاستثمارات وأنواع التبادل الأخرى.

وأصبحت أنظمة التكامل الاقتصادى والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالى 75% من دول العالم وحوالى 80% من سكان العـــالم وتســيطر على حوالى 85% من التجارة العالمية.

ولعل من النتائج الملفتة للنظر، والتى تدعو إلى وجود إمكانية إحداث التوافق بين العولمة والإقليمية تلك النتيجة التـــى تتلخــص فـــى أن الاتجـــاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية، ينطوى على المزيد مــن تحريــر التجــارة العالمية ولو فى نطاق الإقليم الاقتصادى للتكتل وهو ما يولد درجة تحرير أبعد مما تحدثه اتفاقات تحرير التجارة العالمية فى ظل العولمـــة، بــل أن تحريــر التجارة داخل الإقليم قد يود آثاراً مولدة للتجارة خـــارج التكتــل، حيــث مــن الممكن أن يؤدى تحرير التجارة إلى زيادة الدخل، وبالتالى فإن ذلـــك يــؤدى بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية وتحدث نقاط تلاقى بين العولمة والإقليمية.

ومن هنا نختلف مع الرأى القائل بأن التكتلات الإقليمية ستؤدى فـــى النهاية إلى تفتيت النظام التجارى الدولى متعدد الأطراف مـــن خـــلال تبـــادل المزايا والأفضليات فى إطار التكتل وفرض سياسات حمائية تجـــاه الأطــراف خارج إطاره سواء دول منفردة أو تكتلات أخرى.

بل نفضل ونتفق مع الرأى الذى يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستســـهم فى النهاية فى تعزيز النظام التجارى الدولى وتحريره من خلال تطبيـــق مبـــدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية.

ومن ناحية أخرى، تمثل الإقليمية ساحة مناسبة لتطوير أنماط جيـــدة للتعاون بين الدول حول القضايا الجديدة التى يطرحها النظام التجارى الدولـــى لعدة أسباب أهمها :

- إن مشاركة عدد أصغر من الدول فى العملية التفاوضية يجعل من الأسهل الوصول لتتوافق آراء حول هذه القضايا، خاصة عندما لا يكون قد تم التوصل لأرضية مشتركة فى المفاوضات السابقة فى الإطار متعدد الأطراف مما يفضل معه التركيز على مساحة أرضية مشتركة محدودة، تعطى الفرصة للدول لتجريب مداخل مختلفة وهو أيضاً ما يتيح للمفاوضات متعددة الأطراف الاستفادة من تجارب الإطار الإقليمى.
- بإمكان الإقليمية أيضاً كسر الجمود الناجم عن المصالح الوطنية للدول الفردية التى تخسر من جراء اتساع المنافسة أو التعاون فى مجال محدد حيث يصبح من لاممكن تسهيل التجارة الدولية بسبب توصل الترتيبات الإقليمية لتجانس اللوائح وإزالة القيود فى إطار الإقليم، مما يتيح للمنتجين خارج الإقليم التعامل معه على كونه سوقاً واحداً.
- ولعل هذا المدخل يشير إلى أن التناقض بين العولمة والإقليمية يمكن حله وجعل كل منهما سنداً وعوناً للآخر، إذا روعى فى كل منهما الإنصاف فى المعاملة وتحقيق النفع والمنفعة للجميع وعدم الاهتمام بالمصالح الخاصة وحدها بل وتطرف البعض إلى حد إتباع سياسة " إفقار الجار" عمداً للحلول محله ونهب ممتلكاته، وفى هذا الإطار يمكن أن تكون الإقليمية إضافة كبيرة للعولمة ووسيلة إليها إذا كانت مفتوحة كما أن العولمة إذا كانت منصفة يمكن أن تمكن الإقليمية من أداء الدور المنوط بها.

وقد حدد بعض الاقتصاديين شروطاً للتوفيق بين العولمة والإقليمية تتلخص فيما يلى :

- التواؤم مع منظمة التجارة العالمية، وذلك لأن اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات) فى المادة الرابعة والعشرين منها تنص على أنه يتعين على أى منطقة للتجارة الحرة أو اتحاد جمركى أن يلغيا الحواجز على الجانب الأكبر من التجارة بين أعضائها، وشمول الترتيبات لمعظم التجارة يدعم الهدف النهائى وهو حرية التجارة العالمية.

- رسوم جمركية أقل للدولة الأولى بالرعاية، فإذا كانت الرسوم الجمركيـــة بين هذه الدول منخفضة أصلاً أو خفضت مع تحرير التجارة بين أعضـــاء ترتيبات التجارة الإقليمية فستقل مخاطر تحول التجارة.
- شرط حرية الانضمام، إذ أن وضع قواعد ميسرة للإنضمام إلى الترتيبـــات يساعد على تسهيل عملية تحرير التجارة متعددة الأطراف، حيث يتيح ذلك أن يمتد التحرير إلى أعضاء جدد.
- تبسيط قواعد المنشأة، حيث توجد حاجة إلى وجود قاعدة للمنشأ لتحديـــد ما إذا كان المنتج مؤهلاً لمعاملة جمركية تفضيله وحتى لا تقـــوم الدولـــة الثالثة ببساطة بتسريب بضائعها من خلال العضو الذى يضع أقل حواجـــز أمام التجارة الخارجية، ولكن يتعين أن تكون القواعد شفافة ولا تختلـــف بين القطاعات وألا تكون شديدة الصرامة حيـــث أنـــها تحمـــى مـــوردى المدخلات الإقليميين مما يؤدى إلى تحويل الاستثمار إلـــى دور ترتيبـــات التجارة الإقليمية.
- تحقيق تكامل قوى، حيث أن التكامل القوى والذى يشتمل علـــى تحريـــر التجارة فى الخدمات والاستثمار وقدر من التنسيق فى القواعد التنظيميـــة يتيح مجالاً أوسع للمكاسب الاقتصادية التى تنتج من التخصيـــص الأكفـــأ للموارد بين دول الترتيبات الإقليمية وإن كانت له آثار تؤدى إلـــى خلـــق التجارة وآثار تؤدى إلى تحويلها.
- الحد من إجراءات منع الإغراق، قد يزيد التحرير الإقليمى مـــن الضغـــوط لتحقيق الحماية من خلال أساليب أخرى مثل تدابـــير مكافحـــة الإغـــراق، وهى تدابير تهدف إلى عرقلة الإغراق، ويتعين أن تحظر ترتيبات التجـــارة الإقليمية استخدام هذه الإجراءات ضد الأعضاء وألا تستخدم رسوم منـــع الإغراق هذه غير الأعضاء إلا فى أضيق الحدود.

وكل هذه الشروط وغيرها تشير إلى إمكانية لاتكامل والتناســـق بيـــن العولمة والإقليمية رغم أن الإقليمية هى نقيض العولمة الاقتصادية.

الفصل الثامن

نظرة استشرافية
لتوجهات المظاهرات والحركة المناهضة
للعولمة الاقتصادية

الفصل الثامن

نظرة إستشرافية لتوجهات المظاهرات والحركة المناهضة للعولمة الاقتصادية

من الأمور الملفتة للنظر أن العولمة الاقتصادية بكل مكوناتها ومنظماتها وتطبيقاتها وقضاياها وأزماتها أثارت حولها جدلاً لم ينتهى بعد، فالتناقضات المحيطة بالعولمة تحتاج إلى إيضاح وآليات جديدة لإزالتها ومعالجتها، فالكاسبون لابد أن يدركوا أن تعويض الخاسرون من العولمة شرطا ضروريا للإبقاء على مكاسبهم واستمرارها وتزايدها، والخاسرون يبحثون عن مدى إمكانية الاستمرار والعيش فى ظل العولمة والبقاء والاستفادة من التحولات التى تحدثها العولمة لكى يكونوا فى وضع أفضل، لا أن يكونوا فى وضع أسوأ.

وهكذا أصبح الكثيرون مهمومين بالبحث عن عولمة أكثر وضوحا وأكثر عدالة، وقد تبلور هذا الاتجاه مع تصاعد المظاهرات والحركات المناهضة للعولمة منذ عام 1992 تقريبا فى ريودى جانيرو وتلاها موجة أكبر من المظاهرات والاحتجاجات عام 1994 وإتضحت هويتها وقوتها فى سياتل عام 1999 ووصلت إلى قمة ذروتها ودمويتها فى جنوة الإيطالية فى يوليو 2001.

وأصبحنا أمام اتجاه مضاد ومناهض للعولمة يحتاج إلى إلقاء الضوء عليه والتوقف عنده بالبحث والتحليل حيث يشير إلى ضرورة ملحة أمام منظرى العولمة ومهندسوها وصانعوها إنه لابد من تحقيق عولمة اقتصادية

أكثر وضوحا وأكثر عدالة، إذا كان الهدف أن يعيش الاقتصاد العالمى فى حالة من الاستقرار الاقتصادى لا أن يتجه إلى الانهيار الاقتصادى ولعل شبح أزمــة الثلاثينات المتمثلة فى الكساد العالمى الكبير لا زال يتذكره الجميع فالاســتقرار يعنى الاستمرار والانهيار يعنى الانكسار وأزمات العولمة وإفرازاتــها تعنــى ضرورة استشعار خطر الانهيار فهى إشارات إنذار مبكر تحتاج مــن الجميــع اليقظة والتعامل معها بقدرة واقتدار وخاصة أن مناهضى العولمة على قناعــة بأن العولمة لا تحقق العدالة الاجتماعية وهــو مــا يؤكــده عــالم الاجتمــاع الفرنسى Jacques Derrida فى كتابة الأفق اللانهائى للمعانى ويتأثر بــــه الكثيرون من مناهضى العولمة حيث يرى أن للاقتصاد قيمة فقط عندما يكــون لعلم الاجتماع قيمة. ومن هذا المدخل تأتى أهمية تناول هذا الفصل مــن هــذا الكتاب والذى يمكن معالجته من خلال النقاط التالية :

أولا : نشأة وتطور المظاهرات والحركة المناهضة للعولمة

يشير البعض إلى ان البداية كانت عندما قامت الجمعيات والمنظمــات غير الحكومية أثناء قمة الأرض فى ريودى جانيرو فى 1992، بتهيئة الــرأى العام المحلى والعالمى لدفع الاتفاقات الخاصة بالتحكم فى الغازات المنبعثــة أى الثورة على تأثير العولمة على البيئة وإحداثها التلوث البيئى والحق فى العيش فى بيئة نظيفة وتحقيق تنمية مستراحة.

أما فى عام 1994 نظم عدد ضخم من المنظمــات والجمعيــات غــير الحكومية حملة " خمسون سنة تكفى " فى مواجهة الاجتماع الســنوى للبنــك الدولى والتى دفعت الراى العام ولفتت النظر لإعادة التفكير فى أهداف البنــك والوسائل التى يستخدمها لتحقيق هذه الأهداف، ولعل ذلك يغذى الاتجاه نحــو إصلاح مؤسسات العولمة الاقتصادية وبالتحديد البنك الدولى وصندوق النقــد الدولى.

وفى يناير أيضاً عام 1994، اعتبر المحللون أن تمرد " الزباتيسنا " فى المكسيك ضد اتفاقية التبادل الحر الممثلة فى " الناقتا " والمعروفة بمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، هو تمرط يمثل بوابات التحرك ضد النظام الاقتصادى المجحف للعولمة، وخاصة أن هذا التمرد حدث أيضاً فى كندا.

وقد قويت هذه الحركة بإنضمام منظمات أمريكية لها فى 1996 إلى جانب رفع حركة " زابتيستا " المكسيكية فى 1996 شعار " هذا يكفى " لمناهضة السياسات الأمريكية فى المنطقة وذلك خلال مؤتمر عالمى للحركات المعارضة للهيمنة الأمريكية عقد فى أوائل عام 1996 فى تشيباس وحضره ثلاثة آلاف شخص من 43 دولة وتم فى نهايته الاتفاق على تشكيل " رابطة للحركات المناهضة للسياسات الليبرالية الجديدة فى جميع أنحاء العالم ".

أما فى عام 1998 فقد تم تنظيم تحالف بين نشطاء جمعيات حقوق المستهلكين والمدافعين عن البيئة فى منتصف 1998 لمعارضة الاتفاقية الخاصة بتحرير حركة الاستثمارات الدولية، ومن واشنطن انتقلت المظاهرات إلى شيانج ماى فى شمال تايلاند، حيث كانت اجتماعات بنك التنمية الآسيوى (ADB) والذى عقد فى أوائل مايو 1998، وقد كان أغلبية المتظاهرون من الفلاحين التايلنديين الفقراء، وهناك تجاوز المتظاهرون لأول مرة هيمنة شباب الطبقة الوسطى والعمال المنظمين فى العالم المتقدم، وقام المتظاهرون والمنظمين بالتأكيد على أن هذه المظاهرات هى حلقة فى سلسلة المظاهرات المعادية للعولمة والاعتراضات العالمية المناهضة للعولمة وهو ما تكرر فى بانكوك أثناء اجتماعات مؤتمر نقابات الأمم المتحدة. وفى أوائل سبتمبر من العام نفسه، انتقلت الحلقة إلى يلورن فى استراليا، فى القمة الآسيوية الباسيفيكية للملتقى الاقتصادى العالمى المسمى بمنتدى دافوس، وفى نهاية شهر سبتمبر من عام 1998، انتقلت الأضواء إلى عاصمة أوروبية هى مدينة براج، حيث تجمع نحو 10 آلاف شخص قدموا من جميع الدول المحيطة

ببراج والذين استعدوا للدخول فى مواجهة مع مؤسستى " بريتون وودز " خلال اجتماعهما، وقد فشلت القمة عندما امتنع عدد كبير من المندوبين عن الذهاب إلى قاعة الاجتماعات خوفاً من المتظاهرين وقد انتهت الاجتماعات بالفعل قبل يوم عن موعدها المحدد.

ثم كان التطور الأكبر بالنسبة للحركة المناهضة للعولمة فى مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك فى نوفمبر 1999 حينما شهد العالم أجمع على شاشات التليفزيون 40 ألف متظاهر يناضلون ضد إطلاق جولة تفاوض جديدة لمنظمة التجارة العالمية والتى تستهدف مزيد من التحرير فى التجارة العالمية، وقد اعتبرت هذه المظاهرات هى البوابة الحقيقية لحركة مناهضة العولمة Anti – Globalizations، الأمر الذى جعل المراقبون يطلقون على ناشطى الحركة اسم " شعب سياتل " بل لقد أطلق مؤتمر سياتل العنان للفكر العالمى لكى يبحث بقوة عن عولمة أكثر وضوحاً وأكثر عدالة بعد مظاهرات سياتل الصاخبة ضد العولمة والنظام التجارى العالمى وتداعياته وانعكاساته السلبية على أطرافه المختلفة مع الأخذ فى الاعتبار أن تلك المظاهرات التى قادتها حوالى 700 منظمة غير حكومية انطلقت من مدينة سياتل الأمريكية، وهى مسألة لها دلالات كبيرة وتطرح الكثير من علامات الاستفهام حول العولمة ومستقبلها، ذلك لأن تلك المدينة تعتبر المركز الرئيسى لشركات ضخمة تتحكم فى التجارة العالمية مثل شركة مايكروسوفت لبرامج الكمبيوتر وشركة بوينج لصناعة الطائرات وشركات أخرى لها تأثير كبير على الاقتصاد الأمريكى والاقتصاد العالمى، بل تقع مدينة سياتل فى واشنطن التى تعتبر ثالث ولاية مصدرة فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد ولاية كالفرونيا وتكساس حيث كانت صادراتها عام 1998 حوالى 42 مليار دولار، وقد وصلت إلى أكثر من 70 مليار عام 2004.

وقد أثارت مظاهرات سياتل وفشل مؤتمر سياتل، الكثير من علامات الاستفهام حول العولمة، وطرح السؤال الهام حول ما يمكن عمله في المستقبل وقد يفسر ذلك الظروف الاقتصادية التي واكبت مؤتمر سياتل والمظاهرات التي صاحبته، ومن الأهمية بمكان إلقاء نظرة سريعة على تلك الظروف في النقاط التالية :

- الأزمة المالية العالمية التي انطلقت شرارتها في عام 1997 في منطقة جنوب شرق أسيا وامتدت إلى مختلف العالم وأثرت سلبياً وبشكل مباشر على معظم الدول النامية في مختلف مناطق العالم.
- المؤشرات غير الإيجابية في الاقتصاد العالمي والتي يتمثل أهمها في انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات نمو التجارة العالمية حيث بلغت الصادرات العالمية عام 1998 ما قيمته 5225 مليار دولار بانخفاض قدره 25% مقارنة بالعام السابق في نفس الوقت الذي بلغ فيه الانخفاض في صادرات الدول النامية 7% بالإضافة إلى تدهور أسعار السلع الأولية حيث انخفضت أسعار السلع غير البترولية عام 1998 بواقع 15% في حين تجاوز الانخفاض في أسعار البترول الخام 30% مقارنة بالعام السابق، هذا بالإضافة إلى إنخفاض المساعدات الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول النامية.
- ما صاحب العولمة الاقتصادية من آثار جانبية سلبية بالنسبة للدول النامية تتمثل أهمها في تهميش دور الدول النامية وعدم استفادتها بشكل مقبول من نتائج العولمة، وتزايد الفجوة في توزيع الثروة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتصدير الدول المتقدمة للمشاكل الهيكلية التي تعاني منها اقتصادياتها إلى الدول النامية.

- ما أظهره النظام التجارى العالمى من مظاهر الخلل وعدم التوازن تتمثل أساساً فى عدم تحقيق مكاسب ذات مغذى للدول النامية نتيجة لعدم التزام الدول المتقدمة بالتنفيذ الكامل والأمين لإتفاقات جولة أوروجواى أو تتجه للتعسف فى استخدام أحكام بعض الاتفاقات مما حد من فرص وصول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة، إضافة إلى ما أظهرته بعض تلك الاتفاقات من عدم توازن فى الحقوق والالتزامات إضافة إلى عدم وفاء الدول المتقدمة بتعهداتها فيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية الخاصة بالدول النامية.
- وفى أغسطس 1999 قام الزعيم الفلاحى الفرنسى الشهير " جوزيه بوفيه " بمحاولة تحطيم مطعمين لماكدونالدز فى مدينة ميو الفرنسية إعتراضاً على السياسات التجارية الأمريكية، إلى جانب مبادرة " المنتدى العالمى للبدائل " بإطلاق دعوة " دافوس متضادة " والذى انعقد مؤتمره الأول فى مدينة دافوس فى يناير 1999.
- ومع مطلع عام 2001، أعلنت الحركة المناهضة للعولمة عن قدرتها على النمو وبلورة اتجاهات وشعارات أكثر حدة فى مواجهة السياسات الاقتصادية العالمية التى تدير عالم اليوم، حيث قام المتظاهرون الذين تجاوز عددهم نحو 50 ألف شخص فى مدينة دافوس السويسرية، فى يناير 2001 بمنع انعقاد معظم جلسات منتدى دافوس العالمى، وهو ما تكرر على بعد الأميال فى مدينة كيبك الكندية فى أبريل عن نفس العام، أثناء استضافة المدينة لتجمع تحرير التجارة الأمريكى الكندى، وبعدها بأسابيع قليلة وبالتحديد فى 1 مايو 2001 انفجرت المظاهرات الصاخبة المعادية للعولمة فى معظم العواصم الأوروبية، كانت أعنفها فى العاصمة البريطانية " لندن " فى إطار الاحتفالات بعيد العمال مروراً بالمظاهرات الضخمة التى شهدتها مدينة جوتنبرج السويدية أثناء اجتماع قادة الاتحاد الأوروبى لمناقشة توسيع الاتحاد.

- وقد كانت مظاهرات مدينة جنوة بإيطاليا من 19 إلى 22 يوليو 2001، بمثابة الوصول إلى نقطة ذروة جديدة فى الحركة المناهضة للعولمة بعد انطلاقة سياتل الأولى وهى المظاهرات التى شهدت أكبر تجمع مناهض للعولمة منذ بدء الحركة المناهضة للعولمة، وذلك أثناء انعقاد قمة الدول الثمانية الصناعية الكبرى، حيث ضمت المظاهرات نحو 300 ألف محتج من كافة أنحاء القارة الأوروبية.

إلى جانب تميز هذه المظاهرات بدرجة عالية وغير مسبوقة من التنظيم، ساهم فيها التوحد فى إطار تنظيمى واحد لأول مرة هو " منتدى جنوة الاجتماعى " ووصلت هذه الكفاءة التنظيمية إلى خلق آليات لتسهيل وصول المحتجين من الدول الأوروبية إلى جنوة وتقديم كافة التسهيلات الممكنة للإفلات من محاولة الأمن الإيطالى لمنع المحتجين عن الوصول للمدينة، وتأجير استاد رياضى لإقامة المتظاهرين وأخيراً حملت المظاهرات أشرس مواجهة بين الشرطة والمتظاهرين مما أدى إلى سقوط أول ضحية من حركة مناهضة العولمة فى العالم وهو الشاب الإيطالى " كارولو جوليانو "[1].

ويلاحظ بصفة عامة أن الحركة المناهضة للعولمة انطلقت من الدول المتقدمة وليس فى الدول النامية الأكثر تضرراً من العولمة ويرجع ذلك إلى أن عمال وفلاحى أوروبا وأمريكا أكثر وعياً بقضاياهم، كما أنهم تضرروا من

---

(1) لم تغب شعوب العالم الدول النامية تماماً عن الحركة المناهضة للعولمة حيث برزت فى الإضرابات العامة الستة التى شهدها عام 2000 شعارات معادية للعولمة فى إضرابات العمل لأول مرة فى الهند والأرجنتين ونيجيريا وجنوب أفريقيا وأوروجواى وكوريا الجنوبية وهى المظاهرات الأولى التى ارتفعت فيها شعارات واضحة مناهضة لسياسات العولمة مما جعل مناهضى العولمة يؤكدون على أن الحركة امتدت للدول النامية وهو الاعتداد الذى شهد أول تبلور واضح المعالم له فى مظاهرات جوبلبيه فى جنوب أفريقيا فى سبتمبر 2000 والتى تنصب تركيزها على المطالبة بغلغاء الديون على الدو الفقيرة ورفض سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى بلدان العالم الثانى لأنها تعمق الفقر والحرمان.

العولمة نتيجة خفض الأجور والبطالة وتدنى مستوى المعيشة، ومـــن ناحيــة أخرى الشعوب النامية محرومة من حق الحصـــول علـــى المعلومـــات وحـــق التظاهر والإضراب وضعف المجتمع المدنى.

ولعل أهم ما يلاحظ فى تحليل التطور الخاص بالمظاهرات والحركـــات المناهضة للعولمة الاقتصادية أنها منظمة بشـــكل دقيـــق ولا تـــأتى بمحـــض الصدفة أو نتيجة لمناسبة معينة بل يسبق هذه المظـــاهرات اجتماعـــات بيـــن المنظمات والجمعيات المشاركة فى المظاهرات، مثلما حدث قبـــل مظـــاهرات براج، حيث نظم ممثلين عن المتظاهرين اجتماع استشـــارى فـــى " دينفـــز " واجتماع منظمى مظاهرات جنوة فى عدد من العواصم الأوروبية للإعداد لـــهذا الحدث الضخم.

ومن ناحية أخرى، من الواضح أن وراء هـــذه المظـــاهرات مطـــالب محددة يبدو من المناسب عرضها فى النقطة التالية :

ثانيا : المطالب والقضايا التى تثيرها الحركة المناهضة للعولمة

عند التأمل فى المظاهرات التى تقودها الحركة المناهضـــة للعولمـــة نجدها انطوت وحملت العديد من المطالب وأثارت العديد مـــن القضايـــا التـــى تمس بشكل مباشر وبشكل غير مباشر العولمة الاقتصادية ويمكن تجميع تلـــك المطالب والقضايا من خلال النقاط التالية :

1- لعل أهم مطالب الحركة المناهضة للعولمة تتلخص فى المطـــالب بإعـــادة توزيع الثروة والدخل سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مســتوى العالم، وبالتالى أصبحت أهم القضايا المثارة من هذه الحركة المناهضـــة للعولمة الاقتصادية هى قضية التوزيع غير العادل للثروة والدخل ســـواء فى الدول المتقدمة أو الدول النامية.

(وهو ما عبرت عنه عاملة فرنسية أثناء مشاركتها فى المظاهرات المناهضة للعولمة فى مدينة جنوة الإيطالية فى يوليو 2001 والتى كانت ضد اجتماع زعماء الدول الثمانية الصناعية الكبرى، بقولها " لقد جئنا لنقول لهؤلاء أننا لن نسمح بدفع حياتنا مقابل أرباحهم ").

2- من مطالب الحركة المناهضة للعولمة الاقتصادية، أيضاً، إرساء قواعد تجارية عادلة وكذلك مالية أكثر عدالة، لأنه من غير المعقول أن يمتلك ثلاثة فقط من البليونيرات أو المليارديرات ثروة تساوى قيمة الإنتاج القومى لحوالى 48 دولة من دول العالم.

كما أشارت سوزان جورج رئيسة مرصد العولمة فى باريس، ا لأمر الذى أدى إلى وضع كل النشاط الإنسانى فى السوق للبيع بما فى ذلك التعليم والثقافة والصحة.

ولعل قضية البحث عن قواعد للتجارة الدولية أكثر عدالة ليست مثارة فقط من هذا المنظور بل هى مثارة أيضاً من خلال الدول النامية التى تعانى من أن معدل التبادل الدولى فى صالح الدول المتقدمة، وتعانى من أن الدول المتقدمة لم تفتح أسواقها كما أقرت ذلك اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بداية من التوقيع على جولة أوروجواى المشهورة فى مراكش بالمغرب.

3-من القضايا المثارة أيضاً عن الحركة المناهضة للعولمة، هى قضية التشغيل والبطالة والتنمية البشرية من منطلق كيفية جعل التجارة العالمية فى خدمة البشر والناس فهى للإنسان ويجب أن تعود على الإنسان وبالتالى كيف ترتبط التجارة العالمية واتفاقاتها بخلق فرص عمل، والتنمية البشرية وهى مسألة على درجة عالية من الأهمية.

4-تطالب الحركة المناهضة للعولمة الاقتصادية أيضاً بالحد من هيمنة وتسلط الشركات متعددة الجنسيات، حيث لوحظ أن هذه الشركات كانت وراء

التعسف الكبير الذى حدث فى الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية التى تضمنتها جولة أورجواى الشهيرة ضمن اتفاقات تحرير التجارة الدولية التى طبقتها فيما بعد منظمة التجارة العالمية، وخاصة فيما يتعلق ببراءات الاختراع لضمان حصول الدول الفقيرة على التكنولوجيا الحديثة والأدوية الأساسية.

5-ومن المطالب الهامة للحركة المناهضة للعولمة فيما يتعلق بالدول النامية وخاصة الأكثر فقراً، ذلك المطلب الخاص بإلغاء الديون الخارجية على تلك الدول أو تخفيضها عن جانب الدول المتقدمة وخاصة الدول الثمانى الكبرى فكم من اللافتات التى رفعت والشعارات التى اطلقت أثناء المظاهرات المناهضة للعولمة التى طالبت "بإسقاط الديون على الدول الأكثر فقراً " التى تثقل كاهلها وعلى أساس أنها واجب يأتى فى إطار المسئولية الاجتماعية والتاريخية للدول المتقدمة تجاه هذه الدول الفقيرة، وخاصة فى قارة أفريقيا السمراء التى تعانى جفوة من هذه المشكلة.

بل تطالب الحركة المناهضة للعولمة فى نفس الوقت بضرورة العمل على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول من منطلق أن تقوية الفقراء يزيد الطلب على سلع وخدمات الأغنياء ومن ثم فإن من صالح الأغنياء تقوية الفقراء وإلا ما الذى سيحصل على الأغنياء من فقراء معدمين.

6-تطالب الحركة المناهضة للعولمة الاقتصادية، بأن العولمة، فى حاجة إلى آليات فعالة لإدارة أزمات العولمة الاقتصادية، والتى يحتاج الوصول إليها، مراجعة دقيقة لكل الآليات المستخدمة من منظمات العولمة وبالتحديد تلك التى يطبقها صندوق النقد الدولى حيث كشفت الأحداث فى الأزمة الآسيوية أن الآليات التى يتبعها صندوق النقد الدولى ليست كافية لمواجهة أزمات العولمة والمسألة تحتاج إلى تصميم قطاعاً متكاملاً للإنذار المبكر من خلال مجموعة من المؤشرات التى تتميز بدرجة عالية

من الحساسية والتوقع التى تكون كفيلة بتوقع الأزمة قبل وقوعها وبالتالى التعامل معها بآليات ذات فعالية أعلى، وهو مطلب يتعلق بإصلاح جذرى لصندوق النقد الدولى.

7- إقامة عولمة أكثر إنسانية (أنسنة العولمة) تحمى حقوق الفقراء والعمال والدول الناشئة والنامية.

8-هناك المطالب الخاصة بمنظمة أوكسفام الدولية والتى تلخصت فى الآتى :

1/8- تمكين منتجات الدول الفقيرة من دخول أسواق الدول الغنية وإنهاء قواعد صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية التى تستغل فتح أسواق الدول الفقيرة وتدمر سبل العيش فيها.

2/8- المطالبة بتحقيق تجارة عادلة، من خلال تغيير قواعد التجارة والشركات والمستهلكين الذين يمكنهم شراء منتجات التجارة العادلة والاستثمار بشكل أخلاقى وقالت أوكسفام " لسنا ضد العولمة فى حد ذاتها لكننا ننتقد بشدة الأسلوب الذى تعمل به وأثرها الاقتصادى وتشبه أوكسفام حملتها فى 19 مدينة على مستوى العالم.

3/8- المطالبة بحرية دخول الأسواق وتغيير قواعد التجارة العالمية.

4/8- حظر دعم الدول الغنية لصادراتها الزراعية بهدف خفض الإنتاج الزائد.

5/8- العمل على تحقيق استقرار أسعار السلع الأولية عند مستويات أعلى ودفع ثمن أعلى لصغار المزارعين.

6/8- اتباع قواعد أكثر عدالة فيما يتعلق ببراءات الاختراع لضمان حصول الدول الفقيرة على التكنولوجيا الحديثة والأدوية الأساسية والبذور.

7/8- وضع سياسات إقليمية ومحلية فى الدول النامية تساعد الشعوب الفقيرة على حرية دخول الأسواق والاستفادة من التجارة العالمية.

وقالت أوكسفام فى تقرير من 271 صفحة تشرح فيه وجهات نظرها أنه إذا زادت أفريقيا وجنوب وشرق أسيا وأمريكا اللاتينية حصتها فى الصادرات العالمية بنسبة 1% فإن المكاسب الناتجة عن ذلك من شانها انتشال 128 مليون نسمة من براثن الفقر، وتقول أوكسفام أنه فى أفريقيا وحدها سيولد ذلك دخلاً قدره 70 مليار دولار سنوياً أى خمسة أضعاف ما تحصل عليه القارة حالياً من المساعدات والمعونات من الدول المتقدمة.

ثالثا : تكوينات وتنظيمات الحركة المناهضة للعولمة

لعل من الملاحظ أن تكوينات وتنظيمات الحركات المناهضة للعولمة تتعدد وبشكل واضح وملفت للنظر، حيث يشارك فى تلك الحركات بشكل رئيسى المتضررين من سلبيات العولمة وآثارها السلبية كاتحادات الفلاحين الفرنسية والإيطالية والبرازيلية والنقابات العمالية الأوروبية والأمريكية وكذلك حركات شبابية إنجليزية وأمريكية والحركات النسائية المدافعة عن حقوق المرأة وكذلك جماعات البيئة، ويظهر ذلك التنوع عند الاقتراب بالتحليل أكثر من هذه التكوينات والتنظيمات على النحو التالى :

1- اتحادات الفلاحين وفيدرالية المزارعين

وهى الحركات التى تقودها اتحادات الفلاحين وفيدرالية المزارعين فى كل من الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية وذلك نتيجة لإحساسهم بتدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وتزايد مخاوفهم من إلغاء الدعم الذى يحصلون عليه وبدء التحرير الجزئى لتجارة السلع الزراعية ورفع الدعم عن الزراعات بشكل تدريجى ورفع القيود الجمركية تدريجياً على استيراد السلع الزراعية، وهو ما أدى فى أوروبا إلى زيادة الضغوط من جانب اتحادات المنظمات الزراعية فى بلدان الاتحاد الأوروبى من أجل تأجيل تنفيذ خفض الجمارك على الواردات الزراعية وعدم إلغاء الدعم على الصادرات الزراعية التى انخفضت بالفعل خلال الخمس سنوات 1995 –2000 بنسبة

36%، أما بالنسبة للمزارعين فى الولايات المتحدة الأمريكية فهناك تخوفـات شديدة بالنسبة للمزارعين من فتح الأسواق الأمريكية عبر الجات أمام السـلع الزراعية الرخيصة المستوردة وخاصة تلك القادمة من الصيـن إلـى جـانب مخاطر فتح الأسواق أمام السلع الزراعية من كندا والمكسيك وفقـاً لاتفاقيـة النافتا إلى جانب التخوف الشديد من قبل المزارعين فى تلك البلدان من دخـول الشركات متعددة الجنسيات فى مجال الزراعـة. وبالتـالى تحطيـم الزراعـة الصغيرة من ناحية، ومن ناحية أخرى التحكم فى أسعار البذور والسماد ممـا سيؤدى إلى رفع قيمة تكلفة الزراعات التى يقومون بها، وتوجد مراكز هـذه الحركات فى فرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا واستراليا والبلدان التى يوجـد بها ثقل للمزارعين، والتى تقلص فيها الدعـم علـى الزراعـات المختلفـة، وتحررت تجارة السلع الزراعية تطبيقاً لاتفاقية الجات، لهذا لا عجب أن نـرى قوتها فى مظاهرات سياتل وفى مظاهرات مليورن باستراليا.

ولعل المزارع الفرنسى " جوزيـه بوفيـه " يمثـل رمـز مناهضـة المزارعين لسياسات العولمة وهو مؤسس فيدرالية المزارعين فـى أوروبـا، فهو صاحب الشعارات الأكثر شـيوعاً وذيوعـاً مثـل "لا للطعـام الـردئ " و " خراف لا مدافع " و " مزيد من القمح من أجل الحياة "، بل هـو صـاحب عدد من الأحداث التى مثلت فى حد ذاتها رمزاً للحركة المعادية للعولمة مثـل قيامه هو وعدد من رفاقه فى فيدرالية المزارعين بتحطيم مطعمين لماكدونالدز فى مدينة " بوفيه " الفرنسية، ويطالب بوفيه بأن تتأسس التجارة العالمية على حقوق وليس على علاقات قوى اقتصادي، ويرى أن منظمة التجارة العالميـة هى رجل شرطة التجارة الحرة يقرر ما يراه جيداً بـدون أن يستشـير أحـد، ويرفض أن يضع الزراعة والخدمات العامة مثل التعليم والثقافة ومياه الشـوب فى أيدى الشركات متعددة الجنسيات.

ويلاحظ أن هذه العوامل المتعارضة بيـــن المزارعيـــن فـــى البلـــدان الأوروبية ورفاقهم فى الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة تجعـــل شـــعار الحركـــة المناهضة للعولمة فى أوروبا هو رفض الهيمنة الخاصة بالشـــركات متعـــددة الجنسيات على الزراعة ورفض السلع الأمريكيـــة الأرخـــص مـــن نظيرتـــها الأوروبية بينما تركز حركة المزارعين فـــى الولايـــات المتحـــدة علـــى رفـــع الشعارات المناهضة لضم الصين لمنظمة التجارة العالمية والمناهضة لاتفاقيـــة النافتا.

أما على الجانب الآخر فإن المزارعين فى بعض الدول النامية فلـــــهم مطالب أخرى مختلفة مثل المزارعين فى الـــبرازيل الذيـــن كونـــوا " حركـــة المحرومين من الأرض " للمطالبة بتوفير أراضى للعمال الزراعيين فى إطـــــار أن البرازيل من الدول القليلة فى العالم التى لم تشهد إصلاح زراعى واســـع، وهناك حركة زابتيستا للتحرر الوطنى فى المكسيك والتى تدافع عن المزارعين الفقراء والذين يعانوا من حكومة تعمل لحساب المصالح الأمريكية.

وقد ساهمت حركة مناهضة العولمة، فى الربط ليس فقط بين القضايـا الخاصة بالمزارعين بقضايا أوسع وأشمل مثل السياسات الاقتصادية العالميـــة، بل ساهمت أيضاً فى التقريب بين هذه الحركات فى العالم، وهو ما ظهر فـــى تعاون فيدرالى المزارعين الفرنسيين مؤخراً مع حركـــــة " المحروميـــن مـــن الأرض " البرازيلية إلى جانب مقابلة بوفيه زعيم الفلاحين فى فرنسا، قيـــادات الزابتيستا فى المكسيك فى أوائل 2001 وهو ما تبلور فى قيام بوفيه ورفاقـــه مؤخراً بتأسيس مرصداً، مهمته متابعة تطورات العولمة وطـــرح تشـــخيصات واقتراحات ملموسة تساعد الدول الفقيرة فى فهم الرهانات المختلفة وإعدادهـا بل وتسليحها جيداً لتكون قادرة على النقاش والتفاوض عن وعى كامل بجميع أطراف القضايا التى تمس اقتصادها فى العمق، ويوجد مقـــر هـــذا المرصـــد العالمى فى مدينة ليون بجنوب فرنسا، ويدعو إلى توســـيع منظمـــة التجـــارة العالمية لتشمل كل الدول فضلاً عن توعية الدول النامية بالمخاطر التـــى قـــد

تهددها بعد الانضمام لكى تتفادها وتعظم منافعها وعوائدها من عملية الانضمام.

2- النقابات العمالية

من المعروف أن النقابات العمالية فى غالبية البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية قد عانت من ضعف شديد نتيجة تبنى السياسات التأشيرية والريجانية، التى كان هدفها إضعاف النقابات العمالية كأحد محاور جذب الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادى، إلا أنه بحلول منتصف التسعينات بذات هذه النقابات تستعيد جزءاً من قوتها مرة أخرى نتيجة لبروز الآثار السلبية على مستوى معيشة وأحوال العمال ونتيجة لدخول هذه السياسات مرحلة المساس بمكتسبات هامة للعمال مثل المعاشات والتأمينات والأجور.

وهو ما هدد البقية الباقية من قدرة النقابات العمالية فى الحفاظ على قواعدها العمالية، فى إطار رؤية العمال أن النقابات لا تستطيع الدفاع عنهم، وهو الأمر الذى دفع بعض النقابات فى منتصف التسعينات إلى قيادة الإضرابات العمالية بشكل غير مسبوق.

وعلى سبيل المثال فى أكتوبر 1996 قام نحو مليون عامل بالإضراب فى تورنتو بالولايات المتحدة الأمريكية تحت قيادة كونفيدرالية العمال بتورنتو، وهى موجة الإضرابات التى أعادت هذه النقابات للوجود مرة أخرى ودفعتهم لقيادة سلسلة من الإضرابات المتكررة بعد ذلك وطوال خمس سنوات متتالية.

ويتباين هنا أيضاً، خطاب النقابات العمالية فى كل من البلدان الأوروبية والولايات المتحدة، ففى الولايات المتحدة بدأ الحديث عن الآثار السلبية للعولمة على العمال، انطلاقاً من الجدل حول تأثير " النافتا " على

استقرار العمالة الأمريكية حيث وقع كل من رئيس فيدرالية النقابات العمالية الأمريكية " AFL – CIO " " جون سويني " ورئيس نقابة عمال الصلب على وثيقة معارضة المسماه FTAA وهي خطة لتوسيع رأس المال العمالي، خاصة في الولايات المتحدة عبر شمال أمريكا من منطلق إن اتفاقية إقامة النافتسا، والاتفاقيات المكملة لها أدت إلى فقدان العمال الأمريكيين لنحو 400 ألف وظيفة لصالح العمال القادرين من المكسيك، وهو المنظور الذى تهمين عليه المنطلقات الوطنية الانغلاقية وهو ما ظهر بوضوح في معارضة النقابات العمالية الأمريكية لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية مما أدى إلى اقتراب هذه النقابات في السنوات الأخيرة من خطاب الجمهوريين في هذا الصدد ودعمها غير المباشر لجورج دبليوبوش في انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة.

أما في البلدان الأوروبية ونتيجة هيمنة اليسار بشكل واضح على النقابات العمالية الأهم، فإن هذا المنظور الانغلاقي يتضاءل تأثيره، حيث يتركز خطاب النقابات العمالية في مواجهة العولمة على الآثار السلبية للسياسات الليبرالية الجديدة وما تحويه من خفض الانفاق الاجتماعي وخصخصة الخدمات على رأسها الخدمات الصحية والتعليمية، إلى جانب الوقوف ضد التهديد المستمر من الشركات بنقل استثماراتها لمكان آخر لتبرير خفض أجور العمال بل أن الحركة النقابية في فرنسا تخطت مرحلة الدفاع عن الظروف الحالية للعمال إلى مرحلة الهجوم ومحاولة الحصول على مكاسب مباشرة وهو ما تبلور في حملة 35 ساعة عمل أسبوعياً.

3-جماعات الدفاع عن المستهلكين

يلاحظ أن جماعات الدفاع عن المستهلكين رغم أن عدد عضويتها الفاعلة لا يزيد عن بضعة آلاف، إلا أنها تحظى بتأييد واسع النطاق، وهو ما ظهر في توقيع نحو1500 جمعية على إعلان الاعتراض على منظمة التجارة

العالمية والذى وضعته إحدى مجموعات حقوق المستهلك عبر شبكة الإنترنت، إلا أن شعارات الحركة ووجودها الفعلى لا يظهران سوى فى المظاهرات التى تتم فى مراكز حضرية كبيرة، وفى البلدان ذات المستويات الاقتصادية المرتفعة، حيث لم تظهر هذه الجماعات بقوة إلا فى مظاهرات سياتل فى الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا يجب الالتفات لدوررالف نادر مرشح الرئاسة الأمريكية ومؤسس جمعية " المواطن العام " فى بداية السبعينات فى هذه المظاهرات، وفى مظاهرات دافوس بسويسرا، وهذه الجمعية تدافع عن قضايا المستهلك ضد الشركات الكبرى للأدوية وصناعة السيارات والطاقة.

ويتكون هيكل هذه الجمعية من عدة دوائر وهى مرصد الكونجرس ومجموعة الأبحاث حول الصحة، ومجموعة رفع الدعاوى لحماية صحة المستهلك وسلامته وحقوقه المجموعة النقدية للطاقة وهى ضد الطاقة النووية، ومرصد التجارة العالمية ومركز معلومات المشترين.

4-جماعات الدفاع عن البيئة

حققت جماعات الدفاع عن البيئة نجاحات سياسية واجتماعية كبيرة، لدرجة أن بعض تنظيماتها تحولت إلى أحزاب سياسية فيما يعرف بأحزاب الخضر، وتحولها إلى قوة سياسية تشارك فى العديد من الحكومات الائتلافية بل تشكل حكومة كما حدث فى ألمانيا ومجئ مستشار ألمانيا شرودر، ومساهمتها من خلال ذلك فى سن التشريعات الخاصة بحماية البيئة فى تلك البلدان قد زاد من جاذبيتها لمجموعات الشباب بعد تراجع حركة التمرد الطلابية، ولم يقتصر نمو المنظمات المدافعة عن البيئة فى مجال صعودها السياسى، بل استطاعت جمعيات المحافظة على البيئة أن تنمو بشكل كبير فى السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال ارتفع عدد أعضاء الرابطة العالمية للدفاع عن البيئة من 570 ألف فى عام 1985 إلى 5 ملايين عضو عام 2000 وبالتأكيد زاد عن رقم الخمسة ملايين ونحن فى عام 2005.

ويمكن أن نلمح كثافة وجود هذه الأحزاب والمنظمـــات فـــى حركـــة مناهضة العولمة، قد بدا للعيان من مظاهرات سياتل بل كـــانت هـــى قـــاطرة البداية لمسيرات سياتل، فقبل أكثر من ستة أشهر من اجتماع منظمة التجـــارة العالمية اقترح كل من نادى سيرا The Sierra Club والفيدرالية الوطنية للحياة البرية National Wild Life Federation وعـــدد آخـــر مـــن المنظمات البيئية، إعطاء البيت الأبيض سلطة المفاوضة بالنسبة للتجارة على أن تراعى فى مفاوضاتها الاعتبارات الخاصة بالبيئة والصحة، تقديم اقـــتراح إنشاء لجنة خاصة للتجارة العالمية تضم قيادات المنظمات البيئية وعدد مـــن أعضاء الكونجرس من كلا الحزبين الديمقراطى والجمهورى، لم يقابل بدعـــم سياسى من البيت الأبيض والكونجرس، وقد دفع ذلك الرفض بهذه المنظمـــات إلى طرح تحقيق مطالبها عبر التظاهر بعد فشل الطرق الرسمية، وهو ما شكل شرارة مظاهرات سياتل.

والأهم أن معظم جماعات الدفـــاع عـــن البيئـــة تـــرى أن العولمـــة الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات التى لا تقيم اعتبار للأمـــور البيئـــة فى سبيل تحقيق أرباح أعلى هى مصدر ارتفاع درجة حـــرارة الأرض، كمـــا ترى أن الشركات العالمية والبنك الدولى يرغبان تحطيـــم الغابـــات والبيئـــة المحلية فى العالم ومن هنا نرفع شعارات على غرار " دفاعاً عن غابتنا اقتلـــع منظمة التجارة العالمية " ولكن فى نفس الوقت فإنها لا تطرح معاداة العولمـــة بشكل كلى، حيث نجد أن هذه المنظمات تؤيد منظمة التجارة العالمية فى بعض الجوانب مثل إلغاء الدعم على الصيد، وتؤكد على أهمية اســـتخدام الاتفاقـــات الخاصة بتحرير التجارة لإرغام الدول النامية على ا لتقدي بشـــروط حمايـــة البيئة فى الصناعات التى تنشئها هذه الدول.

وتقود هذه المنظمات حالياً حملة ضخمة من أجـــل إجبـــار الولايـــات المتحدة الأمريكية على التوقيع على اتفاقية " كيوتو " وقد كـــانت مظـــاهرات مدينة " يوتبورى " السويدية فى يونيو 2001 أهم محطات تلك الحركة والتـــى

تربط بين قضية الاحتباس الحرارى والاتفاقية الخاصة والعولمة الاقتصادية من منطلق أن الأخيرة تزيد من الآثار المدمرة لهذه الظاهرة والتى تعالجها اتفاقية كيوتو.

وقد كانت منظمات الدفاع عن البيئة هى القطب القائد بشكل واضح لمظاهرات مناهضة العولمة المحتجة على انعقاد القمة الأوروبية بها، والتى شارك فيها بوش حيث ضمت المسيرات 40 ألف فرد أكثر من نصفهم من المدافعين عن البيئة اللذين جعلوا من الرئيس بوش هدفاً صريحاً لشعاراتهم لرفضه التوقيع على اتفاقية " كيوتو ".

5- اليسار الجديد

يطلق مفهوم اليسار الجديد على كافة التنظيمات والأحزاب التى ظهرت على الساحة السياسية الأوروبية عقب انفجار حركة التمرد الطلابية فى نهاية الستينات وهو يضم طيف من التنظيمات الرافضة لكل من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية التقليدية.

وقد مثلت حركة مناهضة العولمة نقطة انطلاق جديدة لهذه التنظيمات نتيجة وضع المظاهرات للمعارضين للنظام الرأسمالى مرة أخرى فى دائرة الضوء، ونتيجة طرحها عملياً، لإمكانية وجود معارضة جذرية له. وقد كان تاثير اليسار الجديد فى بدايات الحركة المناهضة للعولمة ضعيف نسبياً خاصة فى مظاهرات سياتل وواشنطن وكيبك نتيجة عدم انضمامه فى السنوات الماضية للحركة النامية فى الولايات المتحدة وكندا الخاصة بمناهضة اتفاقيات النافتسا وبحملة " خمسون سنة تكفى ".

وعلى العكس كان تدخل اليسار الجديد فى أوروبا أقوى من البداية، وجاء انخراطة فى الحركة هناك، حيث برز دوره فى مسيرات أول مايو فى لندن وفى مظاهرات " دافوس " و " براج " وفى هذا السياق كانت مظاهرات

جنوة هى الأكثر وضوحاً فى تأثير هذا اليسار وهو ما عكس الوجود القوى له فى إيطاليا والبلدان المجاورة لها.

بل أن اليسار الجديد فى مظاهرات جنوة طرح معارضـــة السياســـات الليبرالية الجديدة وسياسات العولمة التى تقودها المنظمات الاقتصادية العالمية وتزيد من الفقر والبؤس فى العالم، وهى المعارضة التى يطرح معها أهميـــة القضاء على النظام الرأسمالى قاطبة، فوفقاً له فإن العولمة هى إفراز لتطـــور الرأسمالية العالمية ولا يمكن مناهضتها بدون مناهضة النظام الرأسمالى ذاته.

6- الشيوعيون الفوضويون

وجماعات الشيوعيون الفوضويون يطلق عليـــها الفوضويـــون مـــن منطلق تلك الجماعات التى تتبنى اتجاه اللا دولة التى تؤمن بأن المجتمع يجب أن يتحول لتنظيمات صغيرة لا تندمج مع بعضها البعض مثل تنظيمات العولمـة فهى ضد التكتلات الاقتصادية والدولة القومية، بحيث توجد تنظيمـــات تحكـم نفسها بنفسها لا رقيب عليها من دولة ولا قانون.

ولذلك يطالب الفوضويون بفض الاندماجـــات العولميـــة الاقتصاديـــة العملاقة لأنها السبب فى تآكل الرأسمال الصغير، وكذلك بفض محورية الدولـــة التى تحمى الكيانات الاقتصادية الكبرى دون الصغرى وبالتـــالى فـــهو تيـــار يرفض أى شكل من تنظيم العمل البيروقراطى واستمرار أجهزة الدولـــة بعـــد القضاء على النظام الرأسمالى وأى نظام يتشكل فى شكل دولـــة، فـــهو تيـــار يرفض الدولة بكافة أشكالها رأسمالية كانت أو إشتراكية.

ومن الواضح أن خطاب هذه الحركة يقوم فى مناهضة العولمة علـــى أن الدول القومية فى ظل العولمة الاقتصادية فى العالم تستخدم القوة من أجـــل خفض الأجور وتبرير السياسات الهاوية لتعميق الفقر، واستخدام القوة لضرب الإضرابات العمالية ومن هنا يجب استخدام القوة فى مواجهـــة هـــذه الدولـــة الرأسمالية.

ويعد مركز هذه التنظيمات التى لها فروع فى معظم البلدان الأوروبية وشمال أمريكا، هى بلدان الكتلة الاشتراكية فى القارة الأوروبية، وهو ما يمكن إعازه إلى أن جزءاً كبيراً من الشباب فى شرق أوروبا اتجه لتعريف نفسه كفوضوى للابتعاد عن شبهة الانتماء للنظم الإشتراكية البيروقراطية القديمة. وتعد " الكتلة السوداء " تجمع الفوضويين الأقوى اليوم والأكثر تنظيماً، وهى تعتبر الجماعة المسئولة بشكل مباشر عن مظاهر العنف فى المظاهرات، بل أن جميع التنظيمات المشاركة فى حركة مناهضة العولمة تتهم هذا التنظيم الفوضوى بتشويه الحركة عبر أعمال العنف التى يقوم بها.

7- اليمين المتطرف

يمكن القول أن اليمين المتطرف والفاشيون بالنسبة للكثيرون لغزاً فى خضم حركة مناهضة العولمة وذلك عبر توصيف الحركة مناهضة العولمة وذلك عبر توصيف الحركة أنها حركة عامة تهيمن عليها منظمات وتشكيلات عديدة ولكنها فى غالبيتها لها توصيف تقدمى، فاليمين المتطرف فى أوروبا الغربية، بدأ فى الصعود مرة أخرى بقوة فى السنوات الأخيرة، فى إطار معارضة الحادة للاتحاد الأوروبى ولاتجاهات توسعية، حيث يرى أن الاتحاد الأوروبى سيؤدى إلى فتح الحدود بين البلدان الأوروبية وبالتالى زيادة فرصة وصول العمالة من تركيا والشرق الأوسط للبلدان الأوروبية، وهى العمالة التى يعتبرونها المسئولة الأولى عن البطالة فى أوروبا، وفقاً للخطاب القائم على أن " مليون مهاجر يقابلهم مليون عاطل أوروبى " ويربط اليمين المتطرف هذه الحملة بالعولمة، حيث يرى أن الاتحاد الأوروبى هو أحد إفرازات سياسات العولمة التى تقود العالم حالياً، ومن هنا رفعت المنظمات اليمينية فى سياتل شعارات الدفاع عن السيادة الأمريكية بينما على الجانب الآخر يعارض اليمين المتطرف الأمريكى سياسات العولمة من منطلق الدفاع عن السيادة

القومية الأمريكية التى يرى زعيم اليمين المتطرف الأمريكى " بوكنان " أنـــها مهددة بفعل اتفاقيات التجارة الحرة ومنطقة التجارة الحرة فى شمال أمريكا.

8-حركات المرأة

كانت المسيرات التى نظمتها منظمات نسوية عديدة فى 26 أغســطس 1970 فى الولايات المتحدة الأمريكية، بمثابة إعلان لميلاد الحركة النســـوية الجديدة وهى الحركة التى انتشرت بسرعة فى كافة البلـــدان الغربيـــة وقـــام خطاب هذه المجموعات على أن النظام الاجتماعى والسياســـى الســـائد هـــو السبب الرئيسى وراء تهميش استغلال وقمع المرأة وأن الافتقار علـــى حـــق الانتخاب كخط نهائى لتحرر المرأة هو خطـــأ، حيـــث أن القمـــع الاجتمـــاعى والمؤسسى فى مواجهة المرأة هـــى إفـــراز لنظـــام اجتمـــاعى لا ينتـــهى إلا بالمحاربة لتعديله بحيث يعزف بحقوقها الاجتماعية بعد الإعـــتراف بحقوقـــها السياسية.

ومن هذا المنطلق ترى هذه المنظمات أن اســـتغلال العـــاملات فـــى المصانع يرتبط بالعولمة إلى جانب هجوم سياسات التكيـــف الـــهيكلى علـــى حاجات المرأة، حيث أن المرأة هى الأكثر حساسية من خفض النفقـــات علـــى الخدمات الاجتماعية وخاصة المتعلقة بالتأمين الصحى وغيرها، وهكذا إتضـــح أن حركات المرأة المناهضة للعولمة الاقتصادية تأتى من منطلق الآثار السلبية التى تحدثها العولمة للمرأة.

9-شخصيات تحرك الجماعات المناهضة للعولمة

حيث لوحظ ظهور شخصيات تعتبر محركة ولها تـــأثير قـــوى علـــى الجماعات المناهضة للعولمة الاقتصادية، يمكن اعتبارها من القيادات البـــارزة للحركات المناهضة للعولمة مثل شخصية " جوزيه بوفيه " وهو مزارع بســـيط بريف فرنسا نال شهرته من تحطيم أحد محلات " ماكدونالدز " ببلدته احتجاجـــاً على فرض أمريكا رسوماً جمركية على الجبن الريكفور الذى ينتجه ويصـــدره

لأمريكا، وحينما تم اعتقاله أعلن " مناهضوا العولمة " تلت جوزيه بوفيه من الشخصيات المشهورة فى الحركة " أيجنسيو راموانبيه " رئيس تحرير دبلوماتيك الذى أسس منتدى أتاك عام 1998 كمنظمة بارزة تناهض العولمة.

10- المنتديات المناهضة للعولمة

فى مقابل المنتديات التى تروج للعولمة مثل منتدى دافوس وعلى غرارها، قام مناهض العولمة بتنظيم منتديات مضادة لهذه المنتديات مثل منتدى بورتو اليجرى الأول والثانى بالبرازيل، حيث برز منتدى موازى تحت عنوان " المنتدى الاجتماعى العالمى " يتاح فيه لمناهض العولمة التعبير عن آرائهم، وقد افتتحت الدورة الثالثة لهذا المنتدى فى يناير 2003 فى البرازيل، وقد أصبح المنتدى الاجتماعى العالمى يجذب اهتماماً ضخماً حيث شارك فى المنتدى الاجتماعى الثانى عام 2002 نحو ستين ألف شخص من المهتمين بقضايا التجارة والعولمة ويرى مناهضوا العولمة أن النظام الرأسمالى خذل الدول النامية وأضر بها. ويأتى انعقاد المنتدى الاجتماعى العالمى بالبرازيل فى وقت يتزايد فيه الغضب فى الأرجنتين على الدور الذى لعبته المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين فى انهيار اقتصادها.

ومع بروز المنتدى الاجتماعى العالمى، بدأ منتدى دافوس يتجه نحو تبنى القضايا الاجتماعية، كما أن هناك منتدى ثابتاً موازياً لمؤتمر منظمة التجارة العالمية السنوى يعلنون فيه موقفهم من المنظمة مثل المنتدى الذى نظم بلبنان فى نوفمبر 2001 أثناء انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية بالدوحة وقد شارك فيه مثقفون عرب فى أول مشاركة عربية فى حركات مناهضة العولمة ويشرف على تنفيذ نشاطات المنتدى " اللقاء اللبنانى " حول منظمة التجارة العالمية الذى تشكل بمبادرة من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وتضم الشبكة فى عضويتها 45 منظمة أهلية من 12 دولة

عربية وقد تنتج عن ذلك تأسيس التجمع الأهلى لمناهضة العولمة كأول تجمـع عربى مناهض للعولمة وتلاه فى يونيو 2002 منظمة " أجيـــج AGEG " المصرية كثانى منظمة عربية فى هذا المجال.

ومن المنظمات المناهضة للعولمة على مستوى العالم منظمة أوكسفام الدولية وقد بدأت حملة فى أبريل 2002 وتستمر ثلاث سنوات لتغيير قواعـــد التجارة العالمية التىتقول أنها تزيد الدول الغنية ثراء وتبقى الملايين فى رقبة الفقر، وقالت المنظمة فى بيان أن أوكسفام جزء من حركة متنامية تريــــد أن توجه التجارة والعولمة إلى العمل لصالح الشعوب فى الدول الفقـــيرة وليـــس ضدها وتسعى أوكسفام لتمكين منتجات الدول الفقيرة من دخول أسواق الـــدول الغنية وإنهاء قواعد صندوق النقد الدولى والبنك الدولـــى ومنظمـــة التجـــارة العالمية التى تستغل فتح أسواق الدول الفقيرة وتدمر سبل العيش فيها.

رابعا : العوامل الدافعة للحركة المناهضة للعولمة

إذا أمعنا النظر فى التنظيمات والتكوينات المختلفة للحركات المناهضة للعولمة الاقتصادية وعمقنا الفكر فى الظـــروف التـــى كـــانت تحـــدث فيـــها المظاهرات الحادثة ضد العولمة وتاريخ تكوين تلـــك التنظيمـــات والتكوينـــات والدوافع التى تدفع المتظاهرون والمحتجون على العولمة، نجد أنفســـنا أمـــام مجموعة من العوامل الدافعة للحركات أو الحركة المناهضة للعولمة، نحـــاول أن نجمع خيوطها مـــن مجموعـــة مـــن المظـــاهر الاقتصاديـــة والسياســـية والاجتماعية كما يظهر من التحليل التالى :

1- أزمة الاشتراكية الإصلاحية

يمكن القول، أن الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية الأوروبيـــة كـــانت تمثل أسفنجة امتصاص للحركات الجماهيرية فـــى البلـــدان الأوروبيـــة منـــذ الأربعينات وهو الدول الذى ساهم فى تعضيده قيام دولة الرفاهـــة فـــى هـــذه البلدان فى الخمسينات والتى طرحت معها قدرة هذه الأحـــزاب علـــى تحقيـــق

مكاسب للجمهور غير صناديق الانتخاب مما أدى إلى نمو هذه الأحزاب بشكل غير مسبوق فى العقود التالية للحرب العالمية الثانية، وكانت بالفعل هى القوة السياسية التى تمتص وتجذب جمهور المعارضين للنظام الاجتماعى فى هذه البلدان.

إلى أن هذا الدور إصابة الوهن من ثمانينات القرن العشرين، نتيجة انتصار المدرسة الليبرالية الجديدة على المدرسة الكينزية التى قادت الاقتصادات الأوروبية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وهو ما كان يعنى من ناحية صعود اليمين مرة أخرى فى ثوبه الجديد، التاتشرية والريجانية، وهو ما ترافق مع تعثر الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى طرح بديل واضح المعالم الليبرالية الجديدة بعد هزيمة الكينزية، مما حملها إلى خلق توليفة من الكينزية والليبرالية الجديدة أطلق عليها " الطريق الثالث " وهو البديل الذى كان تونى بلير أول من طرحه كمشروع سياسى واقعى وبديل لليبرالية الجديدة والتاتشرية فى بريطانيا وبالفعل استطاع الطريق الثالث أن يرفع من أسهم يسار الوسط الإصلاحى الأوروبى مرة أخرى فى منتصف التسعينات من القرن العشرين نتيجة لإحباط الجمهور من السياسات الليبرالية الجديدة أكثر منها اقتناعاً بهذا البديل.

ولكن ما لبثت أحزاب اليسار الوسط الإصلاحى، بعد شهور قليلة من توليها مقاليد السلطة أن بدأت فى السير على نفس نهج الأحزاب المحافظة السابقة لها وبالتالى طبقت حزمة السياسات الليبرالية الجديدة، متمثلة فى خفض الإنفاق العام على الخدمات وتكسير مؤسسات ومكاسب دولة الرفاهة تحت مسمى " الطريق الثالث " حتى أن مجلة الأيكونوميست قبيل الانتخابات البرلمانية البريطانية الأخيرة، وضعف تونى بلير بأنه الزعيم اليمينى الوحيد الجاهز والجدير بالاحترام، وكان آخر مقترحات تونى بلير على القطاع الخاص، هو دخول أنشطة التأمين الصحى.

وهكذا سارت أحزاب يسار الوسط الإصلاحية من منتصف التســعينات إلى الوسط ويمين الوسط فى ألمانيا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال وإيطاليا وهــو ما أدى إلى حالة من التشوش فى الشارع الأوروبى وارتفاع نسبة الممتنعيــن عن المشاركة فى العملية الانتخابية حيث لم يعد الناخب مدعو إلـــى الاختيــار بين خطين ونهجين وبرنامجين بل بين اتجاهين على خط واحــد، وبمــا أنــه يدرك صوته قلت قيمته فإنه ليمتنع بالتالى عن منحه وهو الاتجاه الذى يــتزايد فى ظل تراجع دور الدولة فى الحياة الداخلية وذلك بفضل تضافر العولمة مــع الاتحادية الأوروبية وازدياد دور رأى المال والمصارف المركزية والمنظمــات الاقتصادية العابرة للحدود.

بما كان يعنى واقعياً انتهاء الدور التاريخى لـــهذه الأحــزاب كطــرف نقيض للأحزاب المحافظة وبالتالى إضعاف قدرة النظم السياسية الغربية علــى احتواء مشاكل مجتمعاتها مما يصيب فى إضعاف قدرة الديمقراطيات الغربيــة عن التعبير بشكل صحيح عن حاجات الناس داخل هذه المجتمعــات وبالتــالى لا تلبيها أو تتجاوب معها بحيث لم يعد هناك طريق لاظـــهار هــذه الحاجــات إلا عن طريق التظاهر الذى هو نوع من الاحتجاج الثورى ضد النظام بأسره.

وعلى صعيد أخره، أفرز ابتعاد الشــباب عــن الأحــزاب السياســية واتجاهه إلى الانخراط فى حركات قاعدية أوسع، يستطيع من خلالها تحقيـــق وإثبات مساهمته فى الشــأن العــام، وهــو مــا دفعــهم بالتــالى للانخــراط فى المنظمات الاجتماعية سواء المدافعة عن البيئة أو المنظمـــات اليســارية الأكثر راديكالية وروابط الدفاع عن الميزان أو حقوق الإنســـان أو منظمــات اليمين المتطرف وغيرها، وهكذا كان فشل أحزاب يسار الوســـط الإصلاحــى يمثل عاملاً رئيسياً من العوامل المؤدية إلى نمو الحركات المناهضة للعولمـــة وخاصة فى القارة الأوروبية.

2- أزمة الطبقة الوسطى وتفكك دولة الرفاهة

حيث يلاحظ أن الطبقة الوسطى فى البلدان الصناعية المتقدمة فى الوقت الراهن لأزمة اجتماعية هى الأصعب بالنسبة لها منذ الكساد الكبير الذى بدأ عام 1929 واستمر طوال غالبية ثلاثينات القرن العشرين حيث تصاعدت معدلات البطالة فى غالبية البلدان الأوروبية خلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات فى القرنين الماضيين قبل أن تؤدى السياسات المتشددة فى مواجهة العمالة من جنوب المتوسط ومن تركيا ودول شرق أوروبا إلى تراجع معدل البطالة فى أوروبا مؤخراً إلى 8.4% فى أكتوبر من عام 2001 أما الولايات المتحدة الأمريكية التى نجحت خلال سنوات حكم الرئيس السابق بيل كلينتون فى معدل البطالة إلى نحو 4% فإن معدل البطالة فيها ارتفع فى أكتوبر من العام 2001 إلى 5.4%.

بعد أزمة أحداث 11 سبتمبر من العام نفسه وأخبرت بشدة بقطاعات السياحة والطيران وبحركة الاستثمارات وبالمناخ الاقتصادى بصفة عامة وهو ما عانت منه الطبقة الوسطى قبل المجتمع عبر فقدان الوظائف، كما ارتفعت بشكل واضح نسبة الفقر فى هذه البلدان حيث انخفض دخل الـ40% الأفقر فى الولايات المتحدة بنسبة 8% خلال العشر سنوات الماضية وزادت نسبة الفقر فى البلدان الأوروبية بنحو 5% فى العقدين الماضين، بل ارتفعت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر المطلق فى بلدان أوروبا الشرقية من 4% عام 1988 إلى 32% عام 1994، أى تضاعف ثمانى مرات على الأقل خلال تلك الفترة ال زمنية القصيرة.

وهو الأمر الذى يمكن إرجاعه إجمالاً إلى تفكك دول الرفاهة التى دامت خلال العقود التالية للحرب العالمية الثانية وما حمله هذا التفكك من التخلى عن سياسات التشغيل الحكومى وارتفاع تكلفة المعيشة نتيجة لتقليص النفقات الحكومية على الخدمات الاجتماعية من علاج وتعليم إلى جانب ارتفاع

الضريبة على الدخل فى هذه البلدان، وهو الوضع الذى انعكس فى زيادة الشعور بالاغتراب فى المجتمع بين أبناء هذه الطبقة حيث تشير استطلاعات الرأى إلى أن نحو 40% من الأوروبيين يرون أن السياسات التى تطبقها حكوماتهم متعارضة مع مصالحهم المباشرة، كما أن 44% من الأمريكيين أصبحوا يوافقون على أن المجتمع الأمريكى مقسم إلى " من يملكون ومن لا يملكون " مقابل 26% فقط وافق على هذه الفكرة فى نفس الاستطلاع فى عام 1988 وأكد 62% فى نفس الاستطلاع أن المشاكل الأساسية فى حياتهم متعلقة بقضايا اقتصادية. ومع فشل الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية ويسار الوسط الإصلاحية فى إخراج الطبقة الوسطى من أزمتها فقد تحول جزء هام من أبناء الطبقة الوسطى للانخراط فى حركات قاعدية فى محاولة منهم للفعل المباشر والتدخل المباشر فى السياسات وهى الحركات التى أعطتها هذه الطبقة واضحاً نتيجة الامكانيات الفكرية والتكنولوجية والحركية التى تتمتع بها هذه الطبقة بحكم موقعها فى هيكل الإنتاج فى تلك البلدان وتمتعها بمهارات خاصة.

وهو ما يفسر كل من ظاهرتى هيمنة الطبقة الوسطى الشابة على غالبية التنظيمات المشاركة فى الحركة المناهضة للعولمة، وهذه القدرة العالية من قبل هذه التنظيمات فى التعامل مع التكنولوجيا الحديثة واستخدام لصالح حركتها وتنظيمها.

3-نمو المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى

هناك العديد من العوامل التى ساهمت فى نمو ظاهرة المنظمات غير الحكومية فى كافة بلدان العالم فى السنوات الأخيرة، حيث أدى سقوط النموذج الستالينى فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية إلى حدوث نوع من الدمقرطة فى هذه المجتمعات صاحبها نمو للمنظمات غير الحكومية، حيث تشير الاحصائيات إلى تضاعف عدد هذه المنظمات فى بلدان أوروبا الشرقية بنحو

خمسة أضعاف خلال العقد الماضى من القرن العشرين بعد الخبرة السيئة لمواطنى هذه البلدان مع الأحزاب الشيوعية واليسارية، إلى جانب فشل الأحزاب الليبرالية فى تحقيق الأهداف التى وعدت بتحقيقها أثناء توليها لمقاليد الحكم فى السنوات التى تلت سقوط الحكم الستالينى بل أدت سياساتها إلى ارتفاع معدات البطالة والفقر بشكل واضح.

كما ساهم ضعف الأحزاب اليسارية الإصلاحية فى غرب أوروبا إلى بروز ظاهرة غياب أى صدى لهياكل السياسة التقليدية وعدم وجود وسائل للتعبير عن المطالب الضرورية، وصعود ظاهرة انتهاء احتكار الأحزاب السياسية الكبرى للعمل السياسى فى أوروبا مقابل ارتفاع أسهم العمل الأهلى والمجموعات ذات المطالب الجزئية، مما حدا بالأفراد إلى أن يتجمعون ويتولون أمور حياتهم واهتماماتهم بأنفسهم وكان من نتيجة ذلك أن تكاثرت استقلالية هذه المنظمات التى تمارس فعلها وقرارها بجدية وتباشر سلطة مضادة أخلاقياً وثقافياً وقانونياً واقتصادياً دون البحث عن تأكيدات من سلطة الدولة مثل الأحزاب كما أنها تقترح حلولاً بديلة.

ومن ناحية أخرى أدى إضعاف الدور الاقتصادى للدولة وقيام الدولة كاتجاه عالمى، بنزع يديها تدريجياً وبدرجات متفاوتة عن تقديم الخدمات الاجتماعية إلى بروز المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى كبديل للدولة فى هذا الدور حتى أننا نجد اليوم بعض المنظمات غير الحكومية تقدم مساعدات تفوق مساعدات الأمم المتحدة مثل منظمة CARE أو OXFAM وهو ما تزامن مع نمو المخاوف العالمية الخاصة بالبيئة وشروط العمل وحقوق المستهلك وحقوق المرأة وتوفير الخدمات الاجتماعية وغيرها من القضايا.

ويلاحظ أن كل هذه العوامل أدت إلى نمو مذهل لحجم المنظمات غـير الحكومية فى العالم، حيث تشير الأرقام إلى أن عدد المنظمات غير الحكوميـة التى تعمل فى أكثر من دولة ارتفع من 6 آلاف جمعية فى 1990 إلى 26 ألـف جمعية فى عام 2000 كما يوجد فى الولايات المتحدة وحدها 2 مليون جمعيـة غير حكومية وفى الهند مليون.

وهو ما طرح الحديث عن " المجتمع المدنى العالمى " القـادر علـى خلق حكومة موازية لمجتمع الحكومات العالمى، وقدرته علـى التـأثير علـى مراكز القرار العالمية وليست المحلية فقط وهو ما شهد أهم تطـور لـه فـى حركة مناهضة العولمة التى تساهم فيها هذه الجمعيات بكثافة غـير مضـادة، ولعل رصد بيسار كالأم رئيس أكبر جمعيات المجتمع العربى العالمى المناهضة للعولمة لتطور مساهمة المجتمع المدنى فى هذه الحركة هو أدقها، حيث يؤكـد أن المجتمع المدنى العالمى، مر بثلاثة أطوار، طور الاحتجاج على تجـاوزات الشركات الذى انتهى مع بداية التسعينات، طور مؤتمرات الأمم المتحدة التـى دشنتها قمة الأرض فى ريو دى جاليرو سنة 1992 والذى جعـل المنظمـات غير الحكومية تدخل فى حوال مع الحكومـات والمؤسسـات العالميـة لكـن بالالتحاق بأجندة هذه الأخيرة، وأخيراً طور أخـذ المجتمـع المدنـى العلمـى للمبادرة بتحضير الأجندة ذاتها وتحديد التحولات المطلوبة واقـتراح آفاقـها، وباختصار تقديم المقترحات والبدائل، والدخول فى حوار حقيقى مع العولمـة لمعالجة المشاكل بكل تعقيداتها وهو ما يتم حالياً من خلال نشـاطات حركـة مناهضة العولمة.

4- النشاط الفكرى لمناهضى العولمة

وقد بدأ هذا النشاط الفكرى مع بداية التنظيم لإقامة نظـام العولمـة وخاصة مع إقامة منظمة التجارة العالمية عام 1995، وقد جاء هـذا النشـاط الفكرى لمناهضى العولمة، فى مواجهة هذا الاتجاه العالمى نحو العولمة وقـد انطلقت نزعة مناهضة العولمة من أدبيات قائمة على نقد مضامين العولمة.

وعند محاولة الاقتراب من هذا النشاط الفكرى لمناهضى العولمة، فإننا نجد أن هناك العديد من الأدبيات التى ساهمت فى بلورة الخطاب المناهض للعولمة، وأهما كتاب ناعومى كلين " Nologa " وكتاب دانيل سنجر " ألفية من ؟ هم أم نحن ؟ وأكد سنجر فى كتابه رفضه لطرح فوكاياما نهاية التاريخ ورفض شرعية العولمة، كما لقى كتاب " الإمبراطور " للأستاذ الجامعى الأمريكى مكانيل هاردت انتشاراً مذهلاً فاق كل التوقعات، إذ قارنت صحيفة نيويورك تايمز تأثيره بسحر البيان الشيوعى، ويمثل الكتاب الوثيقة النظرية الأولى لديناميكية مناهضة العولمة ويقوم على أفكار جامعة بين النظريات الثورية التقليدية المعادية للرأسمالية، وفلسفات ما بعد الحداثة خصوصاً المقاربات التفكيكية فى نقدها للكليات والمركز وتصورها لمفهوم السلطة كمركب مكثف لا يقوم فقط على القمع وإنما يستخدم أدوات المنفعة والرغبة لتقنيع الهيمنة وضمان الانتشار والنفاذ، هذا إلى جانب النقد المستمر الذى قام به الكاتب " ذو النزعة الفوضوية – ناعوم تشو ميسكى وكل من بير بوردو وسوزان جورج وناعومى كلين "، وهم كتاب يمثلون جيل خرج من عباءة الحركة الثورية فى أوروبا والولايات المتحدة فى نهاية الستينات وأوائل السبعينات.

ويلاحظ أن هذا الخطاب المناهض للعولمة الذى تكشف فى كتابات العديد من المثقفين الغربيين والأمريكيين فى السنوات الأخيرة، ساهم بشكل واضح فى انتشار الأفكار الخاصة برفض نزعة العولمة الأمريكية، كما ساعد على بلورة أفكار أساسية لهذه الحركة المناهضة للعولمة.

5- ثورة الاتصالات والمعلومات

لعل إمعان النظر فى الحركة الناهضة للعولمة يثبت بالدليل القاطع، أن تقدم التكنولوجيا لا يعتبر بالضرورة دعماً لاقتصاد السوق والإنتاج الرأسمالى، بل يمكن أن يستخدم أيضاً من قلب المعارضين لهذا النظام ويكون أحد وسائل

طرح نظام بديل، فثورة الاتصالات خصوصاً الإنترنت كانت بمثابة القاطرة التى حملت للعلم العولمة والسلطة المضادة لها، حيث سمح الإنترنت للمواطنين أن يمتلكون المعلومات المحملة بمفاهيم العولمة، كما خلق قاعدة هائلة من المؤيدين والأنصار لمناهضة العولمة، وأدى فى نفس الوقت إلى ميوعه فى النظرية فى هذه الحركة.

وبإلقاء النظر على الموقع الجماعي للمنظمات التى نظمت مظاهرات جنوة، تدلل لنا على الكيفية التى تقوم بها هذه المنظمات باستخدام الإنترنت لتنظيم هذه المظاهرات حيث وضعت على الموقع خريطة لإيطاليا وطرق الدخول الأسهل برياً لها والورق المطلوب للدخول وكيفية التحايل على الأمن فى حالة تشدده ووسائل الاتصال فى حالة منع أي من الأفراد من خارج إيطاليا من الدخول إليها لمساعدته فى عملية الدخول وخريطة تفصيلية لجنوة وشوارعها، موضحا عليها الشوارع الرئيسية بالمدينة والمنطقة المرشحة لحدوث النشاطات بها، وأماكن الإقامة بالمدينة وكيفية العثور عليها وطرق الاتصال بالمنظمين داخل المدينة. وأسماء المنظمات المشاركة فى المظاهرات وبرامجها ومواعيد المسيرات التى ستنظمها كل من هذه المنظمات، وأخيراً طرق الوقاية فى حالة استخدام الشرطة للغاز المسيل للدموع أو المياه لتفريق المتظاهرين.

6- زيادة الفقر فى الدول النامية " الجنوب "

فقد ساهمت السياسات التى ارتبطت بالعولمة إلى زيادة الفجوة بين الشمال والجنوب، حيث تشير الأرقام الخاصة بتقارير التنمية البشرية التى تصدرها الأمم المتحدة إلى أن ثروة نحو 475 مليارديرفى العالم تساوى مجموع دخول ما يزيد عن 50% من سكان العالم، وأن 4.40 مليار شخص يعيشون فى الدول النامية بدون الخدمات الأساسية، فثلث سكان العالم لا تتوفر لهم مياه صالحة للشرب وربع سكان العالم لا يتوافر لهم سكن مناسب، وقد اتسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء بشكل حاد.

ومن ناحية أخرى عاشت الكثير من الدول النامية تجربة قاسية مع روشتة صندوق النقد الدولى، وأهم جوانبها ما يتعلق بالخصخصة وإعادة الهيكلة وخفض الإنفاق العام وتحرير سعر الفائدة وتحرير التجارة الدولية وتحرير سوق الصرف وخاصة مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، وهى الروشتة التى ارتبطت بها إشارة تفيد بأن الرخاء سيأتى بعد تنفيذها، ولكن بعد تجربة استمرت عقدين من الزمان اكتشفت هذه الدول أن الرخاء لم يأت إلا التابعين فى السلطة ومن حولهم من طبقات وشرائح اجتماعية والطبقات والفئات الطفيلية والانتهازيون والذين تضخمت ثرواتهم من خلال استخدام مرحلة التحول لآليات السوق سواء بطرق مشروعة أو طرق غير مشروعة من خلال نمو المعاملات الخفية فى الاقتصاد الخفى الموازى Under Ground Economy وبطريقة الإحلال Substitution والإزاحة Crowding زاد والحسابات الاقتصادية النسبية زادت معدلات الفقر والبطالة فى هذه الدول بشكل غير مسبوق وهو ما ساعد على تبلور حركة مناهضة للعولمة فى دول الجنوب وهو ما ظهر فى التحالف الضخم فى جنوب أفريقيا فى جويليه، حيث انضمت النقابات العمالية للكنائس للمدافعين عن إسقاط الديون للعاطلين الذين رفعوا شعارات ضد العولمة وضد الخصخصة والإصلاح الاقتصادى، وهو ما حدث بشكل مماثل فى كل الأرجنتين وكوريا الجنوبية والبرازيل وأوغندا وغيرها، لقد كان هناك تقابل أو تماثل فى وعى القائمين بالحركة المناهضة للعولمة بين العولمة والتحرر الاقتصادى وسياسات صندوق النقد الدولى والنتيجة واحدة وهى الفقر والمزيد من المعاناة.

ويمكن الإشارة إلى أن هذه العوامل التى تصب فى اتجاه بروز حركات أكثر قوة وقاعدية فى الدول النامية، إلا أن عدم وجود أطر مؤسسية مثل النقابات العمالية المستقلة أو المجتمع المدنى المؤسسى والقاعدى مثل

المنظمات غير الحكومية فى أوروبا أو حتى عدم وجود أحزاب قوية، نتيجـــة لإرث العهود الاستبدادية السابقة أو المستمرة لليوم وغياب المناخ الديمقراطى المشجع، كل ذلك بمنع بلورة وحشد هذه الحركة خارج تلك الدول التى يوجـــد بها مثل هذه الأشكال للحشد والتعبئة مثـــل البرازيل والأرجنتيـــن وكوريـــا الجنوبية وجنوب أفريقيا، ويبدو أن باقى الدول النامية أمامها شـــوطاً كبـــيراً وجهداً أكبر لكى يقوم المجتمع المدنى وتزداد شراسة مناهضته للعولمة.

خامسا : المنطقة العربية والحركة المناهضة للعولمة الاقتصادية

عندما وُجه إلينا السؤال الهام عبر برنامج علـــى الـــهواء مباشـــرة فى القناة التليفزيونية الفضائية *ART* أثناء مظاهرات جنـــوة المناهضـــة للعولمة عام 2001 " أين المنطقة العربية والعرب من مناهضة العولمـــة ؟! " كانت الإجابة الفورية أن المجتمع المدنى فى المنطقة العربية لا زال لم يتكـــون بعد. أى لا زال ضعيفاً. وهى إجابة دبلوماسية وموضوعية فى نفـــس الوقـــت تحمل العديد من الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وترتبـــط أساساً بمنظور العرب للعولمة فهم ينظرون إليها نظرة العميان للفيل !!.

ولذلك يمكن القول أن مساهمة العرب فى الحركة المناهضة للعولمـــة الاقتصادية حتى الآن ضعيفة للغاية بل غير موجودة بالأساس فى عدد كبـــير من البلدان العربية، وحتى فى البلدان التى توجد بها منظمات تعمل فـــى هـــذا المجال فحركتها ضعيفة ومحدودة وهو ما يمكن إرجاعه للعديد من الأسباب أو العوامل ويأتى على رأسها ضعف المجتمع المدنـــى فـــى المنطقـــة العربيـــة وبحيويته، وهى مسألة ناتجة من استبدادية الأنظمة العربية من ناحية، والتـــى ساهمت فى إضعاف كافة أشكال وجود المجتمع المدنى من نقابات ومنظمـــات مجتمع مدنى وأحزاب، وبالتالى افتقاد التشكيلات الاجتماعية القدرة على حشـــد الجماهير فى قضايا محددة، ويضاف على ذلك عدم وجود نخبة لـــها خطـــاب واضح وقوى ضد العولمة وتأثيراتها على الدول العربية وحتى فى حالة وجود

البعض منها فإن احتكار الدولة لوسائل الإعلام جعلت أصوات هؤلاء لا تصل للقاعدة العريضة عن الجمهور، بل اقتصرت على تفاعلات لها طابع نخبوى ضيق فضلاً عن حالة التدهور الاجتماعى والسياسى العام فى الدول العربية فى ظل الإحباطات المتتالية للمشروعات السياسة والاقتصادية العربية، وإجمالاً يمكن القول أن عوامل تبلور الحركة فى أوروبا والولايات المتحدة لم تجد موازى لها فى المنطقة العربية.

ورغم ذلك، فإن هذا لا ينفى وجود عدد من النشطين للمشاركة فى الحركة الناهضة للعولمة فى بعض الدول العربية، وعلى رأسهم يأتى د. سمير أمين الذى يعد أحد أهم عناصر المنتدى العالمى للبدائل والذى يضم عدداً أكبر من المنظمات التى تدافع عن حقوق شعوب العالم النامى، بالإضافة إلى فروع منظمة أتاك الفرنسية فى كل من تونس والمغرب، وهو ما يرجع بالأساس للعلاقات الثقافية القوية بين مثقفى هاتين الدولتين بالمثقفين الفرنسيين بينما لم تمتد الحركة خارج هذا الإطار الضيق.

إلا أن العامل الخارجى-كالعادة فى المنطقة العربية- ساهم فى طرح إمكانية خلق حركة مناهضة للعولمة، حيث قررت منظمة التجارة العالمية عقد اجتماعها فى قطر فى نوفمبر 2001 لتجنب الاحتجاجات العنيفة المناهضة للعولمة التى شهدتها مدينة سياتل وبعدها مدينة جنوة، وقد اختيرت قطر وفقاً لمبررات رئيس منظمة التجارة العالمية الذى أكد أن قطر لن تسمح لأحد بالدخول إذا لم تكن لديه تأشيرة، ولن يمكن لأحد الحصول على تأشيرة إلا إذا كان لديه حجز للإقامة وهناك 4400 غرفة فندقية فقط بقطر.

وهو ما دعا نشطين فى العالم العربى، لتنظيم مؤتمر ونشاطات موازية فى بيروت فى نفس الوقت والفترة، حيث قررت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية والتى تضم 45 هيئة ومنظمة أهلية من 12 دولة عربية وبالتعاون مع تجمع الهيئات الأهلية التطوعية اللبنانية،

عقد منتدى عالمى وقد حددت المنظمات المشاركة فى هذا المنتدى أهدافه بالتأكيد على السعى للمساهمة فى الحركة العالمية المناهضة لسيطرة الشركات العملاقة على التجارة العالمية من خلال منظمة التجارة العالمية والدعوة إلى تصويب آليات التجارة وإلى إعطائها مضموناً تنموياً، إلى جانب مناهضة سياسة تهميش العالم النامى وخصوصاً البلدان العربية ومن أهداف هذا المنتدى تنظيم لقاءات شعبين سلمية وحلقات نقاش تتناول جدول أعمال المنظمة واتفاقاتها وهو ما يمثل فى حد ذاته نقطة تحول كيفية فى النشاطات المناهضة للعولمة فى المنطقة العربية التى لم تتجاوز حتى الآن مقالات متفرقة فى الصحف والمجلات الدورية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك خلافات كبيرة بين العديد من المشاركين فى هذا المنتدى، حول قضايا أساسية، ولا يمكن للمنتدى أن يطور نشاطه وفاعليته بدون السيطرة على هذه الخلافات والاتفاق على برنامج للحد الأدنى بالتوافق بين مؤسسيه وأيضاً بالسعى للاتفاق على حق الاختلاف من ناحية ومن ناحية أخرى طرح منظور محلى لقضايا العولمة، حيث أن هناك قضايا عديدة على الأجندة العربية يجب التأكيد عليها لوضع جذور لهذه الحركة فى الواقع العربى، وعلى رأسها تعيين الموقع الذى يحتله العالم العربى وكل جزء منه فى منظومة العولمة ورصد وتحديد النتائج التى لها تعبيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلى جانب قضية المديونية الثقيلة على العديد من الدول العربية، وتزايد الفجوات الاجتماعية فى الدول العربية على نحو درامى، وأخيراً قضية الاستبداد السياسى، التى تكبل شعوب المنطقة العربية وتحرمها من المشاركة الحرة واسعة النطاق فى صياغة مستقبلها وتضعها فى مكانة متدنية على الخريطة العالمية.

ويبقى السؤال الهام العولمة الاقتصادية إلى أين؟ هل هى تتجه إلى ما يسمى للاتجاه الخاص بإنهيار العولمة أم تتجه نحو الاتجاه الخاص بإصلاح العولمة؟! وهو سؤال يحتاج إلى إجابة محددة وموضوعية وواضحة؟!.

ويبدو أن التحليل الذى أوردناه فى فصول هذا الكتاب يشير فى مجموعه إلى أن العولمة قائمة باقية، فالألفية الثالثة هى ألفية العولمة الاقتصادية بكل المعايير وتشير إلى ذلك كل المؤشرات، فخصائص العولمة لا زالت تتبلور وتنسجم فيكفى الإشارة إلى خاصية دناميكية العولمة والتى تعنى إمكانية استمرارها وتجددها وبالتالى إمكانية إصلاحها ولذلك فإن إصلاح العولمة هو المطلوب، ومن ناحية فإن خاصية الاعتماد الاقتصادى المتبادل لا زالت قائمة وتتعمق وهكذا.

ومن ناحية أخرى فإن منظمات العولمة قائمة ويتأكد دورها يوماً بعد يوم وكل المطلوب هو إصلاح هذه المنظمات سواء من حيث آلياتها وتوجهاتها أو سياساتها أو برامجها بل تعميق التعاون، فيما بينهما تجاه إدارة العولمة، لدرجة أن المطروح مستقبلاً هو السعى نحو إقامة منظمة للاقتصاد العالمى World Economic Organization تضم كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية معاً فى إطار واحد ذلك لأن التداخل والارتباط بين كل من التجارة والاستثمار وتمويل التنمية وأسعار صرف العملات كلها تدفع إلى أهمية وجود منظمة واحدة تنسق بين كل هذه الأمور على مستوى العالم والتى يمكن أن تتميز بالتعامل مع المشكلات فى إطار تكاملى وليس فى إطار تجزيئى بحيث تكون مهام هذه المنظمة تتلخص فى الآتى :

- التعامل مع التنمية كعملية سياسية وتربط الإصلاح الاقتصادى بالإصلاح السياسى.
- تنظم وتوجه الشركات متعددة الجنسيات نحو التنمية الشاملة والمستدامة.
- تعمل على إصلاح وإعادة هيكلة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

- تصمم برامج لدفع الشركات متعددة الجنسيات نحو امتداد نشاطها بقـــوة تجاه الدول النامية وتعمل على تدفق الاستثمار الأجنبى إلى تلـــك الـــدول وتعمل على تنمية صادراتها إلى السوق العالمى.
- القيام بعمل تخطيط بيئى عولمى يحافظ على البيئة العالمية ويحقق التنمية المستدامة.
- تصميم برامج عالية الكفاءة لمساعدة البلدان الفقيرة.
- إدارة التجارة العالمية بشكل أكثر كفاءة وفعالية وعدالة.
- دفع عمليات التجارة والاستثمار المباشر نحو آفاق أفضل.

ومن حيث شركاتها أى الشركات متعددية الجنسيات فهى تحتاج إلـــى إعادة النظر فى توجهاتها الإستراتيجية من حيث إمكانية أن تتحمـــل بدرجـــة أكثر تحديداً لمسئوليتها الاجتماعية وتراعى البعد الاجتماعى والمساعدة فـــى تحسين شكل توزيع الثروة من خلال برامج لإعادة التوزيـــع والتعـــاون مـــع الحكومات فى هذا المجال.

والأهم أن إصلاح العولمة والوقوف أمام مطالب الحركات المناهضـــة للعولمة بل أن إعادة النظر فى سياسات واتفاقيات العولمة والقواعد والمعـــايير التى قامت عليها لجعلها عولمة أكثر وضوحاً وأكثر عدالة يصبح هو التوجـــه الصحيح المطلوب لعالم لابد أن يسعى إلى تحقيق الاستقرار والسلام والتنميـــة ليصل فى مجموعه إلى أن ينتقل الجميع إلى وضع أفضل ويتوقف كـــل علـــى وجود الإرادة واتفاق جميع الأطراف على أن مـــن صـــالح الجميـــع إصـــلاح العولمة لتكون أكثر وضحاً وأكثر عدالة. فهل يصل الجميـــع إلـــى ذلـــك..... أتمنى ذلك!.

تم بحمد الله

مع تحيات المؤلف

أ.د. عبد المطلب عبد الحميد

قائمة المراجع العربية والأجنبية

أولا : المراجع العربية :

1- أ. إبراهيم نافع، العولمة والأمركة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002.

2- أ. أحمد السيد النجار (محرر)، الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2002، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2003.

3- أ. أحمد السيد النجار (محرر)، الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2001، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2002.

4- أ. أحمد السيد النجار، (محرر)، الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 200، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2001.

5- د. أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.

6- د. أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجى، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1998.

7- أ. السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 1998.

8- د. أمنية زكى شبانة، تأثير العولمة على الوضع التنافسى للصادرات للدول النامية، مصر المعاصرة، القاهرة، 1999.

9- د. إسماعيل سراج الدين، التنمية المستدامة وثـــروات الشـــعوب، دار المعارف، القاهرة، 2004.

10- د. بثينة حسنين عمارة، العولمـــة وتحديـــات العصـــر، دار الأميـــن، القاهرة، 1999.

11- توماس ماير، عولمـــة الاقتصـــاد وتداعياتـــها السياســـية، مؤسســـة فريدريش أيبرت، القاهرة، يوليو 1996.

12- د. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولـــة أوروجواى 1798 – 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بـــيروت، 1999.

13- د. جلال أمين، العولمة، دار المعارف، القاهرة، 1998.

14- د. حازم الببلاوى، على أبواب عصر جديد، الهيئـــة العامـــة للكتـــاب، القاهرة، 1997.

15- د. حاتم بن عتمان، العولمة والثقافة، المؤسسة العربيـــة للدراســـات والنشر، بيورت، 1999.

16- د. رضا عبد السلام، انهيار العولمة، الـــدار الجامعيـــة، الإســـكندرية، 2004.

17- د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبى المباشر فـــى عصـــر العولمة، دار الإسلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.

18- د. رمزى زكى، العولمة المالية، دار المســـتقبل العربـــى، القـــاهرة، 1999.

19- د. سميحة فوزى (المحرر)، العولمة والقـــدرة التنافســـية للشـــركات، البنك الدولى، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2004.

20- أ. سمر الشيشكلى (ترجمة)، من الحداثة إلى العولمة ، عالم المعرفـــة، الكويت، نوفمبر 2004.

21- د. شريف حتاتة، العولمة والإسلام السياسى، كتاب الأهالى، القاهرة، 1999.

22- د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادى العالمى الجديد بعد إحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

23- د. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواى لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

24- د. عبد المطلب عبد الحميد، مدى فعالية الحوافز الضريبية فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، ديسمبر 1998.

25- د. عاطف السيد، العولمة فى ميزان الفكر، الإسكندرية، 2001.

26- د. عبد الله عثمان التوم، العولمة، دراسة تحليلية نقدية، دار الوراق القاهرة، 1999.

27- د. عبد الحى يحيى زلوم، نذر العولمة، دار الفارس، الأردن، 1999

28- د. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

29- د. عبد الله أحمد أبو راشد، العولمة فى النظام العالمى، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية، 1999.

30- د. عبد المنعم سعيد، مصر دولة متقدمة، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2004.

31- د. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندريه، 200.

32- د. عمر أبو حجلة (ترجمة)، الآثار الاجتماعية للعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997.

33- د. كمال فلهوترا (المنسق والكاتب الأساسى)، جعل التجارة العالميــة فى خدمة الناس، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، 2003.

34- أ. كمال السيد (ترجمة)، جنون العولمة، مركز الأهرام للترجمة والنشر بمؤسسة الأهرام، القاهرة، 1999.

35- د. محسن أحمد الخضيرى، العولمة، فى فكر واقتصاد وإدارة عصـــر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1999.

36- د. محسن أحمد الخضيرى، العولمـــة الاجتياحيـــة، مجموعـــة النيـــل العربية، القاهرة، 2001.

37- د. محمد رؤوف حامد، إدارة العولمة، المكتبة الأكاديميـــة، القــاهرة، 2000.

38- د. محمد رؤوف حامد، الوطنية فى مواجهة العولمـــة، دار المعـــارف، القاهرة، 1999.

39- د. محمد صفوت قابل، الدول الناميـــة والعولمـــة، الـــدار الجامعيـــة، الإسكندرية، 2003.

40- أ. محمد يوسف الجندى، العولمـــة والأميـــة، دار الثقافـــة لاجديـــدة، القاهرة، 1999.

41- د. محمود عبد الفضيل، مصر ورياح العولمة، دار الهلال، القـــاهرة، 1999.

42- د. محيى محمد سعد، ظاهرة العولمـــة، الأوهـــام والحقـــائق، مكتبـــة الإشعاع، الإسكندرية، 1999.

43- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمى، الأمـــم المتحدة، نيويورك، 2004.

44- د. منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيـــد، الأهـــالى للطباعـــة والنشر، القاهرة، 1998.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1- Bqldwin R. & Martin P. Two Waves of Globalization. Superficial Similarities, Fundamental differences, National Bureau of Economic Research, No. 6904, January, 1999.

2- Dirlik Arif, Globalization as the End and the Beginning of History : The Contradictory Implications of a New Paradigm, History Department Working Papers, Duke University, USA, 2002.

3- Cvar, M, Pattarns of Globalization, In M.E. Porter ed, Competition in Global Industries, Boston, Harvard Business school press, 1986.

4- Eichengreen B. Crisis now and then : What lessons from the last erea of financial globlization ? National Bureau of Economic Research working paper series 8716, 1050. Massachusetts Avenue Cambridge Sanuary 2002.

5- Fatton Rebert sr., Globalization Poverty and Terror, September 2001. Hartman A., The globalization of Movement, Humanist organization., November 2001.

6- Hemispheric Social Alliance, NAFTA Investor Rights plus : An Amalysis of the Droft Investment chapter of the FTAA, www-art. Us. Org index ht 2001.

7- Hochman, Bernard and Michel Kostecki, the political Economy of the world trading system, the WTO and Beyond, Oxford : Oxford University press, 2001.

8- Kregel, Jan A some risks and Implications of Financial Globalization for National Autonomy UNCTD, Geneva, 1996.

9- Michalopoulas, Constantine, The Participation of Developing Countries in the WTO, Background Paper for WTO Capacities Building Project, World Bank, Washington, Dc. 2000.

10- Narlikar, Amrita, WTO Decision Making and Developing Contries, Trade Related Agenda, Development and Equity (T.R. A.D.E) working Paper 11. South centra, Geneva, 2001.

11- Ostriy. Sylvia, the World Trading system In Dira Need of Reform, Brussels, 2002.

12- Rodrik., Dani, The New Global Economy and the Developing countries Making openness work, Washington, Dc, Overseas Development Conical, 1999.

13- Saggi Kamal, trade Foreign Direct Investment and International Technology Transfer : A survey Policy Research working paper 2349, World Bank, 2000.

14- South Centre, Foreign Direct Investment Development and the New Global Economic order, Geneva, 1997.

15- Panayotou, Theadore, Globalization and Environment, Report 1999, Vol. I Human Development Report office, New York, 1999.

16- Kevin H. B. Rouke, Globalization and Inequality Historical Trends, NBER, 1050 Manachuset Avenue, Cambridge MA 02138 , June 2001.

17- Khor Martin, what is Globalization, Third world Network, January 2001.

18- Khor Martin, the Down of Globalization, third world Network, May 2001.

19- Masson P. Globalization Facts and Figures, International Monetary Fund Discussion Paper, Research Department, October 2001.

20- Pettis M. Will Globalization go Bankrupt ? Foreign Policy Institute, September 2000.

21- Rothschild E. Globalization and the return of History? Foreign policy Institute, Summer 1999.

22- Solimono A. Can Reforming Global Institution help developing contries share mire in the Benefits from globalization the world Bank Working Papers on globalization, 2000

Woods, Nagaire and Amrita Narlikar, Governance and the limits of Accountability : The WTO, the IMF and the world Bank, International Social science Jaurnal 53 (4., 2001).

23- Wiliamson J. & O. Rouke, when did Globalization Began, National Bureau of Economic Research (NBER) March 2000.